



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية / صفى الدين الحلي

قسم اللغة العربية

البحثُ الصرفيُّ عند فكريا الانصاري (26 هـ)

أطروحة قدّمتها

شكران حمد شلاكة

إلى

مجلس كلية التربية / صفى الدين الحلي - جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة

في اللغة العربية / لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

علي ناصر غالب

2009 م

1430 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا
مَنْ أَمْرًا مَرَشَدًا ﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الْعَظِيمِ

الكهف : 10

الإهداء

- إلى روح أبي الطيّب

وبراً بوالدتي الحنون

ربّ ارحمهما كما ربّاني صغيراً

- إلى قسيم نفسي وروحي

زوجي الفاضل

وبذرة أُملي ومعين صبري

نرجس ورتاج

- إلى عزّتي وامتنائي

شقيقيّ العزيزين

ربّ أنزلهم منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين

أهدي جهدي هذا

الباحثة

قرار لجنة المناقشة

نحنُ أعضاء لجنة المناقشة نشهدُ أنّنا اطلّعنا على الأطروحة الموسومة بـ (البحثُ الصّرفيّ عند زكريا الأنصاريّ (ت926هـ))، وناقشنا الطالبة (شكران حمد شلاكة) في محتوياتها وفي ماله علاقة بها ، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربيّة / لغة ، وبتقدير () .

الإمضاء :
الاسم :
التاريخ :
رئيساً
الإمضاء :
الاسم :
التاريخ :
عضوًا

الإمضاء :
الاسم :
التاريخ :
عضوًا ومشرفًا

صادقَ مجلس كلية التربية في جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة .

الإمضاء :
الاسم : أ.م.د. لؤي عبد المهاني السويدي
عميد كلية التربية
التاريخ : / /

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (البحثُ الصَّرْفِيّ عند زكريا الأنصاري (ت926هـ)) جرى بإشرافي في قسم اللغة العربيّة في كلية التربيّة / صفي الدين الحلي - جامعة بابل ، وهي جزء من متطلّبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللّغة العربيّة / لغة .

المشرف على الأطروحة
الاسم : د. علي ناصر غالب
الدرجة العلمية : أستاذ
الإمضاء :
التاريخ : 2009 / /

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة :

رئيس قسم اللغة العربية
الاسم : د. حامد عبد المحسن كاظم
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
الإمضاء :
التاريخ : 2009 / /

المبحث الأول

ردوده على العلماء

- 1 - الخليل بن أحمد (ت 170 هـ) .
- 2 - سيبويه (ت 175 هـ) .
- 3 - الفرّاء (ت 207 هـ) .
- 4 - أبو الحسن الأخفش (ت 215 هـ) .
- 5 - المبرّد (ت 285 هـ) .
- 6 - الرّجّاج (ت 311 هـ) .
- 7 - ابن السّراج (ت 316 هـ) .
- 8 - الجوهريّ (ت 400 هـ) .
- 9 - الرّمخسريّ (ت 538 هـ) .
- 10- ابن الحاجب (ت 646 هـ) .
- 11- ابن مالك (ت 672 هـ) .
- 12- البيضاويّ (ت 685 هـ) .
- 13- ابن الناظم (ت 686 هـ) .
- 14- الجاربرديّ (ت 746 هـ) .

المبحث الثاني

موقفه من مسائل الخلاف الصّرفي

- 1 - اشتقاق اسم .
- 2 - اشتقاق أول .
- 3 - اشتقاق ملك .
- 4 - أصل حركة همزة الوصل .
- 5 - علّة حذف التّاء من (فاعِل) .
- 6 - وزن (إنسان) .
- 7 - وزن سيّد .
- 8 - وزن كَيْنُونَة .
- 9 - الوقف على إذن .

المبحث الثالث:

مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ وَمَنْ نَقَلُوا عَنْهُ وَمَذْهَبُ الصَّرْفِيِّ
أَوَّلًا: مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ :

- 1 - سيبويه .
- 2 - الجوهرى .
- 3 - ابن القطاع .
- 4 - الزمخشري .
- 5 - أبو البقاء العكبري .
- 6 - ابن مالك .
- 7 - النظام النيسابوري .
- 8 - الجاربردي .
- 9 - ابن هشام .

ثانيًا: من نقلوا عنه :

- 1 - ناصر الدين محمد بن سالم المصري الشافعي الطّلاوي .
- 2 - علي بن إبراهيم الحلبي (ت1044هـ) .
- 3 - زين العابدين بن محيي الدين بن يوسف بن زكريا الأنصاري (ت1068هـ) .
- 4 - محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ) .
- 5 - محمد علي الصبّان .
- 6 - عبد الرحمن النّحراويّ المقربيّ (ت1210هـ) .
- 7 - محمد الخصري الشافعي .

ثالثًا: مذهبه الصرفي .



*Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon*

Morphological Research Of Zakariyya AL-Ansari

Dissertation submitted by

Shukran Hamamd Shlaga

To

the cancel of the

***college of Education , University of Babylon in Partial
fulfillment of the requirements of the PH.D in Arabic Language
/ Language .***

Supervised by

Prof.Dr.

Ali Nassir Ghalib

1430 A.H.

2009 A.D.

Abstract

Praise be to Allah, Who created man and taught him the peace and prayers be on the master of Messengers Mohammed bin Abdullah, and the good god of divine

Zakaria al-Ansari is not immersed in a language of our scientists is one of the Arabic language was known and warned of the left, including the effects of heavy scientific world as it is involved in most of Sciences. The man was known in two areas: Principles of language have more than these two other aspects of culture is language. Atharrp: sufficient to explain the curriculum and Shaafa'is, Al-Dorar Al-Sania, millennium to explain the Koran and the great voice, and minutes to explain the island and offered to explain the attainment of complacency. Cdhur gold and explain what Fatah Al-Rahman confused from the Koran and the opening statement on the Galilee download hidden lights, and these effects are leftovers, and knowledge and enable it to language, and prove that at least the status of the scientists who have contributed a substantial share in the service of this language dignified.

I concentrated my efforts in my studies to those in the personal language to (Morphology search for Zakaria al-Ansari), for two reasons: that those familiar with the effects of language that he felt in front of Morphologically subtle science in this careful consideration and the other: the banking sector led the search that he did not single out an independent study. The nature of the search warrant that led in four chapters of Introduction and Conclusion.

For the introduction was a short description of morphology research to the era of Zakaria Al-Ansari, I deal with in first chapter the evidences of the morphology process for Zakaria Al-Ansari, I divided it into four terms: the first: listening, the second: the measurement, the third: the morphology, the morphology case, the fourth: consensus.

Chapter II devoted his views on the exchange rate has been First topic: the morphology balance , and increased letters , the inverse location

The second topic: the declension of nouns and verbs .

The third topic: the sources, derivatives and broken plural

Fourth topic: the replacement , notification and assimilation

I explained in Chapter III of the personality of the three was the Scientific Investigation is

First topic: his responses to the sciences .

Second topic : his position of disagreement cases .

Third topic : whom transcript of them and who transcript of him of his morphological doctrine .

The fourth chapter dedicated on Zakria Al-Ansari doctrine in morphological research , it was composed of three topics as following :

The first topic : the doctrinism

The second topic : his references

The conclusion comes where the most important results which the researcher achieved to :

A variety of references sources between the hard-written grammar book , morphology as Sibawai book , Al-Mukatab , books deal with morphology as Dakaik Al-Tasrif , Nazhat Al-Taraf , comments books which explained the healing narratives as Sahfia description as well as narrators books .

This study has faced difficulties as the difficulty to get on Zakria printed works and written in addition to the broadness subject .

We have received from my teacher supervisor Prof. Dr. Ali Nasser Al-Ghalib assistance and aid, magnanimity to provide chapters of this thesis ,great humbleness I thanks him too much and I can not but admire and would like to thank him the gratitude of . I also like to thank my teachers Dr. Sabah Abass Al-Salem , Dr. Sabah Atawi , Dr. Rahim Jabur Al-Hasnawi Dr. Hamid Abdul Mohsen, Dr. Abdel-Wahab Hassan returned to them and as long as the advice and being abundant of their generosity asking God grant success to them

In this research , I did my efforts I do not think money is not the shortest in the pursuit, and I was sat up, so thank God , if I committed error I am student making errors and rights then getting and restore , I am asking Allah to be this work beneficial .

Finally our invocations to Allah Praise be to Allah

Researcher

Shukran Hamamd Shlaga

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ المقدمة ﴾

الحمد لله الذي حَقَّقَ الإنسان وعَدَّهُ البيان ، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد بن عبد الله ، وعلى آله الطيبين الطاهرين .

أما بعد فإن علم الصرف من العلوم المهمة في الدرس اللغوي عند العرب ، فلهذا قيل عنه : (الصرف أم العلوم) ، وأشرف شطري العربية ، وأعمقها ، ووجبت دراسته والعناية بموضوعاته لمن أراد نبوغا في العربية ، ولغة القرآن الكريم ، ويكون ذلك بدراسة مصنفاته وشروحها .

وليس زكريا الأنصاري شخصية مغمورة في تراثنا اللغوي فهو أحد علماء اللغة العربية المعروفين ، فقد علا قدره ونبه ذكره بما ترك من آثار علمية غزيرة ، إذ يُعدُّ عالماً مشاركاً في أغلب العلوم .

إنَّ شهرة الرجل كانت في أكثر من ميدان من ميادين العلم ، والمعرفة ، إذ أَلَّفَ في اللغة ، والتفسير ، والحديث ، والفقه ، والأصول ، والمنطق ، وغيرها ، بما يشهد له بعلمه وفضله ، ورجاحة عقله ، وثبت أنه لا يقل منزلة عن أولئك العلماء الذين أسهموا بنصيب وافر في خدمة هذه اللغة الكريمة .

وانصرفت رغبتني في دراستي لهذه الشخصية اللغوية إلى (البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (ت 926هـ)) وذلك لأسباب هي : أنَّ من يطَّلَع على آثاره اللغوية يحسُّ أنَّه أمام صرفي حاذق ، له في هذا العلم نظر دقيق ، وأنَّ البحث الصرفي عنده لم يفرد بدراسة مستقلة ، فضلا على أن الصرف العربي ما زال بحاجة إلى البحث والدراسة : كتباً ، ورجالا ، وتاريخا . وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة فصول يتصوَّرها تمهيد ، وتليها خاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليها .

فكان التمهيد على قسمين هما : أ- البحث الصرفي حتَّى عصر زكريا الأنصاري ، فكان إبانة مقتضبة عن البحث الصرفي حتى عصره .

ب- نبذة عن سيرته : بسطت القول في : اسمه ، لقبه ، كنيته ، نسبه ، ولادته ، نشأته ، شيوخه ، تلامذته ، آثاره ، وفاته .

قصرْتُ الفصل الأول على منهج زكريا الأنصاري في البحث الصرفي ، وقسمته على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: منهجه : أوضحت فيه أهم السمات المنهجية عند زكريا الأنصاري في بحثه الصرفي .

المبحث الثاني: مصادره ، وكانت على قسمين هما الأعلام ، والكتب ، وقدمت إحصاء في أسماء ، وعدد مرات ورود كل مصدر من مصادره .

المبحث الثالث: مصطلحاته : بسطت الحديث فيه على أهم المصطلحات الصرفية التي استعملها ، ومتابعته لغيره ، وما تفرد به .

وتناولت في الفصل الثاني أدلة الصناعة الصرفية عند زكريا الأنصاري ، وقسمته على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: السماع : وضّم : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب من الشعر والنثر .

لمبحث الثاني: القياس : وكشفت فيه عن أنواع القياس المستعملة عنده ، وسماته المبحث الثالث: العدة الصرفية : أوضحت فيه العلل التي استعملها في تعليقه الأحكام الصرفية .

المبحث الرابع: الإجماع : وبنت فيه صورة الإجماع عنده ومصطلحاته .

وكان الفصل الثالث : جهوده الصرفية عرض وتقويم ، فجاء على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: ضمّ : الميزان الصرفي ، وحروف الزيادة ، والقلب المكاني .

المبحث الثاني: وشمل : تصنيف الأسماء والأفعال .

المبحث الثالث: اقتصر على : المصادر ، والمشتقات ، وجموع التكسير .

المبحث الرابع: درست فيه الإبدال ، والإعلال ، والإدغام .

وبُيّت في الفصل الرابع شخصيته العلمية ، فعدته لتوضيح صلته بالعلماء ، فكان على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ردوده على العلماء .

المبحث الثاني: موقفه من مسائل الخلاف الصرفي ، وقصرته على المسائل المشهورة .

المبحث الثالث: من نقل عنهم ومن نقلوا عنه ، ومذهبه الصرفي : كشفت فيه عن تأثره العلماء الذين سبقوه ، وأخذه عنهم ، ومن تأثروه فنقلوا عنه .

ثم جاءت الخاتمة ، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وتنوّعت مصادر البحث بين كتب التراجم والطبقات ، وكتب اللغة التي تنوعت هي الأخرى بين كتب مزجت بين النحو والصرف ، وكتب اختصت بالصرف ، وكتب الشروح التي شرحت المتون الصرفية كشرح الشافية ، فضلاً على كتب المحدثين .

ولقد واجهت هذه الدراسة صعوبات عتّة منها صعوبة الحصول على آثار زكريا الأنصاري المطبوعة والمخطوطة فضلاً على سعة الموضوع .

وقد لقيت من أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب يلاً كريماً ، أمّنتني بالمساعدة والعون ، وصدرًا رحباً عند تقويم ما أناد من فصول هذه الأطروحة ، وتواضعاً جماً كان له في نفسي أبلغ الأثر ، فلا يسعني إلا أن أشكره بإكبار وامتنان .

وأتوجّه بالشكر الجزيل لأساتذتي الفضلاء الدكتور صباح عيسى السالم ، والدكتور صباح عطوي ، والدكتور رحيم جبر الحسناوي ، والدكتور حامد عبد المحسن ، والدكتور عبد الوهّاب حسن ، ولطالما رجعت إليهم فأمدوني بالنصح وغمروني بالفضل وفّقهم الله جميعاً لما فيه الخير والإصلاح .

لقد وطّنت الدّفس ، وأخلصت النّية في هذا البحث على أن لا أبخل عليه بجهد ولا أضنّ بمال ولا أقصر في سعي ، فإن أصبت فالحمد لله وإن أخطأت فحسبي أنّي طالبة علم تُخطئ وتصيب ثم يؤخذ منها ويردّ عليها . أسأل الله أن يكون هذا العمل ممّا يُنتفع به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الباحثة
شكران حمد شلاكة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	
أ-ت		المقدمة
23-1 8-1 23-8	البحث الصرفي حتى عصره ، ونبذة عن سيرته أ- البحث الصرفي حتى عصره . ب- نبذة عن سيرته	التمهيد
70-24	منهج زكريا الأنصاري في البحث الصرفي	الفصل الأول
46-24	منهجه في عرض المادة الصرفية	المبحث الأول
61-47	مصادره	المبحث الثاني
54-47	أ- الأعلام	
61-54	ب- الكتب	
70-62	مصطلحاته الصرفية	المبحث الثالث
131-71	أدلة الصناعة عند زكريا الأنصاري	الفصل الثاني
106-72	السماع	المبحث الأول
93-72	أولاً: القرآن الكريم وقراءاته	
77-72	أ – القرآن الكريم	
93-77	ب – القراءات القرآنية	
96-94	ثانياً: الحديث النبوي الشريف	
106-96	ثالثاً: كلام العرب من الشعر والنثر	
104-96	1 – الشعر	
106-104	2 – النثر	
105-104	أ – الأمثال	
106-105	ب – أقوال العرب	
114 -107	القياس	المبحث الثاني
109-107	1 – القياس بحسب أصالة المقيس والمقيس عليه أو تفرعهما	
110-109	2 – القياس بحسب العلة	
112-110	3 – القياس بحسب الاستعمال	
114-112	سمات القياس عنده	

128-115	العلة الصرفية	المبحث الثالث
131-129	الإجماع	المبحث الرابع
220-132	جهوده الصرفية عرض وتقويم	الفصل الثالث
160-133	الميزان الصرفي وحروف الزيادة والقلب المكاني	المبحث الأول
143-133	أ - الميزان الصرفي	
137-133	1 - لفظ الجلالة الله	
139-137	2 - التائبون	
141-139	3 - سَلَسِلِي	
143-142	4 - مَرْمَرِيس	
158-144	ب - حروف الزيادة	
147-144	1 - زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى	
150-147	2 - زيادة التاء (عَنكَبُوت)	
158-150	3 - زيادة النون	
152-150	أ - النون الثانية (عنسل)	
154-152	ب - النون الرابعة (جهنم)	
156-154	4 - زيادة الواو (وَقُوءَة)	
158-156	5 - زيادة الياء والتاء (عَفْرِيت)	
160-158	ت - القلب المكاني	
160-158	الطّاغوت	
181-161	تصريف الأسماء والأفعال	المبحث الثاني
169-161	أ - تصريف الأسماء	
167-161	1 - أبنية الاسم الثلاثي	
164-161	أ - آل	
167-164	ب- النَّاس	
169-167	2- أبنية الاسم الخماسي	
181-169	ب - تصريف الأفعال	
173-169	1 - أبنية الفعل الثلاثي	
170-169	أ- حثّا	
173-171	ب- وجل	
175-173	2- أبنية الفعل الرباعي (أحصى)	
181-175	3- أبنية الفعل الخماسي	
178-175	أ- اسطاع	
181-179	ب- اطمأن	

204-182	المصادر والمشتقات وجمع التكسير	المبحث الثالث
191-182	أ – أبنية المصادر	
185-182	1 – الأصل في الاشتقاق	
186-185	2 – التَّفْعَال	
188-186	3 – ثَقَاة	
191-189	4 – وَجْهَة	
200-191	ب – المشتقات	
193-191	1 – اسم الآلة	
196-194	2 – أَفْعَل التفضيل	
198-196	3 – الصفة المُشْتَهَة	
200-198	4 – صيغ المبالغة	
204-200	ت – جمع التكسير	
201-200	1 – الجمع على فعال (أمة)	
204-202	2 – جمع فاعِل على فَوَاعِل	
220-205	الإبدال والإعلال والإدغام	المبحث الرابع
210-205	أ – الإبدال	
207-205	1 – إبدال التاء زائياً	
210-207	2 – إبدال الواو تاءً في أَفْعَل	
214-210	ب – الإعلال	
212-210	1 – إعلال لام (فُعْلَى)	
214-212	2 – قلب الواو والياء همزة	
219-214	ت – الإدغام	
217-215	1 – إدغام الراء في اللام	
219-217	2 – الإدغام في حروف الإطباق	
220-219	ملاحظات حول آراء زكريا الأنصاري الصرفية	
306-221	شخصيته العلمية	الفصل الرابع
254-221	ردوده على العلماء	المبحث الأول
283-255	موقفه من مسائل الخلاف الصرفي	المبحث الثاني
306-284	مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ وَمَنْ نَقَلُوا عَنْهُ وَمَذْهَبُ الصَّرْفِيِّ	المبحث الثالث
297-284	أ – مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ	
303-298	ب – مَنْ نَقَلُوا عَنْهُ	
306-304	ت – مذهبه الصرفي	
309-307		الخاتمة

342-310		ثبت المصادر
A-C		Abstract

المبحث الأول: منهجه في عرض المادة الصرفية

إنَّ المتتبع للمباحث الصرفية في آثار زكريا الأنصاري ، يجد أنَّ منهجه في عرض المادة الصرفية يمتاز بخصائص عَدة ، وهي مرتَّبة بحسب أهميتها:

1 - طريقته في عرض المآة الصرفية:

سارَ في شروحه على طريقة واحدة في عرضه المادة الصرفية تتمثل في اجتزاء العبارة المقتضبة من المتن ثم التعليق عليها .
والمتمآمل في هذا الاجتزاء عنده يجده على ضربين هما:

أ - مزج العبارة المجزوءة بالمتن:

مزج زكريا الأنصاري العبارة بالمتن ، فجاءت وكأنَّها عبارة واحدة من غير تمييز للمتن عن الشرح ومثال ذلك قوله في وقوع الواو أو الألف المنقلبة بعد ياء التصغير: ((...)) وإذا ولي ياء التصغير واو أو أَلَف منقلبة (عن واو أو ياء (أو) أَلَف (زائدة قُلِبَتْ) تلك الواو أو الألف (ياء) وأدغم فيها ياء التصغير...))⁽¹⁾ .
وقالَ في باب (صيغ المبالغة): ((...)) (وهو ما حُوِّل للمبالغة) والتكثير (من) صيغة (فاعل إلى فَعَال) بتشديد العين ... (أو مِفْعَال) بكسر الميم كقولهم إِنَّه لِمِنْحَارٌ بوائِكها أي سمانها...))⁽²⁾ .

وهذه الطريقة هي الشائعة عنده في عرضه المآة الصرفية .

ب - عدم مزج العبارة مع المتن:

قد يَجَنَزَّى عبارة مقتضبة من المتن ، ثم يشرحها من دون المزج بينها وبين المتن ، وقد تكون هذه العبارة مسبوقة بكلمة (قوله) تصريحًا بأنَّها من المتن لا من الشرح ، قال في النسب إلى الاسم المركَّب تركيبًا مزجِيًا: ((... قوله) وفي مَعْدِي كَرَب: مَعْدِي وَمَعْدُوِي (أي لأنَّه نظير قاضي وينبغي أن يكون الراجح هنا الحذف. قوله) أو في الجمع بالألف والتاء) المشار به إلى أنَّ قول النظم في جَمْعِي التَّصْحِيح مفسد إذ لا فائدة في ذكر جمع تصحيح المذكر...))⁽³⁾ .

وقالَ في بيان مواضع همزة الوصل: ((وقد بَنَى الناظم - ابن الجزري - الأسماء بقوله: (ابن) ... (واسم) أصله سمو ، وقيل: وسم...))⁽⁴⁾ .

وهذه الطريقة هي الأقلُّ ورواًا عنده في عرضه للمآة الصرفية .

2 - عنايته بالحدود الصرفية:

اهتمَّ زكريا الأنصاري بالحدود الصرفية ، إذ كان يذكر حدَّ الموضوع الصرفي لغةً واصطلاحًا ، قال في (الوقف): ((والوقف - لغةً -: الكَفْ. واصطلاحًا: قطع الكلمة عمَّا بعدها بسكتة طويلة. فإن لم يكن بعدها شيء ؛ سَمِيَ ذلك قطعًا.))⁽⁵⁾ .

يُفهَم من هذا الحدُّ أنَّ الوقف: السكوت على آخر الكلمة بجعلها آخر الكلام سواء أكان بعدها كلمة أم كانت آخر الكلام ، وقد فرَّق بين الوقف والقطع بقوله: ((... عمَّا بعدها...)) .

1 - المناهج الكافية : 2 / 56 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 2 / 10 ، 2 / 27 ، 2 / 35 ، 2 / 42 ، 2 / 50 .

2 - بلوغ الأرب : 88 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 5 ، 93 ، 95 ، وفتح الجليل : 5 ، 103 ، 116 .

3 - الدرة السنية : 414 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 259 ، 269 ، 281 .

4 - الدقائق المحكمة : 104 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 64 ، 68 ، 75 .

5 - نفسه : 77 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 58 .

وقال في حَذِّ (الإدغام): ((وهو لغة الإدخال ، واصطلاحاً: إيصال حرف ساكن بمتحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشبهاً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة.))⁽¹⁾ .
أراد أن الحرفين صاراً مثلين ، والأول منهما ساكن ، وقد صرح بعلامة الإدغام - التشديد -⁽²⁾ .

وبلغ من اهتمامه بالمصطلحات الصرفية أنه فرق بين مصطلحات متقاربة ، ومنها تفريقه بين الإعلال والإبدال ، إذ قال: ((... الإبدال هو جعل حرف مكان آخر والإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف بقلب أو حذف أو إسكان ففي قال إبدال وإعلال وفي قلّ إعلال بلا إبدال وفي تراث عكسه...))⁽³⁾ .

يظهر من هذا الحدّان العلاقة بين الإبدال والإعلال علاقة عموم وخصوص ، فالإبدال أعم من الإعلال ، والإعلال أخص منه.

وفرّق أيضاً بين الروم والاختلاس ، إذ قال: ((والروم يشارك الاختلاس في تبغيض الحركة ويخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب - كما عرف - . ويكون في الوقف دون الوصل. والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب.))⁽⁴⁾ .

يتّضح من هذا النص أن الاختلاس لا يكون في النصب ؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات ، ويكون في درج الكلام وفي الوقف بخلاف الروم الذي لا يكون إلا في الوقف⁽⁵⁾ .

3 - مزج الصرف بالعلوم الأخرى:

كان زكريا الأنصاري يمزج الصرف بالعلوم الأخرى عند شرحه للمسائل الصرفية ، إذ نجده قد أفاد من معرفته بهذه العلوم في معالجة تلك المسائل ، ومن ذلك:

أ - مزج الصّرف بالصوت:

لا شكّ في أنّ العلاقة متينة بين نظام اللغة الصرفي ونظامها الصوتي ، فهو تلازم محكم ، إذ لا يمكن أن يستقيم البحث الصرفي إلا بدراسة أصوات اللغة ومقاطعها وتراكيبها .

ومثال هذا الجمع عنده يتّضح في تعليقه زيادة الهمزة والميم إذا وقعت أولاً ، قال: ((... (والميم كذلك) أي كالهزمة في أنها إذا وقعت أولاً مع ثلاثة أصول فقط كانت زائدة لأنّ الهمزة أول مخارج الحلق والميم أول مخارج الشفتين فجعلت زيادتهما أولاً ليناسب مخرجهما محل زيادتهما...))⁽⁶⁾ .

يظهر من هذا النص أن الهمزة أول حروف الحلق مخرجاً عنده وكذلك الميم في الحروف الشفوية فناسب بين زيادتهما ومخرجهما .

وذهب إلى أنّ (سَعَة) أصلها (سَعَة) على زنة (عِلَة) ، فُتَحَتْ عينها لأجل حرف الحلق - العين - إذ قال: في قوله تعالى: ﴿سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾⁽⁷⁾: ((... هو مثل (عِدَة) ، وإنما فتح ؛ لأجل حرف الحلق))⁽¹⁾ .

1 - تحفة نجباء العصر : 54 - 55 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 57 ، 60 ، 61 ، والمناهج الكافية : 2 / 164 ،

والدرّة السنية : 445 .

2 - ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 77 .

3 - الدرّة السنية : 430 .

4 - الدقائق المحكمة : 105 .

5 - ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : 233 .

6 - المناهج الكافية : 2 / 155 .

7 - البقرة : 247 .

والعين حَزَّها أقصى الحلق ولا يدانيها حرف آخر⁽²⁾ .
وذكر أنَّ (تَرْدَان) أصلها: (تَرْتَيْن) على زنة (تَقْتَعِل) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها ، وَقُلِبَتْ أَلْفًا ، ووقعت تاء الافتعال وهي من الحروف الشديدة بعد الزاي الرخوة ، فتنافرتا فأبدل من التاء دالاً ، فصارت (تَرْدَان)⁽³⁾ .
والتنافر متحقق بين صفتي الرخاوة والشدّة .

ب - مزج الصرف بالنحو:

ربط زكريا الأنصاري في قسم من معالجاته للمسائل الصرفية بين الصرف والنحو ، ربطاً يفيد تكامل العلمين واعتماد أحدهما على الآخر .
قال في (الوقف) : ((والوقف على بِسْمِ الله قبيح للفصل بين التابع والمتبوع وعلى الرحمن كذلك))⁽⁴⁾ .
أراد أنَّ الوقف على (بِسْمِ الله) قبيح لأنّه فصل بين الموصوف والصفة⁽⁵⁾ .
وذكر أنَّ (سَمَلْن) غير منصرف لعدّتين هما: العلميّة والزيادة ، ووزنه (فَعْلَال) لا (فَعْلان)⁽⁶⁾ .

وقال في بيان أصل (لن) : (((وهو لن) نحو ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَافِينَ ﴾⁽⁷⁾ وهي بسيطة لا مركبة من لا وأنّ وليست نونها مبدلة من ألف لا وهي لنفي المستقبل ...))⁽⁸⁾ .
يظهر من هذا النصّ أنَّ (لن) عنده غير مركبة من (لا أن) والنون ليست مبدلة من ألفها وهو بهذا الرأي يخالف الخليل بن أحمد والفراء⁽⁹⁾ .

ت - مزج الصرف بالفقه:

مزج الشيخ أيضاً بعض المسائل الصرفية بالفقه قال في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَوَاقِبِ ﴾⁽¹⁰⁾ : ((...) وعرفات جمع سمي به) أي سمي به الموقف قال الفراء ولا واحد له وقول الناس نز لنا عرفة ليس بعربي محض وأمّا عرفة فاسم لليوم⁽¹¹⁾ (ولذلك يجمع) أي التتوين مع اللام أي فيقال: مررتُ بالعرفات... (وعرفات للمبالغة في ذلك) أي فيما ذكر من المعرفة (إلا أن يجعل جمع عارف) أي جمع عَرَفَة التي هي جمع عارف (وفيه دليل على وجوب الوقوف بها إلى آخره) قيل وجه الدلالة أنّ إذا تدلّ على أنّ المذكور بعدها متحقّق لا بدّ منه فكأنّّه قيل بعد إفاضتكم من عرفات التي لا بدّ لها منها اذكروا الله

1 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 192 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 206 ، 458 .

2 - ينظر : أصالة علم الأصوات عند الخليل : 36 .

3 - ينظر : الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 85 .

4 - مقدمة في الكلام على البسمة والحمدلة : 243 .

5 - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 103 .

6 - ينظر : المناهج الكافية : 9 / 2 .

7 - طه : 91 .

8 - بلوغ الأرب : 59 ، وللاستزادة ينظر : فتح الرحمن : 30 ، 72 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) :

288 ، 305 ، 339 .

9 - ينظر : المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة ماجستير) : 30 - 34 .

10 - البقرة : 198 .

11 - قول الفراء غير موجود في: معاني القرآن (الفراء) : 1 / 118 - 122 .

والإفاضة من عرفات لا يكون إلا بعد الوقوف بها فوجب أن يكون الوقوف بها واجباً... ((1)

وذكر أيضاً في الفرق الدلالي بين صيغتي (فَعَلَ) و(افْتَعَلَ): ((... فاللاكتساب تحصيل الشيء بالمبالغة والاعتماد فيه بخلاف الكسب فإنه تحصيله على أي وجه كان ولذا قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَغَيْرَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ (2) تنبيهاً على لطفه بخلقه حيث أثبت لهم ثواب الفعل الحسن على أي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل القبيح إلا على وجه المبالغة والاعتماد فيه... ((3)

وليس هذا الأمر بعيداً عن الأنصاري، فقد قيل إنه كان: ((... بارعاً في سائر العلوم الشرعية، وآلاتها؛ حديثاً، وتفسيراً، وفقهاً وأصولاً... ((4)

ث - مزج الصرف بالمنطق:

ظهر تأثير المنطق عند زكريا الأنصاري، وبدا ذلك واضحاً في استعماله بعض تلك الألفاظ في مسائله الصرفية منها: الدور، والماهية، والجوهر، والعرض، والأصل، والفرع وغيرها، وليس ذلك ببعيد عنه إذا ما عرفنا أنه شرح كتاب (إيساغوجي) في المنطق، وكذلك شرح (الشمسية) وهو كتاب مختصر في المنطق أيضاً، من ذلك قوله في سبب اختيار صيغة (فعل) للوزن دون غيرها، قال: ((... واختير للوزن الفاء والعين واللام لأن مجموعها وهو فعل أعم الأفعال معنى... وهو أليق من جعل لخفته ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق ولمجيء جعل بمعنى آخر كخلق وصدّر وليس المراد من أنه يتمو به الزائد عن الأصلي لأن معرفتهما موقوفة على مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام لأن مقابلتها بها موقوفة على معرفتهما فلو توقفت معرفتهما عليها لزم الدور... ((5)

والدور: ((هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ). ((6)

وقال أيضاً في اسم الجنس: ((... (ونحو تمر وحنظل وبطيخ ممّا مميّز واحده) عن جنسه (بالتاء) في واحده كالأمثلة السابقة أو في جنسه ككمأة وجبأة كما سيأتي (ليس بجمع على الأصح) بل اسم جنس وضع للماهية المجردة عن الشخصات لوقوعه على القليل والكثير منها... ((7)

والماهية: ((تُطلق غالباً على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. ((8)

وذكر أيضاً أن ألف اسم الفاعل من الثلاثي المجرد تُعلّ بأن تُقلب همزة إن أُعلّ فعله نحو: (قائل) و(بائع)، والأصل فيهما (قاول) و(بايع) فأريد اعتلالهما لا اعتلال فعليهما، ولم يُعلاّ بالحذف لأنه يزيل صيغة اسم الفاعل ويلبس بلفظ الفعل، فقلبتا ألفاً، قال: ((...))

1 - فتح الجليل: 119 - 120 .

2 - البقرة: 286 .

3 - المناهج الكافية: 31 / 2 .

4 - الكواكب السائرة: 199 / 1 .

5 - المناهج الكافية: 6 / 2 .

6 - التعريفات: 86 .

7 - المناهج الكافية: 106 / 2 .

8 - التعريفات: 160 .

بناء على عدم الاعتداد بالآلف فكأن حرف العلة ولي الفتحة أو على تنزيل الألف منزلتها لزيادتها عليها ولكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ألفان فكرها حذف أحديهما¹ ، وتحريك الأولى لما مرّ فحرّكوا الثانية لالتقاء الساكنين بقلبها همزة...⁽²⁾ .
فقد استعمل لفظة (الجوهـر) ، والجوهر هو: ((ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضع ، وهو منحصر في خمسة: هُوَلي ، وصورة ، وجسم ، ونفس ، وعقل ، لأنه إما أن يكون مُجرّداً أو غير مجرّد ، فالأوّل - أي المجرّد: إما أن لا يتعلّق بالبدن تعلّق التدبير والتصرّف ، أو يتعلّق ، والأوّل - العقل ، والثاني - النفس.))⁽³⁾ .
وهذا يدلّ على تضلّعه بالثقافات الأخرى غير اللغوية فإنّ لهذه الثقافات تأثيراتها التي لا يمكن نفيها ، أو إلغاؤها .

4 - تحصيل وجوه المسألة:

اهتمّ زكريا الأنصاري بذكر الوجوه المختلفة للمسألة الصرفيّة ، إذ نجده يذكر جميع الاحتمالات التي يمكن أن تكون عليها الكلمة .
ومن أمثلة ذلك عنده قوله في قوله تعالى: ﴿ زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ ﴾⁽⁴⁾: ((قوله: (الْقَلَطِير) مفردة: قَنْطَار: فِعْلَال ، مثل: حِمْلَاق⁽⁵⁾، والنون أصل. وقيل: هي زائدة واشتقاقه من: قَطَرَ يَقْطُر: إذا جرى.))⁽⁶⁾ .
يظهر من هذا النصّ أنّ في نون (قَنْطَار) رأيين هما: أنّها أصلية ووزنها (فِعْلَال) مثل: قِرْطَاس ، أو أنّها زائدة ووزنها (فِنْعَال) مثل: قِنْعَاس⁽⁷⁾ .

وأبان عن وجوه التأصيل في (البريّة) في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾⁽⁸⁾: أنّها (فَعْلِيّة) من الفعل الثلاثي (بَرَأ) وعلى هذا الرأي يكون أصلها (بريئة) قلبت همزتها ياء وأدغمت الياء في الياء، وأنّها (فَعْلِيّة) أيضاً من (البرى) الذي هو التراب ، أو أنّها منسوبة إلى (البرّ)⁽⁹⁾ .
ويظهر أنه قد جمع هذه الآراء من دون نسبتها .
وقال في أصل: (سُرِّيّة): ((... (سُرِّيّة)... فوزنها فُعْلِيّة وضُمّت سينها مع أنّ القياس كسرهما لأنّ التعبير قد يقع في النسب كما قالوا دهري في النسبة إلى الدهر وقيل أصلها سرّورة بوزن فَعْلُولَة من السرّ أيضاً أبدلوا من الراء الثالثة ياء للتضعيف ثمّ قلبوا الواو ياء وأدغموا ثمّ كسروا ما قبل الياء للمناسبة فوزنها فَعْلِيلَة مغيرة من فَعْلُولَة وقيل من السرور

1 - والأفصح: إحداهما .

2 - المناهج الكافية: 200 / 2 ، وللاستزادة ينظر: نفسه: 34 / 2 ، 66 / 2 ، 84 / 2 ، 215 / 2 ، وفتح الجليل: 2 ، ومقّمة في الكلام على البسمة والحمدلة: 241 .

3 - التعريفات: 64 .

4 - آل عمران: 14 .

5 - الحماق: باطن أجفان العين الذي يَ شُود بالكُفْلَة ، القاموس المحيط: 224 / 3 (حملاق) .

6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري): 204 .

7 - ينظر: الدرّ المصون: 32 / 2 .

8 - البينة: 7 .

9 - ينظر: فتح الجليل: 383 .

لأنَّ المرء يسر بها - الأمة - فوزنها فعِيَّة والأصل فعَوْلَة أبدلوا من الراء الثالثة ياء ثم قلبوا الواو ياء وأدغموا... ((⁽¹⁾).

5 - أسلوبه في الضبط :

نال ضبط الصيغة والوزن العناية من زكريا الأنصاري حرصاً منه على التثبت وعدم الوهم فيهما ، وهذه من صفات العلماء⁽²⁾ .
والضبط عنده على ثلاثة أضرب هي:

أ - الضبط بالعبارة:

ويُقصد به أن يأتي المؤلف بعبارة موجزة تبين ضبط الكلمة. ومثاله قوله: ((...فقال) أبنية) مصدر (الثلاثي المجرد كثيرة) بعضها على فعل بسكون العين مع تثنيث الفاء...))⁽³⁾.

أراد أن (فِ عَى) تكون مصدرًا للفعل الثلاثي، إذ نجد (فعل) مصدرًا للفعل (فَعَلَ) و (فَعِل) المتعديين ، ما عدا ما دلَّ على حرفة أو صنعة أو ولاية⁽⁴⁾، ونجده مصدرًا للفعل اللازم معتل العين غير دال على اضطراب نحو: صَامَ صَوْمًا .

وقال أيضاً: ((... (ومن لغاته سِمَ وَسُمَ) أي بكسر السين وضمها...))⁽⁵⁾ .
وقال أيضاً: (((الخُلَج) بضم الخاء واللام ، جمع خُوج. بفتح الخاء: السحاب المتفرق...))⁽⁶⁾.

وهذه الطريقة في الضبط أكثر ورواً عند الشيخ من غيرها ، ولا شك أن اعتماده عليها يعود إلى أنها أكثر دقة من غيرها ؛ لأنَّ القارئ قد يُخطئ في قراءة الوزن فضلاً عن غياب الحركات عن بعضها .

ب - الضبط بالوزن:

يُعَدُّ الضبط بالوزن من أهم أنواع الضبط في البحث الصرفي وقد ضبط زكريا الأنصاري قسمًا من الكلمات بهذه الطريقة وذلك بأن يذكر وزنها ، نحو قوله في (سَرَنْدَى) : ((... كَسَرَنْدَى للشديد ووزنه فعَنْلى...))⁽⁷⁾ .

وذكر أن (تَنْزِي) مصدر شاذ بقياسه (تَنْزِيَة) بوزن (تَفْعَلَة)⁽⁸⁾ في قول الراجز:

فهي تُنْزِي لَوْهَا تَنْزِيًا كما تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا⁽⁹⁾

أراد أن (تَفْعَلَة) مصدر قياسي لـ (فَعَلَ - يُفَعِّل) المعتل الآخر ، نحو: رَئى - تَرْبِيَة .

1 - المناهج الكافية : 147 / 2 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 91 / 2 ، وتحفة نجباء العصر : 52 - 53 ، 66 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 247 - 248 .

2 - ينظر : منهج البحث الأدبي عند العرب : 42 - 43 .

3 - المناهج الكافية : 40 / 2 .

4 - ينظر : المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب : 41 - 43 .

5 - فتح الجليل : 7 .

6 - الأضواء البهجة : 135 ، وللاستزادة ينظر : بلوغ الأرب : 1 ، 79 ، والمناهج الكافية : 9 / 2 ، 15 / 2 ، 32 / 2 .

7 - المناهج الكافية : 101 / 2 .

8 - ينظر : الدرة السنية : 261 .

9 - ينظر : الخصائص : 302 / 2 ، والمنصف : 195 / 2 ، ولم يعرف قائله .

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَالَرَّعْتُمْ فِيهَا﴾⁽¹⁾: ((قوله: (فَالَرَّأْتُمْ) أصله: تدارأتم ، ووزنه: تفاعلتم...))⁽²⁾.
يظهر أنَّ في (أَلَرَّأْتُمْ) إبدالاً بقلب التاء دالاً ، وإدغام الدال في الدال ، وجُلبت همزة الوصل للتخلص من البدء بالساكن .

ت - الضبط بالنظير:

ويُقصد به: أن يأتي المؤلف بكلمة مشهورة لضبط الكلمة غير المشهورة ، وهما متساويتان في الوزن و عدد الأحرف .
أخذ زكريا الأنصاري في ضبطه للكلمات بهذه الطريقة ، قال: ((قوله (سَعَةً مِّنَ الْمَالِ): هو مثل (عِدَّة) ، وإنما فُتِح ؛ لأجل حرف الحلق.))⁽³⁾ .
وصرَّح بأنَّ في (اسم) سبع لغات منها: سُمى كُهْدَى ، وسَمى كِرْضَى ، وسَمى كَفْتَى ... ألخ⁽⁴⁾ .

ورَدَّ من ذهب إلى أنَّ لفظ الجلالة (الله) مُشتقَّ من (وله) ، إذ قال: ((..)) ويرَّه الجمع على آلهة دون أولهة (أولهة بوزن أوعية...))⁽⁵⁾ .
وهذه الطريقة في الضبط أقلَّ وروءًا عنده من الطريقتين السابقتين .
وقد يجمع أكثر من طريقة في ضبط الكلمة في الموضع الواحد ، نحو ضبطه لكلمة (جاه) والتي أصلها (وجه) ، فقد حدث فيها قلب مكاني بتقديم العين على الفاء (جوه) وقُلِّبت الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصارت (جاه) على وزن (عفل) بفتح الفاء⁽⁶⁾ .

وقال في صوغ مصدر الهيئة: ((... ومثله يجري في فعلة بالكسر للهيئة...))⁽⁷⁾ .
أراد أن مصدر الهيئة يكون بناؤه القياسي من الفعل الثلاثي على وزن (فعلة) بكسر الفاء ، ولا يُصاغ من غير الثلاثي إلا شذوذًا .

6 - الاستطراد:

ويُقصد به ذكر المؤلف معلومات غير صرفية في البحث الصرفي ، وغالبًا ما تكون في جانب تاريخي .

استشهد زكريا الأنصاري في جمع (أَحْوص) على (أَحَاوَص) بقول الأعشى:
أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَجَّ دَعَرُوا لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوَصَا⁽⁸⁾

- 1 - البقرة : 72 .
- 2 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري): 172 ، وللاستزادة ينظر: نفسه: 496 ، 536 ، 547 ، والأضواء البهجة: 85 ، 109 ، وبلوغ الأرب : 88 ، وتحفة نجباء العصر : 61 .
- 3 - إعراب القرآن العظيم : (زكريا الأنصاري) : 192 .
- 4 - ينظر : مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة : 242 .
- 5 - فتح الجليل : 8 ، وللاستزادة ينظر: نفسه : 31 ، 115 ، والمناهج الكافية : 87 / 2 ، 106 / 2 ، 118 / 2 ، والدرة السنية : 429 .
- 6 - ينظر : المناهج الكافية : 10 / 2 .
- 7 - الدرة السنية : 262 ، وللاستزادة ينظر: نفسه : 395 ، 406 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري): 176 ، 290 ، وفتح الجليل : 301 ، والأضواء البهجة : 114 ، وبلوغ الأرب : 88 ، 95 .
- 8 - ديوان الأعشى الكبير : 149 .

ثُمَّ قَالَ: ((... والمراد بالأحوص في البيت عبد عمرو بن شريح وأولاده وقيل المراد بهم أولاده عوف وعمرو وشريح فكلّ منهم كان أحوص وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص نافر عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر فهجا الأعشى علقمة ومدح عامراً فأوعده بالقتل...))⁽¹⁾.

واستدلّ في جمع (عذراء) على (عذاري) بقول الشاعر:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْخَانِ تَقَنَّنَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَدَى صُبِّ الْقُدُورِ فَمَدَّتِ⁽²⁾

قال: ((قاله سلمى بن ربيعة من بني ضبة والعذاري جمع عذراء يقول إذا أبكار النساء صبرت على دخان النار حتى صار كالقناع لها ولم تصبر على إدراك ما في القُدور بعد نصبها لشدة الحاجة فملّت أي فمشوق في الملة بفتح الميم وهي الرماد الحار ويقال الحفرة نفسها قدر ما تعلّل به تُلهي نفسها من اللحم لدفع ضرر الجوع... وخصت العذاري بالذكر لفرط حيائهن ولتصونهن عن كثير ممّا يبتذل فيه غيرهن... والبيت شاهد للإفراد في الجمع...))⁽³⁾.

7 - تقسيم المسألة:

ويقصد بها تقسيم المؤلف المسألة الصرفية على أجزاء لغرض توضيحها وبيانها . من ذلك حديثه على أقسام المعتلّ، قال: ((...وأقسام المعتلّ سبعة لأنّ حرف العلة فيه أمّا أن يتعدد أو لا فإن لم يتعدّ فأمّا أن يكون فاء أو عيناً أو لاماً وإن تعدّ فأمّا أن يكون اثنين أو ثلاثة كواو وياء لاسمي الحرفين ولم يذكره لقلّته وإذا كانا اثنين فأمّا أن يقرّنا أو لا يقرّنا وإذا اقرّنا فأمّا أن يكون فاء وعيناً أو عيناً ولاماً فالمجموع سبعة...))⁽⁴⁾.

وذكر أنّ في قوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾⁽⁵⁾ في (بني) ثلاث ياءات هنّ: الأولى: ياء التصغير ، والثانية: لام الكلمة وهي إمّا ياء أو واو ، والثالثة ياء النفس ، فأدغمت الياء الأولى في الثانية وكُسرت لأجل ياء النفس، ثمّ حُذفت كراهة توالي الأمثال⁽⁶⁾.

وذكر في موضوع (الإدغام) أنّ الحرفين الملتقيين أمّا أن يكونا متماثلين ، أو يكونا متجانسين مخرّجاً لا صفة ، نحو: الطاء والتاء ، أو يكونا متقاربين مخرّجاً أو صفة ، نحو: الدال والسين⁽⁷⁾.

ولعلّ السبر والتقسيم عنده يرجع إلى أمرين هما: تأخّر عصره ، والغرض التعليمي الذي يقف وراء معظم مصنفاته .

8 - تفسير الألفاظ:

اعتنى زكريا الأنصاري بتفسير الألفاظ في أثناء شرحه للمسائل الصرفيّة ، وهذه السمة برزت عنده بشكل واضح ، قال في (أبنية الاسم الرباعي المجرد): ((... لكن لم

1 - المناهج الكافية : 2 / 102 .

2 - الدرر اللوامع : 1 / 184 ، وروايته: (بالْخَانِ لَفَعَتْ) .

3 - فتح الجليل: 68 ، وللاستزادة ينظر: الدرة السنية: 442 ، 343 ، 344 ، والمناهج الكافية: 35/2 ، 110/2 ، 178/2 ، 158/2 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 13 .

5 - هود : 42 .

6 - ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) 330 .

7 - ينظر : الدقائق المحكمة : 58 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 305 ، والدرة السنية: 410 ، والمناهج

الكافية : 2 / 67 ، 2 / 75 ، 2 / 81 .

يوجد منها بالاستقراء إلا خمسة للاستتقال (جَعْفَر) للنهر الصغير (وزُوج) للسحاب الرقيق وللذهب وللزينة (وبُرْثُن) لمخلب الأسد (وَوُثْمَ وَقِمَطَر) لما تصان فيه الكتب وأمثله من الصفة سلهب للطويل ودفنس للحمقاء وجرشع للطويل...)⁽¹⁾.

وذكر أن (فَعْلَلَة) تكون مطردة في مصادر الأفعال الرباعية المجردة والملحق بها ، قال: ((... قوله (كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وبَهْرَجَ بَهْرَجَةً) مثالان لمصدر فَعْلَلَّ وقوله (وَبَيَطَرَ بَيَطَرَةً ، وَحَوَّلَ حَوَّلَةً) مثالان للملحق بفَعْلَلَّ والبهرجة الباطل والرديء من كل شيء ، ويبطر الدواب إذا عالجها بشق جرحها ونحوه وحول الشيء إذا ضعف ونحف من الكبير...))⁽²⁾.

و (فَعْلَلَة) مطردة في مصادر الأفعال الرباعية المجردة والملحق بها من غير صيغة (فَعْلَلَّ) ؛ لأنَّ (فَعْلَلَة) تأتي مصدرًا لـ (فَعْلَلَّ) المضَعَف ، نحو: زَلَّ زَلَزَلَةً .

وقال في قوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ وَجَفَانٍ كَلْجَوَابٍ ﴾⁽³⁾: ((... و (الجفان) جمع جفنة ، وهي القصعة الكبيرة ، و (الجوابي) جمع جابية ، وهي الحوض الكبير ، وسميت جابية ؛ لأنَّ الماء يجبي فيها ، أي: يجتمع...))⁽⁴⁾ .
ويظهر أن تفسيره للألفاظ يشمل ألفاظاً لغوية ومفردات قرآنية .
ولعلَّ اهتمامه بهذه السمة والإكثار منها يعود إلى: تأخر عصره ، والفائدة العلمية .

9 - عدم التكرار:

توخَّى زكريا الأنصاري عدم التكرار في شرح قسم من المسائل الصرفية ، وكان حريصاً على الإحالة على مواضع شرحها ، ويمكن تقسيم عدم التكرار عنده على قسمين هما:

أ - عدم التكرار في مصنف واحد:

حرص الشيخ على عدم تكرار بيان المسألة في البحث الصرفي على مستوى المصنف الواحد ، واستعمل لأجل هذا الغرض عبارات هي: (كما مرَّ في بابه)⁽⁵⁾ ، و (وتقدّم ذلك مفصلاً أول الكتاب)⁽⁶⁾ ، و (كما مرَّ في بحث النسب)⁽⁷⁾ ، و (كما قدّمته في الباب السابق)⁽⁸⁾ ، و (كما هو مبين في محله)⁽⁹⁾ ، و (كما مرّت الإشارة إليهما)⁽¹⁰⁾ .

ب - عدم تكرار المسألة والإحالة على مصنفاته :

تُبّه زكريا الأنصاري في مواضع كثيرة على أنَّ المسألة الصرفية قد بُحِثت في مصدِّف آخر ، نحو: تقسيمه الوقف على ثمانية أقسام أعلاها التام ، قال في كتابه (فتح الجليل ببيان

1 - المناهج الكافية : 17 / 2 .

2 - الدرّة السنية : 261 .

3 - سبأ : 13 .

4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 452 ، وللاستزادة ينظر: فتح الجليل: 2 ، 24 ، 69 ، 200 ، وفتح الرحمن : 269 ، والأضواء البهجة : 55 ، 85 ، 109 ، وبلوغ الأرب : 1 ، وتحفة نجباء العصر : 56 .

5 - المناهج الكافية : 72 / 2 .

6 - المناهج الكافية : 200 / 2 .

7 - نفسه : 215 / 2 .

8 - الدرّة السنية : 264 .

9 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 .

10 - فتح الجليل : 23 ، وللاستزادة ينظر: بلوغ الأرب : 97 ، والدقائق المحكمة: 75 ، وتحفة نجباء العصر: 52 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 227 ، 231 ، 293 .

خفي أنوار التنزيل): ((... (ويوقف عليها إلى آخره) الوقف قطع الكلمة عما بعدها وهو على مراتب أعلاها التام ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح... وقد أوضحت الجميع في كتابي المسمى بالمقصد لتلخيص ما في المرشد...))⁽¹⁾ .
 وذكر في كتابه (الدرّة السنية على شرح الألفية): أن النسب إلى المضعّف ، نحو: (قَلِيلَة) يكون على لفظه فيقال: قَلِيلِي ، ثم قال: ((... وقد بسطت الكلام عليه في شرح الشافية...))⁽²⁾ .
 وصرّح في كتابه: (بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب): بأنّ في (رُبّ) ثماني عشرة لغة قد بيّنها في كتابه (شرح المنفرجة)⁽³⁾ .
 ومما سبق نخلص إلى أنّه قد تبّه على عدم تكرار المسألة بإحالة القارئ على مظانها من مصنفاته ويمكن أن نعزو هذا الأمر إلى خشيته من الإطالة فضلاً عن الملل الذي قد يصيب القارئ جرّاء تكرار شرح المسألة .

10 – اللغات الأخرى:

أولى زكريا الأنصاري اللغات غير العربية عناية ، وشكّلت سمة من سمات منهجه في التأليف .
 ذكر في معرفة وزن الكلمة عند عدم ترجيح أحد الوزنين أو عدم قياسهما ، فإنّه يحتمل الوزنين معاً من دون ترجيح أحدهما على الآخر ، نحو: (أَرْجَوَان) صبغ شديد الحمرة ويُقال له بالفارسيّة (ارغوان) فإنّه يحتمل أن يكون (أَفْعَلَان) و(فَعْلَوَان)⁽⁴⁾ .
 و(أَرْجَوَان) معرّب من اللغة الفارسية ، ويُطلق على أشياء ذات لون أحمر كالورد وغيره⁽⁵⁾ .
 وصرّح في بيان مواضع زيادة تاء التانيث ، أنّها تُزاد للدلالة على التعريب ، نحو: مَوْزَج ومَوَازِجَة ، قال: ((... والمَوْزَج معرّب وأصله بالفارسية مَوْزَه...))⁽⁶⁾ .
 والمَوْزَج: الخُفُّ ، معرّب من اللغة الفارسية وأصله (مَوْزَه)⁽⁷⁾ .
 ونصّ على أنّ (أَرَر) معرّب من اللغة السريانية ، إذ قال في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَرِ ﴾⁽⁸⁾ : ((... واختلف في وزنه ؛ ف قيل : فَاعِل ؛ كـ(عَازَر) و(شَالَخ)، وشبههما من الأسماء بالسريانية...))⁽⁹⁾ .

- 1 - فتح الجليل : 26 ، وينظر : المقصد لتلخيص ما في المرشد : 2 .
- 2 - الدرّة السنية : 414 ، وينظر : المناهج الكافية : 69 / 2 .
- 3 - ينظر : بلوغ الأرب : 68 ، والأضواء البهجة : 55 – 56 ، وجاء فيه: ((وفي (رُبّ) سبعون لغة...)) ، وللاستزادة ينظر: الدرّة السنية: 400 ، وفتح الجليل : 5 ، 11 ، ومقّمة في الكلام على البسمة والحمدلة: 244 .
- 4 - ينظر : المناهج الكافية : 163 / 2 .
- 5 - ينظر : المعرّب من الكلام الأعجمي : 15 ، والمعجم المفصل في المعرّب والدخيل : 26 .
- 6 - الدرّة السنية : 394 .
- 7 - ينظر : المعرب : 148 ، وشفاء الغليل : 272 .
- 8 - الأنعام : 74 .
- 9 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 258 ، وللاستزادة ينظر: فتح الجليل: 9 ، 119 ، 150 ، 206 ، والدرّة السنية : 428 .

ذكر الجواليقي (ت540هـ) أنَّه اسم أعجمي⁽¹⁾ ، وعده السيوطي من المعرب ، واستبعد أن يكون معناه: شيخ بالفارسية⁽²⁾ .
وتصريح زكريا الأنصاري بأنَّ (أزر) من اللغة السريانية يعدّ إشارة متمّزة لم نجدّها عند غيره - فيما اطلّعت عليه - .
وُدَّ عدّ اللغة الفارسية أكثر اللغات ورودًا في بحثه الصرفي .

11 - عنايته باللهجات العربيّة:

إنَّ الناظر في البحث الصرفي عنده لا يعدم وجود سمة واضحة في منهجه ، وهي عنايته باللهجات العربية القديمة ، ومن هذه المواضع ما ذكره من أنَّ تخفيف الهمزة لهجة قریش وأكثر الحجازيين وتحقيقها لهجة تميم وقيس⁽³⁾ ، وصرّح بأنَّ الإمالة ليست من دأب جميع العرب فإنَّ الحجازيين لا يميلون وحرص عليها بنو تميم⁽⁴⁾ .
يظهر أنَّ الأنصاريّ قد عَنَّ خصائص كلّ لهجة ، فتخفيف الهمزة والفتح لهجة أهل الحجاز ، والتحقيق والإمالة لهجة تميم وغيرها⁽⁵⁾ .

وقال في قراءة (أدراكم)⁽⁶⁾ في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْهِمْ وَلَا أَفِيحُمْ بِهِ ﴾⁽⁷⁾ : ((...) على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة) قيل هي لغة بلحارث بن كعب وقبائل من اليمن يقلبون الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا حتّى يجعلون الشبه في جميع الأحوال بالألف ...))⁽⁸⁾ .
والمتمّثل في هذا النصّ يجد أنَّ أصلها (أَفَوَيْكُمْ) ، قلبت الياء الساكنة ألفًا ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ قلبت الألف همزة فصارت (أَفَوَيْكُمْ) ، وهي لهجة مثل: لبأت بالحج ، أي لبيت ، وهذا البديل جائز ؛ لأنَّ الألف والهمزة متقاربان في الصفة⁽⁹⁾ .
وذكر أنَّ المنون قد لا يبدل من تنوينه ألفًا في حالة النصب ، وإنّما يعامل معاملة الاسم المرفوع والمجرور في حذف التنوين والوقف عليه بالسكون ليجري الباب كلّه على مجرى واحد ، إذ قال: ((...)) (ومن شواهد هذه اللغة) هي لغة ربيعة، قول الشاعر:

أَلَا حَبْدًا غَنَمٌ وَحُسْدٌ نَحِيْثُهَا لَقَدَتِ رَكْتَ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا نَفِثُ⁽¹⁰⁾
والشاهد في دِفْ ...))⁽¹¹⁾ .

- 1 - ينظر : المعرب : 13 ، والمعجم المفصل في المعرب والدخيل : 15 .
- 2 - ينظر : المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب : 36 - 38 .
- 3 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 172 - 173 .
- 4 - ينظر : نفسه : 2 / 164 .
- 5 - ينظر : في اللهجات العربية القديمة : 23 - 38 .
- 6 - تنظر هذه القراءة في: كتاب معاني القراءات : 220 - 221 ، والعنوان في القراءات : 104 .
- 7 - يونس : 16 .
- 8 - فتح الجليل : 259 .
- 9 - ينظر : البحر المحيط : 5 / 177 .
- 10 - الدرر اللوامع : 6 / 296 .
- 11 - الدرّة السنية : 416 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية : 2 / 114 ، 2 / 116 ، 2 / 119 ، 2 / 193 ، والدقائق المحكمة : 96 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 168 ، 271 - 272 ، 564 ، والمقصد : 5 ، 7 ، وبلوغ الأرب : 13 .

أراد أن لهجة ربعة تقوم على حذف التنوين من الاسم المنصوب ، ولا يبدلون منه ألفاً ، وهي لهجة من ثلاث لهجات فيه .
وربما كان ينقد بعض اللهجات منها ما ذكره في باب (قيل وبيع) في كل فعل ماضٍ مجهول معتلّ العين فيه ثلاث لهجات هي: الياء نحو: بُيعَ ثم كُسرت الباء فصارت (بُيع) والإشمام بأن يشمّ الفاء الضمّ تنبيهاً على الأصل ، والواو نحو: قُول وحُمِلت (بُوع) عليها وقد نعت هذه اللهجة بالردئية لا اعتداد بها ؛ لأنّ فيها حمل الخفيف على الثقيل⁽¹⁾ .
وذكر أنّ في (عقبه) لغة قليلة هي (عقيبه) ، قال: ((... عقيبه) لغة قليلة والكثير عقبه بلا ياء ...))⁽²⁾ .

12 - ذكر النسخ الأخرى:

كان زكريا الأنصاري يذكر نسخاً أخرى للكتاب ؛ وهذا يدلّ على اعتماده على أكثر من نسخة للمصنّف الواحد الذي هو بصدد شرحه ، ومن ذلك قوله في جمع كلمة (سِرّ) على (أسرار): ((الأسرار: جمع سِرّ. وهو: ما يُكتم. وفي نُسخة (وعِيَاب السِرّ).))⁽³⁾ .
وذكر أنّ جمع الكثرة في التصغير يرد إلى جمع القلّة إن كان له جمع قلّة، ثمّ يصغر جمع القلّة ، قال: ((... (ويرد) وجوباً في التصغير (جمع الكثرة لا اسم الجمع) وفي نسخة لا اسمه ...))⁽⁴⁾ .

وقال في بيان معرفة لزوم الفعل من جهة المعنى لا الصيغة: ((... من وصف غير ثابت (كمرض) زيد(وفرّح) وكَيْلَى وَهَمَّ إذا شبع وفي نسخة بدل فرّح عَرَج...))⁽⁵⁾ .
أراد أنّ الفعل إذا دلّ على عرض - وصف غير لازم - نحو: كَيْلَى وفرّح فإنه فعل لازم ، وهذه إحدى طرائق معرفة لزوم الفعل من جهة المعنى⁽⁶⁾ .
ويمكن القول إنّه اعتمد على نسخ مدوّنة ، ويعوّ عنها بـ (نسخة أخرى) ، وكان يقابل بينها ، وذكر النسخ اقتصر على شروحه للمتون لا على التأليف .

13 - المناظرة المتخيلة:

يلجأ زكريا الأنصاري إلى أسلوب المناظرة المتخيلة في شرح المسائل الصرفيّة ، فيطرح قضية ، ويختلف طرفان من الناس عليها ، وتتسم بذكر حجة كلّ طرف وتمثّل نشاطاً عقلياً⁽⁷⁾ .

ذكر في جمع (ثَمَرَة) على (ثَمَرَات) أنّه جمع تصحيح فإن قيل إنّ في جمعه على (ثَمَرَات) أمرين حذف التاء وتحرك العين فلم يسلم ، فأجاب أنّ التاء لم تحذف ولم تحرك العين فيها إلا بعد جمعها ، فالجمع جاء على سلامة البناء⁽⁸⁾ .
وقال في قوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾⁽¹⁾: ((إن قلت: لم لم يقل: غير بعيدة، لكونه وصفاً للجنة؟ قلت: لأنّ (فعلاً) يستوي فيه المذكر والمؤنث...))⁽²⁾ .

1 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 209 - 210 .

2 - فتح الجليل : 62 .

3 - الأضواء البهجة : 116 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 62 .

5 - بلوغ الأرب : 79 ، وللاستزادة ينظر : الدقائق المحكمة : 100 ، والدرّة السنية : 340 ، 409 ، والمناهج

الكافية : 2 / 64 ، 2 / 72 ، 2 / 89 .

6 - ينظر : الصرف الكافي : 54 .

7 - ينظر : المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية : 199 .

8 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 91 .

وصرّح في (وَلِيّ) الواردة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَلِيَّيَ اللّهُ ﴾⁽³⁾: ((... إن قيل: كيف ساغ الجمع بين ثلاث ياءات... قيل: جاز ذلك ؛ لأنّ الثالثة ياء النفس ، وياء النفس بمنزلة المنفصلة.))⁽⁴⁾.

ويظهر أنّه أراد بقوله: ((... ثلاث ياءات...)) هُنَّ: الزائدة الساكنة ، ولام البنية ، وياء النفس التي لا تعدّمن أصل البنية ، وذلك لأنّ جذرها الثلاثي (وَلِيّ)⁽⁵⁾.
ويبدو أنّ هذه السمة المنهجية تولّدت نتيجة المنهج التعليمي الذي يقوم على افتراض سؤال ثمّ الإجابة عليه حتّى يتمكّن الشارح من زيادة توضيح المسألة .

14 – الغرض التعليمي:

يصنّف المؤلّف الأثر لغرض معيّن ، وهذا الغرض يختلف فيه المؤلّف من أثر لآخر ، فضلاً عن اختلافه من مؤلّف لآخر .
ويُعَدُّ الغرض التعليمي أحد أبرز أسباب التأليف ، ويتمثّل في شرح الكتب المشهورة في مجال الدرس⁽⁶⁾.

وقد صرّح زكريا الأنصاري بهذا الغرض في مقّمات آثاره ، إذ قال في مقّمة كتابه (بلوغ الأرب): ((... التمس مني بعض الأعزّة عليّ من الفضلاء أن أضع عليه شرحاً يحلّ ألفاظه ويبرّر دقائقه ويقيّد مطلقه ويفتح مغلقه فأجبتّه بعد الاستخارة إلى ذلك...))⁽⁷⁾.
وذكر مثل هذا القول في كتابه (تحفة نجباء العصر) ، إذ قال: ((فهذا مختصرٌ نافعٌ في أحكام النون الساكنة والتنوين ، والمدّ ، والقصر ، جمعته تبصرة للمبتدي ، وتذكّرة للمنتهي...))⁽⁸⁾.

وقال أيضاً في مقّمة كتابه (فتح الباقي): ((... طلب مني بعض الأعزّة عليّ من الفضلاء المترتّبين إليّ أن أضع عليها شرحاً يحلّ ألفاظها ، ويبرّر دقائقها ويحقّق مسائلها ، ويحرّر دلائلها.))⁽⁹⁾.

ويتّضح من ذلك أنّه ألّف هذه الكتب لغرض تعليمي إذ ذكر أنّ كتبه جاءت لتوضيح الغامض والمستبهم ، وتحلّ الألفاظ ، وتكشف عن دقائق الأمور .

15 – عنايته بالعبارات التعليمية:

اعتنى زكريا الأنصاريّ بالعبارات التعليمية التي تسهّل على طالب العلم الحفظ والاستحضار .

ومن وجوه عنايته بهذه العبارات ، أنّها جاءت عنده على نمطين هما :
أ – النظم الشعري:

- 1 - ق : 31 .
- 2 - فتح الرحمن : 278 .
- 3 - الأعراف : 196 .
- 4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 292 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 9 ، 38 ، ومقدمة في الكلام على البسطة والحمدلة : 242 ، وبلوغ الأرب : 96 .
- 5 - ينظر : كتاب الأفعال (السرقسطي) : 4 / 253 .
- 6 - ينظر : منهج البحث الأدبي عند العرب : 53 .
- 7 - بلوغ الأرب : 1 .
- 8 - تحفة نجباء العصر : 51 .
- 9 - فتح الباقي : 1 / 85 .

قد ينظم زكريا الأنصاري بيئاً من الشعر لغاية تعليمية ، ومثال ذلك قوله في بيان مواضع إخفاء النون الساكنة والتنوين: ((والإخفاء: عند بقية الحروف. وهي خمسة عشر حرفاً تجمعها أوائل كلم هذا البيت:

تَلَاثُمْ جَاءُوكَ زَادَ سَلْ شَذَا حَفَا ضَاعَطَابَ فِي قُرْبِ كَمَلَا)) (1)

يفهم من هذا النص أن النون الساكنة أو التنوين يمتازان بعدم وضوح الصوت مع هذه الحروف ؛ وذلك لاتساع المخرج نحو قوله تعالى: ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ (2) .
ب - صوغ كلمة أو أكثر:

إن الإتيان بكلمة أو كلمتين تضم مجموعة من الحروف لغرض تعليمي ، هو الأكثر ورواً عند زكريا الأنصاري من الضرب الأول .

قال في إدغام النون الساكنة والتنوين: ((والإدغام: عند ستة أحرف ، يجمعها قولك (يرملون)... وهو قسمان: أحدهما بغنة ، وذلك في أربعة أحرف يجمعها قولك : (يومن) (...) (3) ، وهذا الجمع مشهور .

أراد أنه إذا أتت النون الساكنة أو التنوين في آخر كلمة ، وأتى بعدهما أحد حروف (يومن) أول كلمة أخرى فإنهما يُدغمان بغنة ، نحو قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا ﴾ (4) .

وأبان عن الحروف التي لا تُدغم فيها لام التعريف ، إذ قال: ((... فالقمرية يجمعها قولك: ابغ حجك وخف عقيمه. وتظهر لام التعريف عندها. والشمسية: ما عداها...وُدغم لام التعريف فيها.)) (5) .

ولا بد من القول إن هذه العبارات التعليمية مشهورة ، ومعروفة ، ولم يكن للشيخ فيها إلا ذكرها .

16 - إجمال الفائدة:

اتبع زكريا الأنصاري منهجاً في تحصيل الفائدة من الشرح ، واستعمل للدلالة على هذه الفائدة ثلاثة مصطلحات هي:

أ - التنبيه: ويراد به ((... الإشارة إلى بعض الأمور التي يريد - المؤلف - توضيحها ، أو بعض المسائل التي لم يذكرها الناظم في أرجوزته. أو التنبيه على حالات إعرابية ، أو إظهار الفرق بين ما ذكره هنا ، وما ذكره في كتبه الأخرى... إلى غير ذلك من الحالات...)) (6) .

وقد ذكر في (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين) أنه قد يُستغنى في بناء اسم الفاعل من (فَعَل) عن (فَاعِل) بصيغ هي : أَفْعَل ، وَفَعِلِي ، وَفَعُل ، قال: ((...تنبيه: في إطلاق اسم الفاعل على ما مر من الأوزان التي على غير فاعل تجوز في الاصطلاح الشائع فإنها

1 - تحفة نجباء العصر : 58 .

2 - البقرة : 25 .

3 - تحفة نجباء العصر : 54 - 55 .

4 - البقرة : 8 .

5 - الدقائق المحكمة : 59 .

6 - المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية : 159 - 160 .

صفات مشبهة أما ما كان بوزن فاعل فهو اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما دلّ على الثبوت كطاهر القلب... فصفة مشبهة أيضاً... (1) .
فقد أراد التنبيه هنا على أن كل ما جاء من الفعل الثلاثي بمعنى (فاعل) ولم يكن على وزنه فإنه من باب الصفة المشبهة ، وكل ما جاء على وزن اسم الفاعل ودلّ على الثبوت فإنه منها أيضاً ، نحو: طاهر القلب .

وقال في صياغة فعل التعجب من غير المجرد: ((تنبيه قد يتوصل إلى التعجب من غير المجرد ومما يدلّ على لون أو عيب بـ (ما أ تَدّ) ونحوه ، وينصب مصدرهما بعده أو بـ (أَشَدّ) ونحوه ويجزّ مصدرهما بالباء فتقول: ما أَ شَدّ استخرّاجه وأشدد باستخرّاجه...)) (2) .

ب – **الحاصل:** ويُراد به إيجاز القول في حصر القاعدة بعبارة يسيرة .
ذكر أن الحاصل في لام (فعلى) ، أن تكون واوًا أو ياء ، فإذا كانت واوًا لم يفرق في الإعلال بين الاسم والصفة ؛ لا اعتلال الكلمة بفتح الفاء في أولها ووجود الواو في آخرها ، وإن كانت ياء أعلّ الاسم بقلب الواو ياء وتركت الصفة للفرق (3) .
وخلص إلى أن الزائد يعوّ عنه بلفظه في الميزان الصرفي ، إذ قال: ((... والحاصل أن الزائد يعوّ عنه بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فبأصله...)) (4) .
وهذا النوع من الإشارة إلى الفائدة هو الأكثر ورويًا من غيره في كتبه .

ت – الفائدة:

أشار زكريا الأنصاري إلى تتمّة الفائدة اللغوية بذكره لمصطلح (فائدة) ، قال في كلمة (التّوائر) الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَيَتَرَبَّصُّ بِهِمُ التَّوَائِرُ ﴾ (5): ((فائدة: ويجوز في الدائرة أن تكون مصدرًا ؛ كالعاقبة والعافية ، وأن تكون صفة غالبية.)) (6) .
وهذا النوع من التنبيه أقلّ الأنواع ورويًا عنده .

17 – استقصاء الأمثلة:

تُعَدُّ ظاهرة استقصاء الأمثلة من أبرز الظواهر المنهجية عنده ، وهي تدلّ على قدرة المؤلف وسعة علمه اللغوي .
وهذا المنهج يتّضح في ما أورد من أمثلة إدغام النون الساكنة والتنوين في أربعة حروف هي (يومن) بغنة ، إذ استقصى تسعة أمثلة (7) .

1 - الدرة السنية : 263 .

2 - بلوغ الأرب : 97 ، وللاستزادة ينظر : الدرة السنية : 346 ، 410 .

3 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 217 .

4 - الدرة السنية : 426 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 9 ، والدقائق المحكمة : 75 ، والمناهج الكافية : 113/2 ،

153/2 ، 206/2 .

5 - التوبة : 98 .

6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 309 ، وللاستزادة ينظر : فتح الرحمن : 40 – 41 ، 47 .

7 - ينظر : تحفة نجباء العصر : 55 .

وقال في زيادة الهاء في الوقف للعوض: ((تزداد الهاء وقفًا للعوض عن حرف حذف وليبيان حركة الساكن فالتى للعوض لازمة وجائزة فاللازمة تكون في فعل الأمر المعتلّ الفاء واللام نحو: شه من وَ شَيَّ يَشِيَّ ، وعه من وَ عَى يَعِي ، وله من وَلَى يَلِي...))⁽¹⁾ .
ويبدو أنّ وجوب الوقف على فعل الأمر اللفيف المفروق بالهاء ، حتّى لا يبقى الفعل على أقلّ الأصول - حرف واحد فقط - .
وذهب إلى أنّ الإبدال بين الميم والنون واقع ، وقد حقق ذلك في أمثلة عتّة هي: البنام في البنان ، وقاتن في قاتم⁽²⁾ .
وهذا المنهج يتّضح - أكثر ممّا سردنا - في ما أورد من أمثلة حذف ياء الإضافة لمجيء الساكن بعدها ، إذ قال: ((واعلم أنّ كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه ؛ فالياء منه ساقطة نحو: ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُؤُوا اللَّهَ ﴾⁽³⁾ و ﴿ يَا قَوْمِ ادْكُوا نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾⁽⁴⁾ ، و ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾⁽⁵⁾ ، و ﴿ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾⁽⁶⁾ .))⁽⁷⁾ ، ونخلص من هذا العرض أنّ استقصاء الأمثلة، واستيفاءها على الظواهر الصرفيّة ، سمة منهجيّة ظاهرة تدلّ على سعة علمه ، وعلى معرفة عميقة باللغة العربيّة وقوانينها .

- 1 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 7 .
- 2 - ينظر : الدرّة السنية : 352 .
- 3 - الأعراف : 59 .
- 4 - المائدة : 20 .
- 5 - المؤمنون : 99 .
- 6 - الزمر : 10 .
- 7 - الدقائق المحكمة : 94 .

المبحث الثاني: مصادره

اعتمدَ زكريا الأنصاري في نقل معارفه التي أودعها في كتبه على مصادر ، ويمكن تقسيم مصادره في البحث الصرفي على ضربين هما: الأعلام ، والكتب .

أ – الأعلام:

كثرت مصادر زكريا الأنصاري من الأعلام الذين استقى منهم مادته الصرفية ، وأفاد منهم ، واطَّلَعَ على آرائهم ؛ ولعلَّ تأخَّر عصره يقف وراء كثرة مصادره من الأعلام ، وفيما يأتي جدول لأسماء الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث الصرفي عنده ، مرتبة بحسب عدد ورود اسم العلم عنده ، فإن تساوت في العدد رُتبت بحسب النظام الأبائي .

الجوهري	سيبويه	المرادي	ابن الحاجب	الخليل
149	82	55	49	34
ابن النازم	الأخفش	ابن هشام	الجاربردي	ابن مالك
29	29	28	26	24
الزمخشري	الكسائي	أبو علي الفارسي	السعد التتازاني	الفراء
16	16	12	12	11
المبرد	المكودي	البيضاوي	ابن الأثير	ابن القطاع
11	8	6	5	5
ابن حجر	أبو حيان	أبو زيد الأنصاري	أبو عمر بن العلاء	الزجاج
4	4	4	4	4
النظام	يونس بن حبيب	ابن جني	الشاطبي	ابن الأنباري
4	4	3	3	2
ابن خالويه	ابن السراج	ابن السكيت	السيرافي	عيسى بن عمر
2	2	2	2	2
المازني	ابن برهان	ابن حبان	ابن عادل	ابن عصفور
2	1	1	1	1
ابن كيسان	ابن يعيش	أبو البقاء العكبري	أبو عبيد	أبو عمر الجرمي
1	1	1	1	1
الأصمعي	البخاري	البلخي	الداني	ركن الدين
1	1	1	1	1
السكاكي	الصغاني	الطبيبي	عبد القاهر	الميداني
1	1	1	1	1
نظام الدين				
1				

نلاحظُ من الجدول ما يأتي:

1 – كثرة الأعلام الذين نقل عنهم زكريا الأنصاري مادته الصرفية .

- 2 - أكثر العلماء الذين نقل عنهم هم: سيبويه ، والجوهري ، والمرادي .
 - 3 - نقلَ عن علماء ينتمون إلى قرون مختلفة ، إذ لم يحصر نقله على قرن معيّن .
 - 4 - نقلَ عن علماء المدرستين - البصرة والكوفة - مثل: الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والكسائي والفراء .
 - 5 - ذكرَ أسماء بعض العلماء غير المشهورين مثل: ابن عادل .
 - 6 - يمكن تقسيم الأعلام الذين ذكرهم في بحثه الصرفي على ثلاثة أقسام هي:
- أ - علماء نحاة: مثل عيسى بن عمر (ت149هـ) ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب ، والمبرد .
- ب - علماء لغة: مثل أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) ، والقاسم بن سلام .
- ت - علماء ليسوا من النحاة واللغويين: مثل ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، وابن الأثير (ت637هـ) .

طرائق زكريا الأنصاري في ذكر الأعلام:

اتّبع زكريا الأنصاري طرائق عّة في الإفادة من الأعلام ، وهذه الطرائق هي:

1 - يذكر اسم العلم ثم النص:

صرّح زكريا الأنصاري بأنّ أبا عبيد - القاسم بن سلام - ذهبَ إلى أنّ التاء متّصلة بـ (حين) ، والوقف عنده على (لا) ، ويبتدأ بـ (تحين) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾⁽¹⁾، قال: ((... وقال أبو عبيد: الوقف عندي على (لا) والابتداء بـ (تحين) لأنني نظرتها في مصحف الإمام (تحين)...))⁽²⁾ .

ونلاحظ أنّ زكريا الأنصاري قدّم اسم العلم ثمّ النصّ ورأي أبي عبيد في هذه المسألة مشهور لا يكاد يخلو منها كتاب في الوقف⁽³⁾ .

ويرى زكريا الأنصاري أنّ إبدال الدال من التاء في (دولج) من الشاذ ، قال: ((...)) (ودولج) في تولج لموضع يدخله الوحش من الولوج قال سيبويه التاء فيه مبدلة من الواو وهو فوعل لأنّك لا تكاد تجد تفعل اسماً وفوعل كثير...))⁽⁴⁾ .

وذكر أنّ قوله تعالى: ﴿ بِهِ إِي الْعُمِّي ﴾⁽⁵⁾ وردت في موضعين هما في سورة النمل ، وفي سورة الروم وقال في الوقف عليها: ((... فقال ابن الأنباري الياء محذوفة منه في الروم دون النمل فمن وقف على التي في النمل أثبت ومن وقف على التي في الروم جوّز الحذف كما في الخط...))⁽⁶⁾ .

2 - يذكر النصّ ثم اسم العلم الذي نقل منه:

لجأ زكريا الأنصاري في بعض ما نقله إلى هذه الطريقة ، وهي أقلّ استعمالاً من الطريقة التي سبقتها .

1 - ص : 3 .

2 - الدقائق المحكمة : 92 .

3 - ينظر : الوقف الصرفي : 357 - 360 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 228 .

5 - النمل : 81 .

6 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 ، وللاستزادة ينظر: الدرة السنية : 274 ، 405 ، 412 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري): 198 ، 269 ، 461 ، وفتح الجليل: 41 ، 76 ، 102 ، والأضواء البهجة: 51 .

قال في جمع (ندي) على (أُنْدَاء) أو (أُنْدِيَّة) : ((... و (الأُنْدَاء) جمع ندي وهو المطر الخفيف وقد يُجمع على أُنْدِيَّة وهي شاذ قاله الجوهري...))⁽¹⁾ .
ويرى أن وزن (سَمَلْن) فَعْلَال لا فَعْلَان ، قال : ((... كَسَمَلْن وهو ماء لبني ربيعة فوزنه فَعْلَال لا فَعْلَان لأنَّ فَعْلَالاً نادر قاله المرادي...))⁽²⁾ .
أراد أن الحرف الزائد إذا كان من حروف الزيادة قد يكون غير تكرير ، بل تكون صورته صورة المكرر فعندئذ يقابل في الوزن بلفظه⁽³⁾ .
وقال في النسب إلى الجمع الذي ليس له مفرد من لفظه على القياس : ((...وكذا لا يرد الجمع الذي لا واحد له قياسي كمحاسني ومشابهي في محاسن ومشابه جمعي حسن وشبه وهذا قول أبي زيد...))⁽⁴⁾ .
يُفهم من هذا النص أن الجمع على غير قياس واحده ينسب إليه على لفظه ؛ لأنه بمنزلة لا واحد له .

3 - النقل الحرفي:

إنَّ المتتبع لما ينقله زكريا الأنصاري عن الأعلام يجده ينقل نقلا حرفيا في معظم النصوص المنقولة .
فقد ذكر تحليل سيبويه في النسبة إلى (مَعْرُؤ) تكون على (مَعْرُؤِي) ، قال : ((... ولم يذكر - الجاربردي - ما آخره واو مشددة بعد الثلاثة كمَعْرُؤ وقد قالوا فيه مَعْرُؤِي لأنه لم يجتمع فيه يآت قاله سيبويه ولم يطلع عليه الجاربردي...))⁽⁵⁾ .
وهذا النص تحليل سيبويه ، إذ قال : ((... وقالوا في مَعْرُؤ: مَعْرُؤِي ؛ لأنه لم تجتمع الياءات...))⁽⁶⁾ .

ونص على قول الزمخشري في كلمة (جَر) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَـٰذَا هِيَ أَنْعَامٌ وَّحَرْتُ جَرٌ﴾⁽⁷⁾: ((قوله: (جَر)... وهو فعل بمعنى مَفْعُول كالريح... قال الزمخشري: (ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث ، والواحد والجمع)...))⁽⁸⁾ .
وهذا قول الزمخشري: ((... ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع...))⁽⁹⁾ .

وقال أيضا في إعلال (فَعْل) جمع (فَاعِل) الذي عينه واو أنه يجوز في فائه الضم والكسر ، والضم أولى نحو: نُوم ، قال : ((... يجوز في فاء فَعْل المعتل العين الضم والكسر والضم أولى به عليه المرادي...))⁽¹⁾ .

1 - فتح الجليل : 349 .

2 - الدرة السنية : 426 .

3 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1530 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 83 ، وللاستزادة ينظر: الدرة السنية : 259 ، 403 ، 404 ، وفتح الجليل : 23 ، 95 ، 102 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 76 .

6 - كتاب سيبويه : 3 / 345 .

7 - الأنعام : 138 .

8 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 269 .

9 - الكشف : 2 / 68 .

وهذا نصّ كلام المرادي (2) .

4 - النقل بتصرّف:

لم يكن نقل زكريا الأنصاري عن الأعلام كلّ حرقاً ، وإتّما ينقل بتصرّف أيضاً ، فهو قد يلخّص الفكرة ، أو يقم ويؤخّر فيها ، أو يحذف ويضيف ، أو يختصر .

فقد نقل رأي الخليل بن أحمد وسيبويه في كلمة (أشياء) بتصرّف ، إذ قال : ((... الأصل فيها عند الخليل وسيبويه (شيئاء) بهمزتين بينهما ألف ، وهي (فعلاء) ، وهمزتها الثانية للتأنيث وهي مفردة في اللفظ ، ومعناها: الجمع ، ثمّ إنّ الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة قُمت ، فجعلت ، قبل الشين ؛ كراهية همزتين بينهما ألف ، خصوصاً بعد الياء ، فصار وزنها (لفعاء) .)) (3) .

والذي في كتاب سيبويه: ((وكان أصلُ شيئاء شيئاء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو...)) (4) .

وجاء في موضع آخر من الكتاب: ((وزعم الخليل أنّ شيئاء مقلوبة كقسي ، فكذاك فعل بهذا...)) (5) .

يبدو أنّ زكريا الأنصاري قد نقل رأي الخليل بتصرّف ليكون أكثر وضوحاً ، وتفصيلاً .

وذكر قول الزجاج في هاء (اقتده) في قوله تعالى: ﴿ فَبِهِ يَهْمُ اقْتَرِهْ ﴾ (6): ((...وقال الزجاج إنّها لبيان الحركة ثمّ قال فإن وصلت حذف الهاء...)) (7) .

ونصّ الزجاج: ((وهذه الهاء التي في (اقْتَرِهْ) إنّما تثبت في الوقف ، تبين بها كسرة الدال فإن وصلت قلت (اقْتَدِ...)) (8) .

والمأمل في النصين يجد أنّ فكرتهما واحدة ، هي أنّ الهاء في (اقْتَدِ) جاءت لبيان حركة الدال في حالة الوقف ، وتحذف في حالة الوصل .

وصرّح زكريا الأنصاري بقول الجاربردي في ثبوت (فُعَل) في أبنية الاسم الرباعي في المجرد ، نحو: طُخْلَب ، قال: ((... قال الجاربردي وغيره والحقّ ثبوته لأنّهم يقولون: مالي عنه عُنْدَ أي بد والدال الثانية للإلحاق وإلا لوجب الإدغام فوجب ثبوت هذا البناء ليلحق به...)) (9) .

ونصّ الجاربردي غير هذا ، إذ جاء فيه: ((... وروى الفراء طُخْلَباً الثانية للإلحاق وإلا لوجب الإدغام فوجب على ما هو معرب والحقّ ثبوته لأنّهم يقولون: ما لي عنه عُنْدَ أي بد...)) (10) ، يظهر أنّه قد قَم ، وأخّر ، وحذف في نقله لهذا النصّ .

1 - الدرّة السنية : 443 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 38 ، والدقائق المحكمة : 92 ، وتحفة نجباء العصر : 56.

2 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 1617 / 6 .

3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 247 .

4 - كتاب سيبويه : 380 / 4 .

5 - نفسه : 3 / 564 ، وينظر : ما قيل في كلمة أشياء : 61 .

6 - الأنعام : 90 .

7 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 7 .

8 - معاني القرآن وإعرابه : 218 / 2 .

9 - المناهج الكافية : 2 / 17 ، وللاستزادة ينظر : الدقائق المحكمة : 27 ، وفتح الجليل : 294 ، وتحفة نجباء العصر : 57 .

10 - شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 34 .

5 - ذكره اسم العلم بصورة مختلفة:

من الملاحظ في تصريح زكريا الأنصاري باسم العلم ، أنه يذكر أسماء الأعلام بصورة مختلفة .

فقد ذكر الفراء بطريقتين مختلفتين هما: الاسم الصريح ، واللقب، قال: ((... وقال) يحيى بن زياد الفراء ...))⁽¹⁾ ، وقال في موضع آخر: ((... وروى الفراء ...))⁽²⁾ . وصرّح باسم الأخفش الأوسط وكنيته ، قال: ((... (وزاد) الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ...))⁽³⁾ ، وقال في موضع آخر: ((... وجمع قلة عند الأخفش ...))⁽⁴⁾ . وأبان عن اسم التفتازاني (ت 793هـ) ، إذ قال: ((... قال مسعود بن عمر التفتازاني...))⁽⁵⁾ ، وذكر في موضع آخر: ((... كما قال التفتازاني...))⁽⁶⁾ . وذكر لقب العلماء هو الأكثر ورواؤه عنده ، إذ نلاحظ أن ذكر اسم العلم بالشكل الصريح قليل الوجود عنده .

6 - النقل عن مجهول:

على الرغم من كثرة إشارات زكريا الأنصاري إلى موارده من الأعلام ، فقد نجد عدم التصريح باسم العلم الذي نقل عنه .

فقال في التقاء الساكنين في قوله تعالى: ﴿الم الله﴾⁽⁷⁾: ((...ذهب بعض العلماء إلى الفتح في ﴿الم الله﴾ ، وأجاز بعضهم الكسر...))⁽⁸⁾ . والمتأمل في هذا القول يجد أنه لم يذكر أسماء الأعلام الذين قالوا بهذه الآراء ، ففتح الميم في (الم الله) مذهب سيبويه⁽⁹⁾؛ لأنّ همزة لفظ الجلالة همزة وصل تسقط في درج الكلام ، فالتقى ساكنان هما: الميم واللام الأولى من لفظ الجلالة فحرّكوا الميم بالفتح تخفيفاً ولم يكسروها لأنّ قبل الميم ياء وقبل الياء كسرة - ميم - فكرهوا توالي الأمثال المتحقق في كسرتين وياء ، وأجاز الأخفش كسر الميم سماعاً على أنّها لغة⁽¹⁰⁾ . وأشار زكريا الأنصاري إلى أنّ قسمًا من العلماء يذهبون إلى عدّ ألف (بُهْمَى)⁽¹¹⁾ للإلحاق والواحدة منها (بهمة)⁽¹²⁾ .

وقال في الوقف على (وَيَتَّقْهِ) في قوله تعالى ﴿وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾⁽¹³⁾: ((... وقراءة حفص) قوله تعالى: ﴿ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ بإسكان الثاني وكسر الهاء بعد حذف الياء

1 - المناهج الكافية : 2 / 12 .

2 - نفسه : 2 / 17 .

3 - المناهج الكافية : 2 / 17 .

4 - الدقائق المحكمة : 27 .

5 - فتح الجليل : 76 .

6 - نفسه : 140 .

7 - آل عمران : 1 ، 2 .

8 - تحفة نجباء العصر : 66 ، وينظر : المناهج الكافية : 2 / 115 ، وفيه صرّح باسم الأخفش فقط .

9 - ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 153 - 154 .

10 - ينظر : معاني القرآن (الأخفش) : 1 / 22 ، والدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنقره كار : 96 .

11 - الهمى: نبت تجرّ دبه الغنم وجلا شديداً مادام أخضر ، تهذيب اللغة : 6 / 339 (بهم) .

12 - ينظر : الدرّة السنية : 395 .

13 - النور : 52 ، وتنظر القراءة في : إعراب القراءات السبع وعلها : 301 .

للجازم زعم جماعة أنها مما حرّك فيه الثاني لالتقاء الساكنين ظناً منهم أنّ الهاء للسكت ... فأسكنت القاف فالتقى ساكنان فحرّكت الهاء لأجله ... (1).
أراد أنّ في إسكان القاف وكسر الهاء رأيين هما كراهة الكسرة في القاف فسكنت للتخفيف ويجوز في كسر الهاء ؛ فيكون أصلها (يَنْقُ) على نية أنّ الهاء للسكت ، فكسرت الهاء على أصل التقاء الساكنين .

ب - الكتب:

تُعَدُّ الكتب من أهمّ أنواع المصادر المدوّنة⁽²⁾، وهي من أبرز مصادر زكريا الأنصاري في بحثه الصرفي .

وهذا جدول بأسماء الكتب التي ذكرها في بحثه الصرفي ، مرتبة بحسب عدد مرّات ورودها ، فإذا تساوت في عدد مرّات الورد رُتِّبَ بحسب النظام الأببائي:

القاموس المحيط	الكشاف	التسهيل	التوضيح	الصاح
31	24	22	10	9
الكافية	المفصل	البهجة (لزكريا الأنصاري)	شرح الشافية (زكريا الأنصاري)	شرح المفصل (ابن يعيش)
9	8	5	5	5
شرح الكافية	صحيح ابن جبان	شرح الهادي	الارتشاف	تقريب (ابن الجزري)
4	2	2	1	1
شرح الجزرية	شرح شذور الذهب	شرح المرادي	العقيلة	اللؤلؤ العظيم في روم التعلم والتعليم
1	1	1	1	1
المحكم	مختصر العين	المفتاح	المقصد	المقنع
1	1	1	1	1
الوسيط				
1				

ويلحظ في هذا الجدول ما يأتي:

- 1 - كانت المصادر المدونة - الكتب - أقلّ وروداً عند زكريا الأنصاري من الأعلام ، وهذا يعني أنّه اهتمّ بذكر الأعلام ونسبة الآراء إليهم أكثر من اهتمامه بذكر اسم الكتاب .
- 2 - يتبيّن من خلال الجدول كثرة إشارته إلى معجم (القاموس المحيط) ، ثمّ الكشاف .
- 3 - إنّ المتأمل في هذا الجدول يلحظ أنّ المؤلّف أخذ من كتب ليست لغويّة مثل: صحيح ابن حبان وهذا الأمر من متطلبات الشروح والحواشي .
- 4 - ذكر زكريا الأنصاري مصنّفات مفقودة ، نحو: العقيلة ، والمقنع .
- 5 - أشار الشيخ إلى قسم من مصنّفات مثله: المقصد لتلخيص ما في المرشد ، والأضواء البهجة ، والدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية .

منهجه في المصادر المدوّنة:

لذكر زكريا الأنصاري سمات منهجيّة في ذكر موارده ويمكن تقسيمها على قسمين هما:

أ - منهجه في ذكر المصدر:

1 - المناهج الكافية : 2 / 114 .

2 - ينظر : منهج البحث الأدبي عند العرب : 83 .

يمكن ملاحظة سمات منهجية عنده في ذكره للمورد ، وهي:

1 - مال إلى اختصار اسم المصدر في مباحثه الصرفية ومن ذلك قوله في القلب المكاني في (فرات): ((... (و فراتاً) هو الماء العذب... والفرات اسم نهر بالكوفة سمي فراتاً لأنه يفرغ العطش أو يسكنه وعبرة الكشف لأنه يرفته على القلب جعله مقلوب يرفت قلباً مكائلاً...))⁽¹⁾.

والمعروف أن اسمه الكامل (الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ، وأراد أن (فرت) مقلوب من (رقت) ، فوزنه (عقل) .
وذكر أن الجمع على زنة (فعائل) مطرد في كل اسم رباعي قبل آخره مة مختوم بالتاء أو مجرد عنها ، وجاء في (الارتشاف) بمنع أطراد هذا الجمع في المجرد⁽²⁾ .
ومن الثابت أن اسمه الكامل (ارتشاف الضرب من لسان العرب) .
وقال أيضاً في بيان أقسام الوقف وأنواعه: ((... وقد أوضحت الجميع في كتابي المسمى بالمقصد...))⁽³⁾، وعنوان هذا الكتاب (المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء) .

2 - مخالفته في ذكر أسماء بعض الكتب:

ذكر زكريا الأنصاري أسماء بعض الكتب على غير ما هي عليه ، قال: ((... الراء المكسورة تمنع حرف الاستعلاء من منعه الإمالة كما سيأتي إذا كان حرف الاستعلاء قبل الألف وأما إذا كان بعدها كما هنا فلا تمنعها وبه صرح في شرح المرادي...))⁽⁴⁾ .
وشرح المرادي عنوانه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) ، ويتضح أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف كفت مانع الإمالة - حرف الاستعلاء - نحو قوله تعالى ﴿ وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾⁽⁵⁾ .

ونص على أن اسم كتاب ابن هشام الأنصاري عنوانه (التوضيح) ، قال: ((... ففي توضيح ابن هشام أن نحو تمرات إن لم يجعل علماً نسب إلى مفرد...))⁽⁶⁾، والكتاب عنوانه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ، ويبدو أن تسمية هذا الكتاب بـ(التوضيح) قد شاعت في القرن العاشر الهجري⁽⁷⁾ .

وقال أيضاً: ((قوله (وفيه ثمان لغات) قد ذكرت في شرح المنفرجة أن فيه سبعين لغة))⁽⁸⁾، والكتاب عنوانه: (الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة) .

3 - ذكر الكتاب مع اسم مؤلفه:

حرص زكريا الأنصاري على ذكر الكتاب مع اسم مؤلفه ، وهذه سمة بارزة في منهجه منها قوله في إعلال (مضيفة): ((... (فنحو مضافة)... وهي مفعلة من ضفّ الرجل

1 - فتح الجليل : 40 ، وينظر : الكشف : 62 / 1 .

2 - ينظر : الدرة السنية : 407 ، والارتشاف : 1 / 455 .

3 - فتح الجليل : 26 .

4 - الدرة السنية : 421 ، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1498 .

5 - البقرة : 7 .

6 - المناهج الكافية : 2 / 67 ، وينظر : أوضح المسالك : 4 / 300 .

7 - نجد هذه التسمية عند الأزهر في كتابه الموسوم بـ(شرح التصريح على التوضيح) ، وبمثل هذا سماء السيوطي ، ينظر : بغية الوعاة : 2 / 68 .

8 - فتح الجليل : 283 ، وينظر الأضواء البهجة : 55 .

ضيافة... (شاذ عنده) لأنَّ أصلها مَضِيْفَةٌ بضم الياء والقياس نقل الضمة إلى الضاد ثمَّ إبدالها كسرة لتسلم الياء وأما أنَّه واوي كما ذكره الزبيدي في مختصر العين...⁽¹⁾ .
فقد صرَّح بنسبة كتاب (مختصر العين) للزبيدي .
وقال أيضًا في اسم الجمع (رُكُلٌ) على زنة (فُعَالٌ) : ((... (كُرُيٌ خَلٌ) هو بضمَّ الراء وكسرهما اسم جمع لرُكُلٍ بكسر الخاء وهو الأنثى من أولاد الضأن... وجرى على كونه اسم جمع الزمخشري في كشفه...⁽²⁾ .
فقد نصَّ على اسم المؤلف والكتاب .
وأشارَ في الوقف على (ويكأن) إلى أنَّ الداني في مقتعه ، والشاطبي في عقيلته يصلون فيهما الياء بالكاف⁽³⁾ .
ويلحظ أنَّ منهجه في هذه الفقرة أنَّه يقيم اسم المؤلف على الكتاب فيقول مثلاً : ((... نَبَّه عليه ابن هشام في شرح الشذور...⁽⁴⁾ .
ب - منهجه في النقل:

هناك سمات منهجية بارزة اعتمدها الأنصاري في نقله من الكتب في البحث الصرفي ، وهي :

1 - الإشارة إلى موطن النقل من المصدر:

عَنِ الشَّيْخِ فِي قِسْمٍ مِنْ نَصُوصِهِ مَوَاطِنَ النُّقْلِ مِنَ الْكُتُبِ .
فقد حدّد موضع النقل في اسم المفعول من الأجوف الواوي ، وذكر أنَّ الجوهرى يرى أنَّه لم يأتِ مَفْعُولٌ بالتمام من بنات الواو إلا مدووف ومصوون ، أمّا الفيروزآبادي فإنه يرى أنه يأتى بالتمام والنقص في كليهما ، قال زكريا الأنصاري : ((... وكلام القاموس في مادة دوف يوافقه وفي مادة قول وقود يقتضي أنَّ ذلك مسموع...⁽⁵⁾ .
وبالرجوع إلى مادة (دوف) في (القاموس المحيط) نجده قد ذكر الوجهين معًا :
النقصان (مَوْوَفٌ) ، والتمام (مَوْوُوفٌ)⁽⁶⁾ ، وفي مادة (قود) روى التمام والنقص فيه أيضًا وكأنه قاسه على (مدوف)⁽⁷⁾ .
وقال في بيان أنَّ (أَفْعِلٌ) في التعجّب بأنها فعلٌ لفظه لفظ الأمر : ((... في قوله :
وَمُسْتَبَلِي مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صَرِيْمَةٌ فَأَمْرٌ بِهِ بِطُولٍ فَقَرٌ وَأَحْرِيًّا⁽⁸⁾
(ليس عندي بمرضي الخ) أنشده ابن الأعرابي... وعَنْبَى اسم مائة من الإبل وهي معرفة لا تتون ولا يدخلها الألف واللام قاله الجوهرى في مادة غضب...⁽⁹⁾ .
وبالرجوع إلى كتاب الصدحاح مادة (غضب) نجد : ((وعَنْبَى أيضًا : اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تتون ولا تدخلها الألف واللام.))⁽¹⁰⁾ .

1 - المناهج الكافية : 2 / 202 - 203 .

2 - فتح الجليل : 41 .

3 - ينظر : الدقائق المحكمة : 93 ، وللاستزادة ينظر : الدرة السنية : 207 ، 427 ، والمناهج الكافية : 2 / 55 ، 163 / 2 .

4 - الدرة السنية : 250 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 208 .

6 - ينظر : القاموس المحيط : 3 / 141 (دوف) .

7 - ينظر : نفسه : 1 / 330 (قود) .

8 - الدرر اللوامع : 5 / 159 ، وروايته : (عَنبَى ، فَأَحْرٌ بِهِ مِنْ طَوْلٍ) .

9 - الدرة السنية : 271 .

10 - الصحاح : 1 / 194 (غضب) .

2 - النقل الحرفي من الكتب:

المنتبغ لما نقله زكريا الأنصاري يجده ينقل النصّ بشكلٍ حرفيٍّ في كثير من النصوص المنقولة .

فقد نقلَ عن الزمخشري قراءة عيسى بن عمر في قوله تعالى: ﴿عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ﴾ (1)، قال: ((... (اسماً كتقوى) من تقيت وأصله وقِيّ قلبت واوه تاء كما في تراث ثم ياؤه واواً فصار تقوى... وفي الكشف عن عيسى بن عمر أنّه قرأ ﴿عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ﴾ بالتثوين بجعل الألف للإلحاق بجعفر كنترى...)) (2).

والنصّ في الكشف: ((...فما وجه ما روى سيبويه عن عيسى بن عمر: على تقوى من الله ، بالتثوين ؟ قلت: قد جعل الألف للإلحاق...)) (3).

وذكر في إبدال التاء من الواو والياء في زنة (افْتَعَلَ) نصّ ابن هشام الأنصاري ، إذ قال: ((... وقول الجوهري في اتَّخَذَ (إنّه افْتَعَلَ من الأخذ) وهمّ ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخَذَ ، كاتَّبَعَ من تَبَعَ.)) (4).

وهذا النصّ نفسه عند ابن هشام ، إذ قال: ((... وقول الجوهري في اتَّخَذَ (إنّه افْتَعَلَ من الأخذ) وهمّ ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخَذَ ، كاتَّبَعَ من تَبَعَ.)) (5).

3 - النقل بتصرف:

كان زكريا الأنصاري يتصرّف في قسم من النصوص المنقولة من الكتب الأخرى ، وهذا التصرف قد يكون اختصاراً ، أو تغييراً في ترتيب ألفاظ النصّ .

فهو قد نصّ في وزن (آدم) أنّ الزمخشري ذهب في (المفصل) إلى أنّه اسم عربي على زنة (أَفْعَلَ) ، وخالف هذا الرأي في (الكشف) إذ جعله اِعْجَمًا على وزن (فاعَل) (6).

وبالرجوع إلى (الكشف) نجد أنّ النصّ هو: ((وما آدم إلا اسم أعجمي: وأقرب أمره أن يكون على فاعل ، كآزر ، وعازر ، وعابر وشالخب...)) (7).

نلاحظ أنّه قد تصرف في هذا النصّ . وصرّح في موضع آخر أنّ من أمثلة جمع الكثرة (فِعَال) يطرد في (فَعْلِي) وقيده بأن يكون بمعنى (فاعل) ، إذ قال: ((... قوله (من فَعْلِي وفَعْلِيّة) أي بمعنى فاعل كما قيده المرادي...)) (8).

يظهر من هذا النصّ أنّه نقلَ الفكرة من دون اللفظ؛ لأنّ النصّ عند المرادي هو: ((... يطرد فِعَال أيضاً في فَعْلِي بمعنى فاعِل وفَعْلِيّة مؤنّثة... واحترز من فَعْلِي بمعنى مَفْعُول ومؤنّثة...)) (9).

1 - التوبة : 109 ، وتنظر القراءة في المحتسب : 1 / 304 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 216 .

3 - الكشف : 2 / 301 .

4 - الدرة السنية : 443 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية : 2 / 12 .

5 - أوضح المسالك : 4 / 354 .

6 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 180 .

7 - الكشف : 1 / 129 .

8 - الدرة السنية : 404 .

9 - توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1393 .

4 - إنهاء ما ينقله من النصوص:

إن الناظر في منهج زكريا الأنصاري في إنهاء ما ينقله من النصوص يجده يستعمل لفظة (انتهى) .

قال في بيان وزن (سَحْنُون) ، و (صَعْفُوق) : ((... وإِثْمًا قلنا وزن سَحْنُون فَعْلُون مع أَنَّهُ مَكْرَر (لندور فعلول) بالبدال المهملة (وهو صَعْفُوق) فقط والنادر كالمعدوم ولندوره كان ثبوتًا موجبًا للعدول عن القاعدة قال الجوهري وهو اسمٌ أعجميٌ غير منصرف للعلمية والعجمة ويقال بنو صَعْفُوق لَعُول باليمامة انتهى...)) (1) .

وإلى مثل هذه الطريقة جاء كلامه في بيان أصل الفعل (لَاذَ): ((...قال الجوهري لَاذَ به لَوَاذًا أي لَجَأَ إِلَيْهِ وَلَاذَ به عَادَ فيقال لَاوُذَ الْقَوْمُ مُلَاوِذَةً وَلَوَاذًا أي لَاذَ بعضهم ببعض ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنْهُمُ لَوَاذًا﴾ (2) ولو كان من لَاذَ لَقَالَ لِيَاذًا انتهى...)) (3) .

ويظهر أَنَّ طريقته في النقل من الأعلام والكتب هي الشائعة في القرن العاشر الهجري (4) .

5 - الإحالة على كتبه:

قد يحيل المؤلف أحيانًا على بعض كتبه ، إذ يعثها جزءًا من مصادره .

وقد أحال زكريا الأنصاري على بعض من مصنفاته ، فهو لم يكرّر بحثه للمسألة اللغوية ، إذ كان قد بحثها في مصنف سابق ، ومنه أَنَّهُ عندما تناول موضوع المدّ، وأنواعه ، وألقابه في كتابه (الدقائق المحكمة في شرح المقمّة الجزرية) أهاب بالقارئ الرجوع إلى كتابه (تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمدّ والقصر) ، إذ قال: ((وكذا المدّ المنفصل - كما مرّ - هذا وقد ذكر ابن القاصح للمدّ عشرة ألقاب... ذكرتُها في مصنف مفرد ، مشتمل على أحكام النون الساكنة والتنوين ، والمدّ، والقصر.)) (5) .

وبالرجوع إلى الكتاب المذكور في النصّ السابق نجده قد قال: ((ومنه المدّ المنفصل. هذا وقد ذكر ابن القاصح للمدّ عشرة ألقاب: مدّ الحجز لحجز الساكنين ، ومدّ العدل لاعتدال النطق بالهمز... ومدّ التمكين ، لتمكينه الكلمة عن الاضطراب...)) (6) .

ومنه أيضًا أَنَّهُ عندما تناول اللغات في (رُبِّ) في كتابه (فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل) أحال على كتاب آخر له ، قال: ((قوله (وفيه ثمان لغات) قد ذكرتُ في شرح المنفرجة أَن فيه سبعين لغة)) (7) .

وبالرجوع إلى كتابه (الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة) نجده نصّ على هذه اللغات ، إذ قال: ((وفي (رُبِّ) سبعون لغة: ضمّ الرّاء ، وفتحها مع تشديد التاء ، وتخفيفها مفتوحة في الضمّ والفتح ، أو مضمومة في الضمّ... كلُّ من الستة مع تاء التانيث ساكنة ، أو مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مع (ما) أو معها بأحوال التاء ، أو مجردة منها... فذلك ثمان

1 - المناهج الكافية : 2 / 8 - 9 ، والنصّ في الصحاح : 4 / 1507 (صَعْفُوق) .

2 - النور : 63 .

3 - الدرة السنية : 435 ، والنصّ في الصحاح : 2 / 570 (لَوُذ) ، وللاستزادة ينظر : بلوغ الأرب : 89 ، والمقصد لتلخيص ما في المرشد : 9 ، وفتح الجليل : 204 ، 310 .

4 - ينظر : موارد السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر في النحو (رسالة ماجستير) : 55 - 87 .

5 - الدقائق المحكمة : 76 .

6 - تحفة نجباء العصر : 67 - 68 .

7 - فتح الجليل : 283 .

وأربعون ، وضّمّها وفتحها مع إسكان الباء. كلُّ منهما مع التاء مفتوحةً فذلك ثنتا عشرة...
فالجملّة سبعون. ((⁽¹⁾).

المبحث الثالث: مصطلحاته الصرفية

استعمل زكريا الأنصاريّ في بحثه الصرفي مجموعة من المصطلحات الصرفية ، وهي تشكّل جزءاً من ملامح البحث الصرفي عنده ، وأهمها:

1 - أسماء الأفعال:

ويُعدُّ مصطلح (اسم الفعل) من المصطلحات القديمة في الاستعمال ، إذ استعمله سيبويه⁽¹⁾.

واختار المبرد هذه التسمية أيضاً ، إذ قال: ((هذا باب ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ وليس بفعل ولا مصدر: ولكِنَّها أسماءٌ وُضِعَتْ للفعل تدلُّ عليه ، فأجريت مُجْراه ما كانت في مواضعها...))⁽²⁾.

يظهر أنَّ قول المبرد ((... وليس بفعل ولا مصدر...)) هو أنَّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال والمصادر .

وذهب إلى هذه التسمية أيضاً ابن السراج ، إذ قال: ((وهو ما كان من الأسماء التي سمّوا الفعل بها: موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر...))⁽³⁾.

واستعمل هذا المصطلح ابن مالك ، وابن الناظم ، والمرادي ، والمكودي⁽⁴⁾ . وذكر السيوطي أنَّها لا تتصرف تصرّف الأفعال من حيث اختلاف الصيغ باختلاف الأزمنة ، ولا تتصرف تصرّف الأسماء ؛ لأنَّها لا يسند إليها ، ورجّح تسميتها بالأسماء دون الألفاظ⁽⁵⁾.

وأطلق أبو جعفر النحويّ - أحمد بن صابر⁽⁶⁾ - مصطلح (الخالفة)⁽⁷⁾ على اسم الفعل ، وهي قسم رابع من أقسام الكلمة ، قال أبو حنّين: ((وذهب بعض المتأخرين إلى أنَّها ليست أسماءً ، و لا أفعالاً ، ولا حروفاً فإنَّها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ، ويُسمّيها خالفة ، فهي قسمٌ رابع في قسمة الكلمة...))⁽⁸⁾.

وصرّح السيوطي بأنَّ أبا حنّين الأندلسي قد نسب هذه التسمية - الخالفة - إلى أبي جعفر بن صابر ، إذ قال: ((وقال أبو حنّين: زاد أبو جعفر بن صابر قِسْماً رابعاً سمّاه: (الخالفة) وهو اسم الفعل.))⁽⁹⁾.

واختار زكريا الأنصاريّ مصطلح (اسم الفعل) لا مصطلح (الخالفة) ، قال: ((... وثانيهما (الأسماء غير المتمكنة وهي سبعة) أحدها أسماء الأفعال لشبهها بالحرف في أنَّها

1 - ينظر : كتاب سيبويه : 241 / 1 - 242 ، وتطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : 48 - 46 .

2 - المقترض : 202 / 3 ، وللاستزادة ينظر : 25 / 2 .

3 - الأصول في النحو : 141 / 1 .

4 - ينظر : شرح الكافية الشافية : 43 / 2 ، وشرح ابن الناظم : 435 ، وتوضيح المقاصد : 1159 / 4 ، وشرح المكودي : 232 .

5 - ينظر : همع الهوامع : 81 / 3 .

6 - لم تذكر كتب التراجم وفاته .

7 - ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 5 / 5 ، وهمع الهوامع : 82 / 3 ، ودراسات في اللغة والنحو : 208 .

8 - ارتشاف الضرب : 2289 / 5 .

9 - الأشباه والنظائر في النحو : 5 / 5 .

تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها (كسه) بالإسكان بمعنى اسكت... (1)،
وعقد باباً بعنوان (أسماء الأفعال والأصوات) (2) .
ويبدو أن مصطلح (اسم الفعل) استقرّ عنده ، إذ لم يستعمل مصطلحاً آخر ، وهو بهذا
الاستعمال قد تابع البصريين ، إذ لا يوجد لهذا المصطلح ما يقابله عند الكوفيين ؛ لأنهم
يعوّنها من الأفعال (3) .

2 - اسم الزيادة:

استعمل ابن السراج مصطلح (أفعل التفضيل) ، إذ قال: ((الصفات المشتبهات بأسماء
الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين ، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف
واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل...)) (4) .
ونصّ الزمخشري على مصطلح (أفعل التفضيل) (5)، وعقد ابن مالك له باباً عنوانه (
أفعل التفضيل) ، قال في بيان شروط صوغه: ((...كُلُّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، مُتَصَرِّفٍ ، تَامٍّ ، قَابِلٍ
معناه للتفاضل ، غير مبني للمفعول ، ولا منفي ، ولا مدلول على فاعله بر (أفعل)
وهذا كُله مُعْتَبَرٌ أيضاً فيما يُبنى منه أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ .)) (6) .

ووردَ هذا المصطلح عند ابن هشام بعنوان (اسم التفضيل) ، إذ قال: ((واسم التفضيل
، وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة...)) (7) .

وبنّ السيوطي الخلاف في هذا المصطلح ، مرجحاً مصطلح (أفعل التفضيل) ، قال:
((ثانيهما: كذا عوّ الناظم بر (أفعل التفضيل) في كتابيه ، وعوّ ابن الحاجب بر اسم
التفضيل) ، قالوا: وهذا التعبير أحسن ، لنتاول (خيراً وشرّاً) ، وليس هذا بشيء ، لأنهما
بوزن أفعل في الأصل ، وإن كان حُرِفَ منهما...)) (8) .

رجّح زكريا الأنصاري استعمال مصطلح (اسم التفضيل) على مصطلح (أفعل
التفضيل) والأرجح منهما التعبير عنه بر (اسم الزيادة) ، قال: ((... أفعل التفضيل أولى منه
التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً وشرّاً وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجْهَل
وَأَبْلَى أيضاً...)) (9) .

وقال أيضاً: ((... العاشر: اسم التفضيل: وهو صفة دالة على المشاركة والزيادة)
كأفْضَلُ وَأَعْلَمُ (وخير وشرّ لأنهما في الأصل أَخْيَرُ وَأَشْرُّ فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال...
(10))) .

ولعلّ استعمال زكريا الأنصاري لمصطلح (اسم التفضيل) يعود لأمرين هما: أن
التعبير بر (اسم التفضيل) ليشمل ما جاء على غير وزن (أفعل) ، نحو: خير وشرّ ،

1 - بلوغ الأرب : 5 .

2 - الدرة السنية : 339 .

3 - ينظر : مصطفى جواد وجهوده اللغوية : 223 .

4 - الأصول في النحو : 1 / 130 .

5 - ينظر : المفصل : 288 ، وشرح المفصل : 7 / 429 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2 / 107 .

6 - شرح الكافية الشافية : 2 / 1121 ، وينظر : شرح التسهيل : 2 / 380 - 381 .

7 - شرح قطر الندى : 380 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 423 ، وأوضح المسالك : 3 / 257 .

8 - النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة : 2 / 125 ، وينظر : حاشية الصبان : 3 / 62 ، وقد
رجّح فيه استعمال مصطلح (اسم التفضيل) .

9 - الدرة السنية : 281 .

10 - بلوغ الأرب : 93 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 94 ، 95 ، 96 ، وفتح الرحمن : 396 .

وليتناسب هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى ، نحو: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الفعل وغيرها⁽¹⁾ .

وأما ترجيحه لمصطلح (اسم الزيادة) فلعله أراد به الزيادة في المعنى لا الزيادة في الصيغة نفسها .

3 - اسم الفاعل:

مصطلح يراد به الصيغة المأخوذة من الفعل على وزن (فاعِل) ومصطلح (اسم الفاعل) ورد عند سيبويه ، قال: ((هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين ، والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل))⁽²⁾ .

ورد مصطلح (الفعل الدائم) عند الفراء وذلك في قوله: ((وقال الكسائي في إدخالهم (أن) في (ما لك) : هو بمنزلة قوله: (ما لكم في ألا تقاتلوا) ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: ما لك أن قمت ، وما لك أنك قائم ؛ لأنك تقول: في قيامك ، ماضياً ومستقبلاً ، وذلك غير جائز ؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال ؛ تقول: منعك أن تقوم ، ولا تقول: منعك أن قمت. فلذلك جاءت في (ما لك) في المستقبل ، ولم تأت في دائم ، ولا ماض...))⁽³⁾ .

يظهر أن الفراء يعده فعلاً قائماً بنفسه ، فهو قسيم للفعل الماضي والمضارع .
وعو المبرّد عنه بمصطلح (اسم الفاعل)⁽⁴⁾، ونصّ المؤدب على مصطلح (الفعل الدائم) ، إذ قال: ((فإذا بُني الدائم على المستقبل قيل: هذ حائضة وجمل طالقة. على معنى: تحيض وتطلق...))⁽⁵⁾ .

يظهر من هذا العرض أن هناك مصطلحين ينتميان إلى بيئتين ثقافيتين مختلفتين هما: البصرة ، والكوفة ، فاسم الفاعل مصطلح بصري ، و(الفعل الدائم) مصطلح كوفي .
فالفرق بين الاستعمالين أن البصريين يرونه اسماً ، والكوفيين يرونه فعلاً .

وذكر ابن يعيش مصطلح (اسم الفاعل) ، مصرّحاً بأنه يشابه الفعل في اللفظ والمعنى ، قال: ((اعلم أن (اسم الفاعل) الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى أما اللفظ فلائنه جار عليه في حركاته وسكناته ويطرّد فيه وذلك نحو ضارب ومكرم... كله جار على فعله الذي هو يَضُوبُ ويُكْرَمُ...))⁽⁶⁾ .

استعمل زكريا الأنصاري مصطلح (اسم الفاعل) ، ولم يستعمل مصطلح (الفعل الدائم) ، قال في بيان استعمال اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي (مُخْرِجُ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾⁽⁷⁾: ((لأنّ ما هنا وقع بعد اسم فاعل وهو : (فَالِقُ) وقبل اسمي فاعل وهما: فَالِقُ ، وَجَاعِلُ ، فناسب ذكر (مُخْرِجُ) لكونه اسم فاعل...))⁽⁸⁾ .

1 - ينظر : النكت على الألفية والكافية : 2 / 125 ، وحاشية الصبان : 3 / 62 .

2 - كتاب سيبويه : 1 / 108 .

3 - معاني القرآن (الفراء) : 1 / 165 ، وينظر : مجالس العلماء (الزجاجي) : 349 .

4 - ينظر : المقتضب : 1 / 237 .

5 - دقائق التصريف : 68 ، وينظر : جهود المؤب في كتابه دقائق التصريف (ر سالة ماجستير) : 55-56 .

6 - شرح المفصل : 6 / 103 .

7 - الأنعام : 95 .

8 - فتح الرحمن : 93 .

وعقدَ بابًا عنوانه (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) بَيَّن فيه أبنية اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وغيره⁽¹⁾ .

وقال أيضًا: ((... (اسم الفاعل)... وهو ما اشتقَّ من مصدر (فعل لمن قام به على معنى الحدث كضارب ومكرم) تَبَّه بالمثاليين على أَنَّهُ لا فرق في الفعل المُشتَقَّ من مصدره اسم الفاعل من الثلاثي وغيره وعلى أَنَّهُ إن كان من ثلاثي جاء على زنة فاعِل أو من غيره جاء بلفظ المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره ...))⁽²⁾ .

ويُتَّضح أنَّ زكريا الأنصاري قد نظر إليه على أَنَّهُ اسمٌ لا فعلٌ ، فعوَّ عنه بالاسم لا بالفعل ، وعليه فأقسام الفعل عنده ثلاثة هي: الماضي ، والمضارع ، والأمر .

4 - التصغير:

ويسمَّى أيضًا بـ (التحقير) ، واستعمل سيبويه المصطلحين معًا ، قال: ((هذا باب التصغير))⁽³⁾ ، وقال أيضًا: ((هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف))⁽⁴⁾ . واستعمل ابن السراج مصطلح (التحقير) ، قال: ((بابُ التحقير: التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر...))⁽⁵⁾ .

يُتَّضح من هذا النص أَنَّهُ اصطلاح على تسمية الباب بالخاص . واصطلاح عليه السيرافي بالتصغير فقط ، قال: ((هذا باب التصغير: اعلم أنَّ التصغير يجيء على وجوه ، منها تقليل ما يجوز أن يتوهم كثيرًا ، أو تحقير ما يجوز أن يُتَوَهَّم عظيمًا...))⁽⁶⁾ .

وساوى ابن يعيش بين التصغير والتحقير من جهة المعنى ، إذ قال : ((اعلم أنَّ التصغير والتحقير واحد وهو خلاف التكبير والتعظيم...))⁽⁷⁾ .

وسمَّاه ابن عصفور بـ (التصغير) ، قال: ((باب التصغير: التصغير يرد في كلام العرب على ثلاثة معانٍ: أحدهما أن يُراد به تصغير شأن الشيء وتحقيره...))⁽⁸⁾ . وذكر أبو حِلين المصطلحين معًا ، قال: ((باب التصغير: ويُقال: التَّحْقِيرُ...))⁽⁹⁾ ، وسمَّاه السيوطي بـ (التصغير) ولم يذكر مصطلح (التحقير) علمًا على الباب قط⁽¹⁰⁾ . يظهر من هذا العرض أَنَّ هذا الباب يُصطلح عليه بمصطلحات بعض أغراضه - التحقير - وإن كانت أغراضه غير منحصرة في هذا الغرض فقط .

استعمل زكريا الأنصاري مصطلح (التصغير) من دون مصطلح (التحقير) ، قال: ((... (المصغر) هو الاسم (المزيد فيه) شيء ممَّا يأتي (ليدل على تقليل) أمَّا لحقارة ما قد يتوهم عظمه مبهمًا كان سببها كرجُلٍ...))⁽¹⁾ .

- 1 - ينظر : الدرة السنية : 262 - 263 .
- 2 - بلوغ الأرب : 87 ، وللاستزادة ينظر : فتح الرحمن : 104 .
- 3 - كتاب سيبويه : 415 / 3 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 417 / 3 ، 418 / 3 .
- 4 - نفسه : 423 / 3 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 425 / 3 ، 426 / 3 .
- 5 - الأصول في النحو : 36 / 3 .
- 6 - شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 164 / 4 .
- 7 - شرح المفصل : 539 / 5 .
- 8 - شرح جمل الزجاجي : 289 / 2 .
- 9 - ارتشاف الضرب : 351 / 1 .
- 10 - ينظر : همع الهوامع : 339 / 3 ، والنكت على الألفية والكافية : 304 / 2 - 305 .

وقال أيضاً: ((... التصغير فائدته التحقير والتقليل والتقريب ، وقال الكوفيون: والتعظيم...))⁽²⁾ .
يتضح من هذا أن زكريا الأنصاري لم يصطلح على الباب بمصطلح أغراضه ،
ويبدو أن مصطلح التصغير هو الأليق لهذا الباب ؛ لأن التحقير غرض من أغراضه ، كما
هو: التقريب ، والتقليل ، والتعظيم .

5 - الفعل القاصر:

استعمل للدلالة على الفعل اللازم مصطلحات عدة ، منها الفعل غير المتعدي ، واللازم ،
والقاصر ، وغير الواقع⁽³⁾ .
ذكر سيبويه عدم التعدية في قوله : ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى
مفعول... فأمّا الفاعل الذي لا يتعدّ فعله فقولك: ذَهَبَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عَمْرٌو.))⁽⁴⁾ .
واستعمل المبرد مصطلح (الفعل الحقيقي)⁽⁵⁾ ، و (الممتنع)⁽⁶⁾ ، و (غير المتعدي)⁽⁷⁾ .
وورد مصطلح (الفعل اللازم) عند ابن مالك ، إذ قال: ((فَلَوْ صَدِغَ مِنْهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ
مُفْتَقِرٌ إِلَى حَرْفٍ جَرٍّ سُمِّيَ الْفِعْلُ لَازِمًا.))⁽⁸⁾ .
وسمى ابن هشام الأنصاري هذا الفعل بـ (القاصر) أو (اللازم) ، أو (غير المتعدي)⁽⁹⁾ .

استعمل زكريا الأنصاري للدلالة على هذا النوع من الأفعال مصطلحين هما: (الفعل
القاصر) و (الفعل اللازم) ، قال في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي يَدِهِمْ
غَيْرَ الْحَقِّ ﴾⁽¹⁰⁾: ((... (تَغْلُوا) : قاصر.))⁽¹¹⁾ .
وأبان عن تحويل الفعل اللازم إلى متعدياً يتضمن فعلاً متعدياً ، نحو (دخلت الدار) ،
قال: ((... (ونحو قولهم دخلت الدار) أو المسجد وسكنت البيت (على التوسع) إلا أنه مع
دخلت مطرد لكثرة استعماله والتوسع في ذلك بإسقاط الجار وإجراء القاصر مجرى
المتعدي...))⁽¹²⁾ .
أما استعماله المصطلح (الفعل اللازم) فلم يستعمله إلا في موضعين فقط ، قال في
بيان كلمة (الهدى): ((و (الهدى) : قد يكون لازماً بمعنى الاهتداء...))⁽¹³⁾ .

- 1 - المناهج الكافية : 2 / 49 .
- 2 - الدرة السنية : 409 .
- 3 - ينظر : شرح التصريف (التفنّازاني) (ضمن كتاب جامع المقدمات) : 181 - 182 ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 1 / 195 .
- 4 - كتاب سيبويه : 1 / 33 .
- 5 - ينظر : المقتضب : 3 / 187 .
- 6 - ينظر : نفسه : 3 / 128 .
- 7 - ينظر : نفسه : 4 / 50 .
- 8 - شرح الكافية الشافية : 2 / 629 .
- 9 - ينظر : شرح اللّحة البدرية : 2 / 50 ، والفعل في نحو ابن هشام : 305 .
- 10 - المائدة : 77 .
- 11 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 245 .
- 12 - بلوغ الأرب : 45 - 46 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 104 .
- 13 - الأضواء البهجة : 75 ، وللاستزادة ينظر : مقّمة في الكلام على البسمة والحمدلة : 242 .

يتّضح من هذه النصوص أنّ زكريا الأنصاريّ استعمل مصطلح (الفعل القاصر) أكثر من المصطلحات الأخرى وقصد به قصور الفعل على فاعله .

6 - النسب :

يتنازع باب النسبة مصطلحان هما: النسب ، والإضافة وكلاهما مصطلحان قديمان استعملهما سيبويه ، إذ قال: ((هذا باب الإضافة ، وهو باب النسبة.))⁽¹⁾ . وهذه التسمية وردت عند المبرّد، قال: ((هذا باب الإضافة وهو باب النسب.))⁽²⁾ . واقتصر الزمخشري في استعماله على مصطلح (النسب) فقط⁽³⁾ . ورجّح ابن عصفور مصطلح (الإضافة) على (النسب) في الدلالة على هذا الباب الصرفي ، قال: ((اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سمّاه بالنسب ومنهم من سمّاه الإضافة ، وهو الصحيح ، لأنّ الإضافة أعمّ من النسب ، لأنّ النسب في العرف إنّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده... والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً.))⁽⁴⁾ . إنّ ترجيح ابن عصفور متأثّر من أنّ مصطلح (الإضافة) أعمّ، ومصطلح (النسب) أخصّ منه .

واستعمل ابن مالك مصطلح (النسب) في الدلالة على هذا الباب⁽⁵⁾ . وذكر خالد الأزهرى التسميتين معاً ، قال: ((هذا باب النسب: وسمّاه سيبويه باب الإضافة ، وابن الحاجب باب النسبة.))⁽⁶⁾ . ولم يخرج السيوطي عن مصطلح (النسب)⁽⁷⁾ ، ويبدو أنّ مصطلح (النسب) قد استقرّ عند علماء القرن العاشر الهجري . ذكر زكريا الأنصاريّ مصطلحي (النسب) و (الإضافة) غير أنّه قدّم مصطلح (النسب) على غيره ، قال: ((... الدّسب ويعوّ عنه بالإضافة...))⁽⁸⁾ . وقال أيضاً: ((... نظيره قوله في النسب إلى الأمس الأمسيّ...))⁽⁹⁾ . ويلاحظ أنّه لم يستعمل مصطلح الإضافة قط .

والمتأمل في المصطلحات الصرفيّة التي استعملها أبو يحيى الانصاري في مباحثه الصرفية يلحظ الآتي:

1 - توخّى في بحثه الصرفي استعمال المصطلحات الصرفيّة الشائعة لا النادرة في الاستعمال .

- 1 - كتاب سيبويه : 3 / 335 .
- 2 - المقترض : 3 / 133 ، وينظر: الأصول في النحو : 3 / 63 ، وكتاب التكملة : 238 ، 241 ، 243 ، 249 ، 245 .
- 3 - ينظر : المفصل : 255 ، وللاستزادة ينظر : 256 ، 257 .
- 4 - شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : 2 / 309 .
- 5 - ينظر : شرح الكافية الشافية : 4 / 1939 .
- 6 - شرح التصريح على التوضيح : 2 / 587 .
- 7 - ينظر : البهجة المرضية : 392 ، والنكت على الألفية والكافية : 2 / 318 ، وجمع الهوامع : 3 / 355 .
- 8 - الدرة السنية : 412 .
- 9 - فتح الجليل : 269 .

- 2 - إنَّ المتأمل في المصطلحات التي استعملها في بحثه الصرفي يجد أنَّ معظمها مصطلحات بصرية، ويتجلى هذا في استعماله لمصطلح (اسم الفاعل) لا (الفعل الدائم) .
- 3 - كأن المؤدَّف يئبه - أحياناً - على مصطلحات الباب الصرفي الأخرى ، نحو قوله: ((... النَّسب ويعر عنه بالإضافة...)) .
- 4 - قلَّما ينفرد باستعمال مصطلح صرفي ، نحو استعماله مصطلح (اسم الزيادة) بدلاً من (أفعل التفضيل) .

الليل في اللغة: ما يُستدلُّ به، أو المرشد⁽¹⁾ ، والليل يكشف عن صحّة الرّأي ووجاهته .
وحّد الأنباري (ت 577هـ) بقوله: ((...معلومٌ يتوصّل بصحيح الدّظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في العادة اضطراراً...))⁽²⁾ .
يفيّد هذا النصّ أنّ الليل علم اكتسابي ، يتحصّل بإنعام الدّظر في ما يعلمه لمعرفة ما يجهله ، ولا بدّ من وجود مناسبة بينهما⁽³⁾ .
وعرّفه الجرجاني (ت 816هـ) بقوله: ((...هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر))⁽⁴⁾ .
يفهم من هذا النصّ أنّ الدليل يتوقّف على العلم به العلم بشيء آخر .
وذهب زكريا الأنصاريّ مذهب الجرجاني في حهّ للدليل ، إذ قال : ((الليل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر))⁽⁵⁾ .
ولم يتفق العلماء في عدد الأدلّة ، فهي عند ابن جنّي ثلاثة: سماع ، وإجماع ، وقياس⁽⁶⁾ ، وعند الأنباري ثلاثة: نقل ، وقياس ، واستصحاب الحال⁽⁷⁾ ، بإسقاط الإجماع ، وجمع السيوطي بين القولين فكانت أدلّة الصناعة عنده أربعة هي: سماع وقياس ، وإجماع ، واستصحاب الحال⁽⁸⁾ ، وإلى مثل هذا ذهب يحيى الشّاوي المغربي (ت 1096هـ)⁽⁹⁾ .
ويبدو أنّ ما ذهب إليه السيوطي ، ويحيى المغربي يمثل الأدلّة الغالبة عند العلماء .
وأدلة الصناعة عند زكريا الأنصاريّ أربعة هي: السّماع ، والقياس ، والعلة الصّرفيّة ، والإجماع ، وقد استبعد الاستحسان ؛ وذلك لقوله : ((الاستحسان: دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عبارته عنه. وليس بحجّة))⁽¹⁰⁾ .

المبحث الأول: السّماع

يُعَدُّ السّماعُ أوّل الأدلّة عند العلماء ، وهو مُقَمٌّ عليها، وقد عرّف الأنباري عن السّماع بـ (النّقل) ، إذ قال: ((النّقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة))⁽¹¹⁾ .
فيظهر أنّ الأنباري قد اشترط في السّماع أن يكون المسموع فصيحاً خارجاً عن حدّ القلّة إلى الكثرة⁽¹²⁾ .
وقصد السيوطي بالسّماع الثّابت من كلام من يوثق بفصاحته⁽¹³⁾ .

1 - ينظر : لسان العرب : 248 / 11 (دلل) ، والمصباح المنير : 213 / 1 (دلل) .

2 - لمع الأدلّة : 81 .

3 - ينظر : ابن مالك صرفيّ (رسالة ماجستير) : 32 ، وأبو البقاء العكبري صرفيّ : 43 .

4 - كتاب التعريفات : 86 ، وينظر : معجم المصطلحات النّحوية والصّرفيّة : 82 - 83 .

5 - الحدود الأنيفة والتّعريفات الثّيقة : 80 .

6 - ينظر : الخصائص : 189 / 1 .

7 - ينظر : الإغراب في جدل الإغراب : 45 ، ولمع الأدلّة : 81 .

8 - ينظر : الاقتراح : 13 .

9 - ينظر : ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو : 35 .

10 - الحدود الأنيفة والتّعريفات الثّيقة : 82 .

11 - لمع الأدلّة : 81 .

12 - ينظر : أصول النّحو العربي : 32 .

13 - ينظر : الاقتراح : 24 ، والاستدلال النّحوي في كتاب سيبويه : 38 .

وقد حُدَّ السِّيَوطِي موارد السَّماع بقوله: ((...فشملَ كلامَ الله تعالى وهو القرآنُ ، وكلامَ نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مُسلمٍ أو كافرٍ؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كلِّ منها من الثبوت.))⁽¹⁾ .

ويبدو أنَّ السماع: استدلال نصِّي ، دعائمه: الفصاحة والنَّقل ⁽²⁾ ، والكلام الفصيح عند زكريا الأنصاري يعني: ((...كون اللفظ على السنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أكثر استعمالاً...))⁽³⁾ .

ومصادره عند زكريا الأنصاري هي:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

أ – القرآن الكريم:

اتَّفَقَ العلماء على اختلاف مذاهبهم أنَّ القرآنَ يمثِّل أوثق النَّصوص التي يُعتمد عليها في السَّماع ، قال الفراء (ت207هـ): ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر...))⁽⁴⁾؛ وذلك بعده النصَّ المتواتر الذي لا يحتاج إلى تحقُّق عدالة رواته ، فضلاً عن ضبطه وبعده عن التَّحريف⁽⁵⁾، ((وعلى هذا يكون هو النصَّ الصَّحيح المجمع على الاحتجاج به في اللُّغة والنحو والصرف...))⁽⁶⁾ .

تابع زكريا الأنصاري العلماء السابقين فأكثرَ من الأخذ بهذا الأصل المهمَّ من أصول السماع ، إذ جاوزت شواهد مئة موضع ، ويمكن ملاحظة الأمور الآتية على استشهاده بهذا الأصل .

1 – البدء بالحكم الصَّرفي فالشَّاهد:

يبدأ زكريا الأنصاري في بعض المواضع بذكر الحكم الصَّرفي ثمَّ يأتي بالشَّاهد القرآني ، تعزيزاً للحكم ، ومن ذلك قوله: ((... (وَفَعَلَ) بالتشديد يجيء (للتكثير غالباً) وهو قد يكون في المفعول نحو ﴿وَعَلَقَ بِالْأَبْوَابِ﴾⁽⁷⁾...))⁽⁸⁾، ومنه أنَّ مصدر الفعل الثلاثي الأجوف الذي حُذفت منه الألف لانتقاء الساكنين وعَوَّضَ عنها تاء التَّأنيث تُحذف تاءه عند الإضافة نحو ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ .

ومنه أيضاً قوله: ((إِنَّ صِيغَ التَّعَجُّبِ ثلاثٌ هو بالنسبة لما يدلُّ عليه من الأفعال وإلا فقد يدلُّ غيره نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾⁽¹¹⁾...))⁽¹²⁾ .

1 - الاقتراح : 24 ، وينظر : ارتقاء السَّيادة : 47 .

2 - ينظر : ابن يعيش النَّحوي : 306 .

3 - المناهج الكافية : 16 / 2 .

4 - معاني القرآن (الفراء) : 1 / 14 .

5 - ينظر : الشَّاهد القرآني عند النَّحاة حتَّى نهاية القرن الرَّابع الهجري دراسة ومعجم (أطروحة دكتوراه) : 24 - 25 .

6 - في أصول النَّحو (سعيد الأفغاني) : 25 .

7 - يوسف : 23 .

8 - المناهج الكافية : 27 / 2 .

9 - الأنبياء : 73 .

10 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 43 .

11 - البقرة : 28 .

12 - بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب : 97 ، وللاستزادة ينظر: الدقائق المحكمة: 66 ، 69 ، 70 ، وفتح الرحمن: 277 - 278 ، والمقصد لتلخيص ما في المرشد : 5 ، وفتح الجليل : 55 .

2 - استشهاده بأكثر من آية في موضع واحد:

قد يستشهد زكريا الأنصاري بأيتين كريمتين أو أكثر في موضع واحد ؛ وذلك ليمنح كلامه القوة والمنعة فيكثر من ذكر الشواهد القرآنية⁽¹⁾ .
ومن ذلك أنَّ (قَوْمًا) اسم جمع يُذكر ويُؤنث ، قال: ((...اسم الجمع - قَوْم - من آدميين يُذكر ويُؤنث كرهط وقر وقوم ؛ كما جاء في التنزيل ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾⁽²⁾ ، و﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾⁽³⁾)).⁽⁴⁾ .
وذهب إلى أنَّ مجيء المصدر على زنة (فاعلة) في القرآن الكريم كثير منه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلُعُ عَلَى خَائِدَةٍ مِنْهُمْ ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾⁽⁶⁾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾⁽⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَوْفَعَتِ الْكَلْبَةِ ﴾⁽⁸⁾ .⁽⁹⁾ .
ويرى أنَّ الوقف على الاسم المنسوب يكون بالياء سواء أكان مُنَوَّنًا أم غير مُنَوَّنٍ، قال: ((...أما في النَّصب فلا تُحذف الياء بحالٍ سواء كان الاسم مُعرَّفًا أو مُنَوَّنًا نحو: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ اللَّاعِي ﴾⁽¹⁰⁾ ، ﴿ وَلَا عِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ ﴾⁽¹¹⁾)).⁽¹²⁾ .

3 - تكرار الشاهد القرآني:

قد يتكرر الشاهد القرآني في الأثر الواحد ؛ وذلك يعود إلى سعة الشاهد القرآني في الاستشهاد به في أكثر من قاعدة .
ذكر زكريا الأنصاري أنَّ صيغة (فاعِل) قد تُحوَّل إلى (مفعول) في المعنى نحو:
عاصم بمعنى مَعْصُوم⁽¹³⁾، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾⁽¹⁴⁾ بمعنى (مَرْضِيَّة) ، إذ قال: ((...لأنَّ عَاصِمًا بمعنى مَعْصُوم ، كـ ﴿ مَاءٍ لَافِقٍ ﴾⁽¹⁵⁾ و﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾⁽¹⁶⁾)).
وأعاده مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُوعُونَ لَصَادِقٍ ﴾⁽¹⁾، قال: ((أو هو بمعنى مَصْدُوق ، كـ ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾، ﴿ مَاءٍ لَافِقٍ ﴾)).⁽²⁾ .

1 - ينظر : الشاهد القرآني : 151 .

2 - الأنعام : 66 .

3 - الشعراء : 105 .

4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 422 .

5 - المائدة : 13 .

6 - الغاشية : 11 .

7 - الأعراف : 128 .

8 - الواقعة : 2 .

9 - ينظر : فتح الجليل : 55 .

10 - طه : 108 .

11 - الأحزاب : 46 .

12 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 5 ، 7 ، 9 ، والمناهج الكافية : 98 / 2 ،

109 / 2 ، 253 / 2 ، 254 / 2 ، والتائق المحكمة : 70 ، 73 .

13 - ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرقيّة : 66 .

14 - الحاقة : 21 .

15 - الطارق : 6 .

16 - فتح الرحمن : 137 .

واستشهد على جواز إدغام ما اجتمع في أوله تاءان وصلا لا ابتداءً ، وأن لا يكون قبله ساكن صحيح نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁽³⁾ ، مرتين في باب (الإدغام)⁽⁴⁾ .

4 - عدم التصريح بنص الشاهد:

قد يستشهد زكريا الأنصاري - أحياناً - بآية كريمة مكتفياً بذكر كلمة منها ، فضلاً عن عدم تصديره للآية الكريمة بعبارته: (قَالَ تعالى) أو (قوله تعالى) .
منه أَنَّ النَّونَ لَا تُدْغَمُ فِي الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ فِي بَنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، إِذْ قَالَ: (((إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ بِكَلِمَةٍ... ﴿صِنَوَانٌ﴾⁽⁵⁾ فَلَا تَدْغَمُهُمَا، لئَلَّا تَلْتَبِسَ الْكَلِمَةُ بِالْمُضَاعَفِ...))⁽⁶⁾ .
أراد زكريا الأنصاري أَنَّ عدم إدغام النَّونِ فِي الْوَاوِ لئَلَّا تَلْتَبِسَ الْكَلِمَةُ بِالْمُضَعَّفِ (صِوَان) . وأشار إلى إبدال النَّونِ أَلْفًا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿لَنْسَفَعًا﴾⁽⁷⁾ ، مكتفياً بموضع الشاهد فقط⁽⁸⁾ .

1 - الذاريات : 5 .

2 - فتح الرحمن : 279 .

3 - النحل : 28 .

4 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 233 ، 2 / 253 .

5 - الرعد : 4 ، وهي جزء من قوله تعالى: ﴿وَجَدَّاتٍ مِنْ أَغَابٍ وَزَرَ عَوْنُ خِيَلٍ صِنَوَانٌ وَعَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ .

6 - الدقائق المحكمة : 71 .

7 - العلق : 15 ، وتامهما: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ .

8 - ينظر : الدرّة السنية : 437 .

وقالَ في حذف الياء من الاسم المنقوص: ((...وَحُرِفَتْ مِنْ ﴿الْوَادِ﴾⁽¹⁾ ووقفتَ عليها الكسائي بالياء⁽²⁾ حيث جاء وخالف أصله في اتباع الكتابة...))⁽³⁾.

5 - اطراد حكم الشاهد القرآني:

قد يطرد حكم الشاهد القرآني على القرآن الكريم جميعه عند زكريا الأنصاري ، فقد ذكر أن إدغام النون في الميم في نحو: (عَمَّا) بغير نون ، قال: ((...وكل ما فيه - القرآن الكريم - من قوله: عَمَّا فهو بغير نون إلا قوله تعالى ﴿عَنْ مَائِهِمَا وَغُفَّ﴾⁽⁴⁾ في الأعراف فبنون...))⁽⁵⁾.

وذهب إلى عدم إدغام نون (أن) المفتوحة في (اللام) التي بعدها ، قال: ((واقطعوا (أن لم) المفتوح همزته حيثما وقع، نحو: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾⁽⁶⁾، ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَذِدَّ﴾⁽⁷⁾)).⁽⁸⁾

6 - النص على السورة:

قد ينص زكريا الأنصاري على اسم السورة القرآنية منه قوله : ((...وأما نظائر هذه اليبات وهي محذوفة خطأ... وفي المؤمن والزخرف ﴿اتَّبِعُونِ﴾⁽⁹⁾ فالجمهور على حذفها لفظاً كما حُرِفَتْ خطأ...))⁽¹⁰⁾.

وذهب إلى عدم إدغام ميم (أم) في ميم (مَنْ) ، والبيان فيهما واجب ، إذ قال: ((...واقطع (أم مَنْ) في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾⁽¹¹⁾ في التوبة...وقوله:

﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾⁽¹²⁾ في (ذبح) أي الصافات...))⁽¹³⁾.

وقد يحدد موضع الآية من السورة من ذلك قوله في لفظة (كَلِمَةً) إذ إنها قد تُرسم بالتاء المبسوطة، قال: ((...و (كَلِمَةً) من قوله: ﴿وَتَمَّتْ تَكْمِلَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾⁽¹⁴⁾ في أوسط الأعراف...))⁽¹⁵⁾.

ويظهر أنه أخذ بالأسماء المشهورة للسور الكريمة .

ب - القراءات القرآنية:

- 1 - القصص : 30 ، وهي جزء من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا ذُؤَيْبٌ مِنْ شُلَيْمٍ الْوَإِلَائِمِينَ﴾ .
- 2 - هذه القراءة وردت في : الروضة في القراءات : 1 / 435 .
- 3 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 7 ، 9 .
- 4 - الأعراف : 166 .
- 5 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 9 ، وينظر : الدقائق المحكمة : 83 .
- 6 - الأنعام : 131 .
- 7 - البلد : 7 .
- 8 - الدقائق المحكمة : 85 .
- 9 - المؤمن : 38 ، والزخرف : 61 .
- 10 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 .
- 11 - التوبة : 109 .
- 12 - الصافات : 11 .
- 13 - الدقائق المحكمة : 84 .
- 14 - الأعراف : 137 .
- 15 - الدقائق المحكمة : 100 .

إنَّ الاهتمام بهذا الأصل من أصول السَّماع يأتي بعد الاهتمام بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية: ((...علم يُعلم منه اتفاق النَّاقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتَّحريك والتَّسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النُّطق والإبدال، وغيره من حيث السَّماع أو يُقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله.))⁽¹⁾. وضع ابنُ الجزري (ت833هـ) مقاييس للقراءة الصَّحيحة، التي لا يجوز وصفها بالشَّدوذ أو الضَّعف، وهي: موافقتها العربيَّة ولو بوجه من الوجوه، وموافقتها أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّة سندها⁽²⁾.

أوضح زكريا الأنصاري الغرض من القراءة القرآنية، إذ قال: ((والغرض من القراءة إنّما هو تصحيح ألفاظها على ما جاء به القرآن العظيم، ثمَّ التَّفكر في معانيه.))⁽³⁾

فالقراءة القرآنية عند زكريا الأنصاري تقوم على اللَّفظ الصَّحيح على ما ورد به القرآن الكريم، وتدو معانيها.

ويمكن تقسيم القراءات التي ذكرها على ثلاثة أضرب هي:

أولاً: قراءات القُرَّاء السَّبعة :

استشهد زكريا الأنصاري بقراءات القُرَّاء السَّبعة، ونصَّ عليها، ومن ذلك قوله: ((...وَقُرِّئَ بِذَلِكَ فِي السَّبْعِ...))⁽⁴⁾، وقال أيضاً: ((...والصَّاد) في عَهِمَا مِمَّا لَا يُدْغَمُ فِي الْمَقَارِبِ تَطَرَّدَ فِي الْقُرَّاءَاتِ السَّبْعِ...))⁽⁵⁾.

يعني أنَّ حرف (الصَّاد) يُدْغَمُ فِي الْحَرْفِ الْمَقَارِبِ لَهُ، وقد وردَ فِي قُرَّاءَاتِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ.

ومن القُرَّاء السَّبْعَةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُم:

1 - عبد الله بن عامر اليحصبي (ت118هـ):

ذكر زكريا الأنصاري أنَّ (حَإِوُونَ)⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿وَأِنَّا لَجَمِيعٌ حَإِوُونَ﴾⁽⁷⁾، بالألف اسم فاعِل، إذ قال: ((...وقرأ ابنُ عامر (أي من رواية ابن ذكوان (الأوَّل) أي هو حَإِوُ (للثَّبات) لأنَّه صفة مُشَبَّهة (والثَّاني) وهو حَإِوُ (لِلتَّجْدِ) لأنَّه اسم فاعِل...))⁽⁸⁾

أراد أنَّ في اللَّفْظَةِ قُرَّاءَتَيْنِ هُمَا: (حَإِوُونَ) على أنَّه صفة مُشَبَّهة لِلزُّومِهَا، و(حَإِوُونَ) اسم فاعِل من (حَإِوُ) وفيه معنى التَّجْدِ، وقد قرأ ابنُ عامر بالوجه الثَّاني.

وصرَّح بقراءة ابن عامر في (فَلَا تَسْأَلَنَّ)⁽⁹⁾ بفتح اللام وتشديد النون المكسورة وحذف الياء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ﴾⁽¹⁾، إذ قال: ((...ومن ذلك (فَلَا تَسْأَلُنِي) في الكهف عند الجمهور - إثبات الياء - وروي عن ابن عامر حذف الياء فيه...))⁽²⁾.

1 - إتحاف فضلاء البشر : 6 .

2 - ينظر : التَّشْرِ فِي الْقُرَّاءَاتِ الْعَشْرِ : 1 / 15 .

3 - القَائِقُ الْمَحْكَمَةُ : 48 .

4 - الْمَنَاهِجُ الْكَافِيَّةُ : 2 / 168 .

5 - فَتْحُ الْجَلِيلِ : 23 ، وَلِلإِسْتِزَادَةِ يَنْظُرُ : نَفْسُهُ : 24 ، 38 ، 91 .

6 - تَنْظُرُ الْقُرَّاءَةَ فِي : كِتَابِ السَّبْعَةِ فِي الْقُرَّاءَاتِ : 471 ، وَإِعْرَابِ الْقُرَّاءَاتِ السَّبْعِ : 312 .

7 - الشُّعْرَاءُ : 56 .

8 - فَتْحُ الْجَلِيلِ : 333 .

9 - تَنْظُرُ الْقُرَّاءَةَ فِي : كِتَابِ السَّبْعَةِ فِي الْقُرَّاءَاتِ : 394 - 395 .

والمُتأمل في هذه القراءة يجد أن ابن عامر قد حذف الياء وحرك اللام بالفتح، أصل الفعل (تسأل) بالجزم ، وحرك بالفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وحُفَّت الياء استغناءً بالكسرة ، فصارت (تَسْلُن) .

واستشهد بقراءته في (بَيَّلَتْ)⁽³⁾ على إرادة الجمع في قوله تعالى: ﴿ فَهُمْ عَلَى بَيِّتٍ مِنْهُ ﴾⁽⁴⁾ ، إذ قال: ((وفي قوله تعالى: (فَهُمْ عَلَى بَيِّتٍ مِنْهُ) (بِ فَاطِر) قرأها نافع ، وابن عامر...بالجمع ؛ والباقون بالتوحيد))⁽⁵⁾ .

2 – ابن كثير (ت120هـ):

استشهد زكريا الأنصاري بقراءة ابن كثير في مواضع عدة من مصنفاته، ومنها قراءته (آية)⁽⁶⁾ بالتوحيد في قوله تعالى: ﴿ آيَاتُ لِلسَّائِلِينَ ﴾⁽⁷⁾ ، قال: (((وكل ما اختلف جمعاً وفرداً فيه بالناء عرف) أي رسم بها . وذلك في قوله تعالى (آيَاتُ لِلسَّائِلِينَ) (بِ يوسف) . قرأها ابن كثير بالتوحيد والباقون بالجمع))⁽⁸⁾ .

وقراءة ابن كثير بالتوحيد في هذا الموضع مشهورة عنه⁽⁹⁾ . وذكر أن ابن كثير وغيره من القراء يقفون على (يَا أَبَت)⁽¹⁰⁾ في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِإِنِّي رَأَيْتُأَدَّ دَعْوَى كَوْجَا ﴾⁽¹¹⁾ ، بالهاء قال: ((...ووقف أبو

جعفر وابن كثير... على (يَا أَبَه) بالهاء والباقون بالناء...))⁽¹²⁾ .

3 – عاصم بن أبي النجود (ت127هـ):

صرح زكريا الأنصاري بقراءة عاصم في إدغام النون في الواو وصلاً⁽¹³⁾ في قوله تعالى: ﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾⁽¹⁴⁾ ، قال: ((وأدغم ابن عامر...وأبو بكر عن عاصم النون...))⁽¹⁵⁾ .

والثابت أن أبا بكر بن عَليش (شعبة) (ت193هـ) قد قرأ بقراءة عاصم⁽¹⁶⁾ ، وقد روي له وجه آخر - الإظهار⁽¹⁾ - .

- 1 - الكهف : 70 .
- 2 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 .
- 3 - تنظر القراءة في : كتاب السبعة في القراءات : 535 ، والكافي في القراءات السبع : 187 .
- 4 - فاطر : 40 .
- 5 - القائق المحكمة : 101 .
- 6 - تنظر القراءة في : كتاب السبعة في القراءات : 344 ، والكافي : 131 .
- 7 - يوسف : 7 .
- 8 - القائق المحكمة : 101 .
- 9 - ينظر : كتاب السبعة في القراءات: 344 نسبها إلى ابن كثير ، والإقناع في القراءات السبع: 412 .
- 10 - تنظر القراءة في : الكافي في القراءات : 131 ، وإتحاف فضلاء البشر : 328 .
- 11 - يوسف : 4 .
- 12 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 5 ، وللاستزادة ينظر : القائق المحكمة : 96 ، 101 ، 106 ، وفتح الجليل : 341 .
- 13 - تنظر القراءة في : كتاب معاني القراءات : 500 ، ومعجم القراءات : 5 / 171 .
- 14 - القلم : 1 .
- 15 - فتح الجليل : 374 .
- 16 - ينظر : الروضة في القراءات : 1 / 115 ، وغاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 326 .

وصرَّح به في قراءة (تَجَرَّتْ) ⁽²⁾ بالتاء من دون قلبها هاء في الوقف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ ⁽³⁾، إذ قال: ((...قوله (وقد يوقف عليه بالتاء من غير قلب ، كما وقف نافع وابن عامر وحمزة) وعاصم من السبعة...)) ⁽⁴⁾.
يُفهم من هذا النص أن جمع اللّ صحيح وما ضاهاه - هّات وأولات - يوقف عليه بالتاء كثيراً ، وغيرهما يوقف عليه في الأكثر بقلب تائه هاء ، وقد يوقف عليه بالتاء من غير قلبها هاء .

واستشهد بقراءة عاصم (كَلِمَة) ⁽⁵⁾ على التّوحيد في قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّ تَكْمِلَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَ عَلًا ﴾ ⁽⁶⁾، إذ قال: ((وفي قوله : (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا) بر (الأنعام) . قرأها عاصم ، وحمزة...بالتّوحيد. والباقون بالجمع .)) ⁽⁷⁾.
(و الكلمة) قد تنوب عن (الكَلِمَات) تقول العرب: قال فلان في كلمته أي: في قصيدته ⁽⁸⁾.

4 – أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ):

احتجّ زكريا الأنصاري بقراءة أبي عمرو بن العلاء في أن إدغام الرّاء في اللام ⁽⁹⁾ واردة في القراءات القرآنية ، قال في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ ⁽¹⁰⁾: ((... وإدغام الرّاء في اللام لحن) تبع فيه الرّمخسري وهو مبني على القول بأنّ الرّاء إنّما تُدغم في الرّاء لتكرّرها الفائت بإدغامها في اللام ، وردّ بأنّ ذلك قراءة أبي عمرو وهي متواترة...)) ⁽¹¹⁾.
اشتراط العلماء في إدغام الرّاء في اللام ألا تكون الرّاء مفتوحة بعد ساكن ⁽¹²⁾.
واستشهد بقراءته (رُحِزَ عَن) ⁽¹³⁾ بإدغام الحاء في العين ، بعد قلب الحاء عينا ، في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ رُحِزَ حَ عَنِ النَّارِ﴾ ⁽¹⁴⁾ ، قال زكريا الأنصاري: ((... والحاء) تُدغم (في

- 1 - تنظر القراءة في : كتاب معاني القراءات : 500 .
- 2 - تنظر القراءة في : النّشر في القراءات العشر : 2 / 97 ، وإتحاف فضلاء البشر : 138 .
- 3 - الدخان : 43 .
- 4 - الدّرة السّنية : 417 .
- 5 - تنظر القراءة في : كتاب السّبعة في القراءات : 266 ، والحجّة للقراء السّبعة : 2 / 203 .
- 6 - الأنعام : 115 .
- 7 - القائق المحكّمة : 102 .
- 8 - ينظر : كتاب معاني القراءات : 166 .
- 9 - تنظر القراءة في : كتاب التّيسير في القراءات : 32 ، والنّجوم السّائرة : 303 .
- 10 - البقرة : 284 .
- 11 - فتح الجليل : 142 ، وينظر : المناهج الكافية : 2 / 246 .
- 12 - ينظر : الكنز في القراءات العشر : 1 / 209 ، وأثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي : 147 .
- 13 - تنظر القراءة في : كتاب التّذكرة في القراءات : 1 / 102 ، والكنز في القراءات العشر : 1 / 208 ، وأثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي : 142 .
- 14 - آل عمران : 185 .

الهاء والعين بقلبهما حائنين (كما مر... (وجاء) في قراءة أبي عمرو (فَمَنْ زُحِرَحَ عَنِ النَّارِ) بالإدغام بقلب الحاء عيذاً لشيء تقاربهما...)⁽¹⁾ .
وإدغام الحاء في العين ممكن ؛ وذلك لاتفاقهما في المخرج ولم يختلفا إلا في الصفة: (...ولولا بَهَّةٌ في الحاء لكانت عينا... لأنَّ الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية...وليس فيها نصاعة العين ولا جَهْرُها .)⁽²⁾ .

وذكر قراءته (النشأة)⁽³⁾ بالمه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُدْشِي النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾⁽⁴⁾ ، قال زكريا الأنصاري : ((... (وفُرئ النَّشْأَةُ كَالرَّافَةِ) قرأ به ابن كثير وأبو عمرو...)⁽⁵⁾ .

ويبدو أنَّ مدحرف المدمداً زائداً في هذا الموضع مُتَّفَقٌ عليه ، لزيادة التمكن لحرف المد، قال الثلثي (ت 444هـ): ((اعلم أنَّ حروف المدواللَّين ثلاثة: الواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، والألف...ويقع الهمزات بعدهنَّ على ضربين: متّصلات بهنَّ في كلمة واحدة ، ومنفصلات عنهنَّ...فأما إذا اتّصلنَّ بهنَّ في كلمة واحدة فلا خلاف بينهم في زيادة التمكن لهنَّ على ما فيهنَّ من المِلَلِذي لا يوصل إليهنَّ إلا به...)⁽⁶⁾ .

5 - حمزة بن حبيب الزيات (ت 156هـ):

ذكر زكريا الأنصاري قراءة حمزة في (وريّ)⁽⁷⁾ بإدغام الهمزة في الياء وفقاً بعد قلبها في قوله تعالى: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرَعِيًّا ﴾⁽⁸⁾، إذ قال: ((... (وريّا) للمنظر الحسن ممّا اجتمع فيه همزة ثمَّ واو أو ياء فإنّه يمتنع فيه الإدغام (على المختار إذا خُفِّفَ) بقلب همزته واواً أو ياء...ومقابل المختار يجوز الإدغام فيه وقرأ به حمزة وفقاً في قوله تعالى: (هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرَعِيًّا) اعتدالاً بالعارض أو لأنّه من رويت ألوانهم وجلودهم أي امتلأت...)⁽⁹⁾ .

يظهر من هذا النصّ أنَّ في (رعيّا) وجهين : الأوّل: أنّه لا تُدغم الهمزة في الياء بعد قلبها ياء ؛ لأنَّ قلبها غير لازم فكأنَّ الهمزة باقية والهمزة لا تُدغم في الياء ، والآخر: جواز الإدغام لعدم الاعتداد بعروض القلب ولكراهة توالي مثلين⁽¹⁰⁾ .
ويُفهم من قوله: ((...يجوز الإدغام فيه وقرأ به حمزة وفقاً...)) أنَّ حمزة الزيات يقف بياء واحدة مُشَدَّة (رِيّ) ، بإبدال الهمزة ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها، ثمَّ إدغامها في الياء ، اتِّباعاً للمُصحف لأنّها كُتِبَت بياء واحدة⁽¹¹⁾ .

- 1 - المناهج الكافية : 247 / 2 - 248 .
- 2 - سر صناعة الإعراب : 1 / 254 ، وينظر : لسان العرب : 2 / 403 (كتاب الحاء المهملة) .
- 3 - تنظر القراءة في : كتاب معاني القراءات : 369 .
- 4 - العنكبوت : 20 .
- 5 - فتح الجليل : 341 ، وللاستزادة ينظر: نفسه : 279 ، 312 ، 340 ، 369 ، والتقائق المحكمة: 93 ، 96 ، وفتح الرحمن : 222 ، والمقصد : 4 .
- 6 - جامع البيان في القراءات السبع : 185 .
- 7 - تنظر القراءة في : نفسه : 251 ، وإتحاف فضلاء البشر : 379 .
- 8 - مريم : 74 .
- 9 - المناهج الكافية : 2 / 231 - 232 .
- 10 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 328 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 231/2 .
- 11 - ينظر : كتاب التذكرة في القراءات : 1 / 199 .

وصرّح بقراءته في الوقف بالياء على (بِهَ إِي الْعُمِي) ⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِهِ إِدَالْعُمِي عَنْ ضَلَلَتِهِمْ﴾ ⁽²⁾، إذ قال: ((...و(بِهَ إِي الْعُمِي) بـ) الروم). فحمزة والكسائي يقفان بالياء ، والباقون بحذفها ⁽³⁾.
 يظهر أنّ حمزة الزيّلت يقف بالياء على ما حُفّ لغير التّنوين .
 واحتجّ بقراءته في إدغام النّون في الياء أو الواو ، وأشار إلى أنّ راوي هذه القراءة عن حمزة خلف بن هشام البزار (ت229هـ)، قال: ((...ولكن قد قرأ حمزة من طريق خلف بالإدغام بغير غنة...)) ⁽⁴⁾، أراد أنّ النّون تُدعّم في ستّة أحرف هي: الرّاء ، واللام ، والواو ، والياء ، والميم ، والنّون - يَزْمَلُون -، غير أنّهم اختلفوا في حذف الغنة وإبقائها بعد الإدغام عند أربعة أحرف منها: الواو والياء ، فأغلب القراء أبقوا الغنة عندهما إلا حمزة فإنّه حذفها عندهما ⁽⁵⁾ نحو ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ ⁽⁶⁾.

1 - تنظر القراءة في : كتاب معاني القراءات : 376 ، والكنز : 1 / 377 .

2 - الروم : 53 .

3 - التّائيق المحكّمة : 94 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 246 .

5 - تنظر القراءة في : إعراب القراءات السّبع : 43 ، والكنز في القراءات : 1 / 192 - 193 .

6 - البقرة : 8 .

6 - نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ):

احتج زكريا الأنصاري بقراءة نافع في عدم وجوب القلب والإبدال في كلمة (النَّبِيء) ⁽¹⁾ ، و (الْبَرِيَّة) ⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ ⁽⁴⁾، إذ قال: ((...)) (التزم) ذلك - القلب والإدغام - (في نبي وبرية غير صحيح) فإن نافعاً يقرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن ويقرأ مع ابن ذكون البرية أي الخلق بالهمز فتخفيفها بالقلب فيهما ليس بلازم (ولكنه كثير (فيهما...)) ⁽⁵⁾ .

بن زكريا الأنصاري أن قلب الهمزة ياءً في (نبيء) و (البرية) ليس لازماً ، بل هو من باب الكثير ، واحتج لهذا الرأي بقراءة نافع .

وذكر قراءته (عَيَابَات) ⁽⁶⁾ بالجمع في قوله تعالى: ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيَبَاتِ الْجُبِّ﴾ ⁽⁷⁾، قال: ((وفي قوله تعالى...: (وَالْقُوَّةُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ)، و﴿أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَاتِ الْجُبِّ﴾ ⁽⁸⁾ . قرأهما نافع بالجمع ، والباقيون بالتوحيد .)) ⁽⁹⁾ .

وقراءة الجمع تفيد بأنه أراد ظلم البئر ونواحيها ؛ لأنَّ للبئر عَيَابَات ⁽¹⁰⁾ . ونصَّ على قراءته (لَكَ إِبُونُ اصْطَفَى) ⁽¹¹⁾ بوصل الألف ، وإذا ابتدأ أتى بهمزة مكسورة في قوله تعالى: ﴿لَكَ إِبُونُ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ ⁽¹²⁾ ((...)) (وعن نافع كسر الهمزة) أي

وقرأ نافع من طريق ورش وكذا قرأ به أبو جعفر...)) ⁽¹³⁾ . يظهر أنَّ قراءة نافع عما دها حذف ألف الاستفهام ، وجعله كلفظ الخبر ، فتكون (لَكَ إِبُونُ اصْطَفَى) ⁽¹⁴⁾ .

7 - علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ):

استشهد زكريا الأنصاري بقراءته في الوقف على الياء في (وَيَكُنَّ) ⁽¹⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ ⁽¹⁶⁾، قال: ((...)) ووقف أبو عمرو على الكاف ، والكسائي

1 - تنظر القراءة في : المختصر البارع في قراءة نافع : 60 .

2 - تنظر القراءة في : نفسه : 61 .

3 - الأحزاب : 45 .

4 - البينة : 7 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 174 - 175 .

6 - تنظر القراءة في : إعراب القراءات السبع وعللها : 177 .

7 - يوسف : 10 .

8 - يوسف : 15 .

9 - القائق المحكمة : 101 .

10 - ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 177 .

11 - تنظر القراءة في : المختصر البارع : 133 ، ومعجم القراءات : 4 / 214 .

12 - الصافات : 152 - 153 .

13 - فتح الجليل : 355 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 260 ، 271 ، 274 ، 308 ، 357 ، والمناهج الكافية : 2 / 180 .

14 - ينظر : كتاب التذكرة في القراءات : 2 / 638 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 379 .

15 - تنظر القراءة في : جامع البيان : 377 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 338 .

16 - القصص : 82 .

على الياء))⁽¹⁾ ، وقال أيضاً: ((...فعلى الأول يُوقف على (وَي) وبه قرأ الكسائي...))⁽²⁾ .
يظهر من هذين النصين أنَّ الكسائي يقف على (وَي) ويبتدئ بـ (كَأَنَّ) ، فهي عنده
منفصلة ، وتدلُّ على معنى - الندم أو الحزن -⁽³⁾ .
وصرَّح بقراءته (نَخِيفُ بِهِمْ)⁽⁴⁾ بإدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ نَاشِئُ
نَخِيفُ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾⁽⁵⁾ ، إذ قال : ((...و(نَخِيفُ بِهِمْ) بإدغام الفاء في الباء للكسائي...))⁽⁶⁾ .
وإدغام الفاء في الباء ممّا انفرد به الكسائي⁽⁷⁾ ، ولهذه القراءة نظائر منها قراءة أبي
عمر في إدغام الباء في الفاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾⁽⁸⁾ .

-
- 1 - القائق المحكمة : 93 .
 - 2 - فتح الرحمن : 222 .
 - 3 - ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 338 ، والوقف الصّرفي : 324 – 326 .
 - 4 - تنظر القراءة في : الحُجّة للقرّاء السبعة : 3 / 289 ، وجامع البيان : 285 .
 - 5 - سبأ : 9 .
 - 6 - المناهج الكافية : 2 / 246 .
 - 7 - ينظر : الحُجّة للقرّاء السبعة : 3 / 289 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 355 .
 - 8 - الرعد : 5 ، وتنظر القراءة في : إعراب القراءات السبع وعللها : 355 .

وذكر قراءته في الوقف على (لات)⁽¹⁾ بالهاء في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾⁽²⁾ ، قال : ((واختلف القراء في الوقف عليها - لات - ، فالكسائي يقف بـ (الهاء) لأصالتها. والباقر بـ (التاء) ...))⁽³⁾ . يبدو أنه أراد بقوله : ((... لأصالتها...)) أن الكسائي وقف عليها بالهاء على أصله في تاء التانيث ، وإن لم يأخذ برسم المصحف .

ثانياً: قراءات القراء الثلاثة المكملون للعشرة:

استشهد زكريا الأنصاري بقراءة القراء المكملون للعشرة وهم:

1 - يزيد بن الققاع (أبو جعفر) (ت130هـ أو 132هـ):

وقد نصّ زكريا الأنصاري على أنه من القراء العشرة ، إذ قال: ((... قرأ نافع وحده أي من السبع وإلا فقد وافقه من العشر أبو جعفر...))⁽⁴⁾ . واستشهد بقراءته (الصَّابُونَ)⁽⁵⁾ بحذف الهمزة ومن غير ياء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الرِّينَ آمَنُوا وَالرِّينَ هَآلُوا وَالصَّابُونَ وَالنَّصَارَى ﴾⁽⁶⁾ ، إذ قال: ((...)) وقرأ الصَّابُونَ... (الصَّابُونَ...) بحذف الهمزة وضم ما قبلها قاعدته في مثل ذلك يقتضي أن تكون هذه القراءة شاذة وليس كذلك بل هي قراءة متواترة قرأ بها نافع وأبو جعفر...))⁽⁷⁾ . يبدو أن أصلها (الصَّابُونَ) أُبِلَت الهمزة ياءً تخفيفاً ، (الصَّابُونَ) ، حُرِفَت الضمة التي على الياء لثقلها ، وحُرِفَت لالتقاء الساكنين ، ثُمَّ ضُمَّت الباء لأجل الواو (الصَّابُونَ) .

وذكر قراءته في (تَطْوَى السَّمَاءُ)⁽⁸⁾ في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَلِي السَّجَلِ لِلْأُكْبِ ﴾⁽⁹⁾ ، إذ قال: ((...)) وقرأ بالياء والتاء والبناء للمفعول (أي مع رفع السماء والقارئ بالتاء والبناء للمفعول أبو جعفر...))⁽¹⁰⁾ .

فقراءة أبي جعفر تقوم على إبدال النون المفتوحة تاء مضمومة على التانيث وفتح الواو ، ورفع (السماء) على أنها نائب فاعل .

2 - يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (ت205هـ):

احتجّ زكريا الأنصاري بقراءته في إثبات الياء في الوقف والوصل ، وإن كانت محذوفة في الخط نحو (اتَّبَعَنِي)⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ اتَّبَعَنِي ﴾⁽²⁾ ، إذ قال: ((... وأما

1 - تنظر القراءة في: التَّشْرِ : 2 / 98 ، وإتحاف فضلاء البشر : 476 .

2 - ص : 3 .

3 - القائق المحكمة : 92 ، وللاستزادة ينظر: نفسه: 59 ، 93 ، 94 ، 101 ، والمقصد: 4 ، 5 ، وفتح الجليل: 347 ، 357 ، والمناهج الكافية : 2 / 168 .

4 - فتح الجليل : 91 .

5 - تنظر القراءة في: المحتسب : 1 / 216 - 217 ، وإتحاف فضلاء البشر : 79 .

6 - المائدة : 69 .

7 - فتح الجليل : 211 .

8 - تنظر القراءة في: الكنز : 2 / 565 - 566 ، والتَّشْرِ : 2 / 243 .

9 - الأنبياء : 104 .

10 - فتح الجليل: 319 ، وللاستزادة ينظر: نفسه: 129 ، 192 ، 270 ، 308 ، 347 ، 356 ، 369 ، والمقصد لتلخيص ما في المرشد : 5 .

نظائر هذه اليآت وهي محذوفة خطأ... فالجمهور على حذفها لفظاً كما حُرِّفَتْ خطأً ويعقوب يثبتها وصلاً ووقفاً...⁽³⁾ .
ولعلّه أراد بقراءته هذه إخراج الفعل على أصله⁽⁴⁾ .
وذكر قراءته في (وَوَعَّ هَلْكُمْ)⁽⁵⁾ بحذف الألف في قوله تعالى : ﴿ وَوَعَّاهُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾⁽⁶⁾ ، قال : ((... (وَفُرِئَ وَوَعَّاهُمْ هَلْكُمْ) الأولى شاذة والثانية قرأ بها أبو عمرو... ويعقوب...⁽⁷⁾ .

وذكر أنّ يعقوب قرأ (يَمْحُو)⁽¹⁾ بإثبات الواو في الوقف على الفعل المضارع ، والمحذوفة خطأً ولفظاً في قوله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾⁽²⁾ ، إذ قال : ((... وأما لام الأفعال المضارعة من ذوات الواو... وقد حُرِّفَتْ خطأً ولفظاً في أربعة مواضع استغناءً عنها بالضمّة ولانقضاء الساكنين وهي... (ويمحُ الله الباطل)... وعلى حذفها في الجميع الجمهور وإثباتها فيه يعقوب...⁽³⁾ .

3 - خلف بن هشام البزار :

احتجّ زكريا الأنصاريّ بقراءته (فَرِهَ نَ)⁽⁴⁾ صفة مُشبهة في قوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴾⁽⁵⁾ ، قال : ((... (وَفُرِئَ فَرِهَ نَ) قرأ به المدّين والبصريّين وابن كثير وخلف...⁽⁶⁾ .
(و فَرِهَ نَ) صفة مُشبهة بمعنى أُشْرِين بَطْرِين⁽⁷⁾ .
واستشهد بقراءته (يَرْضَهُو)⁽⁸⁾ بإشباع ضمة الهاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشَاؤُوا يَرْضَهُ يَرْضَهُ لَهُمْ ﴾⁽⁹⁾ ، إذ قال : ((... (وأبو عمرو) أي في رواية (لَأَتَّهَا صَارَتْ بِحَذْفِ الْأَلْفِ) أي بحذف قدرها وإلا فالمحذوف واو لا ألف وتحريره بزيادة أنّ ابن كثير والكسائي وخلفاً قرؤوا بالمدّ وكذا الثوري وابن ذكوان...⁽¹⁰⁾ ، فقراءة خلف تقوم على إشباع ضمة الهاء ، فتولد منها الواو .

ثالثاً: القراء الأربعة المكملون للأربعة عشر:

احتجّ بقراءة اثنين من القراء الأربعة عشر هما:

1 - الحسن بن أبي الحسن البصريّ (ت110هـ):

استشهد زكريا الأنصاريّ بقراءة الحسن البصريّ (وَالْأَنْجِلِي)⁽¹¹⁾ على زنة (أَفْعَلِي) في قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ

1 - تنظر القراءة في : المبسوط في القراءات العشر : 174 ، والكنز : 2 / 447 .

2 - آل عمران : 20 .

3 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 .

4 - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 154 .

5 - تنظر القراءة في : المبسوط في القراءات العشر : 296 - 297 ، وإتحاف فضلاء البشر : 387 .

6 - طه : 80 .

7 - فتح الجليل : 312 .

﴿(12)، قال: ((وقرأ الحسن: (الأَنْجَلِيّ) بالفتح للهمزة ، ولا يُعرَف له نظير ؛ إذ ليس في الكلام (أَفْعَلِيّ) إلا أَنَّ الحسن ثقة فيجوز أن يكون سمعها .)) (13) .
يُفهْم من قوله: ((...إلا أَنَّ الحسن ثقة فيجوز أن يكون سمعها)) أَنَّ العبرة عنده في قبول القراءة صحّة السّماع من القارئ بشرط أن يكون ثقة .
قال ابن جنّي عن هذه القراءة: ((...هذا مثال غير معروف النّظير في كلامهم ؛ لأنّه ليس فيه أَفْعَلِيّ بفتح الهمزة. ولو كان أَ عَجْمًا لكان فيه ضرب من الحجاج ، لكنّه عندهم عربيّ ، وهو أَفْعَلِيّ من نَجَلٍ يَنْجُلُ إذا أثارَ واستخرجَ ، ومنه نَجَلُ الرَّجُل لولده...)) (14) .
واستشهد بقراءته (لا تُضَارُّ) (15) بكسر الراء في قوله تعالى: ﴿ لا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودُهُ بِوَلَدِهِ ﴾ (16) ، قال زكريا الأنصاريّ : ((... وقرأ الحسن بالكسر مع التّشديد على أصل التّقاء السّاكنين...)) (17) .

- 1 - تنظر القراءة في: إتحاف فضلاء البشر : 492 ، ومعجم القراءات القرآنية : 4 / 330 .
- 2 - الشورى : 24 .
- 3 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 5 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 347 ، 357 ، 369 .
- 4 - تنظر القراءة في: إعراب القراءات السّبع وعللها : 315 .
- 5 - الشعراء : 149 .
- 6 - فتح الجليل : 334 .
- 7 - ينظر : إعراب القراءات السّبع وعللها : 315 ، وإتحاف فضلاء البشر : 423 .
- 8 - تنظر القراءة في: المبسوط في القراءات العشر: 383، والرّوضة في القراءات الإحدى عشرة: 892/2 - 893 ، وإتحاف فضلاء البشر : 480 .
- 9 - الزّمر : 7 .
- 10 - فتح الجليل : 357 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 301 .
- 11 - تنظر القراءة في: المحتسب : 1 / 152 ، وإتحاف فضلاء البشر: 219 ، ومعجم القراءات : 1 / 382 .
- 12 - آل عمران : 3 .
- 13 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاريّ) : 203 .
- 14 - المحتسب : 1 / 152 .
- 15 - تنظر القراءة في: شواذّ القراءات : 93 ، وإعراب القراءات الشّواذّ : 1 / 252 ، ومعجم القراءات القرآنية : 323 / 1 .
- 16 - البقرة : 233 .
- 17 - فتح الجليل : 129 .

حُرِّكَتِ الرَّاءُ فِي (لَا تُضَارُّ) بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، قَالَ الزَّجَّاجُ (ت311هـ): ((...وَإِذَا مَا جَازَ الْكَسْرَ لالتقاء السَّاكِنِينَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ أَحَدِ السَّاكِنِينَ...))⁽¹⁾ .

2 – سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ (ت148هـ):

استشهدَ زكريا الأنصاريّ بقراءة الأعمش (فَسَوِّدُ)⁽²⁾ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا تَتَفَقَّهُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾⁽³⁾، إِذْ قَالَ : ((...مَقِيلًا بِالْبَدَلِ الشَّائِعِ ، وَمِنْ غَيْرِ الشَّائِعِ ، قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ (فَسَوِّدُ) بِمُعْجَمَةٍ...))⁽⁴⁾ .
وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الذَّالُ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ ، وَالْجَامِعُ لِهَمَا الْجَهْرِ⁽⁵⁾ .
نَخْلَصُ مِنْ هَذَا الْعَرَضِ إِلَى أَنَّ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ قَدْ اسْتَشْهَدَ بِقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِ السَّبْعَةِ ، وَالْعَشْرَةِ ، وَالْأَرْبَعَةَ عَشَرَ .

وَمِنْ سِمَاتِ اسْتِشْهَادِهِ بِالْقِرَاءَاتِ الْقِرَائِيَّةِ :

1 – يَقُمُ قِرَاءَةُ الْجُمُهورِ عَلَى غَيْرِهَا:

قَمَّ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ قِرَاءَةَ الْجُمُهورِ عَلَى غَيْرِهَا فِي (بَقِي)⁽⁶⁾ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾⁽⁷⁾، قَالَ: ((قَوْلُهُ: (مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا) الْجُمُهورِ عَلَى فَتْحِ الْيَاءِ ، وَقَدْ قُرِئَ شَاذًا بِسُكُونِهَا...))⁽⁸⁾ .
وَقَالَ أَيْضًا فِي قِرَاءَةِ (فَلَا تَسْأَلْنِي)⁽⁹⁾ بِسُكُونِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَا تَسْأَلْنِي

عَنْ شَيْءٍ) ، إِذْ قَالَ: ((... وَمِنْ ذَلِكَ (فَلَا تَسْأَلْنِي) فِي الْكَهْفِ عِنْدَ الْجُمُهورِ ...))⁽¹⁰⁾ .

2 – كَانَ يَنْعَتُ بَعْضَ الْقِرَاءَاتِ بِالسَّوَادِ:

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ (مَعَائِش)⁽¹¹⁾ بِالْهَمْزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ فِيهَا مَعَائِشَ ﴾⁽¹²⁾ ، إِذْ قَالَ: ((وَهَمْزُ (مَعَائِش) شَاذٌ ؛ لِأَنَّ يَاءَهَا عَيْنٌ لِلْكَلِمَةِ ، بِخِلَافِ (صَحَائِفَ) فَإِنَّ يَاءَهَا زَائِدَةٌ))⁽¹³⁾ .

- 1 - معاني القرآن وإعرابه : 1 / 268 .
- 2 - تنظر القراءة في : المحتسب : 1/280 ، وإعراب القراءات الشَّوَادِ : 1/598 ، وإتحاف فضلاء البشر : 298 .
- 3 - الأنفال : 57 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 222 .
- 5 - ينظر : المحتسب : 1 / 280 ، وإعراب القراءات الشَّوَادِ : 1 / 598 .
- 6 - تنظر القراءة في : المحتسب : 1/141 ، وقد نسبها ابن جَنِّي إلى الحسن البصري ، وشوَّادُ القراءات : 102 .
- 7 - البقرة : 278 .
- 8 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 198 .
- 9 - تنظر القراءة في : كتاب السَّبعة في القراءات : 394 .
- 10 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 5 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 194 ، 198 ، 219 ، 235 ، 402 ، 457 ، 496 .
- 11 - تنظر القراءة في : كتاب السَّبعة في القراءات : 278 ، وإعراب القراءات السَّبع وعللها : 111 .
- 12 - الأعراف : 10 .
- 13 - الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 61 .

وشذوذ الهمز في (مَعَائِش) مُتَأَتٍ من أَنَّ الياء فيها حرف أصيل ، واحدها (مَعِيَّة)، والهمزة تكون في الياء الزائدة؛ لَأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ، وَقَدْ قَرَّبَتْ مِنَ الطَّرْفِ، وَهُوَ مَحَلٌّ تَغْيِيرٍ، فَقَلَبَتْ هَمْزَةً⁽¹⁾.

وشدّد قراءة ابن كثير (وَيُمُتُّهُمْ)⁽²⁾ بضمّ الياء وكسر الميم في قوله تعالى: ﴿ وَيُمُتُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾⁽³⁾، إِذْ قَالَ: ((... قراءة ابن كثير: وَيُمُتُّهُمْ) أي ببنائه من الرّباعي وهذه القراءة شاذّة...))⁽⁴⁾.
أراد بقوله: ((... ببنائه من الرّباعي...)) أي من (أَمَد) ومعناه: أَمَتُّهُمْ أَتْبَعَهُمْ طُغْيَانًا بَعْدَ طُغْيَانٍ ، كما تقول أَمَدَ فُتَّ الْجَيْشَ بِمَدٍّ⁽⁵⁾.

3 - كَانَ يَرْجَحُ قِرَاءَةَ عَلَى أُخْرَى:

ومثال ذلك ترجيحه قراءة (مَجْمَع)⁽¹⁾ بزنة (مَفْعَل) في قوله تعالى: ﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾⁽²⁾، إِذْ قَالَ: ((...و (مَجْمَع) : الجمهور على فتح الميم الثانية ، وهو الوجه ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ فَعْلَ يَفْعَلُ ، فَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مِنْهُ مَفْتُوحٌ ، وَغَيْرُهُ شَاذٌّ))⁽³⁾.

والقياس في ذلك ما رجّحه زكريا الأنصاريّ وهي قراءة (مَجْمَع) بفتح العين ، و (مَفْعَل) يُصَاغُ مِمَّا كَانَ مُضَارِعُهُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومَهَا مِنَ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ - يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ⁽⁴⁾.

ومنه أيضاً ترجيحه قراءة (مَنْسَكًا)⁽⁵⁾ بفتح السين في قوله تعالى: ﴿ جَعَلْنَا مَنْسَكًا ﴾⁽⁶⁾، إِذْ قَالَ: ((قوله: (جَعَلْنَا مَنْسَكًا) فُرئ بالفتح والكسر ، أَمَّا الْفَتْحُ: فَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ الْوَجْهُ فِي الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ ، لِأَنَّ فَعْلَهُ: سَكَ يَنْسُكُ ، الْمَصْدَرُ وَالْمَكَانُ مِنْهُ كِلَاهُمَا عَلَى (مَفْعَل) بِالْفَتْحِ ؛ نَحْوَ قَتَلَ يَقْتُلُ مَفْتَلًا ، وَالْكَسْرُ شَاذٌّ فِي فَعَلَ يَفْعُلُ وَقَدْ سُمِعَ فِيهِ مَذْيَكٌ وَمَسْجِدٌ))⁽⁷⁾.

4 - قَدْ يَذْكُرُ وَجُوهَ الْقِرَاءَةِ الْقِرَائِيَّةَ:

من ذلك استشهاده بقراءة (جُذْدًا) بضمّ الجيم والذال ، وقُرئت أيضاً (جُذْدًا)⁽⁸⁾ بضمّ الجيم وفتح الذال ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذْدًا ﴾⁽⁹⁾، إِذْ قَالَ: ((... (وَجُذْدًا) أي وقُرئ جُذْدًا بضمّتين (وَجُذْدًا) أي وقُرئ أيضاً جُذْدًا بضمّ الجيم وفتح الذال جمع جُذَّة بضمّ الجيم وتشديد الذال...))⁽¹⁰⁾.

وأبان زكريا الأنصاريّ عن وجوه القراءات في (وَكَأَنَّ)⁽¹¹⁾ في قطع الموصول أو عدمه في الوقف على مرسوم الخطّ في قوله تعالى: ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾، إِذْ قَالَ: ((... (وَي) قَالَ سِيبُويه كغيره: إِنَّهَا صَلَةٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى النَّدَمِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: أَصْلُهَا

1 - ينظر : كتاب معاني القراءات : 176 .

2 - تنظر القراءة في : إعراب القراءات الشّواذ : 1 / 124 ، وإتحاف فضلاء البشر : 171 .

3 - البقرة : 15 .

4 - فتح الجليل : 48 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 97 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 198 ، 219 .

318 ، 376 .

5 - ينظر : إعراب القراءات الشّواذ : 1 / 124 .

(وَإِذْ)...فعلى الأول يُوقف على (وَيْ) وبه قرأ الكسائي ، وعلى الثاني يوقف على (وَإِذْ) وبه قرأ أبو عمرو ، والجمهور يقفون على (وَكَأَنَّ) تبعاً للرسم ، ويجوزون الوقف عليه بهاء السكت .(12)

نلاحظ من هذا النص أن زكريا الأنصاري اكتفى بعرض وجوه القراءة ، من غير أن يُرجح قراءة على أخرى .

5 - قد يذكر رواية القراءة:

من ذلك احتجاجة بقراءة ابن كثير ونافع (بالسو) (13) على قلب الهمزة واوا ثم الإدغام ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ (14)، إذ قال: ((...)) وعن ابن كثير (أي من رواية البزي (ونافع) أي من رواية قالون...)) (15) .

ومن ذلك احتجاجة بقراءة (يَا أَبَه) (16) بالهاء في قوله تعالى (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَىٰ يَوْمَئِذٍ آدَمَ عَاشِرًا كَوَكْبًا)، إذ قال: ((...ووقف أبو جعفر وابن كثير وابن عامر وورش عن يعقوب على يَا أَبَتِ بالهاء والباقون بالتاء...)) (17) .

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

بعد الحديث النبوي الشريف المصدر التالي لكلام الله عز وجل في السماع ، فهو أسمى لغة بعد القرآن الكريم ، والحديث : ((...هو اسم من التحديث وهو الإخبار ، ثم سمي به قول ، أو فعل ، أو تقرير نُسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام...)) (18)، ويُطلق غالباً على الكلام الصادر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء أكان بلغه قبيلته أم بلغات القبائل الأخرى (19) .

- 1 - تنظر : القراءة في : معجم القراءات القرآنية : 3 / 117 .
- 2 - الكهف : 60 .
- 3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 376 .
- 4 - ينظر : أبنية الصّرف في كتاب سيبويه : 287 ، ومباحث في علم الصّرف : 127 .
- 5 - تنظر القراءة في : كتاب السبعة في القراءات : 436 ، وإتحاف فضلاء البشر : 398 ، ومعجم القراءات القرآنية : 3 / 300 .
- 6 - الحج : 34 .
- 7 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 403 ، وللاستزادة ينظر: فتح الجليل : 129 ، 211 ، 250 ، 260 ، 278 والمقصد : 7 ، والقائق المحكمة : 70 .
- 8 - تنظر القراءة في : معجم القراءات القرآنية : 3 / 263 .
- 9 - الأنبياء : 58 .
- 10 - فتح الجليل : 318 .
- 11 - تنظر القراءة في : كتاب التيسير في القراءات السبع : 55 ، والكافي : 178 .
- 12 - فتح الرحمن : 221 - 222 ، وللاستزادة ينظر: القائق المحكمة: 92 ، 94 ، 101 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 194 ، 221 ، 294 ، 299 ، والمقصد : 4 ، 8 .
- 13 - تنظر القراءة في : إتحاف فضلاء البشر : 333 ، ومعجم القراءات القرآنية : 2 / 452 .
- 14 - يوسف : 53 .
- 15 - فتح الجليل : 274 .
- 16 - تنظر القراءة في : الكافي : 131 ، وإتحاف فضلاء البشر : 328 .
- 17 - المقصد: 5 ، وللاستزادة ينظر: فتح الجليل: 38 ، 271 ، 274 ، 333 ، 340 ، والمناهج الكافية: 246/2 .
- 18 - الكليات : 271، وينظر : الحديث النبوي الشريف وأثره في التّواسات اللّغويّة واللّغويّة : 17 .
- 19 - ينظر : موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : 13 ، والتّواسات اللّغويّة خلال القرون الرّابعة الهجري : 19 .

فرَّق زكريا الأنصاري بين الحديث والخبر ، إذ قال: ((...وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاء عن غيره ، وقيل: الخبر أعم من الحديث مطلقاً. وعليه فهو باعتبار وصوله إلينا...))⁽¹⁾ .

يفهم من هذا النص أن الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، والخبر أعم منه .

ويعدُّ زكريا الأنصاري من العلماء الذين استشهدوا بالحديث النبوي الشريف ، ولكن هذا الأصل من السماع جاء قليلاً عنده إذا ما قيسَ باستشهاده بالأصول الأخرى ، فقد استشهد بخمسة أحاديث نبوية شريفة في مجال البحث الصَّرْفِي .

احتجَّ زكريا الأنصاري بالحديث النبوي الشريف في أن (أفعل) ترد على ضربين هما: الوصف نحو: أَحْمَر ، وَأَخْضَر ، وَأَفْعَل التَّفْضِيل ، وللتفريق بينهما جمع الأول - الوصف - على وزنين هما: (فُعْل) وهو القياسي (فُعْلَان) في الكثير ، والآخر يُجمع جمع مُذَكَّر سالم ، وسُمِعَ في جمع مؤنث (أَخْضَر) - خَوَاء - (خُضَوَات) ؛ وذلك لغلبة الاسمِية عليها ، قال زكريا الأنصاري : ((...ولا) يُقال في مؤنثه (خَمَرَات) بالآلف والتاء (لأنه فرعه) فإذا لم يُجمع جمع التصحيح ففرعه أولى (وجاء) في جمع الخَوَاء (الخُضَوَات) في قوله صلى الله عليه وسلم: لَأَيِّنَ فِي الْخُضَوَاتِ اتَّصَدَقَ⁽²⁾، مع امتناع أَخْضَرُونَ فِي أَخْضَر (لغلبته اسماً) لأنه لا يصحب موصوفاً فكأنه قيل ليس في البقول صدقة...لا يحتاج إلى ذكر الموصوف بخلاف غيرها...))⁽³⁾ .

واستشهد بالحديث النبوي الشريف في أن جمع الكثرة الذي على زنة (فُعُول) يطرد في كل اسم ثلاثي على زنة (فَعْل) نحو: كَبِدٌ وَكُبُودٌ ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ ، قال زكريا الأنصاري: ((...)) (وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ) والجمع الوُعُول وفي الحديث: تَظْهَرُ التُّدُوتُ وَيَهْلِكُ الوُعُولُ⁽⁴⁾...))⁽⁵⁾ .

وذكر قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في باب التَّعَجُّبِ السَّمَاعِي ، إذ قال: ((وما ذُكِرَ من أن صيغ التَّعَجُّبِ ثلاث هو بالنسبة لما يدل عليه من الأفعال وإلا فقد يدل غيره...ونحو قوله: سُدَّ بَأَنَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ⁽⁶⁾...))⁽⁷⁾ .

ومن سمات استشهاده بهذا الأصل:

أ - استشهاده بأكثر من حديث شريف في موضع واحد:

ذكر زكريا الأنصاري حديثين شريفيين في بيان أصل الفعل (رفق) ودلالته، قال: (((والرَّفْقُ) : وهو التَّوَسُّطُ ، واللِّطَافَةُ فِي الْأَمْرِ ، والفعل من الأول (رَفَقَ) بالفتح ، ومن الثاني بالفتح والضم...وما ذكره في البيت رواه ابن حَبْلٍ في صحيحه بلفظ: مَا كَانَ الرَّفْقُ فِي شَيْءٍ عَقَطَ إِلَّا زَالَهُ وَمَا كَانَ الْخَوْقُ ،

1 - الحدود الأنيفة : 85 ، وينظر : فتح الباقي بشرح ألفية العراقي : 1 / 91 - 92 .

2 - سنن الترمذي : 3 / 30 - 31 ، وروايته : (الْخُضَوَات) .

3 - المناهج الكافية : 2 / 102 - 103 .

4 - صحيح ابن حَبْلٍ : 15 / 258 ، وتمامه: (وَالَّذِي فَسَّ مُحَمَّ دَبِيهِ ، لَا قَوْمَ السَّاعَةِ حَتَّى يَظْهَرَ الْفُحْشُ وَالْبُخْلُ...ويهلك الوُعُول ، وتظهر التُّدُوتُ) ، وينظر : النهاية في غريب الحديث : 5 / 207 .

5 - التَّوَّةُ السَّنِيَّةُ : 404 .

6 - سنن النسائي : 1 / 146 .

7 - بلوغ الأرب : 97 .

وفي رواية: (الْفُحْشُ) فِي شَيْءٍ قَطُّ لَا تَلَّهُ ، وَإِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ⁽¹⁾ . وروى البخاري خبر: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ⁽²⁾ . ((3)

ب - بيان اللغات التي ورد بها الحديث النبوي الشريف:

بن زكريا الأنصاري أن من العرب من يبدل (لام) : (ال) التعريف ميمًا ، قال: ((... وفي لام التعريف وميمه) عند طيء وحمير أبدلوها من لامه وعلى لغتهم خبر: لَأَيْنَ مِنْ أَمِيرٍ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَرٍ⁽⁴⁾...))⁽⁵⁾ .

ت - رفع الحديث إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):

كان زكريا الأنصاري في أغلب مواضع استشهاده يرفع الحديث النبوي الشريف إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، نحو قوله : ((... فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَأَيْنَ فِي الْخُضَاوَاتِ صَدَقَةٌ...))⁽⁶⁾ ، وقوله: ((...وفي الحديث: تَظْهَرُ التُّدَوْتُ وَيَهْلِكُ الْوُغُولُ...))⁽⁷⁾ .

ثالثاً: كلام العرب من الشعر والنثر:

1 - الشعر:

عرف القدماء مزية كلام العرب ولاسيما الشعر ، وأدركوا قيمته في فهم اللغة وجعلوه ركناً من أركان الاستدلال ، قال ابن فارس (ت395هـ) في وصفه شعر العرب: ((والشعر ديوان العرب ، وبه حُفِظَتِ الأنساب ، وعُرِفَتِ المآثر ، ومنه تُعْلِمَتِ اللغة . وهو حُجَّةٌ فيما أشكَل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وحديث صحابته والتابعين رحمهم الله تعالى .))⁽⁸⁾ .

1 - صحيح ابن جليل : 2 / 312 ، وروايته: (مَا كَانَ الرَّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا رَأَاهُ ، وَ لَا كُنَ الْفُحْشُ ...) .

2 - صحيح البخاري : 3 / 1359 .

3 - الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 120 - 121 .

4 - صحيح ابن جليل : 8 / 322 ، والمستدرك على الصحيحين : 1 / 598 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 119 .

6 - نفسه : 2 / 102 .

7 - الدرّة السنية : 404 ، وللاستزادة ينظر : فتح الجليل : 28 ، والمناهج الكافية : 2 / 239 .

8 - الصّاحبي في فقه اللغة : 467 .

قسّم العلماء الشعراء على طبقات هي: الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام ، والإسلاميون ، وهم على طبقتين: الأولى الشعراء المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، والأخرى الذين لم يدركوا الجاهلية ، والشعراء المحدثون⁽¹⁾ . ولم يختلف علماء العربية على صحة الاستدلال بكلام العرب الجاهليين الذين لم يدركوا الإسلام ، والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، أمّا الشعراء الإسلاميون الذين لم يدركوا الجاهلية فقد ذكر عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) خلافاً في الاحتجاج بشعرهم ، مُعتمداً على روايات تلخّن شعراء هذه الطبقة⁽²⁾ ، وخلص إلى جواز الاحتجاج بأشعارهم⁽³⁾ .

رفض الدكتور علي أبو المكارم تصنيف الشعراء الإسلاميين طبقة ثالثة ، ويرى صحة الاستشهاد بشعرهم ؛ لأنّ طعن النّحاة في بعض شعرائهم - الفرزدق والكميت - لا يعني إسقاط الاحتجاج بسائر أشعارهم⁽⁴⁾ .

أمّا الشعراء المولّدون الذين عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري فهم عند العلماء: مولّدون أو مُحدّثون⁽⁵⁾ ، قال السيوطي: ((...أجمعوا على أنّه لا يُحتجّ بكلام المولّدين والمُحدّثين في اللّغة العربيّة...))⁽⁶⁾، وإلى مثل هذا ذهب سعيد الأفغاني ، إذ قال: ((... أمّا الطبقة الرابعة - المولّدون - فلا يُستشهد بكلامها في علوم اللّغة والنّحو والصّرف خاصّة))⁽⁷⁾ .

بنّى زكريا الأنصاري موقفه من الشعراء المحدثين ؛ وذلك بعدم الاحتجاج بشعرهم ، قال : ((...والشّعراء طبقات: الجاهليون كامرئ القيس وزهير ، والمخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان وليبد ، والمتفقون من أهل الإسلام كالفرزدق وجريّر ويُستشهد بأشعارهم ، ثمّ المحدثون كالبحتري وأبي تمام ولا يُستشهد بأشعارهم لوجودهم بعد فساد الألسنة...))⁽⁸⁾ .

يتّضح من هذا النصّ أنّ زكريا الأنصاري لا يستشهد بشعر الشعراء المحدثين الذين جاؤوا بعد المائتين ومنهم أبو تمام (ت 231هـ) والبحتري (ت 284هـ) ؛ وذلك أنّ اللّغة قد فسدت وحصل التأثير والتأثر اللّذين فرضتهما ظروف ذلك العصر⁽⁹⁾، واستقرّ الأمرُ عنده على الاحتجاج بشعر الشعراء الجاهليين ، والمخضرمين والإسلاميين .

قال زكريا الأنصاري في بيت أبي تمام:

سُمِّيَتْ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي⁽¹⁰⁾

لَا تَسِينُ تِلْكَ الْعُهُ وَدَفَانِمَا

: ((...وأبو تمام لا يُحتجّ بشعره...))⁽¹⁾ .

1 - ينظر : في أصول النّحو : (سعيد الأفغاني) : 17 ، وأصول التّفكير النّحوي : 43 ، والاستدلال النّحوي في كتاب سيبويه : 94 .

2 - ينظر : خزانة الأدب : 6/1 ، وأصول التّفكير النّحوي : 44 ، وأصول النّحو العربي (محمود أحمد نحلة) : 67 .

3 - ينظر : خزانة الأدب : 6 / 1 .

4 - ينظر : أصول التّفكير النّحوي : 44 - 46 .

5 - ينظر : الاقتراح : 42 .

6 - نفسه : 42 .

7 - في أصول النّحو (سعيد الأفغاني) : 17 .

8 - فتح الجليل : 56 - 57 .

9 - ينظر : الاستدلال النّحوي في كتاب سيبويه : 98 .

10 - ديوان أبي تمام : 2 / 245 .

وهذا يدلّ على تشدّه بقيد الزمن ، واهتمامه بالفصاحة العالية ، ومصادق هذا رفضه لشعر شعراء يعّون من كبار شعراء العربيّة .
استشهد زكريا الأنصاريّ بواحدٍ وستّين شاهلاً شعريّاً يصلح للبحث الصّرفي - فيما استطعت حصره - ويمكن ملاحظة بعض السمات على استشهاده بهذا الأصل:

1 - استدلاله بالشاهد الشعري لتقوية حكم صرفي:

ذكر زكريا الأنصاريّ أنّ (مَنجَذَق) مؤنّث ، قال: ((... وَأَمَّا مَنجَذَقُ) بفتح ميمه وجيمه وهو مؤنّث ، قال زياد بن الحارث :
لَقَدْ تَرَكْتَنِي مَنجَذَقُ بَنُ جَنْدَلٍ
أَحْيَيْدُمِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ تَطِيرُ⁽²⁾
...))⁽³⁾ .

فقد استدللّ زكريا الأنصاريّ على أنّ (مَنجَذَق) مؤنّث لقول الشاعر: (تَرَكَتْنِي) .

1 - المناهج الكافية : 2 / 146 .
2 - شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 4 / 299 ، ورواية البيت: (بَحْدَلٍ) ، (يَطُرُ) ، وقائله: زفر بن الحارث ، ومعجم شواهد العربيّة : 1 / 199 .
3 - المناهج الكافية : 2 / 148 .

واحتجَّ على زيادة النَّون في (عُرُند)⁽¹⁾ بالاشتقاق ، إذ إنَّ أصلها (عَرَد) ، قال : ((...كعُرُند للغليظ لانتفاء فُعْل بضمِّ الفاء والعين ولغلبة زيادة النَّون الثالثة الساكنة ولوجود الاشتقاق فيه لقولهم: عُرُد ، قال الشاعر:

وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٌّ عُرْدٌ⁽²⁾

((...))⁽³⁾ .

يُفهْم من هذا أنَّ النَّون في (عُرُند) زائدة، وأصلها (عَرَد) على زنة (فَعْل)⁽⁴⁾ .

2 - بيان الزَّنة التي عليها الكلمة:

وذكر زكريا الأنصاري أنَّ في (مَلَك) قلباً مكائلاً ، وأصلها (مَأْلَك) بوزن (مَفْعَل) ، ثُمَّ قُلِبَت العين إلى موضع الفاء فصارت (مَلَأَك) بزنة (مَعْفَل) ، ثُمَّ حُرِفَت الهمزة للتخفيف وكثرة الاستعمال⁽⁵⁾، واحتجَّ لهذه الزَّنة بقول الشاعر:

فَلَسْتُ لِأَدِّي وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ⁽⁶⁾

3 - بيان أصل البنية:

بنَى زكريا الأنصاري أنَّ الواو والياء قد تُحذفان في الفواصل والقوافي ؛ لغرض التَّناسب ، واستشهد بقول الشاعر:

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا لَنَا ذَهَبُوا لَمْ أَهْ بِعَدَّةٍ لَةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا⁽⁷⁾
حذفت الواو للتَّناسب⁽⁸⁾ (مَا صَنَع) .

وذكر أنَّ الهمزة إذا كانت عيناً في مضارع (رَأَى) تُحذف بعد نقل حركتها إلى الرَّاء ، وكذلك ما تصرف منها⁽⁹⁾، ثُمَّ استشهد على بيان أصل هذا الحرف بقول سراقه البارقي :

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَا مَا عَلِمَ بِالتَّرَاهَاتِ⁽¹⁰⁾

4 - بيان اللالة الصَّرْفِيَّة لصيغة معينة:

ذكر زكريا الأنصاري أنَّ زنة (فَعَال) قد لا يراد بها الكثرة ، إذ قال: ((...أَنَّ فَعَالًا قد جَاءَ ، لا يُراد به الكثرة كقول طرفة:

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ⁽¹¹⁾

((...))⁽¹²⁾ .

وذهب إلى أنَّ ليس من أغراض التَّصغير التَّعظيم ، قال في حدِّ التَّصغير وأحكامه: ((...بأنَّه لا يشمل تصغير التَّعظيم كقول الشاعر:

وَيْ أَنَا سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ مَ وَيُهِيةً تَصْفُرُ فِيهَا الْأَنَامِلُ⁽¹³⁾

1 - العُرْدُ: الشَّدِيد من كُلِّ شَيْء ، لسان العرب : 287 / 3 (عرد) .

2 - العقد الفريد : 280 / 3 ، ومعجم شواهد العربيَّة : 601 / 2 ، وتماحه: مَذْلُوعِ الْبَكْرِ أَوْ أَشَدُّ .

3 - المناهج الكافية : 139 / 2 .

4 - ينظر : كتاب الأفعال (السَّرْفُسطِي) : 264 / 1 .

5 - ينظر : المناهج الكافية : 145 / 2 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 199 .

6 - ديوان علقمة الفحل : 118 ، وروايته في الديوان: (وَدُسْتُ ...) .

7 - ديوان ابن مقبل : 168 ، وروايته في الديوان (... أَصَدَّ أَبَاوَكُنْهُمْ) .

8 - ينظر : المناهج الكافية : 130 / 2 .

9 - ينظر : نفسه : 176 / 2 .

10 - ديوان سراقه البارقي : 78 .

11 - ديوان طرفة : 43 .

12 - إعراب القرآن العظيم : (زكريا الأنصاري) : 216 .

13 - شرح ديوان لبيد : 256 ، وروايته: (مِنْهَا) .

فصَّغَرُ اللَّاهِيَةِ والمُرَادُ بِهَا الموت...وأجِيبَ عن الأوَّلِ بأنَّ اللَّاهِيَةَ إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً كَانَتْ سَرِيعَةً الوُصُولِ فَالْتَّصَغِيرُ لِتَقْلِيلِ الْمَثِّ...⁽¹⁾ .

5 - بيان اللّٰهجات التي جاءت عليها الكلمة:

صَرَخَ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ بأنَّ الهمزة تُقْلَبُ عَيْنًا فِي لَهْجَةِ تَمِيمٍ ، وَسَمَّاهَا بـ (الْعَنْعَنَةُ)⁽²⁾ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى هَذِهِ اللَّهْجَةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَعْنَى تَرَسَّمَتْ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ⁽³⁾ .
وَالْعَنْعَنَةُ مِنْ أَهَمِّ ظَوَاهِرِ الْمَبَالِغَةِ فِي تَحْقِيقِ الهمزة فِي لَهْجَةِ تَمِيمٍ⁽⁴⁾ .

وَذَكَرَ أَنَّ الْهَاءَ تُبَدَّلُ مِنَ الهمزة فِي لُغَةِ طَيِّئٍ ، قَالَ: ((... (طَيِّئٌ وَهَذَا الَّذِي) فِي أَذَا الَّذِي لِلِاسْتِفْهَامِ قَالَ الشَّاعِرُ: وَأَنْتَ وَرُوِي:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَذَحَ الْمَوَلَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا⁽⁵⁾

أَيَّ وَأَنْتَ الرَّجُلُ صَاحِبَاتِ الْمَرْأَةِ فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي أَيُّ أَذَا الَّذِي وَإِنَّمَا أَبَدَلُوا الهمزة هُنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ ثَقِيلٌ وَالْهَاءُ حَرْفٌ مَهْمُوزٌ خَفِيفٌ وَمَخْرَجُهُمَا مُتَقَارِبَانِ...⁽⁶⁾ .

أَفَادَ النَّصَّ أَنَّ أَصْلَهَا: (أَذَا الَّذِي) ، فَأَبَدَلَتْ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ هَاءً ، فَصَارَتْ (هَذَا الَّذِي) .

وَقَدْ يَصِفُ أحيانًا اللَّهْجَةَ بِالضَّعِيفَةِ ، أَوْ قَلَّةِ الْوُرُودِ ، وَمِنْهَا أَنَّ الْفِعْلَ (وَجَدَ) مُضَارِعُهُ (يَجِدُ) عِنْدَ بَنِي عَامِرٍ ، وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ لِتَفَرُّدِهِمْ بِهَا ، قَالَ: ((... (وَوَجَدَ يَجِدُ) بِالضَّمِّ (ضَعِيفٌ) لِتَفَرُّدِ بَنِي عَامِرٍ بِهِ قَالَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ:

لَوْ شِئْتُ قَدْ دَنَقَعَ الْفُؤُ أَدْبَ شُرْبَةٍ تَدْعُ الصَّدَّ وَإِي لَا يَجُنُّ غَلِيلًا⁽⁷⁾

((...⁽⁸⁾ .

سمات منهجه في إيرادهِ الشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ

1 - تقديم الآية الكريمة على الشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ:

قَمَّ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ عَلَى الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِدْلَالُهُ عَلَى أَنَّ (الْمَلِكَ) مُشْتَقٌّ مِنْ (الْأُلُوكَةِ) وَهِيَ الرِّسَالَةُ ، قَالَ: ((...لَأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ مَعْنَى الرِّسَالَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ جَاعِلِ الْمَلِكِ رُسُلًا ﴾⁽⁹⁾ وَلَيْسَ فِيهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ إِلَّا الْقَلْبُ وَهُوَ كَثِيرٌ ... وَلِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَسْتُ لِإِذْنِ سَيِّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

((...⁽¹⁰⁾ .

1 - المناهج الكافية : 2 / 50 ، وينظر : الدرّة السنية : 409 ، وفتح الجليل : 192 .

2 - ينظر : فتح الجليل : 23 .

3 - ديوان شعر ذي الرِّمَّة : 567 .

4 - ينظر : لهجة تميم : 86 .

5 - ديوان جميل : 218 ، وروايته (وَأَنْتَ) .

6 - المناهج الكافية : 2 / 226 .

7 - نسب زكريا الأنصاريّ البيت إلى لبيد بن ربيعة العامري ، والبيت في : ديوان جرير : 364 ، وروايته :

(بِمَشْرَبٍ) ، وَ(يَدْعُ) ، وَ(الْحَوَائِمُ) .

8 - المناهج الكافية : 2 / 35 .

9 - فاطر : 1 .

10 - المناهج الكافية : 2 / 145 .

وأَبَانَ أَنَّ كَلِمَةَ (لَوَاقِح) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾⁽¹⁾، بِمَعْنَى: مَلَاقِحَ ، وَلَكِنَّ هَذَا الْأَصْلَ مَتْرُوكٌ ، فَقِيلَ لَوَاقِحَ ، وَهُوَ مِنَ النَّادِرِ ، قَالَ: ((قَوْلُهُ: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ) قِيلَ: (لَوَاقِحَ) ، بِمَعْنَى: مَلَاقِحَ... وَلَكِنْ تَرَكَ هَذَا الْأَصْلَ ، فَقِيلَ: لَوَاقِحَ ، عَلَى حَذْفِ الزَّوَادِ ، وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ ؛ كَمَا قَالُوا:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانُجُ⁽²⁾

((...))⁽³⁾ .
أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: (تَطِيحُ مَطَاوِحُ) لِأَنَّهُ مِنْ (أَطَاحَ - يَطِيحُ) ، فَهِيَ مِثْلُ: (لَوَاقِحَ) أَصْلُهَا: (مَلَاقِحَ) .

2 - استشهاده بأكثر من شاهد في موضع واحد:

قَدْ يَسْتَشْهَدُ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ بِأَكْثَرَ مِنْ شَاهِدٍ شَعْرِيٍّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَمِنْهُ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ عَلَى مَجِيءِ وَزْنِ (مَفْعُلٌ) فِي عَدَدٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ بِأَكْثَرَ مِنْ شَاهِدٍ، إِذْ قَالَ: ((قَوْلُهُ: ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾⁽⁴⁾... وَقُرِئَ بِضَمِّ السَّيْنِ... وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ أَحَدَى كَلِمَاتٍ قِيلَتْ فِي (مَفْعُلٍ) . جَاءَ: (مَمْبُورٌ وَمَهْلُوكٌ وَمَعُونٌ) . كَقَوْلِهِ

بُئِيتُ الزَّمِي لَا، إِنَّ لَا، إِنَّ لَزِمْتَهُ عَلَى كَرَّةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ
(وَمَكْرُومٌ) ؛ كَقَوْلِهِ: لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُومٍ

و (مَالِكٍ) فِي قَوْلِهِ: أَبْلَغَ النُّعْمَانَ عَنِّي مَالًا كَ.....))⁽⁵⁾ .

3 - بيان موضع الاستشهاد من الشاهد:

هَذِهِ السَّمَةُ مِنْ أَهَمِّ سِمَاتِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ فِي اسْتَشْهَادِهِ بِالشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ .
فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْقِيَاسِيَّ لـ (فَوْعَلٌ) يَكُونُ عَلَى (فَوْعَلَةٍ) ، وَقَدْ يَأْتِي عَلَى (فِعَالٍ) ، قَالَ: ((...قَوْلُهُ (نَحْوُ: حَوْقَلٌ جَيْالًا) ... (قَالَ الرَّاجِزُ: يَا قَوْمُ فَدَحَوْقُلْتُ أَوْ فَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ)⁽⁶⁾

...وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَيْقَالٌ فَإِنَّهُ بوزن فِعَالٍ وَهُوَ مَصْدَرٌ وَالْقِيَاسُ فِيهِ فَوْعَلَةٌ كَدَخْرَجَةٍ...))⁽⁷⁾ .
وَذَكَرَ أَنَّ التَّعَجُّبَ قَدْ يَأْتِي عَلَى صَيَغٍ غَيْرِ قِيَاسِيَّةٍ ، قَالَ: ((...قَوْلُهُ (وَقَوْلُ الْآخِرِ: يَا جَارَتَا مَا أَذَتْ جَارَهُ)⁽⁸⁾ قَالَهُ الْأَعَشَى مِيمُونٌ... وَالشَّاهِدُ: مَا أَذَتْ جَارَهُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ إِذْ تَقْدِيرُهُ بَلْ أَنْتِ أَعْظَمُ مِنْ جَارَةٍ...))⁽⁹⁾ .
أَرَادَ أَنَّ التَّعَجُّبَ مُتَحَقِّقٌ فِي قَوْلِهِ (مَا أَذَتْ جَارَهُ) ، وَالتَّقديرُ: عَظُمَتْ مِنْ جَارَةٍ⁽¹⁰⁾ .

- 1 - الحجر : 22 .
- 2 - كتاب شرح أبيات سيبويه : 119 ، وصدرة: لِ يُكَيِّزُ يُضَارُّ عُلُصُومَةً ، وَالتَّوَرُّ اللُّوَامِعُ: 286/2 - 287 .
- 3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري): 356 - 357 .
- 4 - البقرة : 280 .
- 5 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 198 - 199 ، البيت الأول: فِي دِيْوَانٍ جَمِيلٍ: 212 ، وَالثَّانِي: مِنَ الرَّجَزِ ، الْخِصَالُصُ: 3 / 212 ، وَوَوَى: لِيَوْمٍ مَجْدٍ أَوْ فِعَالٍ مَكْرُومٌ ، وَالثَّالِثُ: لَعْدِي بِنِ زَيْدٍ: دِيْوَانُهُ : 93 ، وَعَجَزُهُ : أَنَّهُ قَدْ طَالَ دَيْبِي وَانْتَبَظَارِي .
- 6 - ديوان روبة : 170 .
- 7 - الدرّة السنيّة : 262 .
- 8 - ديوان الأعشى الكبير : 153 ، وَروايته: (مَا كُذِّبَتْ) ، وَعَجَزُهُ: بَكَتْ لِتَحْرُكَ عَفَارَهُ .
- 9 - الدرّة السنيّة : 269 ، وَلِلْإِسْتِزَادَةِ يَنْظُرُ نَفْسَهُ : 398 ، 400 ، 413 ، 415 ، 419 ، 430 ، 432 ، وَفَتْحُ الْجَلِيلِ : 20 ، 68 .
- 10 - ينظر : المقاصد الذّحوية : 3 / 67 .

4 - نسبة الشواهد الشعرية:

نسب زكريا الأنصاري معظم الشواهد الشعرية إلى قائلها ، ومنه أن اسم المفعول من المصدر الثلاثي مُعتَلّ العين بالواو أو الياء تُحذف منه الواو أو الياء لالتقاء الساكنين ، وقد يرد على التمام ، قال: ((...قوله (وقال الآخر: يَوْمَ رَدَّ إِذْغِيهِ اللَّجْنُ مَغْيُومٌ) (1) قاله علقمة بن عبدة...)) (2) .

أفاد هذا النص أن كلمة (مَغْيُوم) جاءت على الأصل من دون إعلال أي بإتمام الصيغة على لهجة تميم (3)، والقياس مَغِيم . وذكر أيضاً أن الصفة المُشبهة إذا قُصِدَ بها معنى الحدوث حُوِّلت إلى اسم الفاعل ، قال: ((قوله: (قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَارِعٌ وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِ كَفَارِحٍ) (4)

قاله الأشجع السلمي...)) (5) .

حُوِّلت الصفة المُشبهة (فَرِح) إلى صيغة اسم الفاعل (فَارِح) لإفادة معنى الحدوث في الزمن المستقبل .

5 - تكرار الشاهد الشعري:

كرّر زكريا الأنصاري بعض الشواهد الشعرية في آثاره اللغوية ، ومنها قول لبيد: وَكَيْ أَنَا سِ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ هُيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ فِيهَا الْأَنَامِلُ (6) وذكر أن النسبة إلى (سَلِيقة) تكون على (سَلَقِي) من الشاذ ، والقياس يشترط حذف الياء إذا كانت الكلمة صحيحة العين غير مُضعفة (سَلَقِي) (7)، واستشهد على هذا الشذوذ بقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَدْ وَكَلِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلَقِي أَقُولُ فَأَعُوبُ (8).

ويظهر أنه لم ينفرد بشاهد شعري لم يسبق إليه ، فقد يشترك وشرّاح شافية ابن الحاجب بالشاهد الشعري (9)، أو مع غيرهم (10) .

2 - النثر: ويشمل:

أ - الأمثال:

المثل عبارة تُقال في حادثة فتعلق في ذهن السامع: ((...الأمثال: حكمة العرب في

1 - ديوان علقمة : 59 ، وروايته (الرّيح) ، صدره: حَتَّى تَكْثُرَ بَيْضَاتِ وَ هِيْهُ .

2 - الدرّة السّنية : 442 .

3 - ينظر : لهجة تميم : 192 .

4 - المقاصد الذّحوية : 46 / 3 .

5 - الدرّة السّنية : 263 - 264 .

6 - المناهج الكافية : 50 / 2 ، والدرّة السّنية : 409 .

7 - ينظر : التّكملة : 245 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرّضي) : 28 / 2 .

8 - المناهج الكافية : 69 / 2 - 70 ، والدرّة السّنية : 414 ، والبيت في المقاصد الذّحوية : 502 / 3 .

9 - ممّا اشتر كفيه مع الرّضي ، ينظر : المناهج الكافية : 219 / 2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرّضي) :

183 / 3 - 184 ، وللاستزادة ينظر : نفسيهما : 222 / 2 ، 205 / 3 ، و : 227 / 2 ، 224 / 3 ، وممّا

اشتر كفيه مع نقره كار : 84 / 2 ، 88 / 2 ، 102 / 2 ، 219 / 2 .

10 - ممّا اشتر كفيه مع أبي البقاء العكبري مثلاً ، ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 216 ،

والتّبيان : 160 / 1 ، والمناهج الكافية : 145 / 2 ، والتّبيان : 28 / 1 .

الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكنائية غير تصريح ، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ ، وإصابة

المعنى ، وحسن التشبيه...))⁽¹⁾ .

لم يذكر زكريا الأنصاري إلا ثلاثة أمثال خلال عرضه المسائل الصّرفيّة ، منها: ((إنَّ البُعْثَ بِأَرْضِدَلْ تَسْتَدْيُو))⁽²⁾ ، قَالَ: ((...كقوله في المثل (إِنَّ البُعْثَ) بتثنية الموحدة وبالمثلثة طائر دون الرّخمة بطيء الطّيران (بِأَرْضِدَلْ تَسْتَدْيُو) أي يتحوّل إلى صفة النّسر...))⁽³⁾ ، أَرَادَ أَنَّ كلمة (البُعْثَ) مثلثة الفاء .

وقال في عدم إبدال الياء المتطرّفة بعد الألف الزائدة همزة، ممّا برّني على التّأنيث: ((قوله (وَقَالُوا اسْقِ رَقَاشَ فَإِنَّهَا سَقَايَة)⁽⁴⁾ روي بلا ياء فلا شاهد فيه...))⁽⁵⁾ .

أَرَادَ أَنَّ هناك رواية أخرى له هي (سقاة) بلا ياء ، وعليه فلا شاهد فيه ، وبقاء الياء في (سَقَايَة) لأنها مبنية على التّأنيث ، ولعدم تطرّف الياء .

ويلحظ على استشهاده في الأمثال العربيّة الآتي:

1 - قلة استشهاده بهذا الأصل إذا ما قيس بالأصول الأخرى .

2 - كان- أحياناً - يصوّر المثل بما يدلّ عليه نحو: (كَقَوْلِهِ فِي الْمَثَلِ)⁽⁶⁾ .

3 - قد يشرح زكريا الأنصاري المثل ويبين مناسبتة، قال في (هُوَ أَحَقُّ مِنْ هَبَقَّة)⁽⁷⁾: ((... كَانَ يُقَالُ لَهُ ذُو الْوَدَعَاتِ وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ ثَرْوَانَ أَحَدُ بَنِي قَيْسِ بْنِ ثَغْلَبَ وَكَانَ يُضْرَبُ الْمَثَلُ بِهِ فِي الْحَقِّ...))⁽⁸⁾ .

ب - أقوال العرب:

تظهر مكانة أقوال العرب عند زكريا الأنصاري في رّه اللفظة غير المسموعة من العرب الموثوق بهم وإن جاءت في شعر ، قال في إبدال الثّاء والجيم ياء: ((... (وَالثَّالِي) فِي الثَّلَاثِ وَشِيرَةِ فِي شَجَرَةِ (فَضْعِيفَ) الْإِبْدَالِ فِي كُلِّ مِنْهَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ وَإِنْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ...))⁽⁹⁾ .

واضح من هذا النصّ أَنَّ أقوال العرب عند زكريا الأنصاري لها مزية على الشّواهد الأخرى ؛ في أنّها تمثّل أنماطاً أساسيّة يحتكم إليها .

وذكر أنّ تصحيح حرف العلة مع موجب الإعلال يكون للتّنبية على الأصل ، قال: ((... (وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ) فِي الْجَمْعِ بَعْدَ قَلْبِ الْوَائِيَاءِ وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ (لِلِاتِّبَاعِ) لِلْعَيْنِ... (وَنَحْوُ نُحُو)⁽¹⁰⁾ جَمْعُ نَحْوٍ لِلْجَهَةِ وَلِغَيْرِهَا (سَلْدٌ) ارْتَكَبَ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ كَالْقُودِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَعْرَابِيٍّ: لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُو كَثِيرَةٍ وَالْقِيَاسُ نَحْيٌ...))⁽¹¹⁾ .

1 - المزهر : 1 / 486 .

2 - مجمع الأمثال : 1 / 13 ، وروايته : (يَ سُدْيُو) .

3 - المناهج الكافية : 2 / 32 .

4 - مجمع الأمثال : 2 / 106 ، وروايته (إِنَّهَا) .

5 - الدرّة السّنيّة : 431 .

6 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 32 .

7 - كتاب جمهرة الأمثال : 1 / 342 ، وروايته بدون (هُو) .

8 - الدرّة السّنيّة : 281 .

9 - المناهج الكافية : 2 / 224 .

10 - أَرَادَ أَنَّ (نُحُو) التّانية جمع ، مثل (عُثْلُ) ، ينظر : القاموس المحيط : 4 / 394 (النَّحُو) .

11 - المناهج الكافية : 2 / 215 .

إِنَّ وَجَهَ الشَّدُوذِ فِيهِ تَصْحِيحُ الْوَائِ مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ بِقَلْبِهَا ، وَإِنَّمَا صُحِّحَ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَخَصَّ الْجَمْعَ لِثِقَلِهِ .

وَصَرَّحَ بِأَنَّ هُنَاكَ أَلْفَاظًا فِي التَّعَجُّبِ غَيْرَ قِيَاسِيَّةٍ وَرَدَتْ عَنِ الْعَرَبِ ، قَالَ : ((قَوْلُهُ : ﴿يَا وَيْلَتَا﴾ ⁽¹⁾ : كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْعَرَبُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ وَالِاسْتِنْكَارِ لَهُ وَعِنْدَ وَرُودِ الْأَمْرِ الْفُطْيَعِ ، وَأَصْلُهُ : يَا وَيْلَتِي فَأُبْلِتُ ؛ لَكُونَهَا أَخْفَ)) ⁽²⁾ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَلْفَ بَدَلَ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .

وَرَبَّمَا اسْتَعَانَ بِأَقْوَالِ الْعَرَبِ لِتَقْوِيَةِ الرَّأْيِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ ، قَالَ : ((وَقِيلَ : لَوَاقِحُ : حَوَامِلُ ، جَمْعُ : لَاقِحٍ ؛ لِأَنَّهَا تَحْمِلُ السَّحَابَ وَتَسُوقُهُ... وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلْجَنُوبِ ، وَهِيَ الرِّيْحُ الَّتِي تَقَابِلُ الشَّمَالَ : لَاقِحٌ ؛ لِأَنَّهَا تَأْتِي بِالْخَيْرِ...)) ⁽³⁾ .

المبحث الثاني: القياس

القياس في اللغة : التَّقْدِيرُ : ((قَاسَ الشَّيْءَ يَقِيْسُهُ قَيْسًا وَقِيَاسًا وَاقْتَدَّاسُهُ وَقَيَّدَهُ إِذَا قَوَّرَهُ عَلَى مِثَالِهِ...)) ⁽⁴⁾ .

وَحَدَّ الرَّمَّانِيُّ (ت 84هـ) الْقِيَاسَ بِقَوْلِهِ : ((الْقِيَاسُ : الْجَمْعُ بَيْنَ أَوَّلٍ وَثَانٍ يَقْتَضِيهِ فِي صِحَّةِ الْأَوَّلِ صِحَّةُ الثَّانِي ، وَفِي فُسَادِ الثَّانِي فُسَادُ الْأَوَّلِ)) ⁽⁵⁾ .
وَسَأَقِ الْأَنْبَارِيَّ تَعْرِيفَاتٍ عَمَّا لَهُ مِنْهَا : ((هُوَ حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بَعْلَةٍ ، وَإِجْرَاءُ حَكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ)) ⁽⁶⁾ ، وَقَالَ أَيْضًا : ((وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ حَمْلُ غَيْرِ الْمُنْقُولِ عَلَى الْمُنْقُولِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ...)) ⁽⁷⁾ .

يُظْهَرُ مِنْ هَذَا الْعَرَضِ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ الرَّمَّانِيِّ الْجَمْعُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ صَدَدَةٍ أَحَدُهُمَا تَوْبِيْ إِلَى صِحَّةِ الْآخَرِ ، فِي حِينَ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْأَنْبَارِيِّ الْحَمْلُ .

وَالْقِيَاسُ عِنْدَ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ يَعْنِي (الْحَمْلُ) ، إِذْ قَالَ : ((الْقِيَاسُ لُغَةً : الْمَسَاوَاةُ وَالتَّقْدِيرُ ، وَاصْطِلَاحًا : حَمْلُ مَجْهُولٍ عَلَى مَعْلُومٍ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي عِلِّيَّةِ حُكْمِهِ)) ⁽⁸⁾ .

وَيَبْدُو أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : ((...حَمْلُ مَجْهُولٍ عَلَى مَعْلُومٍ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي عِلِّيَّةِ حُكْمِهِ)) أَنَّ يَقُومَ اللَّغَوِيُّ بِإِخْضَاعِ مِثَالٍ إِلَى مِثَالٍ آخَرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ عِلَاقَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْعِلَاقَةُ

1 - هُودُ : 72 ، وَنَصَّ الْمُصْحَفُ : ﴿ قَالَتْ يَوِئْتَنِي الْعِلْدُونَ إِذَا عَجَزْتُ ﴾ .

2 - إِعْرَابُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ (زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ) : 333 .

3 - نَفْسُهُ : 357 .

4 - لِسَانُ الْعَرَبِ : 6 / 187 (قَيْسُ) .

5 - الْحُدُودُ فِي النَّحْوِ : 38 .

6 - لِمَعَ الْأَدْلَةُ : 93 ، وَيَنْظُرُ : ارْتِفَاءُ السِّيَادَةِ : 61 ، وَالْقِيَاسُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ نَشَأَتْهُ وَتَطَوَّرَتْهُ (أَطْرُوحَةُ دَكْتُورَاهُ) :

10 .

7 - الْإِعْرَابُ فِي جَدَلِ الْإِعْرَابِ : 45 .

8 - الْحُدُودُ الْأَنْبِيَّةُ وَالتَّعْرِيفَاتُ الْقَبِيَّةُ : 81 .

هي (العلة) ، والقياس عنده عملية عقلية ، قال: ((...وكلاً لها سماعية ذكرت ليحمل عليها ما لم يُسمع...))⁽¹⁾ فيحمل ما لم يُسمع على ما ثبت سماعه . ويمكن تقسيم القياس عنده على ضرب هي:

1 - القياس بحسب أصالة المقيس والمقيس عليه أو تفرعهما: ويُقسم هذا الضرب على قسمين هما:

أ - حمل الفرع على الأصل: وهذا النوع من القياس يُسمى (قياس العلة) ، وهو مُقّم في أنواع القياس⁽²⁾ ، ويُقصد به : ((... أن يُحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل...))⁽³⁾ .

ذهب زكريا الأنصاري إلى أن (فَعَلَ) فرع على (فَعَلَ) ممّا كانت العين من اللّفيف المقرون مكسورة نحو: طوي، فصَحّت عينه حملاً على الأصل، قال: ((...لأنّه) أي باب طويّ وحْييّ أي فَعَلَ بالكسر (فرعه) أي فرع هوى لأنّ الأصل فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرته وكثرة معانيه فامتنع الإعلال في الفرع لامتناعه في الأصل...))⁽⁴⁾ .

وذكر أنّ الأصل في الألوان والعيوب (أفعال) عند الجمع نحو: اسو أدوا عوّار ، ولا تُعلّ العين فيهما دفعا للبس بين (أفعال) و (فاعل) ، وصحّ باب (فَعَلَ) نحو: عَوَرَ وَسَوَدَ ، حملاً للفرع على الأصل، قال: ((...و (و) صحّ باب (عَوَرَ وَسَوَدَ) وإن وُجِدَت العلة فيه (لأنّه بمعناه) أي باب ا عوّار ولبؤ أد، والأصل في الألوان والعيوب باب أفعال فحمل ما ليس بأصل على الأصل...))⁽⁵⁾ .

ب - حمل أصل على فرع: وهذا النوع من القياس يعتد بالفرع ولا يعتد بالأصل ، وهو أحد أنواع القياس ، قال السيوطي: ((...القياس في العربية على أربعة أقسام...وحمل أصل على فرع...))⁽⁶⁾ ، ومما ورد منه لدى زكريا الأنصاري أنّ المصدر يصحّ أو يعلّ لإعلال فعله ، قال في قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونُ مِنْكُمْ لَوْأَدًا ﴾⁽⁷⁾ : ((قوله (لَوَادًا) مصدر في موضع الحال...يقال: لاوَدَ يلاوُدُ ملاوذة ولوآدًا ، وصحّت الواو فيه مع انكسار ما قبلها ؛ لصحّتها في الفعل الذي هو (لاوَدَ) ، ولو كان مصدر (لاوَدَ) ، لكان ليآدًا ؛ لأنّ المصدر يعلّ بإعلال الفعل))⁽⁸⁾ ، فالمصدر عند زكريا الأنصاري في هذا الشاهد يعلّ ويصحّ قياساً على الفعل الذي هو فرع على المصدر.

وقال أيضاً: ((قوله: ﴿ لَا شَيْءَ فِيهَا ﴾⁽⁹⁾: مثل عِدّة ، فلمّا حذفوا الواو من الفعل ؛ لوقوعها بين واو وكسرة ، حذفوها من المصدر...))⁽¹⁰⁾ ، فأصلها (وشي) ، حرّفت الواو ، وعوّضت التاء عنها (شية) فوزنها (علة) .

2 - القياس بحسب العلة ، ويمكن تقسيمه على:

- 1 - المناهج الكافية : 85 / 2 .
- 2 - ينظر : الاقتراح : 63 .
- 3 - لمع الأدلة : 105 .
- 4 - المناهج الكافية : 194 / 2 .
- 5 - نفسه : 197 / 2 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 200 / 2 ، 218 / 2 .
- 6 - الاقتراح : 63 .
- 7 - النور : 63 .
- 8 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 415 .
- 9 - البقرة : 71 .
- 10 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 172 .

أ - حمل الضد على الضد:

ويعدُّ حمل الضد على الضد أحد أنواع القياس، ويُسمَّى بالقياس (الأَوْن) (1)، قال يحيى الشَّاوي المغربي: ((والضد على الضد، وهو قياس الأَوْن)) (2)، وعده الكتّور سعيد جاسم الزبيدي أحد أنواع قياس العلة وعرفه بقوله: ((...أنَّ العلة في الفرع أضعف منها في الأصل...)) (3).

وذكر زكريا الأنصاري أنَّ الضدَّ يُحمل على الضدِّ؛ وذلك في نحو: قلب تاء (ثلاثة) هاءً ونقل حركة همزة القطع إليها في حالة الوصل فنقول: (ثلاثهزْبَعَة) في قولنا (ثلاثة أَرْبَعَة) ، قال: ((...وَأَمَّا ثَلَاثَة أَرْبَعَة فِيمَنْ حَرَكَ) هاء ثَلَاثَة بفتحة بعد قلب التاء هاءً (فلأنه نقل) إليها (حركة همزة القطع) التي في أَرْبَعَة (لما وصل) وإنما قلبوا هنا التاء هاءً مع أنَّ ذلك من أحكام الوقف إجراءً للوصل مجرى الوقف لأنَّ الضدَّ يُحمل على الضدَّ فهذا جواب ما يُقال إن كان واصلًا فلم أتى بالهاء أو واقفًا فلم حركها...)) (4).

ويرى أنَّ جمع (عَجَفَاء) على (عَجَاف) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ (5) على غير قياس، وبناءه على (فِعَال) حملاً على الضدِّ (سِمَان) ، قال: ((قوله (عِجَافٌ): جمع عَجَفَاء ، والذكر أَعْجَف ، والجمع فيها (عِجَاف) ، على غير قياس ؛ لأنَّ أَفْعَلَ وفَعْلَاء لا يُجْعَعَان على (فِعَال) ، لكنهم بنوه على (سِمَان) فبنوه على الضدِّ...)) (6). نلاحظ في هذا المثال من القياس أن اللفظ يحمل على اللفظ وهو ضده في المعنى.

ب - حمل النّظير على النّظير:

النّظير: ((هو الشَّبيه بماله مثل معناه ، وإن كان من غير جنسه...)) (7). ويُسمَّى هذا النوع من القياس قياس المساوي (8)، ومنه أنَّ فعل التعجّب قد يصغّر قياساً على تصغير اسم التّفضيل ؛ وذلك لاتّفاقهما وزناً ، وأصالة ، وزيادة (9)، قال زكريا الأنصاري: ((...قوله (لشبهه بأفْعَل التّفضيل لفظاً ومعنى) أي لاشتغال كلّ منهما على الزيادة...)) (10).

وعليه حُمِلَ قول الشاعر:

يَا مَآ أُمِيحَ غَزْلَانَا شَقَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ (11)

ويظهر أنَّ (أَمْلَحَ) صيغة مشتركة بين التعجّب والتّفضيل ، ولهما المعنى نفسه ، وكلاهما يدلان على شدة الملاحظة في الشيء وتوقّقه في الحسن على غيره .

3 - القياس بحسب الاستعمال:

ويمكن تقسيمه على أنواع:

- 1 - ينظر : الاقتراح : 63 .
- 2 - ارتقاء السيادة : 65 .
- 3 - القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره : 39 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 126 .
- 5 - يوسف : 43 .
- 6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 343 .
- 7 - الحدود في النحو : 41 .
- 8 - ينظر : الاقتراح : 63 ، والقياس في النحو العربي : 38 .
- 9 - ينظر : ارتقاء السيادة : 66 .
- 10 - الدرّة السّنية : 270 .
- 11 - ديوان مجنون ليلى : 168 ، وروايته في الديوان (... هو لَيْكُنَّ) .

أ - القياس المطرد:

الاطراد يعني: ((...الجاري على النظائر.))⁽¹⁾، أو التتابع والاستمرار⁽²⁾.
 بنى زكريا الأنصاري أن اجتماع الياء والواو في بنية واحدة والسابق منهما ساكن تقلب
 الواو ياءً ، وهذا القلب عنده قياس مطرد، قال في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾⁽³⁾:
 ((قوله (كَصَيِّبٍ) أصلها: صَدُوبٌ على (فَعِيل) ، فأُبْلِت الواو ياءً ؛ لاجتماعهما ، وأحد
 الحرفين ساكن وهو قياس مطرد تفهمت الواو أو تأخرت...))⁽⁴⁾.
 وذهب إلى أن مجيء المصدر على (تَفْعَال) غير قياسي ، قال في قوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَا لَدَيْ شَيْءٍ ﴾⁽⁵⁾: ((قوله (تَبَيَّنَا) : مصدر على غير قياس ؛ لأن المصادر إنما تجيء
 على التَّفْعَال - بالفتح - كالتَّذْكَار والتَّكْرَار.))⁽⁶⁾.

ب - القياس الشاذ:

الشذوذ يفيد التفرّد وعدم اطراده في بابهِ ، قال ابن جني: ((...ما فارق ما عليه بقية بابهِ
 ، وانفردَ عن ذلك إلى غيره...))⁽⁷⁾.
 وحده زكريا الأنصاري بقوله: ((...المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس وإن وافق
 استعمال الفصحاء...))⁽⁸⁾.
 والشاذ عنده على ثلاثة أضرب هي: شاذ في القياس لا في الاستعمال ، وعكسه ، وشاذ
 مطلقاً ، والأولان مقبولان عنده ، والثالث مردود عنده⁽⁹⁾.
 وذهب إلى أن النسبة إلى (فَعْلِيَّة) صحيحة العين وغير مُضَعَّفَة تكون بحذف الياء
 والنّاء منها ، وبقاء الياء في نسبتها يعني شذوذها ، قال: ((... (وسَلَامِي فِي) سَلَامِيَّة لَحِيٍّ
 من (الأزْد وعَمْرِي فِي) عَمْرِيَّة لَحِيٍّ من (كَلْب) ... (شاذ) لمجيئه على خلاف ما تقتضيه
 قاعدة النسبة إلى فَعْلِيَّة بفتح الفاء من حذف الياء وفتح العين...))⁽¹⁰⁾.
 ويرى أن قلب الياء الواقعة بعد ألف زائدة ، وهي عين الفعل همزة من الشواذ نحو:
 مَعَايَش ؛ لأن أصلها (عَيْش) ، قال: ((وهمز (مَعَايَش) شاذ ؛ لأن ياءها عين للكلمة
 ، بخلاف (صَحَائِف) فإن ياءها زائدة.))⁽¹¹⁾.
 ويبدو أن زكريا الأنصاري لا يقيس على مثل هذه الألفاظ.

ت - القياس المتروك :

ويُطلق عليه أيضاً (المهجور)⁽¹²⁾، وهو الأصل المفترض الذي تكون عليه الكلمة ،
 قال يحيى المغربي: ((وكما لا يُقاس على الشاذ نُطقاً لا يُقاس عليه تركاً...))⁽¹³⁾.

- 1 - الحدود في النحو : 42 .
- 2 - ينظر : الخصائص : 1 / 96 ، والتعليل الذّحوي في التّوس اللّغوي القديم والحديث : 24 .
- 3 - البقرة : 19 .
- 4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 167 .
- 5 - النحل : 89 .
- 6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 363 .
- 7 - الخصائص : 1 / 97 .
- 8 - المناهج الكافية : 2 / 225 .
- 9 - ينظر : نفسه : 2 / 183 .
- 10 - نفسه : 2 / 70 .
- 11 - الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 61 ، وينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 356 .
- 12 - ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره : 37 .
- 13 - ارتقاء السّيادة : 63 .

صرّح زكريا الأنصاري بأنّ المتروك لا يُقاس عليه ؛ وذلك في صياغة الفعل المضارع من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة نحو: أَكْرَمَ ، فكان القياس أنّ تظهر الهمزة في بناء المضارع فيُقال: يُؤَكْرِمُ إلا أنّه قيل: يَكْرِمُ ، فدلّ على أنّ القياس عليه متروك ، قال : ((...)) ومن ثمّ (أي من هنا وهو أنّ المضارع إنّما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي أي من أجل ذلك (كأن أصل مضارع أَفْعَل يُؤْفَعْل) نحو: أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ (إلا أنّه) أي هذا الأصل (رفض) أي ترك...))⁽¹⁾ .

وذكر أنّ (يَذَر) لم يُستعمل ماضيه ؛ وذلك فهو أصل مهجور ، واستغناء بـ (تَرَكَ) (وَ تَارَكَ) ، وَحْدَهُ الواو من مضارعه (يُوْزِي) ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، فأصبح (يَذَر) ، وَفُتِحَتْ عينه حملا على ما هو في معناه (يَذَع)⁽²⁾ .

سمات القياس عنده:

للقياس الوارد عند زكريا الأنصاري سمات هي:

1 - يقاس على الكثير :

كان يقاس على الكثير ، قال: ((...لأنّ الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره...))⁽³⁾ .

وذكر قولين في أصل كلمة (واو) هما: أنّ أصلها (وي و) ، أو (ووو) ، ورجّح الأصل الثاني ؛ وذلك لتصغيره على (أَوْيَة) لا (وِيَّيَة) ؛ ولأنّ وقوع الواو عينا أكثر ، فالحمل على الأكثر أولى⁽⁴⁾ .

2 - لا يُقاس على القليل:

صرّح زكريا الأنصاري بأنّه لا يصحّ القياس على القليل ، قال في قراءة (الرِّشَاد)⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلُكُمْ إِلَّا سَبِيلُ الرَّشَدِ ﴾⁽⁶⁾ ، قال: (((وقُرئ بالتشديد على أنّه فعّال للمبالغة من رشد... لأنّه مقصور على السَّماع) أي لأنّ فعّالا من أَفْعَل لم يَجِئ إلا في عدد من الأحرف نحو: دَرَاكٌ وَسَالٌ وَقَصَارٌ وَجَبَلٌ ولا يصحّ القياس على القليل...))⁽⁷⁾ . أراد أنّ مجيء (فعّال) من (أَفْعَل) المزيد بالهمزة قليل وينبغي ألا يُقاس عليه ؛ لأنّه إمّا من (رَشِدَ) أو من (رَشَدَ) .

3 - التنبية على القياس:

نبّه على القياس في مواضع عدّة ، منها أنّ الفعل (أَقْسَطَ) جاء على غير قياس ؛ إذ القياس فيه أن يكون من الفعل الثلاثي ، قال في قوله تعالى: ﴿ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾⁽⁸⁾ : ((...أكثر قسطاً... (على غير قياس) إذ القياس أن يكون من المجرد لا من المزيد...))⁽⁹⁾ .

1 - المناهج الكافية : 38 / 2 .

2 - ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 356 .

3 - المناهج الكافية : 162 / 2 .

4 - ينظر : المناهج الكافية : 187 / 2 .

5 - تنظر القراءة في : المحتسب : 2 / 241 ، وشواذّ القراءات : 418 .

6 - المؤمن : 29 .

7 - فتح الجليل : 360 .

8 - البقرة : 282 .

9 - فتح الجليل : 141 .

وذكر أن تصغير (عرب)⁽¹⁾ على (عَرَب) شاذ ؛ لأنه مؤنث فالقياس زيادة الناء فيه ، فتكون على (عَرَبِيَّة)⁽²⁾ .
ويبدو أن القياس عنده في هذين الموضعين يعني القاعدة المطردة .

4 - قد يُخالف القياس تنبيهًا على الأصل:

يرى زكريا الأنصاري أن القياس قد يُخالف تنبيهًا على الأصل ، ومنه عدم قلب الواو والياء إذا كانا متحركين أو في حكم متحركين وما قبلهما مفتوح ، ولم تعلّ تنبيهًا على الأصل وإن كان شاذًا ، قال ((وأُعِيلَت) المرأة أي سقت ولدها الغيل ... (وأُعِيِمَت) السدّ ماء أي صارت ذات غم (شاذّ) لأنّ الواو والياء فيه تحرّكتا وانفتح ما قبلهما أو هو في حكم المُنفتح ومع ذلك لم نُقلب ألفًا خالفوا القياس فيه تنبيهًا على الأصل لكنّه موافق للاستعمال وإن لم يكن مطّربًا...))⁽³⁾ .
وعلق زكريا الأنصاري على قول البيضاوي ((... وأمره بخفضه) القياس بخفضها أي الجناح وكأنّه أنّه باعتبار أنّه اليد...))⁽⁴⁾ .

المبحث الثالث : العلة الصرفية

للعلة في اللغة معان علة منها: السبب ، قال ابن منظور (ت711هـ): ((...وهذا علة لهذا أي سبب...))⁽⁵⁾ ، والفارق بين العلة والسبب منظور ، وقد تعني الحجة أيضًا⁽¹⁾ .

- 1 - عرب ، يُقال خيل عرب مُعربة ، ليس فيه عرق هجين ، لسان العرب : 1 / 589 (عرب) .
- 2 - ينظر : المناهج الكافية : 59/2 ، وللاستزادة ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 176 ، 182 ، 540 .
- 3 - المناهج الكافية : 2 / 193 .
- 4 - فتح الجليل : 294 .
- 5 - لسان العرب : 11 / 471 (علل) .

وَحَدَّ الرَّمَانِي الْعِلَّةَ بِقَوْلِهِ: ((الْعِلَّةُ: تَغْيِيرُ الْمَعْلُولِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ))⁽²⁾ .
 أَرَادَ الرَّمَانِي بِكَلِمَةِ (تَغْيِير) الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ لَا يُسْأَلُ عَنْ عِلَّتِهِ⁽³⁾ .
 وَعَرَّفَهَا الْجَرَجَانِي بِقَوْلِهِ: ((... مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَجُودُ الشَّيْءِ وَيَكُونُ خَارِجًا مُؤَثِّرًا فِيهِ))⁽⁴⁾ .
 وَذَكَرَ يَحْيَى الْمَغْرِبِي الْفَائِدَةَ مِنَ الْعِلَّةِ ، إِذْ قَالَ : ((وَفَائِدَةُ الْعِلَّةِ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْحُكْمَ فِي غَايَةِ الْوِثَاقَةِ))⁽⁵⁾ .
 يَظْهَرُ أَنَّ هُنَاكَ تَسَاوُفًا بَيْنَ مَعْنَى الْعِلَّةِ لُغَةً - السَّبَبُ - وَاصْطِلَاحًا .
 حَذَرَ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِي الْعِلَّةَ بِقَوْلِهِ: ((الْعِلَّةُ: الْمَعْرِفُ لِلشَّيْءِ))⁽⁶⁾ .
 يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهَا بِأَنَّهَا مُؤَثِّرٌ ، بَلْ جَعَلَهَا مَعْرِفَةً لِلْحُكْمِ .
 وَيَبْدُو أَنَّ الْأَقْرَبَ فِي الْعِلَّةِ الصِّدْرِيَّةِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا (تَغْيِير) فَهِيَ لَا تَبْتَعِدُ عَنْ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَمُصَادِقَةٌ لِلْإِبْدَالِ ، وَالْإِعْلَالِ ، وَالتَّقَاءِ السَّادِكَيْنِ ، وَالْقَلْبَ الْمَكَانِي وَغَيْرَهَا ، فَهِيَ تَعْرُوتُ تَطَرُّأً عَلَى بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ ؛ بِسَبَبِ التَّجَاوُرِ - فِي الْأَغْلَبِ - ، وَمِنْ ثَمَّ لَا تَبْتَعِدُ الْعِلَّةُ الصِّدْرِيَّةُ عَنْ هَذَا الْمَفْهُومِ .

عَلَّلَ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِي فِي بَحْثِهِ الصِّدْرِيَّ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعِلَلِ الصِّدْرِيَّةِ هِيَ :

1 - عِلَّةُ الْاسْتِثْقَالِ :-

الْإِسْتِثْقَالُ صَعُوبَةُ التَّنَابُعِ فِي مَقْطَعَيْنِ فِي بَنِيَةِ وَاحِدَةٍ ، فَيَمِيلُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى التَّخْلُصِ مِنْهُ ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّسَهُّلِ وَالْجَهْدِ الْأَقْلَ⁽⁷⁾ .
 عَلَّلَ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِي بِهِذِهِ الْعِلَّةَ فِي النَّسْبَةِ إِلَى اسْمِ مَعْتَلٍّ اللَّامِ عَلَى وَزْنِ (فَعْلِي) ، إِذْ قَالَ: ((... وَتُحْذَفُ الْيَاءُ) الْأُولَى (مِنْ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ) وَتُفْتَحُ الْعَيْنُ الْمَكْسُورَةُ كَمَا فِي نَمْرِ (وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَآوًا) كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ يَاءَاتِ مَعَ كَسْرَتَيْنِ وَلِدْفَعِ هَذَا الثَّقَلِ الْمَفْرُطِ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ (كَ نَحْوِي وَقَصَوِي...))⁽⁸⁾ .
 أَرَادَ أَنَّ الدَّسْبَةَ إِلَى (نَحْيٍ) تَكُونُ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْأُولَى وَقَلْبِ الْكَسْرِ فَتَحَةً (نَحْيٍ) ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ وَآوًا وَزِيدَتْ عَلَيْهَا يَاءُ الدَّسْبِ (نَحْيٍ)⁽⁹⁾ ، وَلِرَفْعِ هَذَا الثَّقَلِ بِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ .

1 - ينظر : المصباح المنير : 2 / 77 (علل) ، وينظر : العلة الذخيرة تأريخ وتطور : 16 .

2 - الحدود في النحو : 38 .

3 - ينظر : العلة الصِّدْرِيَّةُ وَمَوْقِعُهَا فِي التَّوَسُّطِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ (أطروحة دكتوراه) : 8 .

4 - كتاب التعريفات : 128 ، وينظر : العلة الذخيرة تأريخ وتطور : 17 .

5 - ارتقاء السيادة : 69 .

6 - الحدود الأنيفة : 82 .

7 - ينظر : الأصوات اللغوية : 171 - 172 .

8 - المناهج الكافية : 2 / 70 .

9 - ينظر : إيجاز التعريف : 98 ، ودراسات في علم الصرف : 149 .

وعَلَّ تحرَّك الواو بالكسر بأنَّه من النَّقْل ، قَالَ في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾: ((...وأصل (نَسْتَعِينُ) نَسْتَعُونُ ، على وزن نَسْتَفْعِلُ ، فاستُنْفِلت الكسرة على الواو ، فنُقِلَت إلى العين ، ثُمَّ قُلِبَت يَاءٌ ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها .))⁽²⁾ .
وعَلَّ بمثل هذا في أَنَّ المصدر الذي على زنة (مُفَاعَلَة) يكون من فعل يائي الفاء نحو: يَاسِرُهُ - مُيَاسِرَةً ، احترازًا من يَوْم ؛ لاستئصال الكسرة على الياء⁽³⁾ .

2 - علة الاستغناء :-

وسُمِّيت علة الاكتفاء⁽⁴⁾ ، عَلَّلَ زكريا الأنصاري بها في مجيء عين (اِفْتَعَلَ) تاء في حالة الإدغام ، قَالَ: ((...وقد تُدْغَم تاء اِفْتَعَلَ) في نحو اِفْتَنَل في التَّاء التي هي عين الكلمة بأن تُثْقَل حركة التَّاء الأولى إلى فاء الكلمة فيُستغنى عن همزة الوصل أو بأن تُحذف حركتها فيلتقي ساكنان فاء اِفْتَعَلَ وتاؤه فتُكسر القاف على الأصل في التقاء الساكنين ويُستغنى عن همزة الوصل (فيُقَال قَتَلَ) بفتح القاف على الأول (وَقَتَلَ) بكسرها على الثاني ويُقال في المضارع على الأول يَقْتَل بفتح الياء والقاف وعلى الثاني يَقْتَل بفتح الياء وكسر القاف وأصلهما يَقْتَتِل...))⁽⁵⁾ .

يُفْهَم من هذا النصَّ أَنَّ إدغام تاء (اِفْتَعَلَ) في عينها يكون على وجهين هما: الأول: نقل حركة التَّاء إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبلها - القاف - ثُمَّ إدغامها وتسقط همزة الوصل للاستغناء عنها ، فنحو: (اِفْتَنَل) يكون على (قَتَلَ) ، والآخر: حذف حركة التَّاء ، فيلتقي ساكنان يُحرَّك الأول منهما بالكسر ، ثُمَّ تُدْغَم التَّاء في التَّاء ، ويُستغنى عن همزة الوصل ، فنحو (اِفْتَنَل) يكون على (قَتَلَ) .

يُظْهَر أَنَّ همزة الوصل قد استُغْنِي عنها في الوجهين ؛ لتحرك الحرف الأول من البنية .
وعَلَّلَ بهذه العلة في حذف همزة الوصل من فعل الأمر نحو: كُلْ ؛ للاستغناء عنها بتحريك العين ، فأصل: كُلْ: أَكُل ، بهزتين الأولى للوصل ، والثانية فاء الكلمة ، حُرِفَت فاء الكلمة ، واستُغْنِي عن همزة الوصل ؛ لتحرك ما بعدها⁽⁶⁾ .

ويرى أَنَّ الفعل المضارع معتلّ اللام بالواو ، قد تُحذف الواو منه استغناءً عنها بالضمّة ، قَالَ في قوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾: ((...وأما لام الأفعال المضارعة من ذوات الواو...وقد حُرِفَت خطأ ولفظاً في أربعة مواضع استغناءً عنها بالضمّة ولالتقاء الساكنين وهي:... (وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ) (...))⁽⁷⁾ .

3 - علة الرد إلى الأصل :-

- 1 - الفاتحة : 4 .
- 2 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 162 .
- 3 - ينظر: الدرّة السنيّة: 261 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية: 14 / 2 ، 37 / 2 ، 59 / 2 ، 69 / 2 ، وفتح الجليل : 148 ، 175 ، والمقصد : 3 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 168 ، 170 ، 279 .
- 4 - ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 199 .
- 5 - المناهج الكافية : 2 / 250 .
- 6 - ينظر : الدرّة السنيّة : 429 ، وإعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 183 .
- 7 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 5 ، وينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 481 .

الأصل أولى حالات البنية قبل أن يطرأ عليها أي تغيير⁽¹⁾ .
علل زكريا الأنصاري بهذه العلة في بيان أن الفعل الثلاثي يكون على (فَعَلَ) هو الأصل في البنية⁽²⁾ .

وصرح بأن ضمّ الرّاء في (غُرِفَات) في قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ ﴾⁽³⁾ هو الأصل ، قال: ((قوله: (في الغُرَفَات) : ضمّ الرّاء هو الأصل ، ويجوز فتحها وإسكانها))⁽⁴⁾ .

وبين أن الذّسب إلى الاسم الممدود الذي همزته أصلية يكون بإثبات الهمزة ؛ وعلل ذلك بقوله: ((...لقوتها بأصالتها...))⁽⁵⁾ .

وثمة علة أخرى تتصل بهذه العلة هي: الرّد إلى الأصل ، ويُقصد به ترك وجه الكلمة واستعمال الأصل فيها .

يرى زكريا الأنصاري أن (فَعَلَا) هو الأصل في مصدر الفعل الثلاثي ؛ وعلل هذا الأمر بالرجوع إليه في مصدر المرّة فدلّ على أنه الأصل ، قال: ((...والأصل في مصدر الثلاثي فعل لرجوعه إليه إذا أريد المرّة نحو: دَخَلْتُ دَخْلَةً وَقُمْتُ قَوْمَةً...))⁽⁶⁾ .

وذكر أن تخفيف عين الجمع في (فَعَلَات) على (فَعَلَات) رُكّاً إلى الأصل ، قال: ((...وقد تسكن في) لغة (تميم) العين...نحو (كِسَرَات وَحُجَرَات) من كل اسم على فِ هُة بكسر الفاء أو ضمّها مع سكون العين وإن لم يحصل الفرق السابق لثقل الكلمة بضمّ الفاء أو كسرها مع أن في ذلك رجوعاً إلى الأصل...))⁽⁷⁾ .

أراد أن لهجة تميم تُسكّن العين في الجمع رُكّاً إلى الأصل - المفرد -⁽⁸⁾ .
وأبان عن علة تصحيح العين في (اسْتَحَوَذَ) مع أن القياس يوجب إعلالها ؛ وذلك تنبيهاً على الأصل⁽⁹⁾ .

4 - علة أمن اللبس :

تعدّ علة أمن اللبس علة صرّفية أكثر من كونها نحوية ؛ ذلك لكثرة ورودها في الأبواب الصّرفية ، والثّرواسة الصّرفية تختصّ بدراسة بنية الكلمة واشتقاقها وصوغها ، ومثل هذه الثّرواسة تسبّب غموضاً أو لبساً في بعض الأحيان وهذا الأمر دفع العلماء إلى التنبيه على كل مواطن اللبس⁽¹⁰⁾ .

1 - ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 11 .

2 - ينظر : بلوغ الأرب : 22 .

3 - سبأ : 37 .

4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 454 .

5 - المناهج الكافية : 77 / 2 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 96 / 2 - 97 ، 122 / 2 ، 177 / 2 ، وفتح الرحمن :

30 ، 74 ، وبلوغ الأرب : 5 ، 21 ، والمقصد لتلخيص ما في المرشد : 8 .

6 - المناهج الكافية : 41 / 2 .

7 - نفسه : 89 / 2 - 90 .

8 - ينظر : لهجة تميم : 154 .

9 - ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 514 ، والرّد إلى الأصل في النحو والصّرف (أطروحة دكتوراه) : 167 - 169 .

10 - ينظر : علة أمن اللبس في اللغة العربية (رسالة ماجستير) : 120 .

علّل زكريا الأنصاريّ بهذه العلّة أحكاماً صرّفية عتّة منها قوله في باب التّصغير: إنّ اسم الجنس نحو: شَجَرٌ وَبَقَرٌ يُترك تأنيثه في التّصغير فيُصغّر على شَجَرٍ وَبَقَرٍ ، لأنّه لو صغّر على التّأنيث لالتبس بمصغّر شَجَرَةِ المؤنّثة ، لا مُصغّر اسم الجنس⁽¹⁾ .

وذهب أيضاً إلى ترك الإعلال في (جَوَاد) ؛ لأنّ قلب الواو ألفاً يؤيّي إلى التقاء ساكنين (جَاد) ، حُرِّفَتْ إحداهما ، فأصبح (جَاد) وهذا يؤيّي إلى الالتباس ؛ لأنّه يحتمل أن يكون اسم فاعِل من الفعل (جَاد - يَجُوذ) فهو - جَائِد - حُرِّفَتْ عينه على حَذَفِها في (تَلَك) ، ويحتمل أن يكون على وزن (فَعَلَ) - جَوَد - قُلِبَتْ عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (جَاد) ، وأن يكون اسم فاعِل من الفعل (جَدَّ - يَتَّ) بمعنى سألَتْ - جَاهِي - حُذِفَتْ لامه على حَذَفِها في (قَاضٍ) فتصبح (جَاد)⁽²⁾ .

وذكر أنّ علماء الصّرف ألزموا الضمّ في عين الفعل المضارع الذي ماضيه على زنة (فَعَلَ) إذا كان مُعْتَلّ العين بالواو ، نحو: قَالَ - يَقُولُ أو مُعْتَلّ اللام بالواو أيضاً نحو: دَعَا - يَدْعُو ؛ وذلك دفعاً للبس بما هو مكسور العين من الأفعال المُعْتَلّة نحو قولنا في (يَقُول) : (يَقُول) لوجب قلب الواو ياء ؛ لأنّها ساكنة مكسور ما قبلها ، فلمّا خيف اللبس بين أبواب الفعل الثلاثي المجرد ألزموا كلّ فعل بابهِ⁽³⁾ .

ويبدو أنّ أمن اللبس قد تحقّق بالحركة ، لدلالة الضمّة على أنّ عين الفعل واو ، فهي حركة دلالة .

5 - علّة التشبيه :

وتُسمّى أحياناً بالمضارعة أو المُماثلة⁽⁴⁾، ونظراً إلى هذه المُشابهة أُعطي المُشبه حكم المُشبه به ، بحسب قوّة الشّبه⁽⁵⁾ .

علّل زكريا الأنصاريّ بهذه العلّة أحكاماً صرّفية منها: أنّ الواو حُرِّفَتْ من (يَذَر) لمُشابهته (يَدَع) في المعنى ، قال: ((وأصل (يَذَر) : (يُوذِر) فحُذِفَتْ الواو ؛ تشبيهاً لها بـ (يَدَع) ؛ لأنّها في معناها ، وليس لحذف الواو في (يَذَر) علّة ، إذ لم تقع بين ياء وكسرة ، ولا ما هو في تقدير الكسرة بخلاف يَدَع...))⁽⁶⁾ .

ويبدو أنّ لا علّة صرّفية لحذف الواو من (يَذَر) إلا شبهها بـ (يَدَع) من جهة التّلاوة ، فضلاً على التصريف الناقص والثقل اللفظي .

وذهب في النّسب إلى ما كانت ألفه رابعة للتأنيث وثانيه حرف ساكن نحو: حُلِّي ، يجوز فيها وجهان هما: حُلِّي تشبيهاً لها بـ (مَلْهُوِي) ، وحُلِّي تشبيهاً لها بـ (صَحْرَاوِي)⁽⁷⁾ .

6 - علّة التعويض :

1 - ينظر : المناهج الكافية : 59 / 2 .
2 - ينظر : المناهج الكافية : 198 / 2 ، وعلّة أمن اللبس في اللغة العربيّة : 56 .
3 - ينظر : المناهج الكافية : 34 / 2 ، وعلّة أمن اللبس : 11 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية : 38 / 2 ، 50 / 2 ، 59 / 2 ، 60 / 2 ، 63 / 2 ، 66 / 2 ، 70 / 2 ، 109 / 2 ، 111 / 2 ، 112 / 2 ، 197 / 2 ، 275 / 2 ، 194 / 2 - 195 / 2 .

4 - ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 206 .

5 - ينظر : الأشباه والنظائر : 181 / 2 .

6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 215 .

7 - ينظر : المناهج الكافية : 73 / 2 .

علّل بها زكريا الأنصاري مجيء المصدر (تَفْعَلَة) من (فَعَلَ) الناقص نحو: تَغْرِيزَة ، على أنّ التاء عوض من ياء (تَفْعَلِي)⁽¹⁾ ، قال: ((... (والتزموا الحذف) لحرف العلة) والتعويض) عنه (في نحو تَغْرِيزَة) مصدر فَعَلَ من الناقص وأصله تَغْرِيزِي بوزن تَفْعِيل فحذفوا ياء التَفْعِيل تخفيفاً وعوّضوا عنها التاء...))⁽²⁾ . ويرى أنّ همزة الوصل في أول كلمة (اسم) عوض عن الحرف المحذوف ، إذ قال : ((...قوله: (وهي: اسم الخ) فالاسم أصله سيمو بكسر أوله وقيل بضمه ثم حُذِف آخره وسكن أوله لتأتي همزة الوصل وتصير عوضاً من اللام...))⁽³⁾ . يتّضح من هذا النص أنّ همزة الوصل جاءت للتوصل إلى النطق بالسّاكن الأوّل ، وللتعويض عن المحذوف⁽⁴⁾، ولكن التعويض في غير مكان المعوّض عنه .

7 - علة الخفة:

الخفة لغة : ضد الثقل⁽⁵⁾، وعلّل زكريا الأنصاري بهذه العلة في مواضع عة منها: أنّ علة مجيء بنية التّصغير مفتوحة الثاني ؛ لأنّ الفتحة أخفّ من غيرها ، إذ قال: ((... (ويفتح ثانيه) لأنّ ضمّ أوله غير كافٍ في تمييز المصغّر عن المكوّ لجواز كون أول المكوّ مضمومًا ففتّح ثانيه ليحصل تمييز قريب واختاروا الفتح لأنّه أخفّ من غيره...))⁽⁶⁾ . ويبدو أنّ علة اختيار الفتحة للحرف الثاني من المصغّر لأمرين: الأوّل: أمن اللبس في حالة مجيء المكوّ مضموم الأوّل ، والآخر: أنّ الفتحة أخفّ الحركات . وعلّل ضمّ همزة الوصل أو كسره في مكسوره ، المناسبة فيهما ، وطلب الخفة...))⁽⁷⁾ . وثمة علة تناظر هذه العلة هي (التّخفيف) إلا أنّ التّخفيف يلحظ فيه التّغيير ، كالإبدال والحذف وغيرهما⁽⁸⁾، وعلّل بها زكريا الأنصاري حذف الهمزة من مضارع الفعل (رَأَى)، إذ قال: ((...أصله: تَرَأَى ، بالهمزة حُذِفَت الهمزة ؛ تخفيفاً ، بعد أن أُلْقِيت حركتها على الرّاء . وقُلِبَت الياء ألفاً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .))⁽⁹⁾ .

8 - علة ضعف الطّرف :-

ويُقصد بضعف الطّرف أنّ الحرف الأخير يكون أكثر عرضة للتّغيير الصّرفي من سواه من الحروف في البنية الواحدة⁽¹⁰⁾ . علّل زكريا الأنصاري في تصحيح عين (قَوِي) وقلب لامها ياءً لأنّ إعلال آخر الكلمة أولى ، قال: ((...فلو أعلّ الأوّل فيهما - قوي هوي - أيضاً اجتمع إعلالان وهو مُمتنع...ولم يعكس لأنّ الإعلال بالأواخر أولى...))⁽¹¹⁾ .

1 - ينظر : ظاهرة التعويض في العربيّة : 28 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 43 .

3 - الدرّة السّنيّة : 429 .

4 - ينظر : ظاهرة التّعويض في العربيّة : 89 .

5 - ينظر : لسان العرب : 9 / 79 (خفف) ، والمصباح المنير : 1 / 189 (خفّ) .

6 - المناهج الكافية : 2 / 50 .

7 - التّقائق المحكّمة : 103 - 104 .

8 - ينظر : التعليل الصّرفي في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير) : 34 .

9 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 252 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية : 2 / 57 ، 2 / 60 ،

2 / 113 ، وفتح الرحمن : 329 ، والمقصد : 5 ، 10 ، وفتح الجليل : 102 ، وبلوغ الأرب : 5 .

10 - ينظر : الجوانب الصّوّيّة في كتب الاحتجاج للقراءات : 288 .

11 - المناهج الكافية : 2 / 194 .

وذكرَ أيضًا أنَّه إذا اجتمعت ثلاث ياءات عند التّصغير حُذفت الياء الأخيرة منها ، وإنّما حُصِّن الحذف بها ؛ لأنَّ الآخر محلّ تغيير⁽¹⁾ .

وقالَ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾⁽²⁾ : ((...وبياء واحدة: لغة تميم ، ووزنه: يَسْتَفْع ، والمحدوفة هي الواو ؛ لتطرّفها .))⁽³⁾ .

9 - علّة فرع: -

الفرع: ما يُبنى عليه غيره⁽⁴⁾، وعلّة الفرع وردت عند زكريا الأنصاريّ في أن (فعلا) من أبنية الاسم الثلاثي ، يكون في الأسماء نحو: (إيل) ، وفي الصّفات نحو: (يلز)⁽⁵⁾، ولا يجوز تسكين العين إلا فيهما ، وأمّا ما سُمِع من نحو: إبط ، وإد ، فهما فرع على الأصل ، قال: ((... (يجوز فيه إيل و يلز) بالإسكان أيضًا (ولا ثالث لهما) ...وما نُقل من نحو: إبط وإد بالثل للولد من أمة أو أتان وجرو لفلج الأسنان وإطّل للخاصرة...ردبائه لم يثبت عندهم أو ثبت فرعًا لا أصلًا...))⁽⁶⁾ .

وذكر أن الإدغام فرع الإظهار ، إذ الأصل الإظهار ، قال: ((قوله (واختصاص غيره في الأسماء) أي لأنّه مخالف للأفعال وزنًا والإدغام فرع الإظهار مختصّ بالفعل لفرعيّه...))⁽⁷⁾ .

وعلّل ورود (مرفوعة) بالافراد في قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَّرْفُوعَةٌ﴾⁽⁸⁾؛ بأنّ الجمع فرع المفرد ، إذ قال: ((...وقد يأتي (سُرُورٌ مَّرْفُوعَاتٌ) على الجمع ، فهو فرع عن الأوّل - المفرد -...))⁽⁹⁾ .

10 - علّة الفرق: -

الفرق في اللغة المبانيّة⁽¹⁰⁾ ، أو المخالفة ، وهي من العلل التي يقصد بها الإبانة في التفريق بين حكمين متشابهين ، إذ يُعطى لهما مظهران مختلفان ، طلبًا لدقّة التّلاوة⁽¹¹⁾ . يظهر أنّها تتّصل بعلّة أمن اللبس من جهة الغرض ؛ لأنّ الغرض منهما الإبانة وعدم اللبس .

وقد علّل زكريا الأنصاريّ بهذه العلّة أحكامًا صرقيّة كثيرة منها قلب أوّل الحرفين المضاعفين ياء في المفرد الذي وزنه (فعّال) نحو: دّار ، تكون على: (دّير) فرقًا بينها وبين صيغة المصدر (فعّال)⁽¹²⁾ ؛ وهذه المعالجة تسمى بـ (المخالفة) . عمّد إلى التّفريق في صيغة صرقيّة مشتركة هي (فعّال) ، إذ وردت في مفرد مضعّف العين ، وصيغة من صيغ المصدر .

1 - ينظر : نفسه : 57 / 2 .

2 - البقرة : 26 .

3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاريّ) : 168 .

4 - ينظر : الحدود الأنثقة والتعريفات الثقيقة : 66 .

5 - يلز: المرأة الضخمة ، ينظر : لسان العرب : 313 / 5 (بلز) .

6 - المناهج الكافية : 16 / 2 .

7 - الدرّة السنيّة : 445 .

8 - الغاشية : 13 .

9 - فتح الرحمن : 30 ، وللاستزادة ينظر: المناهج الكافية : 50 / 2 ، 69 / 2 ، 102 / 2 ، 105 / 2 ، 192 / 2 ، وبلوغ الأرب : 90 .

10 - ينظر : لسان العرب : 300 / 10 (فرق) .

11 - ينظر : العلّة النحوية تاريخ وتطور : 139 .

12 - ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاريّ) : 547 .

وصرّح أيضًا بعلّة الفرق في النسبة إلى (سه) ، فالنسبة إليها تكون: (سهيّ) ، على الرغم من أنّ أصلها (سته) ولم تُردّ العين إليها عند النسب للفرق بينها وبين ما حُذفت لأمه ، قال: ((... (سهيّ في سه) لأنّ أصله سته حُذفت عينه وإتّما لم ترد للفرق بين النسبة إلى ما حُذفت لأمه والنسبة إلى ما حُذفت عينه ولم يعكس لأنّ اللام محلّ التّغيير...))⁽¹⁾ .

يظهر من هذا النصّ أنّ المحذوف يكون على ضربين هما: محذوف العين - سه - ، ومحذوف اللام - ست - ؛ وللفرق بينهما عند النسب نقول في الأوّل: سهيّ بعدم ردّ المحذوف - العين - ، والآخر: ستهيّ برّد المحذوف - اللام - .

وقال أيضًا في النسبة إلى ما كان آخره همزة بعد ألف ، وكانت الهمزة فيه أصلية ، فتقلب الهمزة إلى ألف ونون ، قال: ((... (وما آخره همزة بعد ألف إن كانت) ... (وروحاني) بفتح الرّاء في روحاء لبلد وهو المراد هنا وبضمّها في النسبة إلى الملائكة والجنّ ويقال لهم الرّوح للطافتهم واستتارهم عن النّاس وزادوا الألف والنّون للفرق بينه وبين المنسوب إلى روح الإنسان...))⁽²⁾ .

11 - علّة القلّة والكثرة في الاستعمال :

تُسمّى علّة القلّة بالعلّة العدميّة ، أو التّعليل بالعدم⁽³⁾ ولعلّ زكريا الأنصاري أراد بالقليل ، قلّة أمثلته من دون تحديد هذه القلّة ، والقلّة عنده تختلف عن الدّرة ، قال في حدّ النّادر: ((... والنّادر كالمعدوم...))⁽⁴⁾ ، وحدّ المعدوم بقوله: ((المعدوم: ضدّ الموجود...))⁽⁵⁾ . نخلص من هذا أنّ القليل يختلف عن النّادر عنده ، فالقليل وارد في اللّغة على نحو قليل ، أمّا النّادر فكالعدم .

وذكر زكريا الأنصاري أنّ من وجوه معرفة الإبدال قلّة الاستعمال ، قال: ((... (بقلّة الاستعمال) أي اللفظ المذكور (كالثعالي) بإبدال الياء من الباء فإنّه أقلّ استعمالاً من الثّعالب...))⁽⁶⁾ .

أراد أنّ الياء مبدلة من الباء؛ وذلك لقلّة استعمال (ثعالي) وكثرة استعمال (ثعالب) . وذكر أيضًا أنّ (فعّالا) للمبالغة لم يأت من (أفعل) إلا في ألفاظ معدودة قليلة ، نحو: جَبَلَر من أجبر ، وعَوّ عن هذه القلّة بقوله: ((... لم يجرّ إلا في عدد من الأحرف نحو: درّاك... ولا يصحّ القياس على القليل...))⁽⁷⁾ .

وتضاد هذه العلّة علّة كثرة الاستعمال في الكلام ، فقد عدّ كثرة الاستعمال دليلاً على الأصل في القلب المكاني فالكثير في الاستعمال يُعدّ أصلاً .

وحملنا على هذا فقد عدّ: آرام أصلاً في آرام ، وأوّ أصلاً في أوّ ؛ لأنّ الأرام والأوّ أكثر استعمالاً من مقلوبيهما ، قال: ((... (كآرام وأو) بمثهما جمع رثيم وهو

1 - المناهج الكافية : 2 / 79 .

2 - نفسه : 2 / 76 .

3 - ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 198 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 9 .

5 - الحدود الأنيفة والتّعريفات الثّيقة : 73 .

6 - المناهج الكافية : 2 / 221 .

7 - فتح الجليل : 360 .

الظبي الأبيض ودار أصلهما أَرَامَ وَأَهْرَ وهما أكثر استعمالاً ممّا قُلِبَا إليه فعلم أنّهما الأصل لأنّ حمل الأكثر على الأصل أولى...⁽¹⁾ .
وعلّل حذف الألف من (بِسْمِ الله) بكثرة الاستعمال ، إذ قال: ((...وَحُفَّتِ الألف من بِسْمِ الله خطأ كما حُرِفَتْ لفظاً لكثرة الاستعمال...))⁽²⁾ .

12 - علة القوة: -

ويُراد بها أنّ صيغةً تكون أقوى وأثبت من أخرى في باب صرفيّ .
علّل زكريا الأنصاري بهذه العلة في جمع (فَعْل) على (أَفْعَال) : ((...قوله (فأما فَعْلٌ ممّا هو صحيح العين فجمعه على أَفْعَالٍ شاذّ) ولكن أَفْعَالٌ قويّةٌ فيه نحو: فَرَخٌ أَفْرَاحٌ...))⁽³⁾ .

وذكر أنّ النسبة إلى الاسم الممدود الذي همزته أصلية يكون بإبقاء الهمزة فيه ، وعلّل ذلك بقوة أصالتها ، إذ قال: (((وإن كانت) تلك الهمزة (أصلية تثبت على الأكثر) لقوتها بأصالتها (كَقَرَائِي...))⁽⁴⁾ .

وذهب إلى أنّ الوقف بنقل الحركة يجوز إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة ؛ وذلك لقوتها ، ولا يجوز إذا كانت فتحة ، وعلّل هذا الوقف بقوله: ((... (إلا الفتحة) فلا تُنقل لختفها فاغتنق حذفها بخلاف الضمة والكسرة فإنهما لقوتها كرها حذفهما...))⁽⁵⁾ .
يفهم من هذا النصّ أنّ الوقف بنقل الحركة - الفتحة - لا يجوز في غير الهمزة ، فلا يجوز أن يُقال رأيت البكرَ ، ويجوز: جاء البكرُ ، ومررتُ ببكرٍ ؛ لقوة الضمة والكسرة⁽⁶⁾ .

13 - علة مناسبة: -

يُقصد بالمناسبة: المجانسة ، وحَثّها الرّمانيّ بقوله: ((المناسبة: شركة قريبة كالولادة))⁽⁷⁾ .

وعلّل زكريا الأنصاري بهذه العلة إمالة الألف في (الضّحَى ، وسَجَى) في قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾⁽¹⁾ ، قال: ((...قوله (وكإمالة ألفي (الضّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى) الخ) صريح في أنّ ألف سَجَى أميلت للثّ مناسب ... فكان ينبغي أن يقول

- 1 - المناهج الكافية : 2 / 11 ، وينظر : ظاهرة القلب المكاني في العربية : 57 .
- 2 - مقفّة في الكلام على البسمة والحمدلة ، زكريا الأنصاري ، تحقيق: صالح مهدي العزاوي ، المورد ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، 1398 هـ - 1978 م : 242 ، وينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 161 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية : 2 / 114 ، 2 / 176 ، والدرّة السّنية : 408 ، 423 ، 429 ، وفتح الجليل : 148 ، وبلوغ الأرب : 18 .
- 3 - الدرّة السّنية : 401 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 77 .
- 5 - نفسه : 2 / 132 .
- 6 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1479 .
- 7 - الحدود في التّحوي : 43 .

كما قال غيره وكإمالة والضحي لمناسبة سجي...⁽²⁾ .
وعَدالدكتور عبد الفتاح شلبي هذا النوع من الإمالة من قبيل مشكلة الدَّ هُو⁽³⁾ .
وذكر أن الفاء من الفعل الماضي المُدغم آخره قد تُكسر لمناسبة الحرف المضعف ،
نحو: جي ، إذ قال: ((...)) (وقد تُكسر الفاء) منه عند إدغامه فيقال جي بالكسر لمناسبة الياء
أو لنقل كسرة العين إلى الفاء...⁽⁴⁾ .
وأراد بقوله: ((...لمناسبة الياء...)) أن الكسرة بعض من الياء .
وأبان عن علة ضم همزة الوصل أو كسرها في الفعل الذي ضمّ ثالثة أو كُيَو ، قال: ((
ووجه ضمّه في مضموم ثالث الفعل ، وكسره في مكسوره ، المناسبة فيهما...))⁽⁵⁾ .

14 - علة وجوب :

علل زكريا الأنصاري بهذه العلة أحكاماً صرّية عتّ منها: أن الواو والياء تُحذفان
وجوباً عند اتصال الفعل الأجوف بضمير الرفع المُتحرّك ، قال: ((...)) (وتُحذفان) أي الياء
والواو (في نحو قُذِبْتُ وَقُذِنْتُ وَبُعِنْتُ)...لأنه لما اتصل به ما يوجب سكون آخره التقى
ساكنان فوجب حذف العين لذلك...⁽⁶⁾ .
وذكر إدغام الثاء إذا وقعت فاء افتعل وجوباً على وجهين هما: بقلب الأولى إلى الثانية
وهو القياسي ، وبقلب الثانية إلى الأولى نحو: اثار وأصلها: اثنار ، على غير قياس⁽⁷⁾ .

والمُتأمل في هذا العرض يلحظ الآتي :

- 1 - يذكر زكريا الأنصاري كلمة (علة) - أحياناً - ، وقد أراد بها السبب ، إذ قال: ((...)) (أو
إطلاق المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل) أي مخوفين أو خائفين (للمبالغة)
علة لإطلاق المصدر على المفعول والفاعل...⁽⁸⁾ .
وصرح بأنّ تصحيح الواو في (اجتوروا) مع وجود سبب لقلبها ؛ حملا لها على (
تجاوزوا) ، قال: ((...ولهذا لم تُقلب واو اجتوروا ألفاً مع وجود علة القلب فيه...))⁽⁹⁾ .
- 2 - إنَّ المُتأمل في العلل التي علل بها الأحكام الصرّية ، يجدها لا تخرج عن فلك العلل
التي ذكرها السابقون ، مثل العكبري (ت616هـ) ، والرّضي ، والجاربردي⁽¹⁰⁾ .
- 3 - كان يعلل الحكم الصرّفي بأكثر من علة ، قال في بيان اختيار وزن (فُعْلي) للتصغير
دون غيره: ((...)) (فالمتمكن يُضمّ أوله) لأنّ المصغّر فرع المكو ودال عليه كالفعل المبني

- 1 - الضحي : 1 - 2 .
- 2 - الدرّة السنيّة : 423 .
- 3 - ينظر : الإمالة في القراءات والأهجات العربيّة : 271 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 194 .
- 5 - الدقائق المحكمة في شرح المقمّة الجزريّة : 103-104 ، وللاستزادة ينظر : المناهج الكافية : 2 / 10 ،
51 / 2 ، وفتح الجليل : 45 ، 102 ، 215 .
- 6 - المناهج الكافية : 2 / 208 .
- 7 - ينظر : نفسه : 2 / 251 .
- 8 - فتح الجليل : 277 .
- 9 - المناهج الكافية : 2 / 31 ، وللاستزادة ينظر : بلوغ الأرب : 112 .
- 10 - ينظر : أبو البقاء العكبري صرّفياً : 71-91 ، والتوس الصرّفي بين الرّضي والجاربردي في شرحيهما
على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة : 162 - 166 .

للمفعول مع المبني للفاعل فضمّ مثله (ويُفتح ثانيه) لأنّ ضمّ أوله غير كاف في تمييز المصغّر عن المكوّر لجواز كون أوّل المكوّر مضمومًا ففتح ثانيه ليحصل تمييز قريب واختاروا الفتح لأنّه أخفّ من غيره (وبعدهما) أي ويزاد بعد ضمّ أوله وفتح ثانيه (ياء) لأنّهما غير كافيين في ذلك أيضًا لجواز كون المكوّر كذلك كصُرْد لطائر فزيدت الياء ليحصل التمييز الكامل واختاروا زيادة الياء لأنّها أخفّ من الواو...))⁽¹⁾ .
وعلّل ضمّ وكسر همزة الوصل في مضموم الحرف الثالث ومكسوره، بالمناسبة وطلب الخفّة⁽²⁾.

4 - ثمة علل وردت عنده بكثرة نحو: علّة الأصل ، وعلّة الخفّة ، وعلّة قلّة استعمال وكثرة استعمال وغيرها ، وعلل وردت بقلّة عنده نحو: علّة التعويض ، وعلّة القوّة ، وعلّة الفرق .
5 - تُعدّ العلل التي استعملها عللاً تعليميّة ، فهو لم يُعلّل بالعلل التّواني والثّوالت ؛ ويبدو أنّ تصوّره للدرس والإفتاء⁽³⁾ كان لهما الأثر الواضح في هذا الأمر .

المبحث الرابع: الإجماع

يُعدّ الإجماع دليلاً عقلياً ، وحجّة بينة ، وحجّة ابن جنيّ بقوله: ((اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة عليه .))⁽⁴⁾ .
وذكر السيوطي أنّ إجماع النّحاة أمر محكم لا مجال لخرقه⁽⁵⁾ .
وحجّه يحيى المغربي بقوله: ((وهو: إجماع أهل البلدين . ما لم يخالف نصّاً أو قياساً ؛ إذ لم يرد أنّهم معصومون ككلّ الأمّة وإنّما هو مُنتزع من استقرار اللّغة .))⁽⁶⁾ .
نخلص من هذا العرض إلى أنّ الإجماع يفيد الاتّفاق ، وعدم الاختلاف في أمر ما ، على ألاّ يخالف المنصوص عليه .
والإجماع عند زكريا الأنصاريّ - من وجهة نظر فقهيّة - يعني الاتّفاق ، قال: ((الإجماع: اتّفاق مجتهديّ الأمّة بعد وفاة سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم في عصرٍ على أيّ أمرٍ كان .))⁽⁷⁾ .

وكان يُخطئ من خرق الإجماع ، قال في موضوع الوقف على الياءات المقرّونة بنون الجمع في حالة النّصب والجرّ والإضافة: ((...ولا تردّ النّون وقفاً إذ لم تثبت خطأ ولأنّ حكم الإضافة لم يزل بالوقف... فمن زعم ردّ النّون فقد أخطأ وخرق الإجماع...))⁽⁸⁾ .

وعوّ زكريا الأنصاريّ عن الإجماع بمصطلحين هما:
أ - الإجماع: -

- 1 - المناهج الكافية : 2 / 50 .
- 2 - ينظر : الدقائق المحكمة : 103 - 104 .
- 3 - ينظر : شذرات الذهب : 4 / 135 ، والكواكب السّائرة : 1 / 196 .
- 4 - الخصائص : 1 / 189 .
- 5 - ينظر : الاقتراح : 56 .
- 6 - ارتقاء السّيادة : 55 ، وينظر : معجم المصطلحات الدّ حيويّة والصرفيّة : 49 .
- 7 - الحدود الأنفيّة : 81 .
- 8 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 4 .

ذهب زكريا الأنصاري إلى أن الوقف على (لَكِنَّا)⁽¹⁾ بالألف في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾⁽²⁾ ، قال : ((...وأجمعوا على الوقف بالألف في (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)...))⁽³⁾ .

أراد أن العلماء أجمعوا على الوقف عليها بالألف ؛ وذلك لأنها كذلك في المصحف ، وأصلها (لَكِن أَتْ) ، حُذفت الهمزة اختصاراً ، فصارت (لَكِنْ أَتْ) ، ثُمَّ أَدغموا النون في النون ، فصارت (لَكِنَّا) .

وقال أيضاً : ((... قال ابن مالك ولم يره ولم يقه إذ لا اعتداد بالزائد وردبإجماعهم على الوقف على نحو ﴿ وَلَمْ أَكْ ﴾⁽⁴⁾ بلا هاء...))⁽⁵⁾ .

ب - الاتفاق :-

ذكر زكريا الأنصاري أن الدَّ سب إلى (أَفْ) يكون على : أني ، وبَنُوِي بحذف الناء والهمزة ورد المحذوف فالتاء محذوفة في الوجهين ، قال : ((...وَأَمَّا أَفْ فُقَال فِيهَا أَنِي وَبَنُوِي اتَّفَاقًا إِذِ النَّاءُ فِيهَا لَيْسَتْ عِوَضًا...))⁽⁶⁾ .

وصرح بأن قلب الواو التي هي فاء الكلمة همزة في بعض الأسماء يجري على غير قياس اتفاقاً ، قال : ((...وَأَمَّا قَلْبُ الْوَائِ هَمْزَةً فِي الثَّلَاثَةِ - أَنَا وَاحِدٌ وَأَسْمَاءُ - (فعلى غير القياس) بالاتفاق بل هو سماعي ؛ لأن الواو الواحدة المفتوحة في أول الكلمة ليست ثقيلة...))⁽⁷⁾ .

ولا بد من الإشارة إلى أنه كان ينبغي على عدم القياس في المتفق عليه أحياناً ، وذلك في حذف الهمزة من المضارع ، قال : ((...أصل تَرَى : تَرَأَى ، مثل : تَرَعَى ، إلا أن العرب اتَّفَقُوا على حذف الهمزة من المستقبل تخفيفاً ، ولا يُقَاسُ عليه...))⁽⁸⁾ .

1 - تنتظر القراءة في : إعراب القراءات السبع وعللها : 228 .

2 - الكهف : 38 .

3 - المقصد لتلخيص ما في المرشد : 8 .

4 - مريم : 20 .

5 - المناهج الكافية : 127/2 ، وينظر : الدرّة السنية : 418 ، وللاستزادة ينظر : المقصد لتلخيص ما في المرشد : 7 .

6 - المناهج الكافية : 80 / 2 - 81 .

7 - نفسه : 188 / 2 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 9 / 2 ، 58 / 2 ، 122 / 2 .

8 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 192 .

ترك زكريا الأنصاري مجموعة من الكتب والرسائل تمثل عنايته بوجوه الثقافة المتنوعة في عصره ، إذ كتب في اللغة ، والتفسير ، والفقه ، والحديث ، والمنطق وغير ذلك⁽¹⁾ ، وهذا التنوع في موارد ثقافته رافد آراءه بأسباب النضج ، وسعة الأفق .

إنَّ البحث الصَّرفي عنده شمل : البحث الصرفي في ألفاظ اللغة العربيَّة ، والبحث الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ، فهو يذكر اللفظة من القرآن الكريم ، ثمَّ يأخذ في ذكر ما اتَّصل بها من جوانب صرفية من: اشتقاق، وإعلال، وإبدال، وإدغام، وغيرها ، فالرجل جمع بين أصليين مهمَّين - اللغة والقرآن الكريم - .

ولعلَّ هذا الأمر ساعدَ في تنوُّع آرائه ، واختلافها ، فهي لم تقتصر على باب صرفيٍّ واحد ، بل شملت معظم أبواب الصرف ، من ميزانٍ صرفي ، وحروف الزيادة ، وتصريف الأسماء ، والأفعال ، والمشتقات وغيرها .

ويبدو أنَّ وفرة المائة الصرفية عنده ترجع إلى سببين هما: تأخُّر عصره ، وسعة اطلاعه على آراء العلماء السابقين ، فقد مكَّنه هذا الأمر في جمعه لآراء العلماء الأوائل ، ومناقشتها ، والموازنة فيما بينها ، والردِّ على بعضها ، ممَّا جعل مادته الصرفية ناضجة ، وخصبة .

المبحث الأول:

الميزان الصرفي وحروف الزيادة والقلب المكاني

أ - الميزان الصرفي:

يُعَدُّ الميزان الصرفي مقياساً لكلمات اللغة ، يبيِّن حالة الكلمة ، ((فالميزان الصرفي هو معيار اصطلح عليه الصرفيون ليدلُّوا به على هيئة² الكلمة من ناحية الضبط ، والأصالة ،

1 - ينظر : الأعلام : 3 / 80 - 81 .

2 - الأصوب : هيئة

والزيادة ، والحذف ، والإعلال ، والنقل والقلب ، وغير ذلك ممّا يعرض للكلمة سوى الإعراب...))⁽¹⁾ .

وجعل الصرفيون حروفاً رئيسة له هي: (الفاء) ، و (العين) ، و (اللام) ، والميزان الصرفي يقوم على المقابلة بين الكلمة المراد وزنها والميزان الصرفي ، وهذه المقابلة لا تقتصر على الحروف فقط ، بل تشمل الحركات أيضاً⁽²⁾ ، فضلاً عن عدم الخروج عن الحروف الرئيسية ، إذ لا توجد كلمة موزونة ليس فيها: (الفاء ، والعين ، واللام) . ويتأثر الوزن الصرفي للكلمة بالتغيرات التي تحدث للكلمة أحياناً ، فالميزان الصرفي - على هذا - مبنى صوتي لصيغة الكلمة - التي هي مبنى صرفي لها -⁽³⁾ .

1 - لفظ الجلالة الله:

اختلف العلماء في وزن لفظ الجلالة (الله) ، قال سيبويه: ((...وكأنّ الاسم والله أعلم إله، فلمّا أُخِلَ فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام كحفاً منها . فهذا أيضاً ممّا يقوّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف . ومثل ذلك أناس ، فإذا أُكُلَت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أنّ الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة ، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك))⁽⁴⁾ .

يظهر من كلام سيبويه أنّ لفظ الجلالة (الله) عنده مُشتقٌّ من (إله) ، دخلت الألف واللام عليه ، فسقطت الهمزة ، والألف واللام عند سيبويه عوضٌ من الهمزة⁽⁵⁾ ، وعلى هذا الرأي يكون (إله) على وزن (فعّال) .

وذهب أيضاً أن الأصل فيها (لأله) فحذفت لام الجر ، التي سمّاها لام الإضافة وألف ولام التعريف ، فلم يبق إلا (لاه) ، وأصلها (إله)⁽⁶⁾ .

ويبدو أنّ سيبويه جعل لفظ الجلالة (الله) على اشتقاقين هما: (إله) ووزنه (فعّال) ، وبعد دخول الألف واللام ، وحذف الألف يكون وزنه (العال) ، و (لاه) وبعد دخول الألف واللام ، صار (الله) ووزنه (فعّل) .

وقد اعترض المبرّد على رأي سيبويه الثاني ، قال: ((وزعم سيبويه أنّ أصل هذا : إله ، وأنّ الألف واللام بدل من همزة إله ، فقد صاراً بمنزلة ما هو من نفس الحرف إذ كانا بدلاً منه وإثباتهم الألف في قولهم : يا أله فكما ثبت مع ألف الاستفهام في قولك : ألرجل قال ذاك ؟ ...))⁽⁷⁾ .

واعترض المبرّد يتملّ في أنّ سيبويه عامل الألف معاملتين هما : حرف زائد ، وذلك في (إله) على وزن (فعّال) وبعد دخول الألف واللام ، وحذف الهمزة تخفيفاً ، يكون وزنه (العال) ، وحرف أصلي وذلك في (لاه) على وزن (فعّل) فقد وقعت الألف عيناً ،

1 - مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة : 23 .

2 - ينظر : التعريف بالتصريف : 44 .

3 - ينظر : مدخل إلى دراسة الصرف العربي : 29 .

4 - كتاب سيبويه : 195 / 2 - 196 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 122 ، والممتع في التصريف : 619 / 2 .

5 - ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 547 .

6 - ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 498 ، واشتقاق أسماء الله : 33 ، والصّاح : 6 / 2248 (ليه) .

7 - المقتضب : 4 / 240 - 241 .

لذا أنكر المبرّد على سيبويه صنيعة ، فقال : ((وهذا نقض ذاك ، لأنّه قال أولاً أنّ الألف زائدة لأنّها ألف فعّال ثمّ ذكر ثانياً بأنّها عين الفعل ...))⁽¹⁾ .

وذكر أبو حاتم الرّازي (ت324هـ) أنّ لفظ الجلالة (الله) مُشتقٌّ من (إِلَه يَإِلَه) إذا تحوّر ، كأنّ القلوب تتحوّر عند التفكير في عظمتة ، وأصله (إِلَه)⁽²⁾ .

وردّ ابن سيده (ت458هـ) على المبرّد ، فقال : ((... وهذا الذي ذكره أبو العباس من أنّ هذا القول نقض ومغالطة وإنّما كان يكون نقضاً لو قال في حرف واحد في كلمة واحدة وتقدير واحد أنّه زيادة ثمّ قال فيها نفسها أنّه أصل فهذا لو قاله في كلمة بهذه الصّفة لكان لا محالة فاسداً كما أنّ قائلًا لو قال في ثرثب أنّ الثّاء منه زائدة ثمّ قال في ثرثب إنّها أصل ... فأما إذا قوّر الكلمة مُشتقّة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرفٍ فيها أنّه أصل ويحكم على ذلك الحرف أنّه زائد لأنّ التقدير فيهما مُختلف وإن كان اللفظ فيهما مُتّفقاً ...))⁽³⁾ .

وعرض الرّاجب الأصفهاني (ت425هـ) لأصل كلمة (الله) ، وذكر أصولاً عّة هي : أنّ أصله (إِلَه) ، دخلت عليه الألف واللام ، ثمّ حُذفت الهمزة منه ، و (إِلَه) بمعنى تحوّر ، و (وَلَاه) أُبِلت الواو فيه همزة ، و (لاه) بمعنى استنّز⁽⁴⁾ .

لم يبعد الأنباري عمّا ذكر⁽⁵⁾ ، واختار السّهيلي (ت581هـ) القول بأنّ لفظ الجلالة (الله) غير مُشتق ، قال : ((... الذي اختاره من تلك الأقوال كلها هذا : أنّ الاسم غير مُشتق من شيء ، وأنّ الألف واللام من نفس الكلمة ، إلا أنّ الهمزة وُصِلت لكثرة الاستعمال ...))⁽⁶⁾ .

ولفظ الجلالة (الله) عند ابن عصفور مُشتقٌّ وأصله (إِلَه) ، قال : ((فجاء الحذف في الهمزة على غير قياس في (الله) ، وأصله (إِلَه) ...))⁽⁷⁾ .

أوضح أحمد بن علي بن مسعود أنّ لفظ الجلالة (الله) أصله (إِلَه) ، حُذفت الهمزة ، فصارت (لاهًا) ، ثمّ أدخلوا الألف واللام ، فصارت (إلاه) ، ثمّ أدغموا اللام في اللام ، فصارت (الله) ، وذكر أنّه يمكن أن يكون أصله (الإله) فحُذفت الهمزة ، ونُقلت حركتها إلى اللام ، فصارت (إلاه) ، ثمّ ادغمت اللام في اللام بعد تسكين الأولى ، فصارت (الله)⁽⁸⁾ .

ولفظ الجلالة (الله) عند زكريا الأنصاري على وزن (فعّال) بمعنى (مفعول) ، قال : ((والله أصله إِلَه) بوزن فعّال بمعنى مفعول لأنّها مألوه أو معبود ... (فحُذِفَت الهمزة وعوّض عنها الألف واللام) تبع فيه الرّ مخشري ورّه الجوهرى بأنّهما لو كانا عوضاً منها لما اجتماعاً معها في الإله ، قال : وإنّما أدخلنا على الإله ثمّ حُذِفَت الهمزة تخفيفاً

1 - نفسه : 4 / 240 هامش رقم (2) ، وينظر : العيني صرقيّ (رسالة ماجستير) : 111 - 112 ، والخلاف الصّرفي في ألفاظ القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) : 20 - 21 .

2 - ينظر : الرّينة في الكلمات الإلهيّة العربيّة : 2 / 49 والصّدّاح 6 / 2223 (إله) .

3 - المُخصّص : 17 / 143 .

4 - ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 82 - 83 .

5 - ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 32 - 33 ، وشرح المفصل : 1 / 11 - 12 .

6 - نتائج الفكر في النحو : 40 - 41 .

7 - المُقرّب : 559 ، وينظر : الممتع : 2 / 619 ، والمبدع الملخص من الممتع : 82 .

8 - ينظر : مراحي الأرواح : 106 ، والمفراحي شرح مراحي الأرواح : 207 - 208 ، وشرح المراحي (العيني) : 13 - 14 ، والفلاحي شرح المراحي : 107 .

لكثرته في الكلام⁽¹⁾ ، ويُردّ عليه بأنّ كونهما عوضاً في الله عنها لا يُنافي اجتماعهما معها في الإله لأتّهما فيه للتعريف فقط ...⁽²⁾ .
يُفهم من هذا النصّ أنّه لا يرى في كلمة (الإله) جمعا بين المعوّض والمعوّض منه في كلمة واحدة ، وأنّ الألف واللام فيه للتعريف فقط .
وقال أيضاً : ((والأصل في الله : الإله ، فأُلقيت حركة الهمزة على اللام المعرفة ، ثُمَّ سَكَّتْ وأُدغمَتْ في اللام الثانية ، ثُمَّ فُجِّمَتْ إذا لم يكن قبلها كسرة ورُقِّقَتْ إذا كان قبلها كسرة . والتّفخيم في هذا الاسم من خواصّه .))⁽³⁾ .
وقال أيضاً : ((والله علّم على الذات الواجب الوجود المُستحقّ لجميع المحامد ، وأصله (الإلاه) فحذفت همزته وعوّض منها حرف التعريف ثمّ جُعِلَ علماً ، وهو عربي عند الأكثرين ، وزعم البلخي من المعتزلة أنّه مُعَرَّبٌ فُقِلَ عبري وقيل سرياني قال البندنجي وأكثر أهل العلم أنّ الاسم الأعظم هو الله ...))⁽⁴⁾ .
يتّضح من خلال هذه النصوص أنّه يذهب في كلمة (الله) إلى أنّه اسم عربي وليس معرباً ، وأنّه مُشتقٌّ ووزنه (فِعَال) بمعنى (مَفْعُول) ، وهو بهذا الرأي يخالف من ذهب إلى أنّ لفظ الجلالة (الله) جاملاً⁽⁵⁾ ، وأنّ الألف واللام في كلمة (الله) عوض من الهمزة المحذوفة ، وليس في (الله) جمع بين المعوّض والمعوّض منه .

2 - التّابوت :

ذهب ابن جنّي إلى أنّ كلمة (تابوت) الواردة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَهُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾⁽⁶⁾ مُشتقّة من : (تَبَت)⁽⁷⁾ .
والتّابُوتُ عند الجوهري (ت400هـ) على وزن (فَعْلُوَة) قال : ((والتّابُوتُ أصلُهُ تَابُوتَةٌ... وهو فَعْلُوَة ، فلما سكنت الواو انقلبت هاء التّأنيث تاءً ...))⁽⁸⁾ .
وفي هذا الرأي نظر ؛ لأنّه يُفهم منه أنّ تاء (تَابُوت) المُتطرّفة مُنقلبة عن هاء التّأنيث ، والتّابوت مُذكر⁽⁹⁾ ، و (فَعْلُوَة) من التّوبة تكون (تَوْبَةٌ) ، فلا مُسوِّغ لقلب عينها - الواو - ألفاً ، ولا مُسوِّغ أيضاً لتسكين الواو التّانية بحذف حركتها ليتسنى بعد ذلك قلب هاء التّأنيث تاءً لسكون ما قبلها⁽¹⁰⁾ .
ويرى الزّمخشري (ت538هـ) أنّ وزنها (فَعْلُوت) ، قال : ((... فَإِنْ قُلْتَ : ما وزن التّابوت؟ قلنا : لا يخلو من أن يكون فَعْلُوتًا أو فَاعُولًا ، فلا يكون (فَاعُولًا) لقنّته ، نحو :

- 1 - هذا قول الجوهري ، ينظر : الصحاح : 6 / 2223 (أله) .
- 2 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 8 .
- 3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 161 .
- 4 - مقمّة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر : 242 .
- 5 - نُسب هذا الرأي إلى المازني ، يُنظر : مجالس العلماء : 69 ، والأشباه والنظائر : 6 / 228 .
- 6 - البقرة : 248 .
- 7 - ينظر : المُحتسب : 1 / 129 .
- 8 - الصّحاح : 1 / 92 (توب) .
- 9 - ينظر : الخلاف الصّرفي في ألفاظ القرآن الكريم : 82 .
- 10 - ينظر : نفسه : 82 .

سَلِسَ وَقَلَقَ ، ولأنَّه تركيب غير معروف فلا يجوز ترك المعروف إليه ، فهو إذاً (فَعْلُوت) من التَّوْب ، وهو الرَّجوع...)⁽¹⁾ .

ووزن (تَابُوت) عند ابن بَرِّي (ت582هـ) (فَاْعُول) ، قال في رَّه على الجوهري: ((...قال ابن بري التصريف الذي ذكره الجوهري في هذه اللفظة حدَّى رَّها إلى تابوت تصريف فاسد ؛ قال: والصَّوَاب أن يُذكر في فصل تبت لأنَّ تاء ه أصلية ، ووزنه فَاْعُولٌ مثل عَاْقُولٍ...))⁽²⁾ .

ونقل الرَّازي (ت606هـ) رأي الزَّمخشري من دون زيادة عليه⁽³⁾، وذهب العكبري إلى أنَّ زنة (التَّابُوت) : (فَاْعُول) ولا يعرف له اشتقاق ، قال : ((... (التَّابُوت) أصلٌ ووزنه فَاْعُول ولا يُعرف له اشتقاق ، وفيه لغة أخرى التَّابُوه بالهاء...))⁽⁴⁾ .

يظهر ممَّا تقدَّم أنَّ هناك أكثر من وزنين لكلمة (تَابُوت) وهي : فَعْلُوة وفَعْلُوت ، وفَاْعُول ، وزنة (فَاْعُول) مُتأخِّرة في القول بها - فيما اطَّلعت عليه - .

وقد رجَّح النظام النيسابوري وزن (فَعْلُوت) على وزن (فَاْعُول) ، قال : ((...وأما وزن التَّابُوت فلا يخلو إمَّا أن يكون (فَعْلُوتًا) أو (فَاْعُولًا) ، لا سبيل إلى الثاني لقلة باب سَلِسَ وَقَلَقَ ، ولأنَّه تركيب غير معروف فهو (فَعْلُوت) من التَّوْب أي الرَّجوع...))⁽⁵⁾ .

ويبدو أنَّ النظام النيسابوري اعتمد الحجج نفسها التي اعتمدها الزَّمخشري .

وعرض أبو حيان الأندلسي وجوه المسألة راداً على الزَّمخشري ، قال : ((... وفي التَّابُوت قولان: أحدهما : إنَّ وزنه فَاْعُول ولا يُعرف له اشتقاق ... ولا يجوز أن يكون : فَعْلُوتًا كَمَلُوت ، من تَابَ يَتُوب ، لفقدان معنى الاشتقاق فيه . والقول الآخر : إنَّه فَعْلُوت من التَّوْب ، وهو الرَّجوع ...))⁽⁶⁾ .

فيُتضح من هذا النصِّ أنَّ وزن (تَابُوت) منظور فيه المعنى الاشتقاقي ، فإذا كان فيه معنى الرَّجوع فهو مُشتَقٌّ من (تَابَ يَتُوب) ، ووزنه يكون على (فَعْلُوت) ، وإن لم يكن له معنى اشتقاقي فهو على وزن (فَاْعُول) .

وصرَّح الألويسي (ت1270هـ) بأنَّ (التَّابُوت) على وزن (فَعْلُوت) لا (فَاْعُول) ، قال : ((... والتَّابُوت الصَّنْدُوق وهو فَعْلُوت من التَّوْب وهو الرَّجوع ... وأصله تَوْبُوت ففُلِبَت الواو ألفاً وليس بفَاْعُول من النَّبْت لقلة ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد كسَلِس (...))⁽⁷⁾ .

والتَّابُوت من الألفاظ المُشتركة بين السَّاميات إذ هو في الآرامية (tebuta) ، وفي الحبشية : (tabot)⁽⁸⁾ .

1 - الكشف : 289 / 1 ، وينظر : الانتصاف من الكشف : 289 / 1 .

2 - لسان العرب : 1 / 233 (توب) ، وينظر : ابن بَرِّي وجهوده اللغوية : 139 .

3 - ينظر : التفسير الكبير : 6 / 507 .

4 - التبيين في إعراب القرآن : 1 / 104 .

5 - غرائب القرآن و رغائب الفرقان : 1 / 668 .

6 - البحر المحيط : 2 / 414 ، وينظر : الدرر المصون : 1 / 602 - 603 .

7 - روح المعاني : 1 / 559 ، وينظر : أبنية الصرف في تفسير روح المعاني لأبي النِّساء الألويسي (رسالة ماجستير) : 323 - 324 .

8 - ينظر : التطور التحويلي للغة العربية : 226 ، والمُعجم المفصل في المعرب والتخيل : 121 .

وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أن وزن (تَابُوت) : (فَاْعُول) ، ولا يُعرف له اشتقاق ، وأنَّ النَّاء فيه أصل ، قَالَ : ((قوله (التَّابُوت) : النَّاء فيه أصل ، ووزنه : (فَاْعُول) ولا يُعرف له اشتقاق))⁽¹⁾ .

والمُتأمل في هذا القول يجده قد تابع العكبري ، وقد انفردا بالتصريح بهذا الوزن ، فضلا عن أنه برأيه هذا يخالف الجوهري ، والزَّمخشري وغيرهما ، فهو لا يرى أن وزن (التَّابُوت) على (فَعْلُوَة) أو (فَعْلُوت) من (تَاب يَتُوب) ؛ وذلك أن المعنى عنده لا يُساعد على هذا الاشتقاق .

3 - سُلْسِيل :

اختلف العلماء في وزن (سُلْسِيلِي) الواردة في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سُلْسِيلًا ﴾⁽²⁾ ، على أقوال منها أن سيبويه يرى أن وزنها (فَعْلَلِي) ، قَالَ : ((هذا باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة : فـ (الياء) تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال (فَعْلَلِي) في الصفة والاسم . فالاسم : سُلْسِيلِي ...))⁽³⁾ .

يفهم من هذا أن سُلْسِيلًا عند سيبويه من أبنية الاسم الخماسي المزيد بحرف واحد هو الياء ، فيكون أصلها عنده (سُلْسَلِي) ، وهي علم لعين في الجنة وليس صفة لها⁽⁴⁾ . وذهب ابن السراج إلى هذا الرأي، فقال: ((الأول: لحاق الياء خامسة: فَعْلَلِيلٌ... وسُلْسِيلٌ...))⁽⁵⁾ .

وسُلْسِيلِي عند النحاس (ت338هـ) على وزن (فَعْلَلِي) من السلاسة⁽⁶⁾ . وذهب الزَّمخشري إلى أن أصلها رباعيّ وزيدت الباء فيها حتى صارت الكلمة خماسية ، قَالَ : ((... يُقال : شَوَاب سُلْسَل وسُلْسَال وسُلْسِيلِي ، وقد زيدت الباء في التركيب حتى صارت الكلمة خماسية ...))⁽⁷⁾ .

يفيد هذا النص أن كلمة (سُلْسِيلِي) عند الزَّمخشري كلمة رباعية والباء فيها زائدة . وذكر العكبري أن وزن سُلْسِيلِي (فَعْلَلِي)⁽⁸⁾ . ونسب الرضي إلى الفراء القول بأن (سُلْسِيلًا) على وزن (فَعْلَلِي) ، قَالَ : ((... وقال الفراء : بل هو فَعْلَلِي ... وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلي مع توسط حرف أصلي بينهما...))⁽⁹⁾ .

1 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 193 .

2 - الإنسان : 18 .

3 - كتاب سيبويه : 4 / 303 ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 / 1178 .

4 - ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 204 - 206 .

5 - الأصول في النحو : 3 / 222 ، وينظر : كتاب الأسماء والأفعال والحروف ، (الزبيدي) : 312 .

6 - ينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 5 / 102 .

7 - الكشاف : 4 / 659 .

8 - ينظر : التبيان : 2 / 276 ، والممتع : 1 / 163 - 164 ، وابن عصفور والتصريف : 242 .

9 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 351 ، وبالرجوع إلى كتاب معاني القرآن (للفراء) : 3 / 217 ، لم أجد فيه هذا الرأي ، وإنما رجح أن تكون (سُلْسِيلِي) اسماً للعين .

ويبدو أنَّ حُجَّةَ الفَرَّاءِ فيما ذهبَ إليه ، أنَّه يجوز تكرير حرف أصلي مع توسُّط حرف أصلي بينهما ؛ ولذا كُرِّرَتِ السَّيْنُ وهي حرف أصلي وفُصِّلَتِ اللام وهي حرف أصلي بينهما .

وذكر أبو حيان الأندلسي وزنين آخرين لكلمة سَلْسَلِي هما: فَعْفَعِلِي ، وفَعْفَلِيَع ، قال: ((وفَعْفَعِلِي: سَلْسَلِي ، من سَلَب ، وقيل وزنه فَعْفَلِيَع من سَبَل ...))⁽¹⁾ . يظهر أنَّ أبا حلين اعتمدَ على أصليين هما : (سَلَب) فتكون سَلْسَلِي على هذا الأصل على وزن فَعْفَعِلِي ، و (سَبَل) فتكون على وزن فَعْفَلِيَع ، ويبدو أنَّ في فَعْفَلِيَع قلباً مكانياً من فَعْفَعِلِي .

ولعلَّ في اشتقاق هذه اللَّفظة من (سَلَب) و (سَبَل) فيه نظر لبعد معنى السَلْسَلِي عن معنى السَلَب والسَبَل .

وقد ردَّ أبو حلين على الزمخشري فيما ذهبَ إليه ، قال : ((... وقال الزمخشري : وقد زيدت الباء في التركيب حدِّي صارت الكلمة خماسية ... فإن كان عنى أنَّه زيد حقيقةً فليس بجيد ، لأنَّ الباء ليست من حروف الزيادة المعهودة في علم النحو ...))⁽²⁾ . وعرض السمين الحلبي (ت756هـ) لهذه المسألة ، قال : ((... ووزن سَلْسَلِي فَعْلَلِي مثل دَرَدِيْسٍ وقيل : فَعْفَلِي لأنَّ الفاء مكررة ...))⁽³⁾ .

وأشارت الباحثة مها إبراهيم إلى أنَّ هذه اللَّفظة منحوتة من كلمتين هما: (سَلَس) و (سَلِي) ، أمَّا السَّلَاسَة فهي لعذوبة ماء العين ، وأمَّا السَّبِيل فلأنَّها عين جارية ، بناءً على أنَّ معظم الألفاظ الرِّبَاعِيَّة والخماسِيَّة منحوتة من كلمتين⁽⁴⁾ .

وعلى هذا الرَّأي يكون أصل اللَّفظة (سَلَس سَلِي) ، حُفِّت إحدى السَّيْنين تحقيقاً للتَّحت ، فإذا كانت المحذوفة لام الكلمة الأولى ، يكون وزنها (فَعْفَعِلِي) ، وإذا كانت المحذوفة فاء الكلمة الثانية ، يكون وزنها (فَعْلَعِلِي) ، وهذا الرَّأي مردود: ((... لكنَّ الذي يدفع دعوى التَّحت من (سَلْسَلِي) عدم ركون القدماء إليها في تفسير ألفاظ التَّنزيل العزيز ، وأكثر أمثلتهم لها التي وصلت إلينا من صنعهم أو ممَّا سَمِعَ عن العرب وليس فيها شيء من القرآن ...))⁽⁵⁾ .

ووزن (سَلْسَلِي) عند زكريا الأنصاري هو (فَعْلَلِي) قال : ((... وكذلك سَلْسَلِي) ليس بذِي تكرير لفاء ولا لعين لما مرَّ فهو (خُماسي على الأكثر) فوزنه فَعْلَلِي لا فَعْفَلِيَع ولا فَعْلَلِيَع ولا فَعْفَلِيَع ...))⁽⁶⁾ .

والناظر في هذا الرَّأي يلحظ أنَّ زكريا الأنصاري يرى أنَّ حروف كلمة (سَلْسَلِي) كلُّها أصول ما عدا الياء فيكون أصلها عنده (سَلْسَل) ، وقد خالف برأيه هذا الرَّأي المنسوب إلى الفرَّاء ، ورأي أبي حلين ، ووافق سيبويه فيما ذهبَ إليه ، وثمَّة ملاحظ آخر هو أنَّه قد جمع الآراء التي قيلت في (سَلْسَلِي) من دون أن ينسبها إلى أصحابها .

1 - ارتشاف الصَّوب : 115 / 1 .

2 - البحر المحيط : 555 / 8 – 556 ، وينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : 215 / 1 ، وروح المعاني : 178 / 15 .

3 - الدرِّ المصون : 446 / 6 ، وينظر : معجم الأبنية : 74 .

4 - ينظر : الكتِّاف للزمخشري دراسة صرفية (رسالة ماجستير) : 69 .

5 - الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : 43 .

6 - المناهج الكافية : 154 / 2 .

4 - مَرْمَرِيْس (1) :

ذهب سيبويه إلى أَنَّ (مَرْمَرِيْس) مُشتَقَّةٌ من المَرَّاسَةِ ، قال: ((وكذلك : مَرْمَرِيْسٌ ، ضاعفوا الفاء والعين كما ضاعفوا العين واللام . ألا ترى أَنَّ معناه معنى المَرَّاسَةِ.)) (2) . وذكر ابن السراج أَنَّ وزن مَرْمَرِيْس (فَعْفَعِيل) ، قال : ((... وَمَرْمَرِيْس وزنها (فَعْفَعِيلِي) فقد كَرَّرَتِ الفاء والعين ، وإنما استدلوا على ذلك بِأَنَّها مُشتَقَّةٌ من المَرَّاسَةِ.)) (3) . يُفهم من هذا النصِّ أَنَّ (مَرْمَرِيْسًا) من الأبنية التي ضُعِفَ فيها الفاء والعين ، وأنَّ أصله الثلاثي (مَرَس) .

ومَرْمَرِيْس عند الكوفيين على زنة (فَعْلَالِيل) ، قال الأنباري : ((...وكذلك مَرْمَرِيْس...ووزنه عندكم فَعْفَعِيلِي ، ولم تَزُثُوا فيه الرَّائِد بلفظه فتقولوا : فَعَمَرِيْلِي ، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : فَعْفَعِيلِي...)) (4) .

يظهر أَنَّ الكوفيين يعاملون جميع حروف كلمة (مَرْمَرِيْس) معاملة الحروف الأصول ماعدا الياء ، أو لعلها عندهم من باب (جَحْمَرَش) ثُمَّ زِيدَت فيه الياء . ويرى ابن يعيش أَنَّ (مَرْمَرِيْسًا) مُشتَقَّةٌ من المَرَّاسَةِ ، وأنَّ (مَرْمَرِيْت) لم يحكمها سيبويه (5) .

وعَدَابُنُ عصفور زنة (فَعْفَعِيل) قليلة جدًا ، ولا يُحفظ إلا في (مَرْمَرِيْس) و (مَرْمَرِيْت) (6) .

وقال ابن مالك: ((ومثال ما كَرَّرَت فيه الفاء والعين (مَرْمَرِيْس) ... ووزنه (فَعْفَعِيلِي) وهو وزن غريب.)) (7) .

غَضَّ الرضي من رأي الفراء في هذه المسألة ، قال : ((وقال الفراء في مَرْمَرِيْس ... إِنَّه فَعْلَالِي... ، قال : لو كَانَ فَعْلَالِي... لكَانَ صَرَصَرَزَلَزَل فَعْفَع ، وليس ما قال بشيء ؛ لأنَّا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول.)) (8) .

ويبدو أَنَّ رأي الرضي يقوم على أَنَّ (مَرْمَرِيْسًا) هو غير (صَرَصَر) و (زَلَزَل) ؛ وذلك لأنَّ الحكم بزيادة التضعيف في الحرفين الأولين إنما صحَّ بعد كمال أقلِّ الأصول وهو ثلاثة ، وبها يتمُّ المعنى ، أمَّا في (صَرَصَر) فلا يمكن القول بزيادة الضعفين ؛ لأنَّ ذلك يؤيِّ إلى بقاء الكلمة على حرفين هما (صَر) ولا يتمُّ به المعنى ، فلزم القول بأنَّ حروفها جميعًا أصولٌ (9) .

ونسب الباحث برهان سلمان خلف إلى الكوفيين عامَّة والفراء خاصَّة القول بأنَّ وزنها (فَعْلَالِي) ، قال : ((أمَّا الكوفيون والفراء خاصَّة ، فإنَّ وزنها (فَعْلَالِي) ورفض أن تكون

1 - المَرْمَرِيْس : الصَّغْب العالي من الجبال ، العين : 7 / 253 (مرس) .

2 - كتاب سيبويه : 4 / 327 ، وينظر : أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 192 .

3 - الأصول في النحو : 3 / 393 ، وينظر : الخصائص : 3 / 340 - 341 .

4 - الإنصاف : 2 / 794 ، مسألة رقم : (114) .

5 - ينظر : شرح المفصل : 6 / 165 .

6 - يُنظر : المُمْتَع : 1 / 300 .

7 - شرح الكافية الشافية : 4 / 2034 ، وينظر : إيجاز التعريف في علم التَّصريف : 37 .

8 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 63 ، وينظر : علم الصرف (فخر الدين قباوة) : 1 / 41 .

9 - ينظر : ابن مالك صرفيًّا (رسالة ماجستير) : 110 .

على زنة (فَعْفَعِي) مُحْتَجًّا بِأَدَّه لو كانت كذلك لكانَ صَرَصَرَ ، وَزَلَّزَلَ على زنة (فَعْفَع) ((1)).

ذكرَ زكريا الأنصاري في أكثر من موضع أنَّ (مَرْمَرِيًّا) على وزن (فَعْفَعِي) ، قال : (((مَرْمَرِيْن) لللهية الشديدة بزيادة فائه وعينه للإلحاق بسلسلِي ووزنه فَعْفَعِي...)) (2).

وقالَ أيضًا : ((... والمَرْمَرِيْن للهية ووزنه فَعْفَعِي بتكرير الفاء والعين...)) (3). يتَّضح من هذا أنَّ زكريا الأنصاري يرى أنَّ (مَرْمَرِيًّا) ضُوْعِفَ فيه الفاء والعين ، وهو مُشْتَقٌّ من الأصل الثلاثي (مَرَس) ، وبهذا الرَّأي يخالف الكوفيين عامَّة والفراء خاصة ، وهو لا يُعامل الحرف المُضَعَّف منها معاملة الأصل ، ولذلك لم يُكرَّر اللام في وزنها أكثر من مرَّة .

ب - حروف الزيادة

إنَّ المقصود بالزيادة: ((...أنَّ يُضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها ممَّا يسقط تحقيقًا أو تقديرًا لغير علة تصريفية)) (4). يظهر من هذا النصَّ أنَّ حروف الزيادة لا تكون في جميع تصاريف الكلمة ، بل تسقط في بعضها .

والزيادةُ طريقةٌ في صوغ أبنية مختلفة في اللغة العربية ، وهي لا تعتمد على التحوّل الداخلي في الصياغة ، وإنَّما تعتمد على طريقة الإلصاق أو الزيادة (5) أيضًا . وحروف الزيادة عند الصرفيين لا تخرج عن عشرة أحرف ، جُمعت في حروف كلمة (سألتُمونيها) (6).

والزيادة على قسمين هما: الزيادة بتكرير حرف أصلي من حروف الكلمة ما عدا (الألف) ، وزيادة حرف ليس من حروف الكلمة الأصلية - الزيادة بغير التكرير - (7). ويُلاحظ أنَّ النوع الأوّل من الزيادة لا ينحصر في حروف معيَّنة إذا ما استثنينا (الألف) ، في حين أنَّ النوع الآخر حُدِّدَ بمجموعة من الحروف . ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ تسميتها بـ (حروف الزيادة) لا يعني أنَّ تكون زائدة في كلّ موضع وردت فيه ، بل أنَّ مواضع الزيادة حُدِّدت كما حُدِّدت حروفها .

1 - زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى :

أشارَ سيبويه إلى أنَّ الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى ، قال : ((هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت : فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر ، كما أنَّك قلتَ في فَعَلْتُ فَعَلْتُ حين كثرتَ الفعل وذلك قولك في الهذر : التَّهْذَار ، وفي اللَّعب : التَّلْعَاب... وليس شيء

1 - الدرس الصرفي عند الكوفيين (رسالة ماجستير) : 221 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 153 .

3 - الدرّة السنية على شرح الألفية : 409 .

4 - المعنى في تصريف الأفعال : 61 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 94 .

5 - ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 67 .

6 - ينظر : أوزان الفعل ومعانيها : 52 .

7 - ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 94 - 95 .

من هذا مصدر فعَّلتُ، ولكن لما أرُفَّت التَّكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعَّلتُ على فعَّلتُ. (1)

والزَّيادة عند أبي عثمان المازني على أنواع منها الزَّيادة للمعنى ، قال : ((...فمما يُزاد ما يُدَّحق بناءً ببناءٍ ومنه ما يكون للمدِّ، ومنه ما يُلحق للمعنى...)) (2).

وذكر المبرِّد أنَّ الزَّيادة تفيد المبالغة ، قال : ((هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزَّيادة للمبالغة : اعلم أنَّ الاسم من (فعل) على (فاعل) ... فإن أردت أن تُكثِّر الفعل كان للتكثير أبنية : فمن ذلك (فَعَّال) تقول : رجلٌ قَتَّالٌ ، إذا كان يُكثِّر القتل...)) (3).

وجعل ابنُ جنِّي زيادة اللفظ لزيادة المعنى باباً حسداً في العربية ، قال : ((وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ، ثمَّ زيدَ فيها شيء ، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به...)) (4).

وذكر أحمد بن فارس أنَّ من سنن العرب في كلامها الزَّيادة في المبنى ، ويكون على أقسام منها المبالغة (5).

وقد نصَّ الرَّمْخُشْرِي على أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى ، قال : ((...وفي (الرحمن) من المبالغة ما ليس في (الرحيم) ، ولذلك قالوا : رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا ، ويقولون إنَّ الزَّيادة في البناء لزيادة المعنى...)) (6).

وجاءت عبارة ابن الأثير (ت637هـ) أكثر وضوحاً ، قال : ((اعلم أنَّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثمَّ نُقِلَ إلى وزنٍ آخر أكثر منه فلا بدَّ من أن يتضمَّن من المعنى أكثر ممَّا تضمَّنهُ أولاً ؛ لأنَّ الألفاظ أدلة على المعاني ، وأمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيدَ في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني ، وهذا لا نزاع فيه ؛ لبيانه...)) (7).

وإلى مثل هذا الرأي ذهب الزُّركشي (ت794هـ) ، قال : ((واعلم أنَّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثمَّ نُقِلَ إلى وزنٍ آخر أعلى منه ؛ فلا بدَّ أن يتضمَّن من المعنى أكثر ممَّا تضمَّنهُ أولاً ؛ لأنَّ الألفاظ أدلة على المعاني ؛ فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة...)) (8).

وحَدَّ الدكتور هاشم طه شلاش الزَّيادة للمعنى بقوله : ((...والقصْدُ من ذلك الحصول على معنى جديد لم نحصل عليه من المجرَّد ولذلك كانت الزَّيادة عاملاً مهماً في نماء اللغة العربيَّة وتكوين ثروة لغويَّة أوجدتها الحاجة...)) (9).

وهذا يعني أنَّ الغرض من الزَّيادة في المبنى ، هو الحصول على معنى جديد لم يتحصَّل من البنية المُجرَّدة .

1 - كتاب سيبويه : 83 / 4 - 84 ، وينظر : النكت : 2 / 1063 ، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 108 .

2 - المنصف : 1 / 13 .

3 - المقتضب : 2 / 112 ، وينظر : التكملة : 366 .

4 - الخصائص : 3 / 268 .

5 - ينظر : الصَّاحِبِي في فقه اللغة : 122 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 369 .

6 - الكشاف : 1 / 16 .

7 - المثل السائر : 2 / 60 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 193 .

8 - البرهان في علوم القرآن : 3 / 34 ، وينظر : دقائق الفروق اللغويَّة في البيان القرآني : 216 .

9 - أوزان الفعل ومعانيها : 51 .

وتحَثَّ الدكتور تَمَامَ حَسَّانَ عن معاني حروف الزيادة ، وخلصَ إلى أنَّ المعنى لا يُنسب إلى حروف الزيادة في المباني بل هو مُتَحَصِّلٌ من الصَّيْغَةِ كُلِّهَا ، قالَ : ((...وإنَّ الصَّرْفِيِّينَ قد أثروا أن ينسبوا المعاني مرَّةً إلى الصَّيْغِ ومرةً أخرى إلى ما سَمَّوه حروف الزيادة وصارَ من المُمكنَ لهم في الحالتين أن يُعَبِّروا عن حقائق المباني الصَّـرْفِيَّةِ دون قصور . أمَّا نحنُ فلا اعتبارات عملية نفَضُّ أن ننسب الطلب أو الصَّيرورة إلى الاسْدِفْعَالِ كُلِّهِ لا إلى السَّيْنِ والتَّاءِ والمطاوعة إلى الانْفِعَالِ كُلِّهِ لا إلى النُّونِ الساكنة...فاعتبرنا مبنى الصَّيْغَةِ فرعاً على مباني التَّقْسِيمِ...))⁽¹⁾ .

يظهرُ من هذا النصِّ أنَّ الدكتور تَمَامَ حَسَّانَ يرى أنَّ الصَّيْغَةَ المَزِيدَةَ لها معنى قائم بجميع حروفها ، وليسَ ببعضها .

ولم تتل فكرة أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى القبول عند السيِّد الخوئي (قدس) ، وأنَّ دلالة الكلمة عنده تتحدَّد بأصل وضعها ، ولا علاقة للمعنى بما يطرأ عليها من زيادة في المبنى ، قالَ : ((وقد خفي الأمر على جملة من المفسِّرين ، فتخلَّوا أنَّ كلمة (الرحمن) أوسع معنى من كلمة (الرَّحِيم) بتوهم أنَّ زيادة المباني تدلُّ على زيادة المعاني . وهذا التعليل ينبغي أن يُعَدَّ من المضحكات ، فإنَّ دلالة الألفاظ تتبع كَيْفِيَّةَ وضعها ، ولا صلة لها بكثرة الحروف وقلتها . ورُبَّ لفظ قليل الحروف كثير المعنى ، وبخلافه لفظ آخر ، فكلمة حَرَفٌ تدلُّ على المُبالغة دون كلمة حَاوٍ ، وإنَّ كثيراً ما يكون الفعل المجرَّد والمزيد فيه بمعنى واحد ، كضَرَّ وأَضَرَّ .))⁽²⁾ .

وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى على الأغلب ، قالَ : ((... وقمَّ الرحمن على الرَّحِيمِ لأنَّه خاصٌّ إذ لا يُقالُ لغير الله بخلاف الرَّحِيمِ ، والخاصُّ مُقَرَّبٌ على العامِّ ولأنَّه أبلغ من الرَّحِيمِ لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى غالباً كما في قَطَعَ وقَطَّعَ...))⁽³⁾ .

وقالَ أيضاً : ((... (والاختيَّانُ أبلغ من الخيانة) أي لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى (كالاكتِسَابِ) أي فإنَّه أبلغ (من الكسب)...))⁽⁴⁾ .

وقالَ أيضاً : ((... (لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى كما في قَطَعَ وقَطَّعَ) نُقْضَ بِحَرَفٍ فَإِنَّهُ أبلغ من حَاوٍ وأجيب بأنَّ ذلك أكثرُ لا كَلِي...))⁽⁵⁾ .

يُفْهَمُ من هذه النصوص أنَّ زكريا الأنصاري يذهبُ إلى أنَّ زيادة المبنى في الأغلب الأعم تدلُّ على زيادة المعنى ، وليست هذه قاعدة مطَّردة ، استشعاراً منه أنَّ ليست كلُّ زيادة تدلُّ على زيادة في المعنى احترازاً من زيادة التَّصْغِيرِ .

وبهذا الرأي قد توسَّطَ بين أطراد القاعدة ومنعها ، وذلك بقوله : ((...ذلك أكثرُ لا كَلِي...)) .

2 - زيادة التَّاء : غُجُوت

1 - اللغة العربية معناها ومبناها : 144 .

2 - البيان في تفسير القرآن : 438 .

3 - مقمَّة في الكلام على البسملة والحمدلة : 242 ، وينظر : فتح الباقي : 1 / 87 .

4 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 116 ، وللاستزادة يُنظر : نفسه : 173 .

5 - نفسه : 10 ، وينظر : فتح الرحمن : 214 ، والمناهج الكافية : 3 / 2 .

قال سيبويه : ((والعَنْكَبُوتُ...، لأنهم قالوا عَنَلَكِبُ . وقالوا العَنْكَبَاءُ فاشتقوا منه ما ذهبَتْ فيه التَّاء . ولو كانت التَّاء من نفس الحروف لم تحذفها في الجميع...))⁽¹⁾ .
أراد سيبويه أنَّ التَّاء والواو في (عَنَكْبُوت) زائدتان واستدلَّ على ذلك بأنَّهما يحذفان في الجمع فنقول: عَنَلَكِب .

وذكر المبرِّد المواضع التي تُزاد فيها التَّاء ، ومن تلك المواضع وجودها مع الواو كما في لفظة (عَنَكْبُوت)⁽²⁾ ، وأنَّه جاء على وزن: فَعْلُوت ، قال: ((وأما (العَنْكَبُوت) فإنَّها مؤنثةٌ واحدةٌ ، كقول الله عزَّ وجلَّ ﴿ كَهَلْ الْعَذْكِوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾⁽³⁾ والعرب إذا أرادت جمعها قالت : (عَنَلَكِب) ووزنه من العربيَّة : فَعْلًا وت ، ولو لم يكن كذلك لكان حقُّه أن يكون واحدًا حتَّى يأتي ثبت أنَّه جميع ، لأنَّ الواحد قبل الجميع ومع ذلك إنَّه في وزن الواحد ومُلحق بالواحد...))⁽⁴⁾ .

وأيد ابن السَّراج مذهب سيبويه والمبرِّد ، فقال : ((الثَّامن : ما يُحذف من زوائد بنات الأربعة كما تحذفها في الجمع :... وعَنَكْبُوت : عٌ يَكِب ، وعٌ يَكِيْبُ لَعَلَكِب وعَلَكِيْب...))⁽⁵⁾ .
وقال أيضًا : ((... فأما (التَّاء) فجاءت سادسةً مع غيرها من الزَّوائد في عَنَكْبُوت...))⁽⁶⁾ .

فاستدلَّ ابن السَّراج على زيادة التَّاء في (عَنَكْبُوت) بالجمع والتَّصغير .
ولم يبعد عن هذا أبو علي الفارسي (ت377هـ) ، إذ قال : ((... فإنَّ لحقتها زيادة فخرجت بإثباتها عن مثالي التَّحْقير حذفها . وإن لم يخرج بتقريرها في الاسم البناء عن مثال التَّحْقير ، لم تحذف . فمما تحذفه قولهم في تحْقير عَنَكْبُوت : عٌ يَكِب... وعٌ يَكِب مثل عَنَلَكِب .))⁽⁷⁾ .

وذهب ابنُ جنِّي إلى أنَّ التَّاء تُزاد خامسةً في (عَنَكْبُوت)⁽⁸⁾ .
ويبدو أنَّ الجوهري له مذهب مخالف لسابقه ، إذ يرى أنَّ الزَّائد في هذه اللفظة النُّون الثَّانية الساكنة ، وهذا يُشعر من خلال تناوله هذه اللفظة في مادة (عكب) وليست (عنكب)⁽⁹⁾ .

وهذا الرأي فيه نظر ؛ إذ إنَّه ذكر أنَّ جمع (عَنَكْبُوت) : (عَنَلَكِب) فنلاحظ أنَّ النُّون قد وردت في الجمع ولو كانت غير ذلك - زائدة - لم ترد في الجمع .
وذهب ابنُ عصفور إلى أنَّ ممَّا يُزاد فيه حرفان لفظة (عَنَكْبُوت) وهي على وزن (فَعْلُوت)⁽¹⁰⁾ .

1 - كتاب سيبويه : 4 / 316 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 103 .

2 - ينظر : المقتضب : 1 / 198 .

3 - العنكبوت : 41 .

4 - المذكر والمؤنث (للمبرِّد) : 90 ، وينظر : المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) : 1 / 397 .

5 - الأصول في النُّحو : 3 / 50 .

6 - نفسه : 3 / 214 .

7 - كتاب التكملة : 501 .

8 - ينظر : سر صناعة الإعراب : 1 / 170 ، 2 / 393 ، والصَّاحبي في فقه اللغة : 138 .

9 - ينظر : الصَّاحح : 1 / 188 (عكب) ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 366 ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : 1 / 366 .

10 - ينظر : الممتع : 1 / 159 ، والمبدع الملخص من الممتع : 43 .

وقد وافق أبو حيان الجوهري في ما ذهب إليه في أنَّ النَّون في لفظة (عَنكَبُوت) هي الزائدة ، إذ نراه ذهب إلى أنَّ وزنها (فَعْلُوت) ، إذ قال : ((...وَفَعْلُوت : عَنكَبُوت ، وقيل وزنه فَعْلُوت ، وَفَعْلُوه : عَنكَبُوه بالهاء ، وَفَعْلَاه : عَنكَبَاه بالهاء...))⁽¹⁾ .

وذهب ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) إلى أنَّ النَّون فيها أصل ، ووزنها (فَعْلُوت) ، ورد على من قال بزيادة النَّون ، فقال : ((أمّا قول المعترض أنَّ نون عَنكَبُوت زائدة فمخالف لنصوص الأئمة سيبويه ، وغيره ، ولمقتضى الليل . وبيان الأول :

أنَّ سيبويه استدلل على أنَّ النَّاء منه زائدة بأنَّها لو كانت أصلاً لكان من مزيد الخماسي ، والخماسي لا يكسر إلا على استكره ، وعَلَكِب كثير في كلامهم ، وقلت ولزيادة النَّاء دليل آخر وهو سقوطها من العنكب والعنكباء وهما بمعناه... وبيان الثاني من وجهين :

أحدهما : أننا استقرينا فوجدنا النَّون الواقعة في الحشو لا يحكم بزيادتها إلا في إحدى صور ثلاث : الأولى أن تكون ساكنة في كلمة خماسية... والثانية أن تسقط في الاشتقاق... الثالثة أن يكون الحكم بأصلاتها مقتضياً للزوم عدم النّظير ... وعَنكَبُوت ليس شيئاً من هذه الأنواع...

الوجه الثاني من الوجهين اللّيلين على أصالة نون عَنكَبُوت قول العرب في جمعه عَلَكِب وذلك مشهور... ووجه اللّيل أنَّ النَّون لو كانت زائدة لقل في الجّمع عَكَابِت وذلك لم يقله أحد...))⁽²⁾ .

وجعل أحمد الحملاوي (ت1351هـ) زيادة النَّاء في (عَنكَبُوت) من باب السّماع⁽³⁾ .

وقد وقف زكريا الأنصاري على كلمة (عَنكَبُوت) في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْإِنِّ اتَّخَذُوا مِنْ هُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ كَهَلِ الْعَذْبُوت ﴾ ، فقال : ((... (العَنكَبُوت) : يُذَكَّر ويؤنث ، ويقع على الواحد والجمع ، والنّون فيه أصل ، وتاؤه زائدة ؛ بدليل قولهم في تكسيره : عَلَكِب ، وفي تصغيره : عُكِب .))⁽⁴⁾ .

وقال أيضاً : ((... (ومثل عَنكَبُوت)... بوزن فَعْلُوت وقيل إنَّ وزنه فَعْلُوت كما يشعر به كلام الجوهري...))⁽⁵⁾ .

أراد أنَّ النَّون في (عَنكَبُوت) أصل ، والزائد فيها هو النَّاء ، إذ لو كانت أصلاً لظهرت في الجمع : عَلَكِب ، والتّصغير : عُكِب ، ووزنها عنده (فَعْلُوت) لا (فَعْلُوت) ، وهو بهذا الرأي يخالف الجوهري ومن ذهب مذهبه .

والظاهر من قوله : ((...بدليل قولهم في تكسيره : عَلَكِب...)) أنَّه لو كانت النَّون زائدة ، والنّاء أصل لقل في جمعه (عَكَابِت) ، وهذا الجّمع للكلمة مردود عند العلماء⁽⁶⁾ .

3 - زيادة النَّون : أ - النون ثانية (غَسَل)⁽⁷⁾ :

1 - ارتشاف الضرب : 1 / 111 - 112 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 366 ،

وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 372 .

2 - إقامة اللّيل على صحّة التّمثيل وفساد التأويل ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : هاشم طه شلاش ، مجلة كلية الآداب ، بغداد ، العدد : 16 ، 1972م : 369 - 373 ، وينظر : البحث الصّرفي عند ابن هشام (أطروحة دكتوراه) : 193 .

3 - ينظر : شذا العرف في فنّ الصّرف : 178 ، وينظر : أبنية الصّرف في كتاب سيبويه : 103 .

4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 435 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 261 .

6 - ينظر : إقامة اللّيل : 18 ، وتاج العروس : 3 / 447 (عنكب) ، والبحث الصّرفي عند ابن هشام الأنصاري : 196 .

7 - العنّسل : الدّاقة القويّة السّريعة ، ينظر : المحيط في اللغة : 2 / 252 (باب العين والسّين مع اللام) .

عَدَسِيَّوِيهِ النَّوْنُ زَائِدَةٌ فِي (عُنْسَل) ، قَالَ : ((وَأَمَّا النَّوْنُ فَذَرْزَادٌ..وَتَانِيَةٌ فِي عُنْسَل...))⁽¹⁾ .
وإلى مثل هذا ذهب أبو علي الفارسي ، قَالَ : ((وَلِحَقَّتْ تَانِيَةٌ فِي عُنْسَلٍ وَعُنْبَسٍ ،
لأنَّه من الْعَسَلَانِ وَالْعُبُوسِ...))⁽²⁾ .

ونسب ابن جني إلى محمد بن حبيب (ت245هـ) القول بأن اللام زائدة في (عُنْسَل)
(وقد ضَعَّفَ ابنُ جَنِّي هذا الرأي ، قَالَ : ((...وما أراه إلا أضعف القولين ؛ لأنَّ زيادة النَّوْنِ
ثَانِيَةٌ أَكْثَرُ من زيادة اللام في كُلِّ موضع...وهو أَكْثَرُ من أن أحصره لك))⁽³⁾ .
وأيُّ ابنُ يَعِيشَ رأيَ سيبويه ، إِذْ قَالَ : ((وَأَمَّا (عُنْسَل) وهي النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ فلو
خَلِيا والقياس لكانت حروفها كلها أصولاً لأنَّها بإزاء جعفر لكنَّهم جعلوه مُشْتَقًّا من عَسَلَانِ
الذَّئْبِ وهو شَتَّةٌ عدوه فكانت زائدة لذلك وقد ذهب قومٌ إلى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ من لفظ العنس فهي
أصل لذلك واللام زائدة والوجه الأوَّل وهو رأي سيبويه لقوَّة المعنى وكثرة زيادة النَّوْنِ
ثَانِيًا...))⁽⁴⁾ .

يظهرُ من هذا النصِّ أنَّ (عُنْسَلَا) فيها ثلاثة آراء هي : إِذا كانت (عُنْسَل) مُشْتَقَّةٌ
من (عَسَل) فالنَّوْنُ زائدة فيها ، وَإِذا كانت مُشْتَقَّةٌ من (العنس) فالذَّوْنُ فيها أَصْلِيَّةٌ ، واللام
هي الزَّائِدَةُ ، وأنَّ حروفها كلها أصول .

ورجَّحَ ابنُ عصفور رأيَ سيبويه ، وذلك لأمرين هما : أنَّ اشتقاق (عُنْسَل) من
عَسَل واضح لا تكلف فيه ، وزيادة النَّوْنِ أَسهل من زيادة اللام⁽⁵⁾ .

وجعلَ أبو حِلين الأندلسي زيادة النَّوْنِ في (عُنْسَل) من باب السَّماع ، إِذْ قَالَ : ((
وساكنة في الانْفِعَالِ وفروعه باطِّراد...وسماعاً في نحو :...عُنْسَل...))⁽⁶⁾ .

وأيُّ الجاربردي الرَّأي القائلُ بزيادة النَّوْنِ ؛ وذلك لترجيح الاشتقاق على عدم التَّظْهِيرِ
، قَالَ : ((...أي لأجل أنَّ الاشتقاق المُحَقَّقُ مَقَمٌ حكم على عُنْسَل... بأنَّه ثلاثيٌّ والنَّوْنُ زائدةٌ
لأنَّه موافق لعَسَلِ الذَّئْبِ أي أسرع في المعنى الأصلي والحروف الأصول فقَمَّ الاشتقاق
على عدم التَّظْهِيرِ إِذْ فَعَّلَ ليسَ من أبنيتِه...))⁽⁷⁾ .

1 - كتاب سيبويه : 236 / 4 ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1134 / 2 .

2 - التكملة : 556 .

3 - الخصائص : 2 / 49 ، وينظر : نزهة الطرف في علم الصَّرف (الميداني) : 222 .

4 - شرح المفصل : 9 / 318 ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 672 .

5 - ينظر : الممتع : 1 / 215 ، وينظر : الزوائد في الصيغ في اللغة العربيَّة : 1 / 102 .

6 - ارتشاف الضرب : 1 / 204 - 206 .

7 - شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 200 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) :

140 - 139 / 2 .

ويبدو أنَّ حُجَّة الجاربردي تقوم على أمرين هما : الاشتقاق ، وعدم النَّظير ، إذ ليس من أبنية الصِّفات (فَعَّلَ) .

ويرى الفيروزآبادي (ت817هـ) هذا الرأي أيضاً⁽¹⁾ .
وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ النَّون في (عَنَسَل) زائدة ، إذ قال: ((...)) (حكم بثلاثية عَنَسَل) للثاقفة السريعة من عَسَل الذَّئب أي أَسْرَعَ فنونه زائدة ووزنه فَعَّلَ مع عدمه في أبنيتهم وقيل إنه من العنس للثاقفة الصَّلبة فنونه أصليَّة ولامه زائدة والأوَّل رأي سيبويه وغيره وهو الأصحَّ لأنَّ زيادة النَّون ثنائية أكثر من زيادة اللام آخرًا...))⁽²⁾ .
واستدلَّ على صحَّة ما ذهب إليه بأنَّ النَّون الثَّانية الساكنة تُزاد أكثر من نظيرتها اللام ، وعَضَّدَ رأيه بالاشتقاق ، إذ إنَّ العنسل مُشتَقَّة من : عَسَل الذَّئب أي : أَسْرَعَ ، فهي مُناسبة للمعنى أكثر من غيرها ، وقد خالف محمد بن حبيب في هذا الرَّأي ، وصرَّح بترجيحه لرأي سيبويه فيها ، وفي قوله : ((... مع عدمه في أبنيتهم ...)) فيه نظر .

ب - النون رابعة (جَهَنَم) :

ذهب سيبويه إلى أنَّ النَّون تُزاد ثالثة ساكنة ، فقال: ((وَأَمَّا النَّون فَتُزاد... وثالثة في قَلَسُوَّة))⁽³⁾ .

وعَدَّ المبرِّد النَّون من حروف الزِّيادة ، وأبَّان عن زيادتها ساكنة ثالثة نحو : حَبْنَطَى⁽⁴⁾ .⁽⁵⁾

وقد ذكر أبو حاتم الرَّاзи أنَّ جَهَنَّمَ مُشتَقَّة من الأصل الثَّلَاثي (جهم) ، قال : ((ويُقال لها : جَهَنَّمَ ، وهي مأخوذة من التَّجَهَّم والتَّكْره . ويُقال رجلٌ جَهَم الوجه...))⁽⁶⁾ .
وجَهَنَّمَ عند الجوهري مُلحقة بالاسم الخماسي ، قال : ((جَهَنَّمَ : من أسماء النَّار... وهو مُلحَقٌ بالخماسيِّ بتشديد الحرف الثَّالث منه ، ولا يُجرى للمعرفة والتَّأنيث . ويُقال هو فارسيٌّ مُعرَّب))⁽⁷⁾ .

يُفهم من هذا أنَّ أصلها عند الجوهري (جَهَنَم) بوزن (فَعَّلَل) ، فالنَّون من الحروف الأصول في الكلمة ، ألحق الرَّباعي بالخماسيِّ ، بزيادة نون رابعة فيها ، فصارت (جَهَنَّمَ) على وزن (فَعَّلَل) ، فالزَّائد عنده النَّون الثَّانية .

وعرض أبو حيان لهذه المسألة ، وذهب إلى أنَّ الوزن (فَعَّلَل) موجود في كلام العرب ، قال : ((جَهَنَّمَ عَلمٌ للذَّار... وهي عربيَّة مُشتَقَّة من قولهم : رَكِيَّة جَهَنَّمَ ... فالنَّون على هذا زائدة فوزنه (فَعَّلَل) وقد نصَّوا على أنَّ (جَهَنَّمَ) وزنه (فَعَّلَل) ، وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ (فَعَّلَل) بناء مفقود في كلامهم... والصَّحيح إثبات هذا البناء ، وجاءت منه ألفاظٌ قالوا : (ضَعَطَ) من الضَّغطة وهي الضَّخامة... وهذا كُلُّه يدلُّ على زيادة النَّون في جَهَنَّمَ...))⁽⁸⁾ .

1 - ينظر : القاموس المحيط : 4 / 16 ، (العسل) .

2 - المناهج الكافية : 2 / 139 - 140 .

3 - كتاب سيبويه : 4 / 236 ، وينظر : أبنية الصِّرف في كتاب سيبويه : 102 .

4 - عظيم البطن المنتفخ ، ينظر : تهذيب اللغة : 5 / 327 (الحبنطى) .

5 - ينظر : المُقتضب : 1 / 197 .

6 - الزَّينة : 2 / 212 ، وينظر : تهذيب اللغة : 6 / 515 (جهم) .

7 - الصحاح : 5 / 1892 (جهم) ، وينظر : لسان العرب : 12 / 112 (جهرم) .

8 - البحر المحيط : 2 / 177 .

ورَجَّحَ السَّمين الحلبي زيادة النَّون في (جَهْم) ، إذ قال : ((و (جَهْم) اختلف النَّاس فيها ، فقيل : هي أعجمية وعُربت ، وأصلها كَهْلَم .. وقيل : بل هي عربية الأصل ، والقائلون بذلك اختلفوا في نونها: أي زائدة أم أصلية ؛ فالصحيح أنها زائدة ووزنها (فَعَلَّ) مُشتقة من (رَكِيَّةٌ جَهْنَام) أي: بعيدة القعر ، وهي من الجَهْم وهو الكراهة ، وقيل بل نونها أصلية ووزنها فَعَلَّ كَعَدَّ بـ.))⁽¹⁾ .

ويظهر أنَّ هناك تصورين لنون (جَهْم) هما : أنَّ النَّون حرف زائد فوزنها يكون (فَعَلَّ) ، وأنها حرف أصيل ووزنها يكون (فَعَلَّ) .

وذهب الألوسي إلى أنها مُلحقة بالخُماسي ، قال : ((...و (جَهْم) عَلم لدار العقاب...وهي من المُلحَق بالخُماسي بزيادة الحرف الثالث ووزن⁽²⁾ فَعَلَّ ، وفي البحر إنها مُشتقة من قولهم : ركية جَهْنَام ... ولا يُلتفت لمن قال : وزنها فَعَلَّ كَعَرْنَدَس...))⁽³⁾ .

ويتَّضح من هذا النص أنَّ الألوسي يعدُّ النَّون في (جَهْم) من الحروف الأصول ، وهو بهذا الرَّأي يوافق الجوهري ، ويخالفه في الوزن ، فر (جَهْم) بعد الإلحاق عنده على وزن فَعَلَّ ، وعند الجوهري وزنها (فَعَلَّ) ، فالخلاف في موقع النَّون التي للإلحاق .

وصرَّحَ زكريا الأنصاري بأنَّ النَّون الثالثة الساكنة زائدة ، قال : ((... (جَهْم) عَلم لدار العقاب) وهي مُشتقة من رَكِيَّة جَهْلَم يريد بعيدة القعر وأصلها من الجهم وهو الكراهة والغلط والنَّون زائدة فوزنها فَعَلَّ (وقيل مُعَرَّب) أي نُقِلَ من العجمية إلى العربية وتصرف فيه وأصله كَهْنَام أُبِت الكاف جيماً وأُسْقِطَت الألف...))⁽⁴⁾ .

أراد أنَّ النَّون زائدة في (جَهْم) ، وهي مُشتقة من أصل ثلاثي هو : (جَهَم) ، وليست رباعية الأصل ، ووزنها عنده (فَعَلَّ) ، فعَرَّ عن الحرف الرَّائد بلفظه ، وهو بهذا الرَّأي يُخالف ما ذهب إليه بعض العلماء كالجوهري وغيره .

و (جَهْم) عنده مُشتقة من بئر جَهْنَام : أي بعيدة القعر ، وهذا الاشتقاق له ما يُعصِّده وهو أنَّ من أسمائها التي ذكرها التَّنزيل ﴿ هَاوِيَّة ﴾⁽⁵⁾ : ((...لأنَّها تَهوي بهم وتبلغ بهم قعرها...))⁽⁶⁾ ، وهذا قريبٌ من معنى الجَهْنَام .

4 - زيادة الواو : تَرْقُوة⁽⁷⁾

ذهب سيبويه إلى أنَّ الواو في (تَرْقُوة) زائدة ، وهي على زنة (فَعْلُوة) ، قال : ((وتلحق رابعة فيكون الحرف على (فَعْلُوة) في الأسماء ، نحو: تَرْقُوة وعَرْقُوة...ولا نعلمه جاء وصفاً.))⁽⁸⁾ .

وصرَّحَ أبو علي الفارسي بزيادة الواو في (تَرْقُوة) ، قال : ((باب زيادة الواو : الواو لا تُزاد أوَّلاً ، ولكنها تُزاد ثانية...ورابعة في تَرْقُوة وعَرْقُوة...))⁽⁹⁾ . ونسب أحمد بن

1 - الدرّ المصون : 1 / 508 .

2 - الأفضح : ووزنه .

3 - روح المعاني : 1 / 491 .

4 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التَّنزيل : 121 .

5 - القارعة : 9 ، قال تعالى : ﴿ فَاَمَةُ هَاوِيَّة ﴾ .

6 - الزينة : 2 / 212 .

7 - التَّرْقُوة : عظم يصل بين ثُغرة النَّحر والعتاق من الجانبين ، ينظر : المحيط في اللغة : 5 / 363 (ترق) .

8 - كتاب سيبويه : 4 / 275 ، وينظر : أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 101 .

9 - التكملة : 551 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 252 .

فارس إلى الخليل (ت175هـ) القول بأنها على زنة (فَعْلُوَة)، إذ قال: (((ترق) التاء والراء والقاف ليس فيه شيء غير التَرْقُوءَة، فإنَّ الخليل زَعَمَ أَنَّهَا فَعْلُوَة،...))⁽¹⁾. ورجَّح العكبري بأنها على زنة (فَعْلُوَة) وليس (تَفْعَلَة) وحجته في ما ذهب إليه أنه ليس في الكلام (ترق)⁽²⁾.

يظهر أنَّ هناك تصوّرين لكلمة (تَرْقُوءَة) هما: الأول: أنَّ التاء أصل في الكلمة، والواو هي الزائدة، ووزنها على هذا (فَعْلُوَة)، والآخر: أنَّ الواو أصل في الكلمة وأنَّ التاء هي الزائدة، ووزنها على هذا (تَفْعَلَة). وذكر ابنُ عصفور أنَّ الأصل الثلاثي لكلمة (تَرْقُوءَة) هو: (تَرْق)، قال: ((...إذ قد ثبت في (تَرْقُوءَة) أنَّ الأصول إنما هي التاء والراء والقاف. لكن قد يتخرَّج على أن يكون أصله (تَرْقُوءَة) بالواو...))⁽³⁾.

وعرض أبو حيان الأندلسي لوجهي المسألة، فقال: ((...والتاء بدل من واو، ومذهب سيبويه أنَّ التاء أصل في تَرْقُوءَة، ووزنها (فَعْلُوَة)...ومذهب غيره أنها زائدة مُشتَقَّة من رَقَى))⁽⁴⁾.

يبدو من هذا النص أنَّ في (تَرْقُوءَة) جذرين هما: إذا عُتَّت التاء زائدة فجرها: (رَقَى)، وإذا عُدَّ العكس فإنَّ جذرها: (ترق). ونسب السمين الحلبي إلى الزمخشري القول بأنَّ التاء أصل والواو زائدة، قال: ((...وقال الزمخشري العظام المُكتنفة لشجرة النحر عن يمين وشمال. ووزنها فَعْلُوَة فالتاء أصل والواو زائدة...))⁽⁵⁾.

وعَدَّ خالد الأزهري (ت905هـ)، والأشموني (ت929هـ) الواو الزائدة في الاسم نحو: عَرْقُوءَة⁽⁶⁾.

وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ الواو زائدة، والتاء من الحروف الأصول في الكلمة، ووزنها (فَعْلُوَة)، قال في إعرابه لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾⁽⁷⁾: ((...والتَّرَاقِيَ): جمع تَرْقُوءَة، وهي العظم المُشرف على الصدر، ووزنها: (فَعْلُوَة)، والواو زائدة، ولا يجوز أن يكون وزنها (تَفْعَلَة)؛ لعدم (ترق) في الكلام...))⁽⁸⁾.

وقال أيضاً: ((...والعَرْقُوءَة إحدى الخشبتين اللتين على اللو، وهي (فَعْلُوَة) (...))⁽⁹⁾.

5 - زيادة الياء والتاء : عَفْرِيت

ذهب سيبويه إلى أنَّ كلمة (عَفْرِيت) مُشتَقَّة من الأصل الثلاثي (عَفَر)، وأنَّ التاء فيها زائدة، قال: ((فمَّا يَبِينُ لَكَ أَنَّ التاء فيه زائدة التَّنْضُب...وكذلك عَفْرِيتُ لأنها من

- 1 - معجم مقاييس اللغة: 1 / 345 (ترق).
- 2 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 274 - 275، وإيجاز التعريف في علم التصريف: 96.
- 3 - الممتع: 1 / 91، وينظر: المبدع الملخص من الممتع: 10 - 11.
- 4 - ارتشاف الضرب: 1 / 215، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 5 / 1535، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة ماجستير): 343-344.
- 5 - الدر المصون: 6 / 432.
- 6 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 673، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك: 3 / 801، والزوائد في الصيغ: 1 / 260.
- 7 - القيامة: 26.
- 8 - إعراب القرآن: العظيم (زكريا الأنصاري): 540.
- 9 - الدرّة السنية على شرح الألفية: 407، وللاستزادة ينظر: نفسه: 426.

(العِفْر...))⁽¹⁾ . يُفْهَمُ من هذا النصِّ أنَّ سيبويه يرى زيادة الياء مع التَّاء ؛ لأنها مُشتَقَّة من (عفر) الثلاثي . وقال الفراء : ((...والعِفْرُيت : القويّ النَّافذ . ومن العرب مَنْ يقول للعِفْرِيَّة : عِفْرِيَّة . فمن قال عِفْرِيَّة قال في جمعه عَفَارٍ . ومن قال : عِفْرِيَّة قال عَفَارِيَّة وجاز أن يقول : عَفَارٍ...))⁽²⁾ . ونصَّ المبرِّد على زيادة الياء والتَّاء في (عِفْرِيَّة) ، قال : ((وأما التَّاء فثَّ زائدٌ . ومع الياء في عِفْرِيَّة))⁽³⁾ . وجعل أبو حاتم الرازي (عِفْرِيَّة) مُشتَقَّة من (العَفْر) وهو التُّراب ، وقد نصَّ على أنَّ الزَّائد فيها - عِفْرِيَّة - الهاء والياء⁽⁴⁾ . ولم يزد ابن جني على القول بأنَّها مُشتَقَّة من (العفر) ، أي التُّراب⁽⁵⁾ .

وجعل أحمد بن فارس العين والفاء والراء أصلاً صحيحاً، وله معاني منها (العفر) ظاهر التُّراب⁽⁶⁾ . يتَّضح أنَّ الياء والتَّاء من الحروف الزَّوائد عند الأنباري ، فوزن (عِفْرِيَّة) عنده (فِعْلِيَّة)⁽⁷⁾ .

فقد عَوَّ عن الحرفين الزَّائدين بلفظهما في الميزان الصَّرفي . ولم يخرج عمَّا ذكر العكبري ، وابنُ عصفور ، والقرطبي (ت671هـ)⁽⁸⁾ .

وذكر أبو حنن الأندلسي أنَّ زيادة التَّاء في (عِفْرِيَّة) من باب السَّماع لا القياس⁽⁹⁾ . وخلص السيوطي إلى زيادة التَّاء في (عِفْرِيَّة) ، وحجَّته سقوطها في الاشتقاق ، قال : ((...إنَّ لم تَبَّ نَحْنُ حُجَّة) على زيادته من اشتقاق ، فإنَّ يُنْتِ قُبِلَتْ فَيُحَكَّم بزيادة...وتاء (مَلَكُوت وِعِفْرِيَّة)...لسقوطها في...والمُلْك والعِفْر...))⁽¹⁰⁾ .

وذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ الياء زائدة في (عِفْرِيَّة) وهو مُشتَقُّ عنده من (العفر) ، قال في قوله تعالى : ﴿ قَالَ عِفْرِيَّةُ مِنَ الْجِنِّ ﴾⁽¹¹⁾ : ((...الياء في عِفْرِيَّة زائدة ؛ لأنه من العفر ، وهو التُّراب ، وجمعه عَفَارِيَّة وعَفَارٍ ؛ كجَوَارٍ))⁽¹²⁾ .

والمُتأمل في هذا النصِّ يلحظ أنَّه يُعَدُّ من العلماء الذين صرَّحوا بزيادة الياء في (عِفْرِيَّة) ، وهذا الأمر أغفله معظم العلماء - فيما اطلَّعت عليه - ، ولم يصرَّح بزيادة التَّاء فيها . وثمة ملحظ آخر هو أنَّ (عِفْرِيَّة) عنده مُشتَقَّة من أصل ثلاثي (عفر) ، لا من أصل رباعي هو (عفري) أو (عَفْرَت)⁽¹³⁾ ، فوزنها عنده (فِعْلِيَّة) لا (فِعْلِيَّة) .

- 1 - كتاب سيبويه : 315 / 4 - 316 ، وللاستزادة يُنظر : نفسه : 3 / 443 .
- 2 - معاني القرآن (الفراء) : 2 / 294 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 92 ، ومعاني القرآن (النحاس) : 876 / 2 .
- 3 - المقتضب : 1 / 198 .
- 4 - ينظر : الزَّينة : 2 / 191 ، وذكر المُحقِّق أنَّه صعب على أهل اللغة اشتقاقها من : عَفْر الأرض .
- 5 - ينظر : المحتسب : 2 / 141 ، ومُشكل إعراب القرآن : 2 / 534 .
- 6 - ينظر : معجم مقاييس اللغة : 4 / 62 - 63 (عفر) .
- 7 - ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 222 .
- 8 - ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 173 ، والمُقَرَّب : 504 ، والجامع لأحكام القرآن : 19 / 466 .
- 9 - ينظر : المبدع في التَّصريف : 134 - 135 ، والتَّدریب في تمثيل التَّقریب : 273 ، والدرِّ المصون : 5 / 314 .
- 10 - اللهجة المرضية في شرح الألفية : 639 ، وينظر : في علم الصَّرف : 24 ، والتطوُّر الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم : 480 .
- 11 - النمل : 39 .
- 12 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 426 ، وينظر : فتح الباقي : 2 / 115 .
- 13 - ينظر : لسان العرب : 4 / 586 - 587 (عفر) ، وتاج العروس : 13 / 88 (عفر) .

ت - القلب المكاني :

لا يخرج حدّ القلب المكاني عن فلك التقديم والتأخير في حروف الكلمة ، قال الرضي: ((أقول: يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتلّ والمهموز...))⁽¹⁾ ، أو: ((...جعل حرف من الكلمة مكان غيره منها وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف...))⁽²⁾ .

والقلب المكاني على ضربين هما: ما قُلبَ للضرورة الشعرية ، وما قُلبَ للتوسّع من غير ضرورة ، والضرب الأخير هو الشائع في اللغة العربية ، ولا يمكن استيعابه⁽³⁾ .

- الطّاعُوت :

عرض سيبويه لكلمة (طاعُوت) في باب (تسمية المذكر بالمؤنث) ، قال: ((فأما الطّاعُوتُ فهو اسمٌ واحدٌ مؤنّث ، يقع على الجميع كهيئة للواحد...))⁽⁴⁾ .
يُفهم من هذا النصّ أنّ (الطّاعُوت) اسمٌ مفرد مؤنّث يقع على الجميع .
وصرّح المبرد أنّ وزن (طاعُوت) : (فَعْلُوت) مقلوب من (فَعْلُوت)⁽⁵⁾ .
وذهب ابن القوطية (ت367هـ) إلى أنّ (الطّاعُوت) مُشتقٌّ من فعل ثلاثي معتلّ اللام بالواو أو الياء - طَغِيَ وطَغَطَ -⁽⁶⁾ .

- 1 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 21 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 27 .
- 2 - حاشية ابن جماعة : 1 / 21 .
- 3 - ينظر : الممتع في التصريف : 2 / 615 - 616 ، وظاهرة القلب المكاني في العربية : 24 - 25 .
- 4 - كتاب سيبويه : 3 / 240 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 154 .
- 5 - ينظر : المذكر والمؤنث (المبرد) : 90 ، والتكملة : 398 .
- 6 - ينظر : الأفعال (ابن القوطية) : 270 ، والمخصص : 17 / 29 .

وأبان ابن جنّي عن القلب المكاني في كلمة (طَاغُوت) ، إذ قال: ((قال أبو الفتح: ...وذلك أنّ الطَّاغُوت وزنها في الأصل فَعْلُوت . وهي مصدرٌ بمنزلة الرِّجُوت...فأمّا أصلها فهو طَاجُوت ؛ لأنّها من الياء...ورويانا عن قطرب وغيره فيها الواو ، طَطَّ يَطْغُو طُغُوًا . وقد يجوز على هذا أن يكون أصله: طَاجُوت...وأنا أنس بالواو في هذه اللفظة...ثمّ إنّ اللام قُضِمَتْ إلى موضع العين ، فصارت بعد القلب طَيَّغُوت أو طَوَّغُوت ، فلمّا تحرّكت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ في اللفظ ألفًا ؛ فصارت طَاغُوت كما ترى . ووزنها الآن بعد القلب فَلَعُوت...))⁽¹⁾ .

يظهر من هذا النصّ أنّ ابن جنّي يرى أنّ في (طَاغُوت) أصلين هما: طَغِي: طَغِيًا ، وطَطَّ: طُغُوًا⁽²⁾ ، والأصل الواوي أقرب إلى ابن جنّي من الأصل اليائي ، والقلب المكاني قد وقع عنده في الأصلين معًا .

وذكر الأنباري أنّ (الطَّاغُوت) على زنة: (فَاغُول) ، قال: ((وقيل: أصله طَاغُو على فَاغُول ، فأُلِيت من الواو الثانية تاءً فصارَ طَاغُوت))⁽³⁾ .

أراد الأنباري أنّ (طَاغُوت) أصلها: طَاغُو ، أُلِيت الواو الثانية تاءً ، فصارت (طَاغُوت) فعلى هذا الرّأي لا قلب مكاني في هذه اللفظة ، وإنّما إبدال فقط .

ورجّح أبو البقاء العكبري الأصل اليائي فيه ، وقد نصّ على القلب المكاني في كلا الأصلين ، إذ قال: ((...و(الطَّاغُوت) يُذَكَّر ويؤنث...وأصله طَاجُوت لأنّه من طَاجَيْت تَطْغِي ؛ ويجوز أن يكون من الواو ، لأنّه يُقال فيه يَطْغُو أيضًا ، والياء أكثر...ثمّ قُضِمَتْ اللام فجُعِلَتْ قبل الغين فصارَ طَيَّغُوتًا أو طَوَّغُوتًا ، فلمّا تحرّك الحرف وانفتح ما قبله قُلِبَ ألفًا ، فوزنه الآن فَلَعُوت...))⁽⁴⁾ .

وغضّ السّمين الحلبي من القول إنّ (الطَّاغُوت) أصلها: (طَاغُو) أُلِيت الواو المتطرّفة تاءً ، قال: ((...كأنّه لمّا رأى أنّ الواو تُدْبَل تاءً كما في تُجَاه ودُخَاه...ألغى قلب الواو التي هي لامٌ تاءً ، وهذا ليس بشيء...))⁽⁵⁾ . ولم يبعد الألوسي عما ذكره من قبله⁽⁶⁾ .

و(الطَّاغُوت) عند زكريا الأنصاري جذرها الثلاثي يائي ، وقد حدث فيها قلبٌ مكاني وهي عنده على وزن (فَلَعُوت) ، قال: ((قوله ﴿ الطَّاغُوت ﴾⁽⁷⁾ تُذَكَّر وتؤنث...وأصله: طَاجُوت ؛ لأنّه من طَاجَيْت تَطْغِي ، ويجوز أن يكون من الواو ؛ لأنّه يُقال فيه: يَطْغُو ؛ والياء أكثر . وعليه جاء الطُّغَيان ، ثمّ قُضِمَتْ اللام ، فجُعِلَتْ قبل الغين ، فصارَ: طَيَّغُوتًا أو طَوَّغُوتًا ، فلمّا تحرّك الحرف وانفتح ما قبله ، قُلِبَتْ ألفًا ، فوزنه الآن: فَلَعُوت...))⁽⁸⁾ .

1 - المحتسب : 1 / 131 - 132 ، وينظر : ظاهرة القلب المكاني في العربية : 112 .

2 - ينظر : القاموس المحيط : 4 / 356 (طَغِي) (باب الواو والياء فصل الطاء) .

3 - البيان : 1 / 169 .

4 - التبيان في إعراب القرآن : 1 / 107 ، وينظر : أبو البقاء العكبري صرفًا : 110 .

5 - الدرّ المصون : 1 / 617 .

6 - ينظر : روح المعاني : 2 / 14 ، وأبنية الصرف في تفسير روح المعاني 156 - 157 .

7 - البقرة : 256 ، ونصّها : ﴿ فَمَنْ يَهْدُ بِالطَّاغُوتِ ﴾ .

8 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 194 .

وقال أيضاً: ((والطَّاعُوت عند أبي علي أصله: طَّاعُوت: فَعَلُوت من الطُّغْيَان ، إلا أنَّه قُلِبَ ؛ فَعُوت اللام على العين ، فصَارَ طَيَّعُوت ، بوزن: فَلَغُوت ، ثُمَّ قُلِبَت الياء ؛ لوقوعها مُتَحَرِّكة ؛ لوقوعها بين مُتَحَرِّكين ؛ فَبَقِيَ: طَّاعُوت .))⁽¹⁾ .
 وقال أيضاً: (((بتقديم اللام على العين) إذ أصله طَّاعُوت فَعُوت فَرِمَّت الياء على العين ثُمَّ قُلِبَت أَلِفًا لَتَحَرِّكَهَا وَاِنْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا...))⁽²⁾ .
 يبدو أنَّ زكريا الأنصاري استقرَّ عنده أنَّ (الطَّاعُوت) على زنة (فَعَلُوت) : طَّاعُوت ، فَرِمَّت الياء على الغين ، فصارت طَيَّعُوتًا ، قُلِبَت الياء أَلِفًا ، فصارت (طَّاعُوت) ووزنها (فَلَغُوت) .
 وجذرُ (الطَّاعُوت) عنده طَغِي ، فهو مُعْتَلٌّ اللام بالياء - على الأكثر - ؛ وذلك لقوله: ((...والياء أكثر...)) ، وهو بهذا الرَّأي يخالف ما دُيِّبَ إلى قطرب (ت226هـ) .

1 - نفسه : 462 .

2 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 357 ، وللاستزادة ينظر نفسه : 135 .

المبحث الثاني: تصريف الأسماء والأفعال

أ - تصريف الأسماء :

من المعروف أنَّ تصريف الأسماء يقتصرُ على الاسم المتمكِّن ، فلا يدخل فيه الاسم المبني⁽¹⁾ نحو: هو ، وكم ، وغيرهما .

وتصريف الاسم على ضربين هما: تغيير بنيته بزيادة عليه - الإلصاق - والتعغير الداخلي

والبنية الثلاثية للاسم تمثِّلُ أعدل الأبنية ، لعلَّ الحرف الأوَّل يبتدأ به ولا يكون إلا مُتحرِّكًا ، وحرف يوقف عليه ولا يكون إلا ساكنًا ، وحرفٌ يكون حشواً فيه ليفصل بين الحرفين ؛ لئلا يكون بعد الابتداء الوقف ، وهما متضالَّان⁽²⁾ .

1 - أبنية الاسم الثلاثي : أ - آل :

النَّاظر في لفظة (آل) عند العلماء القدماء يجد أنَّهم على مذهبين هما :

الأوَّل : عَزِيَّ إلى سيبويه بأنَّ (آل) أصلها (أَهْل) وَحُجَّتُهُ فيما ذهب إليه تقوم على : أنَّ (آل) بمعنى (أَهْل) ؛ ولأنَّه يُصَغَّرُ كتصغير (أَهْل) ، فيُقَالُ في كليهما: أٌ هِي⁽³⁾ .
والعلماء في هذا المذهب على رأيين هما :

أ - قلب الهاء همزة ثمَّ قلب الهمزة ألفاً :

قال الأخفش (ت215هـ) : ((وأما (آل) ... وإنما هي همزة أُ بِلَتْ مكان الهاء ؛ مثل هُات...))⁽⁴⁾ .

وذهب ابنُ جنِّي إلى أنَّ (آل) أصلها (أَهْل) ، ثُمَّ أُبِلَتْ الهاء همزة فصارت (أَل) ، توالَت همزتان ، فأبدلوا الثانية ألفاً ، وأدغموا فصارت (آل) ، ورُدَّ على من ذهب إلى قلب الهاء ألفاً من دون أن يقلبها همزة أولاً ، ثُمَّ أَلِفًا بنقطتين هما : أنَّ قلب الهاء ألفاً لم يرد إلا في هذا الموضع فهو ليس بالقياس المطَّرد ، وعدم جواز استعمال (آل) مكان (أَهْل) للفرق التلالي بينهما⁽⁵⁾ .

وجاءت عبارة مكي القيسي (ت437هـ) أكثر وضوحاً ، قال : ((...وآل أصله أَهْل ثُمَّ أُبِلَ من الهاء همزة فصارت أَل ثُمَّ أُبِلَ من الهمزة ألف لانفتاح ما قبلها وسكونها فإذا صَغَّرْتَهُ رَدَّته إلى أصله فقلت : أٌ هِي...))⁽⁶⁾ .

واحتجَّ ابن عصفور على عدم قلب الهاء ألفاً بأمرين هما : لم يرد إبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع فيُحْمَلُ هذا عليه ، قد ثبتَّ إبدال الهمزة من الهاء نحو: (ماء) فحمل (آل) عليها⁽⁷⁾ ، وبمثل هذا قال أبو حَليْن الأندلسي⁽¹⁾ .

1 - ينظر : علم الصرف (فخر الدين قباوة) : 1 / 131 .

2 - ينظر : شرح الملوكي في التصريف : 24 .

3 - ينظر : الدرُّ المصون : 1 / 217 .

4 - معاني القرآن (الأخفش) : 1 / 98 ، وينظر : الإبدال والمعاقبة : 29 .

5 - ينظر : سر صناعة الإعراب : 1 / 113 - 115 .

6 - مُشْكَلُ إعراب القرآن: 93/1، وينظر: المفتاح في الصرف: 95 - 96، وشرح المفصل: 344/10 - 345 .

7 - ينظر : الممتع : 1 / 349 ، ولسان العرب : 11 / 30 ، (أَهْل) ، والمبدع الملخص من الممتع : 52 .

ب - قلب الهاء ألفاً :

ذهب بعض العلماء إلى قلب الهاء ألفاً ؛ لشبه الهاء بحروف اللين ، قال الرّمخشري : ((أصل (آل) أهل ، ولذلك يُصَغَّرُ بـ أَهْلٍ ، فَأُبْلِتَ هَاوُهُ أَلْفًا...))⁽²⁾ .
وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، قال : ((...و (آل) أصله أهل ، قُلِبَتِ الهاء أَلْفًا...))⁽³⁾ .

ويبدو أنّ الفرق بين الرأيين عماده وقوع الإبدال بينهما أو عدمه .
الثاني : عَزَى إلى يونس بن حبيب (ت182هـ) ، وعلي بن حمزة الكسائي القول إنّ أصل (آل) : أول ، قُلِبَتِ الواو أَلْفًا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فهو مُشْتَقٌّ من (آل - يُوُول) ، بمعنى رَجَعَ : ((وحكى الكسائي : أَوَّلِي وإذا جمعته قلت (ألون)...ويقال في تصغير (آل (أَوَّلِي...))⁽⁴⁾ .

ونسب السمين الحلبي الآراء ، فقال : ((...ومنهم مَنْ قال : أصله أول مُشْتَقٌّ من آل يُوُول ، أي رَجَعَ ،...فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبَتِ أَلْفًا ، وتصغيره على أوِيل...ويُعْزَى هذا للكسائي...))⁽⁵⁾ .

وزاد الألوسي في نسبة هذا الرأي يونس بن حبيب⁽⁶⁾ ، وثمّة فرق دلالي بين (آل وأهل) يتمثل في أنّ الأهل أعمّ من الآل ، فيقال أهل البصرة ولا يُقال آل البصرة ، والآل كلّ من يوُول إليه بنسب أو قرابة ، والأهل كلّ من يضمّه بيته⁽⁷⁾ .

أمّا زكريا الأنصاري فقد ذهب إلى أنّ الهاء قُلِبَتِ همزة ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزة أَلْفًا ، قال : ((قوله من ﴿ آل فِرْعَوْنَ ﴾⁽⁸⁾ أصله : (أهل) ؛ فقُلِبَتِ هَاوُهُ همزة ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزة أَلْفًا ؛ كراهة اجتماع المثليين ، كما فعل بـ (أَدَمَ) .))⁽⁹⁾ .

1 - ينظر : المبدع في التصريف : 148 .

2 - الكشف : 1 / 140 .

3 - المحرر الوجيز : 1 / 139 ، وينظر : التفسير الكبير : 3 / 505 .

4 - معاني القرآن (الكسائي) : 70 ، وينظر : مجمع البيان : 1 / 206 ، والجامع لأحكام القرآن : 1 / 299 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 208 .

5 - الدرّ المصون : 1 / 217 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 317 .

6 - ينظر : روح المعاني : 1 / 245 .

7 - ينظر : مجمع البيان : 1 / 206 ، وبهجة الخاطر ونزهة الناظر : 113 .

8 - البقرة : 49 .

9 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 170 .

وقال أيضًا : ((وأصل آل أهل لأنّ تصغيره أُهْلِي) هو المشهور ، وقال الكسائي وغيره أصله أول من آل يؤول أي رجّع قُلِبَت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتصغيره أُوهْلِي ورُدَّ الأول باختلاف أهل وآل معنى إذ الأهل بالقرابة بالآل والآل من يؤول إليك بقرابة أو رأي أو مذهب وبأنّ الألف لم يثبت إبدالها من الهاء... وإبدال الواو من الألف ومن الهاء (1) لتقاربهما مخرجًا...)) (2).

وقال أيضًا : ((وأصله: أهل . لتصغيره على: أُهْلِي ، قُلِبَت الهاء همزة ، والهمزة ألفًا... ولا يُستعمل - آل - إلا في الأشراف ، بخلاف أهل الأول . وإنما قيل (آل فرعون) لتصوره بصورة الأشراف)) (3).

يتبين من هذه النصوص أنّ زكريا الأنصاري يذهب إلى قلب الهاء همزة ، ثمّ قلب الهمزة ألفًا ، وقد وصف هذا الرّأي بـ (المشهور) ، وأنّه يرى أنّ هناك فرقًا دلاليًا بين (آل وأهل) يتمدّل في أنّ آل يختصّ استعمالها بذوي الشّان والخطر ، وليس كذلك أهل ، وأنّ الأهل أعمّ من الآل ، لقوله : ((... إذ الأهل بالقرابة بالآل ، والآل من يؤول إليك بقرابة أو رأي أو مذهب...)) .

ب - النَّاس :

لم تكن لفظة (النَّاس) موضع اتفاق بين العلماء ، ويمكن تقسيم آرائهم على أربعة آراء هي :

أ - النَّاس أصلها أناس :

ذكر سيبويه أنّ أصل (نَاس) : (أناس) خُفَّت الهمزة منه تخفيفًا ، قال: ((ومثّل ذلك أناسٌ ، فإذا أُكْثِرَت الألف واللام قلت الناس ؛ إلا أنّ النَّاس قد تُقَارَفُهُم الألف واللام ويكون نكرةً ، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك)) (4).

يفهم من هذا النصّ أنّ (النَّاس) عند سيبويه أصلها : (أناس) بوزن (فُعَال) ، خُفَّت الهمزة تخفيفًا عند تعريفه بالألف واللام فصارَ (النَّاس) بزنة (العَال) ، وجُعِلَت الألف واللام فيه عوضًا عن الهمزة المحذوفة ، ولا يكاد يُستعمل إلى بهما ، فإذا جُرِدَ منهما رُفَّت همزته المحذوفة كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ دَعِمَ كَيْ أَنَاسٍ مَّشَوْبَهُمْ ﴾ (5).

وأيّ المُبرّد هذا المذهب ، قال : ((... قولهم : نَاس المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره . ويدلّك على ذلك الإتمام إذا قلت : أناس . فإنّما هو فُعَال على وزن غُرَاب مُشْتَقٌّ من أنيس...)) (6).

وبمثل هذا قال ابن سيده: ((... وقال بعضهم ناسٌ وأصلها أناس فحُفَّت الهمزة تخفيفًا...)) (1).

1 - الأفصح : إبدال الألف من الهاء والواو .

2 - فتح الجليل ببيان خفيّ أنوار التّنزيل : 86 .

3 - القائق المُحكمة في شرح المقّمة الجزرية : 27 .

4 - كتاب سيبويه : 2 / 196 ، وينظر: تاج العروس : 411/15 ، والإعلان في كتاب سيبويه في هـى التّواسات الصّدّويّة الحديثة (رسالة ماجستير) : 389 .

5 - البقرة : 60 .

6 - المقنضب : 1 / 171 ، وينظر: جامع البيان: 156/1 ، ومجالس العلماء: 69 ، وإعراب ثلاثين سورة: 255 ، وسر صناعة الإعراب : 1 / 126 ، وتصريف الملوكي : 58 ، وشرح تصريف الملوكي : 363 .

يظهرُ من هذه النصوص أنَّ الأصل الثلاثي لكلمة (النَّاس) هو : أَنَسَ ، أو أَنَسَ .

ب - النَّاس أصلها نَوَسَ :

نسب النَّحَّاس إلى الكسائي القول بأنَّ أصلها (نَوَسَ) بوزن (فَعَلَ) ، أُعْلِت عينه بقلبها ألفاً فصارت (النَّاس) ، قال : ((...قال الكسائي هما لغتان - أناس والنَّاس - ليست إحداهما أولى من الأخرى . يدلُّ على ذلك أنَّ العرب تُصَغِّرُ ناساً نَوْيْداً ولو كان ذلك الأصل لقالوا : أُنَيْس...))⁽²⁾ .

يبدو أنَّ اشتقاق (النَّاس) من (نَوَسَ) للتلافة على الحركة والتذبذب⁽³⁾ . وإلى مثل هذه النسبة ذهب أبو حنبل الأندلسي ، قال : ((...وذهب الكسائي إلى أنَّ مادته نون وواو وسين ، ووزنه (فَعَلَ) مُشْتَقٌّ من النَّوَس وهو الحركة ، يُقَالُ نَاسٌ يَنْوَسُ نَوْساً إذا تحرَّك...))⁽⁴⁾ .

ونسب الألوسي إلى السكاكي (ت626هـ) القول بأنَّ (النَّاس) أصلها (نَوَسَ) ، قال : ((...وذهب السكاكي إلى أنَّه - النَّاس - اسم تائم وعينه واو من نَوَسَ إذا تحرَّك بدليل تصغيره على نَوَيْس فوزنه فَعَلَ...))⁽⁵⁾ .

والظاهر أنَّ حجة الكسائي ومن تابعه تقوم على أنَّ تصغير (نَوَسَ) : نَوَيْس ، ولو كان أصلها أَنَسَ ، لكان تصغيرها على : أُنَيْس ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ يردُّ الأشياء إلى أصلها .

ت - النَّاس أصلها الإيناس :

وعُزِّيَ إلى أبي عمرو الشيباني (ت213هـ) أنَّ (النَّاسَ) مُشْتَقَّةٌ من (الإيناس) فحذفت الهمزة والياء معاً، فصارت النَّاس ، ووزنها : (العَال) ، قال أبو حنبل : ((...وقال الشَّيباني : مُشْتَقٌّ من الإيناس بمعنى الإبصار .))⁽⁶⁾ .

ث - النَّاس أصلها نَسيَ :

ذُيِبَ إلى ابن الأنباري (ت328هـ) القول بأنَّ (النَّاس) أصلها (نَسيَ) ، فقُذِّمَت اللام إلى موضع العين ، فصارت (نَيساً) ، أُعْلِت الياء ففُكِلَت ألفاً ، ووزنها (فَعَلَ) ، قال ابن خالويه (ت370 هـ) : ((...وسمعت ابن الأنباري يقول : الأصل في الناس النَّوَس . وجائز أن يكون النَّسِي من النَّسِيان ، فقلبوا لام الفعل إلى موضع عينه...))⁽⁷⁾ .

وإلى مثل هذه النسبة ذهب مكي القيسي ، قال : ((...قال ابن الأنباري : النَّاس جمع لا واحد له من لفظه بمنزلة الإبل...قال ووزن النَّاس من الفعل فَعَلَ وأصله نَسي من نَسِيَتْ

- 1 - المخصَّص : 14 / 17 ، وينظر : مجمع البيان : 1 / 86 .
- 2 - إعراب القرآن (النَّحَّاس) : 1 / 187 ، وينظر : الثَّيْبَان في تفسير القرآن : 1 / 67 ، والأُمالي الشَّجرية : 124 / 1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 53 - 54 .
- 3 - ينظر : الأفعال (ابن القوطية) : 267 ، وتهذيب اللغة : 90/13 (ناس) ، والثَّيْبَان في تفسير القرآن 67/1 ، والأُمالي الشَّجرية : 124 / 1 .
- 4 - البحر المحيط : 1 / 77 ، وينظر : المبدع في التصريف : 240 - 241 ، والدرِّ المصون : 1 / 111 .
- 5 - روح المعاني : 1 / 145 - 146 .
- 6 - ارتشاف الطُّوب : 1 / 390 .
- 7 - إعراب ثلاثين سورة : 255 ، وينظر : دقائق التصريف : 293 .

فأخَرَتِ العين وفُحِّتِ اللام فصَارَ في الحكمَينَا فصارت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها...))⁽¹⁾ .

أغلب الظنَّ أنَّ مكي القيسي أراد أنَّه بوزن (فَعَلَ) لا (فَعْل) ، حتَّى يتساق مع قوله : (...فصارت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها...)) .

وقد دُسِبَ هذا الرَّأي إلى الكوفيين عامتهم⁽²⁾ ، ويظهر أنَّ للكوفيين مذهبين في هذه اللَّفظة هما : الأول : أنَّ أصله (نَوس) وقد عَزِيَ هذا الرَّأي إلى الكسائي ، والآخر : أصله (نسي) وقد عَزِيَ إلى عامتهم⁽³⁾ .

ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ كلمة (النَّاس) مُشتَقَّة من (أُنِسَ) لا من (نَوس) ، وحُدِّثَتِ الهمزة للتخفيف ، قال : ((...وما قيلَ من أنَّها - الألف - في النَّاس مُنْقَلِبة عن واو ليس بشيء لأنَّه يقتضي أنَّها أصلية لأنَّ الألف في مثله إذا كانت مُنْقَلِبة كانت أصلية وليست ألف النَّاس أصلية فإنَّه من أُنِسَ لا من نَوس فأصله أُناس فُخِّفَ...))⁽⁴⁾ ، وقال أيضًا : ((...النَّاس : من الإنس...))⁽⁵⁾ .

وقال أيضًا : ((...والنَّاسُ أصله أُناس بالهمز فوزنه عَال ووزن أصله فُعَال فُحِّتِ الهمزة تخفيفًا....))⁽⁶⁾ .

يتَّضح من هذا أنَّه يرى أنَّ النَّاس مُشتَقَّة من (أُنِسَ) أو من (الإُنس) لا من (نَوس) (نَسي) ، وهي عنده على وزن (فُعَال) حُدِّثَتِ الهمزة تخفيفًا وهي تقابل الفاء في الميزان ، فصارت بزنة (العَال) .

ويبدو أنَّ رأي سيبويه وزكريا الأنصاري هو الرَّاجح ؛ وذلك لأمرٍ هي :

1 - إنَّ اشتقاق كلمة (النَّاس) من (أُنِسَ) هو الأظهر ، لا من (نَوس) بمعنى تَذَبُّب ، أو (نَسي) بمعنى النسيان .

2 - قلة التكلف فيه بالنظر إلى التكلف في (نَسي) .

3 - لقد أيدَ بعض الكوفيين رأي سيبويه ، وهذا يعني أنَّ الكوفيين لم يتفقوا جميعهم على رأي واحد .

2 - أبنية الاسم الخماسي :

ذكر سيبويه أربعة أبنية للاسم الخماسي المجرد هي : فَعَّلَ ، وفَعَّلَل ، وفُعِّلَ ، وفُعِّلَل⁽⁷⁾ .

وعلى هذا الرَّأي أبو علي الفارسي ، وابن جنِّي ، والجرجاني ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وأبو حنَّين الأندلسي⁽⁸⁾ .

1 - مشكل إعراب القرآن : 2 / 856 .

2 - ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 54 .

3 - ينظر : درس الصرفي عند الكوفيين : 61 - 63 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 166 .

5 - الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 123 .

6 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 41 .

7 - ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 301 - 302 ، والأسماء والأفعال والحروف (الزبيدي) : 308 - 309 ،

والنكت : 2 / 1177 .

8 - ينظر : التكملة : 540 - 541 ، والمنصف : 1 / 30 - 31 ، والمفتاح في الصرف : 33 - 34 ، وشرح

وأبنية الاسم الخماسي عند ابن السراج خمسة بزيادة (فُعْلِل) نحو : هُنْدَلَع⁽¹⁾، قال: ((...وَأَمَّا هُنْدَلَع ، فلم يذكره سيبويه ، وقالوا : هي بقلة .))⁽²⁾ .

أد أبو بكر الزبيدي (ت 379هـ) هذا الرأي ، إذ قال : ((... قد جاء من هذا الباب فُعْلِل : قالوا : هُنْدَلَع : اسم بقلة .))⁽³⁾ .

ورد المرادي (ت 749هـ) هذا الرأي وحبته تقوم على أمرين هما : أن تقرير أصالة النون في هُنْدَلَع تقضي إلى عدم النّظير ، وهناك لغة أخرى فيها ، وهذا يعني أن أبنية الخماسي تكون على ستة أمثلة وبهذا يُفضّل على الاسم الرباعي ، قال : ((تنبيه : زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فُعْلِل نحو : هُنْدَلَع - اسم بقلة - ولم يثبت سيبويه ، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه : أحدها أنه يلزم من تقدير أصلتها عدم النّظير . الثاني أن كراعاً حكى في الهُنْدَلَع كسر الهاء ؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسي على ستة أمثلة ، فكان يفوت تفضيل الرباعي عليه ، وهو مطلوب ، الثالث أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهيل لأن زيادتها لم تثبت ، إلا لأن الحكم بأصلتها موقع في وزن لا نظير له مع أن نون هُنْدَلَع ساكنة ثانية ، فأشبهت نون عَنبر وحَنظل...فالحكم على نون هُنْدَلَع بالزيادة أولى.))⁽⁴⁾ .

وذكر خالد الأزهري أربعة أبنية للاسم الخماسي المجرد⁽⁵⁾، ورجّح السيوطي زيادة النون في (هُنْدَلَع) ، وأن (فُعْلِل) من الأبنية المزيد فيها ، قال : (((و) قال (ابن السراج (و) فُعْلِل... (هُنْدَلَع) لبقلة معروفة...والظاهر أنه ممّا زيد فيه النون .))⁽⁶⁾ .

وذهب زكريا الأنصاري إلى أن بناء (فُعْلِل) ليس من أبنية الاسم الخماسي ، مرجّحاً رأي المرادي فيها ، قال : ((...وللاسم الخماسي المجرد (أربعة) من الأبنية...وإن اقتضت القسمة العقلية أن له مائة واثنين وتسعين بناء...لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلا أربعة...وأمّا هُنْدَلَع لبقلة والصحيح كما قال المرادي إنه رباعي ونونه زائدة ووزنه فُعْلِل فلذا لم يذكره...))⁽⁷⁾ .

وهذا النص يفيد بأنّ بناء (فُعْلِل) ليس من أبنية الاسم الخماسي ، وهي مزيدة بالنون عنده .

ويظهر أن الرّاجح ما ذهب إليه سيبويه ، وزكريا الأنصاري وغيرهما من العلماء - ماعدا ابن السراج ومن تابعه - ، وذلك لأمرين : أحدهما : أن معظم العلماء لا يعوّن (فُعْلِل) من أبنية الاسم الخماسي ، والآخر : أن هذا الوزن غير مُستعمل في أعلى النصوص فصاحة القرآن الكريم .

ب - تصريف الأفعال :

المفصل : 6 / 214 ، والممتع : 1 / 70 - 71 ، والمبدع في التصريف : 57 .

1 - الهُنْدَلَع : بقلة ، ينظر : لسان العرب : 8 / 369 (هُدع) ، وقال ابن منظور عنه : وهو بناء فانت .

2 - الأصول في النحو : 3 / 186 .

3 - الأسماء والأفعال والحروف (الزبيدي) : 310 .

4 - توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1524 - 1525 ، وينظر : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية : 268 .

5 - ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2 / 660 .

6 - همع الهوامع : 3 / 260 ، وينظر : الزوائد في الصيغ : 1 / 234 .

7 - المناهج الكافية : 2 / 18 .

اهتمّ القدماء بتصريف الأفعال ، وما يطرأ عليها من تغوّر نتيجة للتصريف ، سواء أكان هذا التغوّر داخلياً على مستوى الحركات - خاصة حركة عين الفعل - أم خارجياً بسبب الزيادة على الفعل⁽¹⁾ .

وهذا يعني أنّ التصريف في الأفعال على نوعين : تصرف بغير زيادة: ((فأما تصرفه بغير زيادة فعلى أربعة أضرب: فَعَلَ ، يَفْعَلُ ، أَفْعَلُ ، لَا تَفْعَلُ))⁽²⁾ ، وتصرف بزيادة ، ويكون على ثلاثة أضرب هي: موازن للرباعيّ على سبيل الإلحاق ، وموازن له من غير إلحاق وغير موازن له⁽³⁾ ، وقد رتبت الأفعال ترتيباً الفبائياً .

1 - أبنية الفعل الثلاثي : أ - حَتَا :

ذكر ابن القوطيّة أنّ في (حَتَا) أصليين هما حثو ، وحتي ، قال: ((وَحَتَا التُّرَابَ حَثْوًا وَحَثِيًّا فِي الْقَبْرِ صَدَّيْ...))⁽⁴⁾ .
يفهم من هذا النصّ أنّ الفعل (حَتَا) معتلّ اللام ، ولامه على أصليين هما : أصلّ واوي وأصلّ يائي .

وإلى مثل هذا ذهب ابن فارس ، إذ قال : ((حثو...وحثا التراب يحثوه...وحثي يحثي حثيّا مثله...وربما قالوا : أرض حثوًا : كثيرة التراب))⁽⁵⁾ ، ولم يبعد عمّا ذكر الجوهري⁽⁶⁾ ، قال السّرقسطيّ (ت بعد 400هـ): ((حَتَا: وَحَتَا التُّرَابَ فِي الْقَبْرِ حَثْوًا وَحَثِيًّا : صَدَّيْ...))⁽⁷⁾ .

ذكر ابن منظور أنّ ابن سيده يذهب إلى أنّ (حثي) معتلّ اللام بالياء أعلى لغة من (حثو) معتلّ اللام بالواو ، قال : ((حَتَا : ابن سيده: حَتَا عَلَيْهِ التُّرَابَ حَثْوًا هَالَهُ ، وَالْيَاءُ أَعْلَى...))⁽⁸⁾ .

و(حَتَا) عند الفيروزآبادي لامها مُعتلّة بالواو أو الياء ، قال : ((حَثَى) التُّرَابَ عَلَيْهِ يَحْثُوهُ وَيَحْثِيهِ حَثْوًا وَحَثِيًّا...))⁽⁹⁾ .

وذهب زكريا الأنصاريّ إلى أنّ الفعل (حَتَا) معتلّ اللام بالواو أو الياء ، والواو فيه أفصح ، قال في قول الرّسول (صلى الله عليه وآله وسلّم): ((احْثُوا فِي وُجُوهِ الْمَلَائِكِينَ التُّرَابَ))⁽¹⁰⁾ : ((... احْثُوا) بالواو ويُقال يحْثِي بالياء فهو واوي ويائي ، والواو فيه أفصح...))⁽¹¹⁾ .

1 - ينظر : مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة : 31 .

2 - شرح الملوكي في التصريف : 37 .

3 - ينظر : نفسه : 64 ، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي : 31 - 32 .

4 - الأفعال (ابن القوطيّة) : 213 - 214 ، وينظر : الأفعال : (ابن القطّاع) : 1 / 263 .

5 - مجمل اللغة : 1 / 264 (حثو) .

6 - ينظر : الصحاح : 6 / 2308 (حثا) .

7 - الأفعال (السّرقسطيّ) : 1 / 421 .

8 - لسان العرب : 14 / 164 (حثا) ، وينظر : المصباح المنير : 1 / 131 (حثا) .

9 - القاموس المحيط : 4 / 315 ، (حثي) .

10 - النّهاية في غريب الحديث والأثر : 1 / 339 .

11 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التّنزيل : 255 .

يظهر أنَّ هناك لغتين في الفعل (حَثَا) هما : حَثُو ، وحَثِي ولغة الواو أفصح عند زكريا الأنصاري من لغة الياء ، وهو بهذا الرأي يخالف ابن سيده فيما ذهب إليه .
ويُلحظ من النصوص السابقة أنَّ لغة الواو مُقَمَّة على لغة الياء حتَّى عند ابن سيده الذي رجَّح لغة الياء فيه .
وأغلب الظنَّ أنَّ الاختلاف في أصل لام الفعل (حَثَا) يعود إلى وجود ظاهرة المُعاقبة الحجازية بين الواو والياء وهي ظاهرة معروفة تطرأ على الأسماء والأفعال⁽¹⁾ .

1 - ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 164 ، واللهجات العربية نشأة وتطوراً : 169-172 .

ب - وَجَل :

ذكر سيبويه في مضارع الفعل (وَجَلَ) لغات عثة هي : يَوْجَل ، وَيَجَل ، وَيَجَل ، قَالَ : ((وَأَمَّا وَجَلَ يَوْجَل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون يَوْجَل فيجرونه مجرى عَلِمْتُ . وغيرهم من العرب سيوى أهل الحجاز يقولون في تَوْجَل هي تَيَجَل . وإذا قلت يَفْعَل فبعض العرب يقولون يَيَجَل كراهية الواو مع الياء... وقال بعضهم: يَاجَل فأبدلوا مكانها ألفاً كراهية الواو مع الياء... وقال بعضهم: يَيَجَل ، كأذلهما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياءً ، لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً...))⁽¹⁾ . يظهر أن علّة كراهة اجتماع الياء مع الواو كانت السبب وراء قلب الواو ياءً في أغلب هذه اللغات التي ذكرها سيبويه .

وجعل أبو عثمان المازني (يَيَجَل) أقيس من غيرها ، قال : ((وقد قال قومٌ) يَيَجَل وَيَيَجَل فكسروا الياء لتقلب الواو ياءً . لأن الواو الساكنة إذا انكسرت ما قبلها أَبَلَّت ياءً... وهذا أقيس...))⁽²⁾ .

يتضح من هذا النص أن أصل (يَيَجَل) هو (يَوْجَل) فُلبت الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها ، ونظيرها : مَيَّان ومَيَّاد ، وهو إعلال مقيس .

و (يَيَجَل) عند المبرد ليست بالأغية الجيدة ، وعد (يَيَجَل) من القبيح ، قال : ((... فقالوا يَيَجَل وَيَيَجَل وليس ذلك بجيد ؛ لأن القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين... ولكن لما كسروا الياء في يَيَجَل علمنا أن ذلك ؛ لتقلب الواو ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسرة في الياء . وقال قومٌ - وهم أهل الحجاز - نبدلها على ما قبلها فنقول: يَاجَل.. وهذا قبيح ؛ لأن الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكل واحد منهما في موضع حركة))⁽³⁾ .

وعدم استحسان المبرد لـ (يَاجَل) يرجع إلى أن إبدال الواو ألفاً يجب أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، وهي في موضع متحرك ؛ وهذا غير متوافر في (يَوْجَل) ، إذ الواو ساكنة غير متحركة .

وكسر حرف المضارعة هي لهجة نسبها المؤب إلى بني تميم⁽⁴⁾ ، وهي لأسد أيضاً⁽⁵⁾ . رجح أبو علي الفارسي في مضارعها (يَوْجَل) ، قال : ((وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعَل ، نحو وَجَلَ يَوْجَل .. ففيه أربع لغات أكثرها وأعلاها أن تصح الواو لأنها لم تتوسط الياء والكسرة...))⁽⁶⁾ .

وذهب العكبري إلى أن (يَوْجَل) لغة جيدة ، و (يَيَجَل) مركبة من لغتين هما: يَوْجَل وَيَيَجَل ، فأخذت الفتح من اللغة الأولى \ ي - \ ، ومن الثانية \ ي - \ .⁽⁷⁾ ويرى ابن مالك أن (يَيَجَل) أكثر من غيرها ، قال : ((ومنهم من يقول: (يَيَجَل) ، و (يَيَجَل) - بالكسر - أكثر .))⁽⁸⁾ .

1 - كتاب سيبويه : 4 / 111 - 112 ، وينظر : شرح عيون كتاب سيبويه : 263 .

2 - المنصف : 1 / 202 .

3 - المقتضب : 1 / 228 ، وينظر : المبرّد صرّفاً : 60 - 62 .

4 - ينظر : دقائق التصريف : 225 - 226 ، ولهجة تميم : 137 .

5 - ينظر : لهجة قبيلة أسد : 139 .

6 - التكملة : 569 - 570 ، وينظر : الصحاح : 5 / 1840 (وجَلَ) .

7 - ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 3 / 2 ، وينظر : المقرّب : 542 ، وابن عصفور والتّصريف : 267 - 268 .

8 - شرح الكافية الشافية : 4 / 2137 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 91 - 92 ، وشرح

ونسب أبو حلين الأندلسي إلى قريش وكنانة القول بفتح العين فيها في المضارع - يَوْجَل - ، وإلى تميم كسر الحرف الأول ؛ لتتقلب الواو ياءً ، وإلى بني عامر أنَّها تكسر الحرف الأول إلا في الياء فإنَّها تفتح⁽¹⁾ ، ونعت السمين الحلبي (يَاجَل) بالشذوذ⁽²⁾ .

وقد عرض زكريا الأنصاري وجوه هذه اللغات في الفعل المعتلّ الفاء بالواو ، وخلص إلى أنَّ (يَوْجَل) أفصح اللغات ، قال: ((يُقَال وَجَلَّ يَوْجَلُ ، وهي اللغة الجيدة ؛ قال الله تعالى: ﴿ لَا تَوْجَلْ ﴾⁽³⁾ واللغة الثانية : قلب الواو ألفاً تخفيفاً))⁽⁴⁾ .

وقال أيضاً: ((...وشذ في مضارع وَجَلَّ) أي خاف (يَيْجَلُ وَيَاجَلُ وَيُجَلُّ) بقلب الواو ياءً أو ألفاً أو ياءً بعد كسر ياء المضارعة فالفصح يَوْجَلُ وشذت الثلاثة فبعضهم يقلب الواو ياءً لأنَّها أخفُّ من الواو وبعضهم ألفاً لأنَّها أخفُّ منها وبعضهم بكسر ياء المضارعة لتتقلب الواو ياء وهذه أشدّها وليست هذه من لغة مَنْ يقول تَعْلُمُ بكسر التاء لأنَّ أولئك لا يكسرون الياء لاستثقالهم الكسرة عليها وإثماً كسرت هنا لما ذكر...))⁽⁵⁾ .

يظهر من هذين النصين أنَّ اللغة الفصيحة عنده هي (يَوْجَل) ، وعدَّ (يَيْجَلُ وَيَاجَلُ وَيُجَلُّ) من الشواذ ، وأشدّها (يَيْجَل) ، ولا يحمل هذه اللغة على لغة مَنْ كسر الحرف المضارع ؛ وذلك لاستثقال الكسرة على الياء ، و(يَاجَل) عنده اللغة الثانية ، وعلة قلب الواو ألفاً فيها للخفة .

2 - أبنية الفعل الرباعي : أَحْصَى :

اختلف العلماء في (أَحْصَى) الواردة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْ لَّا ﴾⁽⁶⁾ ، بين أن تكون فعلاً ماضياً ، أو أَفْعَلُ للتفضيل . ذكر سيبويه أنَّ أبنية الفعل الماضي هي : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعَّلَ ، فَعَّلَ ، قال: ((فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وَسَمِعَ مَكُثٌ وَحُمِدٌ...))⁽⁷⁾ .

و(أَحْصَى) عند الفراء أَفْعَلُ تفضيل ، و (أَمْ لَّا) منصوب على أنَّه تمييز ، أو مفعول لـ (لبثوا) ، قال: ((وقوله: أَمْ لَّا الأَمْ دُيْكونُ نصبه على جهتين إن شئت جعلته خرج من (أَحْصَى) مُفسِّراً ،... وإن شئت أوقعت عليه اللَّبَّاث : لِلْبَّاثِ أَمْ لَّا))⁽⁸⁾ .

وعرض الزجاج الوجهين معاً ، إذ قال : ((الأَمْ دُ: الغاية ، و(أَمْ لَّا) منصوب على نوعين : وهو على التَّمييز منصوب ، وإن شئت كان منصوباً على أَحْصَى أَمْ لَّا فيكون العامل فيه أَحْصَى...))⁽⁹⁾ .

شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 273 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 2 / 190 .

1 - ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 182 - 183 .

2 - ينظر : الدرّ المصون : 3 / 393 ، وروح المعاني : 5 / 155 .

3 - الحجر : 53 ، وتامها : ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَظِيمٍ ﴾ .

4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 295 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 190 .

6 - الكهف : 12 .

7 - كتاب سيبويه : 1 / 12 ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 103 .

8 - معاني القرآن (الفراء) : 2 / 136 .

9 - معاني القرآن وإعرابه : 3 / 221 .

ويُفهم من قوله: ((...و هو على التمييز منصوب...)) أن (أَحْصَى) أَفْعَل تفضيل ، ومن قوله: ((...فيكون العامل فيه أَحْصَى...)) أن أَحْصَى فعل ماضٍ .
ورجَّح مكي القيسي أن يكون أَحْصَى فعلاً ماضياً ، وحجته أن (أَحْصَى) فعل رباعي ، وأَفْعَل التفضيل لا يُصاغ من الرباعي ، وإن جاء شيء منه فهو شاذ لا يُقاس عليه ، قال : ((...فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يمكن أن يُستعمل منه أَفْعَل من كذا إنما يأتي أَفْعَل من كذا أَبْلاً من الثلاثي ولا يأتي من الرباعي البدَّة إلا في شذوذ نحو قولهم :...وما أَعْطَاهُ لِلتَّوْهِمِ فهو شاذ لا يُقاس عليه . فإذا لم يمكن أن يأتي أَفْعَل من كذا من الرباعي علم أن أَحْصَى ليس هو أَفْعَل من كذا إنما هو فعلٌ ماضٍ ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأت معه التمييز...))⁽¹⁾ .
واعترض الزمخشري على القول بأن (أَحْصَى) أَفْعَل تفضيل ، إذ قال : ((...و (أَحْصَى) فعل ماضٍ...فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من أَفْعَل التَّفضيل ؟ قلت : ليس بالوجه السديد ، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المُجرَّد ليس بقياس ... والقياس على الشاذ في غير القرآن مُمتنع فكيف به ؟...))⁽²⁾ .
وفصل أبو حنن الأندلسي القول في (أَحْصَى) ، وهي عنده على رأيين هما : أن تكون فعلاً ماضياً ، وأن تكون أَفْعَل تفضيل⁽³⁾ .
وجوز السمين الحلبي الوجهين ، قال : ((قوله (أَحْصَى) يجوز فيه وجهان : أحدهما : أنه أَفْعَل تفضيل...والوجه الثاني⁽⁴⁾ : أن يكون (أَحْصَى) فعلاً ماضياً...))⁽⁵⁾ .
وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أن (أَحْصَى) فعلٌ ماضٍ ، لا أَفْعَل تفضيل ، قال : ((قوله : (أَحْصَى) لِمَا لَبِثُوا أَمَلًا) الرَّاجح أن (أَحْصَى) : فعلٌ ماضٍ .))⁽⁶⁾ .
يظهر من هذا النص أنه عدَّ (أَحْصَى) فعلاً ماضياً ، لا أَفْعَل تفضيل ؛ لأنه لا يجيز صياغة أَفْعَل التَّفضيل من غير الثلاثي ، وهو بهذا الرأي يخالف الفراء ، والزجاج وغيرهما .

3 – الفعل الخماسي : أ- اسطَاع :

وردت لغاتٌ عثة في (اسطَاع) هي أَطَاع ، وأسطَاع والهمزة فيه للقطع ، وأسطَاع والهمزة فيه للوصل ، وأسطَاع ، وأسْتَاع⁽⁷⁾ .
قال سيبويه : ((ونظيرُ هذا قولهم : أسطَاع يُسْطِيعُ ، جعلوا العوضَ السَّين ، لأنه فعلٌ ، فلما كانت السَّين تُزاد في الفعل زيدت في العوض لأنها من حروف الروائد التي تُزاد الفعل...))⁽⁸⁾ .

1 - مشكل إعراب القرآن : 1 / 438 .

2 - الكشاف : 2 / 678 ، وينظر : المحرر الوجيز : 3 / 500 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 101 ، والبيان في إعراب القرآن : 2 / 99 ، والجامع لأحكام القرآن : 15 / 301 .

3 - ينظر : البحر المحيط : 6 / 130 .

4 - الأفصح : الآخر .

5 - الدر المصون : 4 / 437 ، وينظر : روح المعاني : 8 / 203 – 204 .

6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 371 .

7 - ينظر : المحيط في اللغة : 2 / 120 ، (طوع) ، ولسان العرب : 8 / 242 (طوع) .

8 - كتاب سيبويه : 4 / 285 ، وينظر : أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 105 .

يُفَهُمُ من هذا النَّصِّ أَنَّ سيبويه يرى أَنَّ (أَسْطَاعَ) الذي همزته للقطع أصله (أَطَوَع) نُقِلَتْ حركة الواو إلى الفاء ، فَقَلِبَتْ الواو أَلْفًا لَتَحْرِكُهَا فِي الْأَصْلِ ، وَفَتْحَ مَا قَبْلَهَا الْآنَ ، وَجِيءَ بِالسَّيْنِ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ فِي الْأَصْلِ .

وَأَبَانَ الْأَخْفَشُ عَنْ وَجْهِ اللَّغَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ، إِذْ قَالَ: ((لَأَنَّ لُغَةً لِلْعَرَبِ تَقُولُ) اسْطَاعَ يَسْطِيعُ (يُرِيدُونَ بِهِ : (اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ) ، وَلَكِنْ حَذَفُوا (التَّاءَ) إِذَا جَامَعَتْ (الطَّاءَ) ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : (اسْتَاعَ) فَحَذَفَ (الطَّاءَ) لِذَلِكَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : (اسْطَاعَ يَسْطِيعُ) فَجَعَلَهَا مِنَ الْقَطْعِ كَأَنَّهَا (أَطَاعَ يُطِيعُ) ؛ فَجَعَلَ (السَّيْنِ) عَوْضًا مِنْ إِسْكَانِ (الْوَائِ) .))⁽¹⁾

يُظْهَرُ أَنَّ عِلَّةَ حَذْفِ التَّاءِ مِنْ (اسْتَطَاعَ) ؛ لِأَنَّهَا وَالطَّاءُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، هُوَ النَّطْعُ⁽²⁾ . وَنَسَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى الْمَبْرَدِ الْقَوْلَ إِنَّ السَّيْنَ فِي (اسْطَاعَ) زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْعَوْضِ مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْحَرَكَةَ مَنْقُولَةٌ إِلَى الْفَاءِ وَلَا يَعْوِضُ مِنَ الْمَوْجُودِ ؛ لَعَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْوِضِ وَالْمَعْوُضِ مِنْهُ ، قَالَ : ((وَتَعَقَّبَ أَبُو الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْقَوْلَ - قَوْلَ سيبويه - فَقَالَ : إِنَّمَا يَعْوِضُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا فَقِدَ وَذَهَبَ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَوْجُودًا فِي اللَّفْظِ ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّعْوِيزِ مِنْهُ ، وَفَتْحَةُ الْعَيْنِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَائِ قَدْ نُقِلَتْ إِلَى الطَّاءِ الَّتِي هِيَ الْفَاءُ ، وَلَمْ تَعْدَمْ وَإِنَّمَا نُقِلَتْ ، فَلَا وَجْهَ لِلْعَوْضِ مِنْ شَيْءٍ مَوْجُودٍ غَيْرِ مَفْقُودٍ .))⁽³⁾

وَالْفَرْقُ بَيْنَ رَأْيِ سيبويه وَالْمَبْرَدِ أَساسُهُ النَّظَرُ إِلَى حَرَكَةِ الْعَيْنِ بَيْنَ عَدَمِهَا وَوُجُودِهَا فِي بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ .

وَجَعَلَ الطَّبْرَسِيُّ (ت 548 هـ) (اسْتَطَاعَ) أَصْلًا تَشَعَّبَتْ مِنْهُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ ، قَالَ : ((...وَفِي اسْتَطَاعَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ ، وَأَسْطَاعَ يَسْتَطِيعُ ، وَاسْتَاعَ يَسْطِيعُ بِحَذْفِ الطَّاءِ ، اسْتَقْبَلُوا اجْتِمَاعَهُمَا وَهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، فَأَمَّا اسْطَاعَ يَسْطِيعُ⁽⁴⁾ بِقَطْعِ الْأَلْفِ وَهُوَ أَطَاعَ أَفْعَلَ ، فَزَادُوا السَّيْنَ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْوَائِ ، لِأَنَّ أَصْلَ أَطَاعَ أَطَوَعَ ،...وَلَيْسَ هَذَا الْعَوْضُ بِلَازِمٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا كَانَ نَحْوَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ هَذَا الْعَوْضُ .))⁽⁵⁾

يَبْدُو أَنَّ الطَّبْرَسِيَّ لَا يَرَى أَنَّ الْعَوْضَ فِي (اسْطَاعَ) لَازِمٌ . وَرَجَّحَ الْأَنْبَارِيُّ رَأْيَ سيبويه فِي (اسْطَاعَ) ، وَأَنَّ أَصْلَهَا عِنْدَهُ (أَطَوَعُ) ، وَزِيدَتْ السَّيْنُ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ⁽⁶⁾ .

وَنَسَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى الْفَرَّاءِ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ جَمِيعَ اللَّغَاتِ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْأَصْلِ السِّدَّاسِيِّ (اسْتَطَاعَ) ، وَخُفِّتِ الْهَمْزَةُ فِي لَغَتَيْنِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ هُمَ شَبَّهُوا اسْتَطَعْتُ بِـ (أَفْعَلْتُ) عِنْدَ حَذْفِ التَّاءِ أَوْ الطَّاءِ إِذْ يَقَالُ : اسْتَغْتُ وَأَسْطَعْتُ ، قَالَ : ((وَقَالَ الْفَرَّاءُ : شَبَّهُوا (اسْطَعْتُ) بِـ (أَفْعَلْتُ) . فَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ (اسْتَطَعْتُ) . فَلَمَّا خُفِّتِ التَّاءُ بَقِيَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْتُ) ، فَفُتِحَتِ الْهَمْزَةُ وَقُطِعَتْ وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ مُرْضِيٍّ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِقَاوِهِ

1 - معاني القرآن (الأخفش) : 2 / 433 - 434 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 254 - 255 ، وإعراب القرآن (النحاس) : 2 / 474 ، ولهجة قبيلة أسد : 195 .

2 - النطع : غار الفم الأعلى ، والأصوات الذطعية هي (ط ، ت ، د) ، ينظر : المصطلح الصوتي في التراسات العربية : 199 - 200 .

3 - سر صناعة الإعراب : 1 / 213 ، وينظر : الممتع : 1 / 224 ، والمبدع الملخص من الممتع : 36 .

4 - لا توجد في الأبنية التي ذكرها الطبرسي أنفأ (يَسْطِيعُ) بل ذكر (يَسْطِيعُ) .

5 - مجمع البيان : 6 / 443 .

6 - ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 117 .

على وزن (أَفْعَلْتُ) بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا (لِنَطَاع) بكسر الهمزة وجعلها للوصل . واطراد ذلك عندهم ، وكثرته يدلُّ على فساد مذهبه .(1)

وفي رلبن عصفور على الفرَّاء نظر فلك أنَّ الفرَّاء لم يحمل اللغات الأربع على (أَفْعَلْتُ) ، وإنما حمل عليه ما قُطِعَتْ همزته وذلك نحو: (أَسْطَعْتُ) و (أَسْتَعْتُ) على زنة (أَفْعَلْتُ) عند حذف الطاء أو التاء فيهما ، أمَّا ما نُطِيقُ بهمزة الوصل نحو : (اسْطَاع) و (اسْتَاع) فهما محمولان على مراعاة الاختلاف بينهما(2) .

جمع الرضي المذاهب الثلاثة في قوله : ((...واختلفوا في توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أَطْوَع...أُعِلَّت الواو وفُلِبَتْ ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثُمَّ جعل السَّين عوضًا من تحرَّك العين الذي فاتهُ...فمضارع اسْطَاع عند سيبويه يُسْطِيعُ - بالضم - ورد ذلك المُبرَّد ، ظنًا منه أنَّ سيبويه يقول : السَّين عوض من الحركة ، فقال : كيف يُعوّض من الشيء والمعوض منه باقي ؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنَّه ، بل مراده أنَّه عوض من تحرَّك العين ، ولا شك أنَّ تحرَّك العين فات بسبب تحرَّك الفاء بحركته ؛ وقال الفرَّاء : أصل اسْطَاع اسْتَطَاع من باب اسْتَفْعَلَ...)(3) . ولعلَّ مُراد الرضي في رَّه على المُبرَّد أنَّ سيبويه أراد أنَّ تحرَّك العين فانت بسبب تحرَّك الفاء بحركته نفسها - الفتحة - .

ولم يبعد عمَّا ذكر أبو حنن الأندلسي ، والسَّمين الحلبي ، ونقره كار(4) . وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ أصل الفعل (اسْطَاع) هو الفعل السَّداسي (اسْتِطَاعَ) ، حرَّفت التاء منه للتخفيف ، قال: ((...ونحو اسْطَاع) في اسْتَطَاعَ ممَّا هو من باب الاستفعال...)(5) ، وقال أيضًا : (((و) جاء الحذف أيضًا في (اسْطَاع) و (يسْطِيعُ) والأصل اسْتَطَاعَ حرَّفت تأوّه تخفيفًا وهو فصيح لكثرة استعماله بخلاف اسْتَدَّ أن...)(6) . وقال أيضًا : ((جاء بالأوّل بالتاء (تَسْتَطِيعُ) على الأصل ، وفي الثاني (تَسْطِيعُ) بحذفها تخفيفًا لأنَّه الفرع ، وعكس ذلك في قوله : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ (7) لأنَّ مفعول الأوّل اشتمل على حرفِ فاعل ، وفاعل ، ومفعول فناسبه الحذف تخفيفًا ، بخلاف مفعول الثاني فإنَّه اسم واحد ، وهو قوله (قَبًا) فناسبه البقاء على الأصل .(8)

أراد زكريا الأنصاري أنَّ أصل الفعل (اسْطَاعَ) هو الفعل السَّداسي (اسْتَطَاعَ) ، وذلك لقوله : ((...والأصل اسْتَطَاعَ...)) ، وقوله أيضًا : ((...فناسبه البقاء على الأصل - اسْتَطَاعَ -)) ، وحرَّفت التاء منه طلبًا للخفة من الثقل باجتماع التاء والطاء في بنية واحدة

1 - الممتع : 1 / 226 ، وينظر: المبدع الملخص من الممتع : 36 - 37 ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 219 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 227 - 228 .

2 - ينظر : الخلاف الصَّرفي في ألفاظ القرآن : 275 .

3 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 379 - 380 .

4 - ينظر : ارتشاف الضرب : 1/218 ، والدرِّ المصون : 4/483 - 484 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): 2 / 255 ، وينظر : أوزان الفعل ومعانيها : 170 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 254 .

6 - المناهج الكافية : 2 / 255 .

7 - الكهف : 97 .

8 - فتح الرحمن شرح ما يلتبس من القرآن : 176 .

، وعلى هذا الرأي تكون الألفاظ الأخرى مُنشعبة منه ، وسينه للاستفعال وليست زائدة عوضاً من ذهاب حركة العين نحو : أَطْوَع ، وهو بهذا الرأي يخالف سيبويه .
وثمة مناسبة دلالية بين حذف التاء من (اسْتَطَاعَ) ونوع العمل المبذول الذي صرّحت به الآية الكريمة⁽¹⁾ .

ب - اطمأنَّ :

المُتَأَمِّل في الفعل (اطمأنَّ) يجدُّ أنَّ العلماء فيه على أربعة مذاهب هي :

أ - أصله (طَأْمَنَ) :-

عَدَّ الخليل (طَأْمَنَ) أصلاً لـ (اطمأنَّ) ، قال سيبويه نقلاً عنه : ((ومثل هذا في القلب طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ . فَإِنَّمَا دَخَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَلَى الْقَلْبِ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِيهِ ، وَكَانَ اللَّفْظُ فِيهِ إِذَا أَنْتَ قَلْبَتَهُ ذَلِكَ اللَّفْظُ ، فَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْحَرْفُ مِنْ حُرُوفِ الزَّوَادِ ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْ لَفْظِهِ فِي مَعْنَاهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ الْحَرْفُ الزَّائِدُ... وَجَمِيعُ هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ))⁽²⁾ .

ويبدو أنَّ حُجَّةَ الخليل تقوم على أنَّ الفعل المزيد إلى التغيير أسبق من غيره ، وأصله (اطمأنَّ) على وزن (افْعَلَّ) اسْتَقْبَلَ وَقُوعَ الْهَمْزَةِ ثَانِيَةً الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْأَصْلِ ، فَأُجْرَتْ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ الْأُولَى فَصَارَ الْفِعْلُ (اطمأنَّ) عَلَى زَنَةِ (افْعَلَّ) .
وَأَيْدِ الْمَبْرَدِ رَأْيِ الْخَلِيلِ ، إِذْ قَالَ : ((...وَمِنْ الْقَلْبِ قَوْلُهُمْ : (طَأْمَنَ) ثُمَّ قَالُوا : اطمأنَّ ، فَأَخْرَجُوا الْهَمْزَةَ وَقَفَّوْا الْمِيمَ ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ جُلًّا))⁽³⁾ .

وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن السراج ، وابن جنِّي ، وابن منظور⁽⁴⁾ .

ب - أصله (طَمَأَنَ) :

ذُيِبَ إِلَى أَبِي عُمَرَ الْجَرَمِيِّ (ت225هـ) الْقَوْلُ بِأَنَّ (طَمَأَنَ) هُوَ الْأَصْلُ ، وَ (طَأْمَنَ) غَيْرُ الْمَزِيدِ هُوَ الْمَقْلُوبُ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : ((...اعْلَمْ أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرَمِيَّ خَالَفَ سَبِيْبِيَه فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (اطمأنَّ) غَيْرُ مَقْلُوبٍ ، وَأَنَّ (طَأْمَنَ) هُوَ الْمَقْلُوبُ . كَأَنَّ أَصْلَ هَذَا الْفِعْلِ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ الْمِيمُ قَبْلَ الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ بِخِلَافِ مَذْهَبِ سَبِيْبِيَه...))⁽⁵⁾ .
ويبدو أنَّ حُجَّةَ الجرمي فيما ذهب إليه تقوم على السَّمَاعِ ، إِذْ سَمِعَ (الطَّمَأَذِيَّةَ) وَعَدَمَ سَمَاعِ (الطَّمَأَذِيَّةِ)⁽⁶⁾ .

وَ (طَمَأَنَ) أَصْلٌ عِنْدَ الْجَوْهَرِيِّ⁽⁷⁾ ، وَرَجَّحَ ابْنُ عَصْفُورِ هَذَا الرَّأْيَ مُسْتَدْرِلاً بِكَثْرَةِ تَصْرِيفِ (اطمأنَّ) دُونَ (طَأْمَنَ) ، إِذْ قَالَ : ((...وَخَالَفَ الْجَرَمِيُّ فِي ذَلِكَ ، فَزَعَمَ أَنَّ الْأَصْلَ (اطمأنَّ) بِتَقْدِيمِ الْمِيمِ عَلَى الْهَمْزَةِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي لِأَنَّ أَكْثَرَ تَصْرِيفِ الْكَلِمَةِ أَتَى عَلَيْهِ فَقَالُوا (اطمأنَّ وَيَطْمِئُنُّ وَمُطْمِئِنٌّ)... وَقَالُوا (طَمَأَذِيَّةً) ، وَلَمْ يَقُولُوا (طَوْمُذِيَّةً)))⁽⁸⁾ .

- 1 - ينظر : الكشاف : 2 / 719 ، وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني : 10 .
- 2 - كتاب سيبويه : 4 / 381 ، وينظر : ظاهرة القلب المكاني في العربية : 66 .
- 3 - الكامل : 2 / 255 ، وينظر : المبرِّد صرْفِيًّا (رسالة ماجستير) : 141 .
- 4 - ينظر : الأصول في النحو : 3 / 339 ، والمنصف : 2 / 104 ، ولسان العرب : 13 / 268 (طمن) .
- 5 - المنصف : 2 / 104 ، وينظر : الخصائص : 2 / 74 - 75 .
- 6 - ينظر : الخصائص : 2 / 76 .
- 7 - ينظر : الصحاح : 6 / 2159 (طمن) ، والأفعال (ابن القطّاع) : 2 / 314 .
- 8 - الممتع : 2 / 617 - 618 ، وينظر : المقرب : 558 ، وفيه إشارة إلى القلب في الكلمة من دون ترجيح ،

وبمثل هذا قال الرضي : ((...وقد يُقَدَّم مَتَلُو الآخر على العين نحو طَأَمَنَ وأصله طَمَأَنَ لَأَنَّهُ مِنَ الطُّمَأْنِ يَتَمَأَّنُ طَمَأْنًا يَطْمَأِنُّ اطمِئْنَا...))⁽¹⁾ .

ت - كلاهما أصل برأسه :

ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن كلا من (اطمَأَنَّ) و(طَأَمَنَ) أصل برأسه ، قال : ((...اِطْمَأْنُنْ همزة أصل ، ووزن الكلمة أَفْعَلَّ ، والمصدر الطُّمَأْنِ يَتَمَأَّنُ على فُعْلِيَّة ، وأمَّا قولهم طَأَمَنَ نَ رأسه فأصل آخر...))⁽²⁾ .

ورجَّح الدكتور عبد الرحمن شاهين هذا الرأي ؛ وذلك لسماع مصدر لكلٍ من الفعلين ، قال : ((...ومما يزدكي هذا الاتجاه سماع مصدر كلٍّ من الفعلين ، فقد قيل : طَمَأَنَ طَمَأْنَةً ، وطَأَمَنَ طَأْمَنَةً ، وكذلك مصدر المزيد : اطمَأَنَّ اطمِئْنَا...))⁽³⁾ .

ث - أصله (اطمَأَنَّ) :

ذهب الفيومي (ت770هـ) إلى أن أصل الفعل (اطمَأَنَّ) هو (اطمَأَنَّ) بزنة (اشْهَابٌ) ، ثُمَّ هُمَزَتْ أَلْفُهُ فِرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَصَارَ (اطمَأَنَّ) ، قَالَ: ((قَالَ بَعْضُهُم وَالْأَصْلُ فِي (اطمَأَنَّ) الْأَلْفُ مِثْلُ أَحْمَارٍ وَاسْوَادٍ ، لَكِنَّهُمْ هَمَزُوا فِرَارًا مِنَ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ...))⁽⁴⁾ .

ويرى زكريا الأنصاري أن الفعل (اطمَأَنَّ) هو الأصل ، قال: ((قوله: ﴿ اطمَأْنَنْتُمْ ﴾⁽⁵⁾ همزة أصل ، ووزن الكلمة : أَفْعَلَّ والمصدر الطُّمَأْنِ يَتَمَأَّنُ عَلَى : فُعْلِيَّة))⁽⁶⁾ .
يُفْهَمُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ (اطمَأَنَّ) هُوَ الْأَصْلُ مُسْتَرَلًا عَلَى رَأْيِهِ بِمَجِيءِ الْمَصْدَرِ عَلَى (الطُّمَأْنِ يَتَمَأَّنُ) ، وَ(الطُّمَأْنِ يَتَمَأَّنُ) مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ (اطمَأَنَّ) وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، إِذِ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى (الْاِطْمِئْنَا) ، وَهُوَ بِهَذَا الرَّأْيِ يَخَالِفُ سَبْيُوِيَهُ وَالْعَكْبَرِي وَغَيْرَهُمَا ، وَيُوَافِقُ الْجَرْمِي .

والمبدع الملخص من الممتع : 82 .

1 - شرح شافية ابن الحاجب : (الرضي) : 22 / 1 .

2 - التبيان في إعراب القرآن : 193/1 ، وينظر: أبو البقاء العكبري صرقي : 138-139 .

3 - في تصريف الأفعال : 95 .

4 - المصباح المنير : 26 / 2 (اطمَأَنَّ) .

5 - النساء : 103 ، وتامها : ﴿ فَإِذَا اطمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ .

6 - إعراب القرآن العظيم : (زكريا الأنصاري) : 229 .

المبحث الثالث:

المصادر والمشتقات وجمع التكسير

أ - أبنية المصادر :

حَدَابُنْ جَنِّي المصدر بقوله: ((...كَلَّ اسم دَلَّ على حدثٍ وزمان مجهول وهو فعله من لفظ واحد...))⁽¹⁾.

يظهر من هذا النص أنَّ المصدر يدلُّ على مجرد الحدث لا صلة له بزمان ، وإن يشتمل على جميع أحرف فعله⁽²⁾.

والمصدر على ثلاثة أنواع هي: المصدر القياسي: وهذا الضرب نُقِيس عليه بقية المصادر التي لم تُسَمَّع ، والمصدر السماعي : وهو ما خرج عن الأوزان القياسية ، وهو غير مطَّرد ولا مقيس عليه ، والمصدر الصناعي: وهو المنتهي بتاء التأنيث قبلها ياء مشددة للدلالة على صفة فيه⁽³⁾.

1 - الأصل في الاشتقاق :

ذهب الخليل إلى أنَّ المصدر أصل الكلمات في الاشتقاق ، قال: ((والمصدرُ : أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال. وتفسيره: أنَّ المصادر كانت أول الكلام ، كقولك: الذَّهَبَ والسَّمْعَ والحِفْظَ ، وإنما صدرت الأفعال عنها ، فيقال: ذَهَبَ ذَهَابًا...))⁽⁴⁾.

وذهب سيبويه إلى أنَّ الفعل مأخوذ من غيره ، قال: ((وَأَمَّا الفعلُ فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُيِّنَتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع....والأحداث نحو الضُّوب والحَمْدُ والقَتْلُ))⁽⁵⁾.

وأي ابن السراج هذا الرأي⁽⁶⁾، ونُسِبَ إلى السيرافي (ت368هـ) القول بأنَّ المصدر أصلٌ للفعل وحده ، وأنَّ الفعل أصلٌ لبقية المشتقات⁽⁷⁾.

ويرى أبو علي الفارسي ، وابن جني أنَّ الأفعال مُشتقة من المصادر⁽⁸⁾.

وعرض الأنباري للخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، فقال: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مُشتق من الفعل وفرع عليه...وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مُشتق من المصدر وفرع عليه...))⁽⁹⁾، وبسط القول في حُجج كل فريق .

استدلَّ الكوفيون على صحة رأيهم بأمرٍ أهمها هي: أنَّ المصدر يصحُّ ويُعلُّ تبعًا لفعله ، وأنَّ الفعل يعمل في المصدر ، والمصدر يأتي توكيدًا للفعل ، فضلا عن وجود أفعال لا مصادر لها ، ومعنى كلمة (مَصْدَر) : (مَصْدُور) أي مَصْدُور عن الفعل⁽¹⁾.

1 - اللع في العربية : 48 .

2 - ينظر : المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب : 28 .

3 - ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 208 - 209 .

4 - العين : 7 / 96 (صدر) .

5 - كتاب سيبويه : 1 / 12 ، وينظر : شرح عيون كتاب سيبويه : 9 - 12 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه :

103 / 1 .

6 - ينظر : الأصول في النحو : 1 / 137 .

7 - ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 413 ، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 254 .

8 - ينظر : التكملة : 507 - 508 ، والألمع في العربية : 131 .

9 - الإنصاف : 1 / 235 ، مسألة رقم (28) .

واستدلّ البصريون على صحّة ما ذهبوا إليه بتسّع حُجج أهمها: دلالة المصدر على زمن مطلق وليس كذلك الفعل فالمطلق أصل للمقيّد ، والمصدر يدلّ على شيء واحد - الحدث - والفعل يدلّ على شيئين - الحدث والزّمن - والواحد أصل للآخرين، والمصدر مثاله واحد والفعل أمثاله مختلفة ، ودلالة المصدر واحدة والفعل له دالتان هما: ما يدلّ عليه المصدر وما لا يدلّ عليه المصدر لذا كان المصدر أصلاً ، ولو كان المصدر مُشتقاً من الفعل لدلّ على ما في الفعل وزيادة وهذا مستحيلٌ فدلّ على عدم اشتقاقه ، وتسمية المصدر مصدرًا لصدور الأشياء عنه وفيه دلالة على صدور الفعل عنه⁽²⁾ .

والمُتأمل في هذه الحُجج يلحظ أنّ بعضها يقوم على التّلافة اللغويّة والصّدقيّة ، والاستغناء ، والأوزان الصرفيّة ، والاشتقاق⁽³⁾ .

وهذه الحُجج وردت عند ابن يعيش ، وابن فلاح اليمني (ت680هـ) ، وعبد اللّطيف الشّرجي (ت802هـ) ، وحسن باشا الحنفي (ت827هـ) ، والعيني ، والسّيوطي⁽⁴⁾ . ونُسب إلى ابن طلحة (ت618هـ) القول بأنّ المصدر أصل مُستقلّ ، والفعل كذلك ، وليس أحدهما فرعاً من الآخر⁽⁵⁾ .

والأصل عند بعض المحدثين الماتّة الاشتقاقية ذات الجذر الثلاثي ، ولم يُحدّدوا هذه الماتّة بمُسمّى مُعيّن ، وهم بهذا ينفون الاشتقاق من أحد الجنسين المُختلف⁽⁶⁾ ، فيهما ، قال الدكتور تَمّام حسان: ((والذي أراه أجدى على دراسة هذه المُشكلة (مُشكلة الاشتقاق) أن يعدّل الصّرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين... فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للآخرى وإنّما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول الماتّة فنجعل هذا الرّبط بالأصول الثلاثة أساساً منهجنا في دراسة الاشتقاق. وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مُشتقٌّ منها والفعل الماضي مُشتقٌّ منها كذلك...))⁽⁷⁾ .

وقد صرّح زكريا الأنصاري أنّ المصدر أصل في الاشتقاق وليس الفعل ، إذ قال: ((الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر) بدأ به لأنّه الأصل المُشتقّ منه على الصّحيح ولأنّه يعمل في الأزمنة الثلاثة...))⁽⁸⁾ .

وقال أيضاً: ((...وبدأ بالمصدر في الإسراء لأنّه الأصل، ثمّ الماضي لسبق زمنه ، ثمّ بالمضارع لشموله الحال والمُستقبل...))⁽⁹⁾ .

وقال أيضاً: (((ولعنوّهم - الفراعنة - اشتقّ منه نقرع الرّجل إذا عتّا) أشار به إلى أصل الاشتقاق أن يكون من المصادر...))⁽¹⁰⁾ .

- 1 - ينظر : نفسه : 1 / 235 - 236 ، وأسرار العربيّة : 173 .
- 2 - ينظر : الإنصاف : 1 / 237 - 238 ، وأسرار العربيّة : 171 - 173 ، ونتائج الفكر : 53 - 56 .
- 3 - ينظر : الخلاف الصرفي في العربيّة : 168 .
- 4 - ينظر : شرح المفصل : 113 / 1 - 117 ، والمغني في النّحو : 82 / 1 - 83 ، وانّتلاف النّصرة : 111 - 112 ، والمفراج شرح مراح الأرواح : 15 - 18 ، وشرح مراح الأرواح (العيني) : 30 ، والأشباه والنّظائر : 138 / 1 - 144 ، وجمع الهوامع : 72 / 2 - 73 .
- 5 - ينظر : دروس التصريف : 15 ، وعمدة الصرف : 14 ، والبحث النحوي عند الأصوليين : 86 .
- 6 - ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : 94 - 98 .
- 7 - اللغة العربيّة معناها ومبناها : 168 - 169 ، وينظر : المنهج الصّدوتي للبنية العربيّة : 44 ، وسمّاها (الصّوامت) ، ودراسات في علم الصّرف : 47 .
- 8 - بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب : 85 ، وللاستزادة ينظر نفسه : 86 .
- 9 - فتح الرحمن شرح ما يلتبس من القرآن : 290 .
- 10 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التّنزيل : 87 ، وينظر : فتح الباقي : 2 / 210 .

تكشف هذه التصوص أنه يرى أن المصدر أصل الاشتقاق ، وحجته في ما ذهب إليه أن المصدر يدل على الزمن المطلق ، والزمن المطلق يستغرق الأزمنة كلها بخلاف الفعل ، والمطلق أصل للمعدي وهو بهذا الرأي يؤيد البصريين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة ، ويخالف الكوفيين ، والسيرافي وابن طلحة .

2 - التفعّال :

ذهب سيبويه إلى أن (التفعّال) ليس من مصادر الأفعال إنما هو اسم وضع موضع المصدر ، قال: ((وأما التّيانُ فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة ، ولكنه بيّ هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرّئمان وهو من الثلاثة...ونظيرها التّلقاء...))⁽¹⁾ . ولعلّ عبارة ابن السراج أكثر وضوحاً ، إذ قال: ((...فأما: التّيانُ فلم تزد التّاء للتكثير ، ولو كانت لذلك لفتححت ولكنها زيدت لغير علّة ، وكذلك التّلقاء ، إنما يريد : اللّقيان...))⁽²⁾ . يفهم من هذا النص أن التّاء في (التّيان) لم تأت لتكثير الفعل ، بل جاءت لغير علّة . ونصّ ابن سيده على أن المصادر جميعها على وزن (تفعّال) أمّا (تفعّال) فليس بالكثير ، قال: ((...والمصادر كلها على تفعّال بفتح التّاء وإثما تجيء تفعّال في الأسماء وليس بالكثير وقد ذكر بعض أهل اللغة منها ستّة عشو حرفاً لا يكاد يوجد غيرها منها التّيان والتّلقاء...))⁽³⁾ . يظهر من هذا النص أن (تفعّال) قليلة الورد في أبنية المصادر ، وأغلب المصادر على (تفعّال) .

وقال العكبري في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَرُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾⁽⁴⁾: ((قوله تعالى (تِلْقَاء) هو في الأصل مصدر ، وليس في المصادر تفعّال بكسر التّاء إلا تِلْقَاء وتّيان ، وإثما يجيء ذلك في الأسماء نحو التّمثال والتّمساح...))⁽⁵⁾ . ويرى السمين الحلبي أن (التّفعّال) قد تكون دالة على المكان مثل (التّلقاء): جهة اللّقاء⁽⁶⁾ .

ولم يبعد عن هذا الأشموني ، والصّبلن (ت1206هـ)⁽⁷⁾ . وقد عدّ زكريا الأنصاري مجيء المصدر على وزن (تفعّال) من الشّاذّ ، وإثما الأكثر فيه (تفعّال) ، قال: ((...وأما التّفعّال بالكسر نحو التّيان والتّلقاء فشاذّ قال النظام ولم تجيء غيرهما بل قال غيره إنما جاء من ذلك ليس بمصدر لكنه بمنزلة المصدر...))⁽⁸⁾ . وقال أيضاً: ((قوله (تِلْقَاء) ... وهو في الأصل مصدر ، وليس في المصدر (تفعّال) بكسر التّاء إلا (تِلْقَاء) و(تّيان) ، وإثما يجيء على (التّفعّال) بالفتح ، كـ... والتّكرار ، والتّوكاد ، والتّجوال...))⁽⁹⁾ .

1 - كتاب سيبويه : 84 / 4 ، وينظر : منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك : 350 / 2 .

2 - الأصول في النّحو : 136 / 3 .

3 - المخصّص : 190 / 14 .

4 - الأعراف : 47 .

5 - التّبيان في إعراب القرآن : 1 / 275 ، وينظر : لسان العرب : 15 / 253 - 254 (لقا) .

6 - ينظر : الدرّ المصون : 3 / 275 ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 75 .

7 - ينظر : منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك : 350 / 2 ، وحاشية الصّبلن : 466 / 2 .

8 - المناهج الكافية : 2 / 44 .

9 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 281 .

نخلص من هذين النصين إلى أن زكريا الأنصاري يذهب إلى أن (التَّفْعَال) هو المصدر الشائع ، وأن (التَّفْعَال) هو الشاذ ، وأن ما جاء على زنة (التَّفْعَال) ليس بمصدر ولكنه بمنزلة المصدر ، وهو يرى أن (التَّفْعَال) وارد في غير التَّيَّان والتَّلَقَاء ؛ لأنه قال: ((...قال النظام ولم تجئ غيرهما بل قال غيره إنما جاء من ذلك...)).

3 - ثَقَاة :

ذهب الأخفش إلى أن (ثَقَاة) أصلها: وُقَيَّة ، أُبْلِت الواو تاء ، ثُمَّ قُلِبَت الياء ألفاً ، وقد حملها على لفظة تَهْة⁽¹⁾ قال ابن جني: ((قد أُبْلِت التاء من الواو فاء إبدالاً صالحاً ، وذلك نحو...وكذلك ثَقَاة : فُعْلة منها...))⁽²⁾.

وجاءت عبارة مكي القيسي أكثر وضوحاً، قال: ((قوله: (ثَقَاة) وزنها فُعْلة وأصلها وُقَيَّة ثُمَّ أبدلوا من الواو تاءً كَتَجَاه وَتَكَاة فصارت ثَقَيَّة ثُمَّ قُلِبَت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ثَقَاة.))⁽³⁾.

يفهم من هذه النصوص أن (ثَقَاة) مصدر للفعل الثلاثي (وَقَى - يَقِي) وأصلها (وُقَيَّة) بوزن (فُعْلة) ، أُبْلِت الواو تاءً لثقل الضمة عليها ، وقُلِبَت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ونسب ابن عطية الأندلسي إلى أبي علي الفارسي أنه يرى أن (ثَقَاة) جمع لا مصدر مثل: رُمَاة وُعُرَاة ، وهي منصوبة عنده على الحال ، قال: ((...قال أبو علي يجوز أن تكون (ثَقَاة) مثل رُمَاة حالاً من ﴿ تَتَفَقَّوْا ﴾⁽⁴⁾ وهو جمع فاعِل وإن كان لم يستعمل منه فاعِل ، ويجوز أن يكون جمع تقي وجعل فَعْلِي بمنزلة فاعِل...))⁽⁵⁾.

ويبدو أن أبا علي الفارسي حين أعربها حالاً ، قصد أن الجموع يطرد مجيئها في موضع الحال ، أمّا المصادر فلا تقع حالاً إلا في القليل .

و(ثَقَاة) عند الأنباري فيها إبدال وإعلال هما: إبدال الواو تاءً ، وقلب الياء ألفاً ، وهي عنده منصوبة على المصدر⁽⁶⁾.

ويظهر أن هناك رأيين في (ثَقَاة) هما: أنها من المصادر الشاذة، وأنها جمع على وزن (فُعْلة) .

وأي العكبري رأي أبي علي الفارسي في أنها جمع لا مصدر ، وأنها منصوبة على الحال⁽⁷⁾.

وعرض أبو حلين الأندلسي للوجوه التي قيلت في هذه اللفظة ، قال: ((وقرأ الجمهور: ثَقَاة ، وأصله: وُقَيَّة ، فأُبْلِت الواو تاءً ، كما أبدلوها في : تَجَاه وَتَكَاة ، وانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو مصدر على فُعْلة...والمصدر على فُعْل أو فُعْلة جاء قليلاً ،

1 - ينظر : معاني القرآن (الأخفش) : 1 / 214 ، والحجة في القراءات السبع : 51 .

2 - سر صناعة الإعراب : 1 / 155 ، وينظر : شرح الملوكي في التصريف : 297 .

3 - مشكل إعراب القرآن : 1 / 155 ، وينظر : الكشف : 1 / 346 .

4 - آل عمران : 28 ، وتامها: ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَفَقَّوْا مِنْهُمْ قَهً ﴾ .

5 - المحرر الوجيز : 1 / 419 .

6 - ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 199 .

7 - ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 130 ، وأبو البقاء العكبري صرّحاً : 114-115 .

وجاء مصدرًا على غير الصّدر ، إذ لو جاء على المقيس لكان اتّقاء...وقال أبو عليّ : يجوز أن يكون ثَقَاة ، مثل رُمَاة ، حالًا من تَنَقَّوا ، وهو جمع فاعِل ، وإن كان لم يُستعمل منه فاعِل ، ويجوز أن يكون جمع تَقَيّ...⁽¹⁾ .
يُبين هذا النصّ أنّ (ثَقَاة) مصدر شاذّ، والقياس فيه (اتّقاء) ؛ لأنّ الفعل (اتَّقَى) على وزن (افْتَعَلَ) ، فمصدره (افْتَعَالَ)⁽²⁾، ويبدو أنّ أبا عليّ الفارسيّ لمّا وجد أنّ هذه اللفظة جاءت قليلة على غير قياس حملها على الجمع ، فكانت عنده منصوبة على الحال .
ويرى زكريا الأنصاري أنّ (ثَقَاة) مصدر لا جمع ، وأصلها (وُقْيَة) ، أُبْلِت الواو تاءً ، وُقِلَت الياء ألفًا، وهي منصوبة على المصدر، قال: ((قوله: (ثَقَاة): أصلها: وُقْيَة، فأُبْلِت الواو تاءً ؛ لانضمامها ضمًّا لازمًا، وأُبْلِت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وانتصابها على المصدر.))⁽³⁾ .
وقال أيضًا: ((...أنّ تخافوا من جهنّم ما يجب اتّقاؤه أو اتّقاءً) أشار بالأوّل إلى أنّ ثَقَاة مصدر أُقيِم مقام المفعول به...))⁽⁴⁾ .

والمُتأمل في رأيه يجد أنّ (ثَقَاة) عنده مصدر لا جمع ، وهو بهذا الرأي تابع جمهور الصّرفيين وخالف أبا عليّ الفارسي ، والعكبري في ما ذهبوا إليه .
ويبدو أنّ الرّاجح رأي الجمهور وزكريا الأنصاريّ ؛ وذلك لأمرين: أنّه لم يُسمّع في مفرد (ثَقَاة) غير (تَقَيّ) على وزن (فَعَلَي) ، وفعل مُعتلّة اللام تُجمع على (أَفْعَاء)⁽⁵⁾ فتكون: تَقَيّ: أنْقِيَاء ، لا (ثَقَاة)، و(فَعَلَة) تطرّد في (فاعِل) معتلّ اللام نحو: غَزِرَ وغُرَاة⁽⁶⁾، أمّا (كَمَيّ وكُمَاة) فهذا من القليل ، والحمل على القليل ضعيف ، وأنّ إعراب (ثَقَاة) على المصدر المؤكّد لعامله أبين من غيره ؛ لأنّ سياق الآية يستدعي توكيد الفعل لا بيان حالهم منه⁽⁷⁾ كما في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ ثَقَاتِهِ﴾⁽⁸⁾ .

- 1 - البحر المحيط : 678 / 2 ، وينظر : الدّرّ المصون : 60 / 2 - 61 ، وروح المعاني : 117 / 2 .
- 2 - ينظر : شذا العرف : 89 ، وفي الصّرف العربي نشأة وتطوّر : 156 .
- 3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاريّ) : 205 .
- 4 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التّنزيل : 149 ، وينظر : الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 89 .
- 5 - ينظر : عمدة الصرف : 139 ، والتطبيق الصرفي : 122 .
- 6 - ينظر : عمدة الصرف : 137 .
- 7 - ينظر : الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : 142 .
- 8 - آل عمران : 102 .

4 - وجهة :

عَدَسِيَّوِيه (فِعْلَةٌ) مصدرًا شاذًا للفعل الثلاثي المثال بالواو ، قال: ((فَأَمَّا فِعْلَةٌ إِذَا كَانَتْ مُصَدَّرًا فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الْوَاوَ مِنْهَا كَمَا يَحْذِفُونَهَا مِنْ فِعْلِهَا ، لِأَنَّ الْكُسْرَ يَسْتَقِلُّ فِي الْوَاوِ ، فَاطَّرَدَ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ...فَإِذَا لَمْ تَكُنْ الْهَاءُ فَلَا حَذْفٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عِوَضٌ . وَقَدْ اتَّمَوْا فَقَالُوا: وَجْهَةٌ ، فِي جَهَّةٍ...))⁽¹⁾ .

وتابع المازني سيبيويه في ما ذهب إليه ، وعنده أَنَّهَا مصدرٌ شاذٌ ، وصَحَّتْ الْوَاوُ فِيهَا تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ⁽²⁾ .

جَعَلَ الْمَبْرَدَ مَا جَاءَ عَلَى (فِعْلَةٌ) نَحْوِ (وَجْهَةٌ) اسْمًا لِلْمَكَانِ الْمُتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، قَالَ: ((وَلَوْ بَنِيْتَ اسْمًا عَلَى (فِعْلَةٌ) غَيْرِ مُصْدَرٍ لَمْ تَحْذَفْ مِنْهُ شَيْئًا ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: وَجْهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ فَعْلٌ يَفْعُلُ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ))⁽³⁾ .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ حُجَّةَ الْمَبْرَدِ فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي (وَجْهَةٌ) فَعْلًا تَامَ التَّصَرُّفِ فَيَجْرِي عَلَيْهِ الْإِعْلَالُ الْقِيَاسِي ، وَمِنْ ثَمَّ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالشَّدُوذِ إِنْ عُلِمَ خُرُوجُهُ عَنْ ذَلِكَ الْقِيَاسِ⁽⁴⁾ .

وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِلَى مِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ ، قَالَ: ((قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا عِنْدِي - أَعْنِي - وَجْهَةٌ لَمْ يَجُزَّ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْوَاوُ تُثَبِّتُ فِي الْأَسْمَاءِ قَالُوا: وَلَدَةٌ ، وَقَالُوا أَيْضًا لِدَةٍ...فَالْأَسْمَاءُ: وَهَذِهِ - وَالْمَصْدَرُ: عِدَّةٌ))⁽⁵⁾ .

وَصَرَّحَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ بِأَنَّ (وَجْهَةٌ) اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمُتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، قَالَ: ((فَأَمَّا الْوَجْهَةُ فَصَحَّتْ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمُتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، فَقَوْلُهُ ﴿ وَلِئِي وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا ﴾⁽⁶⁾ أَيُّ مَكَانٍ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ...))⁽⁷⁾ .

وَمِمَّا سَبَقَ يَظْهَرُ أَنَّ فِي (وَجْهَةٌ) قَوْلَيْنِ هُمَا : إِنَّهَا مُصْدَرٌ شَاذٌ ، وَإِنَّهَا اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمُتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، وَوَجْهَ الشَّدُوذِ فِي عَهْدِهَا مُصْدَرًا هُوَ بَقَاءُ الْوَاوِ فِي بَنِيَّتِهَا ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي حَذْفَهَا مِثْلَ: عِدَّةٌ .

ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي عِلَلَ الْفَرِيقَيْنِ فِي مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مُصْدَرٌ ، فَصَحَّتْ الْوَاوُ فِيهَا تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ فَحُجَّتْهُ أَنَّ الْوَاوَ تَثَبَّتْ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلِئَلَّا يَحْمِلَهُ عَلَى الشَّدُوذِ⁽⁸⁾ .

وَاحْتَمَلْتُ (وَجْهَةٌ) عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ الْوَجْهَيْنِ مَعًا ، قَالَ: ((... وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ((وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ)) فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ ، كَأَنَّهُ خَرَجَ مَنبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ ، كَالْقَوْدِ وَالْحَوَكَةِ . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْأَسْمَاءُ لَا الْمَصْدَرُ . فَلِذَلِكَ صَحَّ))⁽⁹⁾ .

وَيَرَى الرَّضْيِيُّ أَنَّ (وَجْهَةٌ) مُصْدَرٌ شَاذٌ ، وَلَيْسَ التَّاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْقِيَاسُ فِيهَا (جَهَّةٌ)⁽¹⁾ .

1 - كتاب سيبيويه : 4 / 336 - 337 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبيويه : 231 - 232 .

2 - ينظر : المنصف : 1 / 200 ، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : 133 .

3 - المقتضب : 1 / 227 ، وينظر : المبرد صرفًا : 73 - 74 .

4 - ينظر : المبرد صرفًا : 73 .

5 - الأصول في النحو : 3 / 276 .

6 - البقرة : 148 .

7 - التكملة : 568 .

8 - ينظر : المنصف : 1 / 200 - 201 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 4 / 2164 .

9 - شرح الملوكي في التصريف : 341 .

وذكر المرادي أن إثبات الواو في (وَجْهَة) له ما يسوّغه ، في أنّه مصدر جارٍ على غير فعله إذ لا يُحفظ فيه (وَجَة - يَجُّه) ، فلمّا فقد مضارعه لم يُحذف منه شيئاً إذ لا موجب لحذف الواو إلا بحمله على مضارعه (2) .

ويرى الدكتور رشيد العبيدي أنّ (وَجْهَة) مصدرٌ شاذٌّ ؛ لأنّه لم يُؤخذ من الفعل الثلاثي، وفعله أمّا (اتَّجَهَ) أو (تَوَجَّهَ) ، ومصدرهما (الاتِّجَاهُ) أو (التَّوَجُّهُ) ثمَّ حُرِّفَت الزوائد، وأعيد المصدر إلى الثلاثي، وبقيت الواو تنبيهاً على الأصل، واستدلّ على صحّة رأيه بأنّه لم يُستعمل فعله الثلاثي لمعنى (الاتِّجَاهُ أو التَّوَجُّهُ) كما يُستعمل المزيد (3) . ومذهب زكريا الأنصاري أنّ (وَجْهَة) مصدرٌ صحّت عينه تنبيهاً على الأصل ، قال: ((قوله)) (وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ)) : جاء على الأصل ، والقياس: جَهَةٌ ، مثل عَدَّة)) (4) .

وقال أيضاً: ((...)) (ونحو وَجْهَةٌ) في قوله تعالى ((وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ)) (قليل) وإنّما لم تُحذف الواو فيها مع لزوم الجمع فيها بين العوض والمعوض منه لوجهين... وثانيهما أنّها مصدر لكنّها صُحِّت تنبيهاً على الأصل كالتَّحَوُّد واستَحَوَّذ ورَّه أبو علي فقال متى صحّ المصدر صحّ الفعل كاستَحَوَّذ واستَحَوَّاذًا وعُورِضَ بالبَيْع والقَوْل وأُجِيبَ بأنّهما غير موازين للفعل بخلاف وَجْهَةٌ فإنّها موازنة له والإعلال للموازنة...)) (5) .

يُستفاد من هذين التّصين أنّهُ عَدَّة (وَجْهَة) مصدرًا صحّت فيه الواو تنبيهاً على أصله الثلاثي (وجه) للفرق بينه وبين مصادر الباب نفسه ، إذ جرت مصادر هذا الباب على حذف الفاء منها وتعويضها بالتاء في آخر البنية ، و(وَجْهَة) عنده موازنة لفعلها ، وقد نُبّه على القياس فيها ، إذ قال: ((...والقياس: جَهَةٌ ، مثل عَدَّة)) ، وهو بهذا الرّأي يخالف المبرّد، وابن السّراج ، والفارسي وغيرهم .

ب - المُشْتَقَّات :

يبدو أنّ دلالة مصطلح (المُشْتَقَّات) في إطار دراسة التراكيب يعني: ما دلّ على ذات وصفة تؤهّله للقيام بوظيفة الفعل ، ويضمُّ هذا المصطلح على هذا الفهم: اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويُقصد به في إطار البحث الصرفي: كلمات أُخِذَتْ من غيرها مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ ، وهذا المفهوم أوسع ممّا سبق ؛ لأنّه يضمُّ فضلاً عمّا ذُكِر اسم الزمان والمكان ، واسم الآلة (6) .

1 - اسم الآلة :

- 1 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 90 ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 276 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 274 .
- 2 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 6 / 1633 ، وشرح التصريح على التوضيح : 2 / 752 - 753 ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 886 .
- 3 - ينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : 133 .
- 4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 182 .
- 5 - المناهج الكافية : 2 / 191 .
- 6 - ينظر : تصريف الأسماء في اللغة العربيّة : 34 ، والمصادر والمُشتقات في معجم لسان العرب : 130 .

عَدَسِيويه مجيء اسم الآلة على (مُفْعَل) و (مُفْعَلَة) أسماء للأوعية ، لا أسماء يُستعان بها في الفعل ، قال : ((ونظير ذلك: المُكْحَلَة...ولكنه اسمٌ لوعاء الكُحْل...))⁽¹⁾ .
والألفاظ التي على وزن (مُفْعَل) و (مُفْعَلَة) عند ابن سيده خمسة ألفاظ هي: مُكْحَلَة، ومُسْعَط⁽²⁾ ، ومُنْخَل ، ومُثَقِّ ، ومُثْن ، وهي عنده أسماء للأوعية ، لا أسماء للآلة ، قال : ((...وقد جاء منه خمسة أحرف بضم الميم قالوا مُكْحَلَة ومُسْعَط ومُنْخَل ومُثَقِّ ومُثْن لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جُعِلَت أسماء لهذه الأوعية...))⁽³⁾ .
وذهب الجرجاني إلى أنَّ مجيء اسم الآلة على (مُفْعَل) و (مُفْعَلَة) من الشَّوَادِّ ، قال : ((...وشدَّ مُثْنٌ ومُسْعَط بضمَّتَيْن ومِنْجَر بكسرتين))⁽⁴⁾ .
ولم يعد الزمخشري ما جاء على (مُفْعَل) و (مُفْعَلَة) من الشَّوَادِّ وزاد في الكلمات التي جاءت على هذين الوزنين: المُحْرَضَة⁽⁵⁾ .⁽⁶⁾
ونصَّ ابنُ يعيش على شذوذ هذه الكلمات ، قال : ((هذه الأحرف شذت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال بأنَّ جاءت مضمومة وهي ما يُعَالَج به ويُنْقَل كأنَّهم جعلوها أسماء لما يوعى فيه ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق...))⁽⁷⁾ .
يُستشفُّ من هذا النصِّ أنَّ شذوذ هذه الألفاظ يرجع إلى ضمِّ الحرف الأول منها ؛ مما جعل العلماء يعَوِّنونها أسماء للأوعية ، لا اسم لآلة يُستعان بها .
و (مُفْعَل) عند ابن مالك من أسماء الآلة ، قال : ((ومُفْعَل اللَّل على آلة : مُنْخَل ومُثَقِّ ومُسْعَط...ومُحْرَضَة...))⁽⁸⁾ .
وزاد الرضي اسماً آخر هو (المُنْصَل) ، قال : ((...وجاء المُنْصَل أيضاً ، لكنه ليس بآلة النَّصَل ، بل هو بمعنى النَّصَل...))⁽⁹⁾ .
وجعل العيني ما ذهب إليه الزمخشري بعده (المُحْرَضَة) من هذه الألفاظ غريباً ، قال : ((...وهي بضم الميم - المُحْرَضَة - غريبٌ حكاها الزمخشري رحمه الله ، والمشهور هو الذي حكاها الجوهري...))⁽¹⁰⁾ .
يبدو أنَّ كلمة (المُحْرَضَة) فيها لغتان هما: كسر الميم (المُحْرَضَة)⁽¹¹⁾ ، وهذه اللغة لا تخلو من الثقل والشذوذ ، وضمُّ الميم (المُحْرَضَة) .
ويرى السيوطي أنَّ بناء (مُفْعَل) في اسم الآلة ممَّا يُحْفَظ ولا يُقاس عليه⁽¹²⁾ .

- 1 - كتاب سيوييه : 4 / 91 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيوييه : 290 - 291 .
- 2 - المُسْعَط: الإناء يُجْعَل فيه السَّعْوَط ويَصِدُّ بَ منه في الأنف ، ينظر: لسان العرب: 7 / 314-315 (سعط) .
- 3 - المخصص : 14 / 199 .
- 4 - المفتاح في الصرف : 61 .
- 5 - المُحْرَضَة: وعاء الخُرْض ، والخُرْض: الجصُّ ، ينظر : لسان العرب : 7 / 135 (حرَض) .
- 6 - ينظر : المفصل : 298 .
- 7 - شرح المفصل : 6 / 161 ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 668 .
- 8 - شرح الكافية الشافية : 4 / 2250 ، وينظر : ابن مالك صرْفِيَّ : 166 ، وأخالفه في أنَّ ابن مالك لم يذكر (المُنْصَل) .
- 9 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 187 ، وينظر : المنهج الصوتي للنبية العربية : 121 ، ومعاني الأبنية : 128 .
- 10 - شرح المراح في التصريف (العيني) : 136 ، وينظر : شرح مراح الأرواح (ديكقوز) : 80 .
- 11 - ينظر : الصحاح : 3 / 1070 (حرَض) .
- 12 - ينظر : همع الهوامع : 3 / 287 ، والزبدة في الصرف : 72 .

وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ ما جاء من أسماء الآلة على زنة (مُفْعَل) و (مُفْعَلَة) ليست أسماء آلة قياسية ، قال: ((... (الآلة) للفعل الثلاثي وهي اسم لما يُستعان به في الفعل المُشْتَقَّة هي منه... (ونحو المُسْعَط) لما يُجْعَل فيه السَّعُوط وهو دواء يُصَبُّ في الأنف (والمُنْخَل) لما يُنْخَل به (والمدق) لما يُدَقُّ (والمُنْهَن) لما يُجْعَل فيه التَّهْن (والمُكْحَلَة) لما يُجْعَل فيه الكُحْل (والمُحْرَضَة) لما يُجْعَل فيه الاشنان ممَّا ضُمَّ أوله وثالثه (ليس بقياس) إذ القياس كسر أولها وفتح ثالثها ولأنَّها ليست لذلك باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل بل لآلاتٍ مخصوصة... والمُحْرَضَة لم يذكرها سيبويه لأنَّها عنده بكسر أولها وفتح ثالثها وعليه اقتصر الجوهري وغيره...))⁽¹⁾.

وهذا النصُّ يفيد أنَّه يرى أنَّ ما جاء من اسم الآلة على وزن (مُفْعَل) و (مُفْعَلَة) ليست من الآلات التي يُستعان بها في الفعل ، بل هي أوعية احتوت المادَّة ، وهذا واضح في (المُنْهَن ، والمُنْخَل ، والمُسْعَط ، والمُكْحَلَة) ، وقد نَبَّه على أنَّ هذه الألفاظ ليست قياسية ، وأنَّ القياس فيها كسر أولها وفتح ثالثها ، وصرَّح بأنَّ (المُحْرَضَة) لم ترد عند سيبويه وهي عنده على وزن (مُفْعَلَة) .

وثمَّة ملحظ آخر هو أنَّه يرى أنَّ اسم الآلة لا بدَّ فيه من توافر شرط الاستعانة به لأداء الفعل ، وهذه الألفاظ عنده أسماء للأوعية ، فهو لا يُسمِّي (المُنْهَن) إلا للآلة التي جُعِلَتْ للتَّهْن ، ولو جُعِلَ التَّهْن في وعاء لم يسمَّ الوعاء بِمُنْهَن .

2 - أَفْعَل التَّفْضِيل :

أجاز سيبويه بناء أَفْعَل التَّفْضِيل من الفعل الرَّباعي المزيد بالهمزة ؛ وذلك لكثرة في السَّماع ، دُيِّبَ إلى سيبويه أنَّه: ((... قياسٌ من باب أَفْعَل مع كونه ذا زيادة ، ويؤيده كثرة السَّماع ، كقولهم: هُوَ أَعْطَاهُمْ اللَّيْلَ ، وأُولَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ... وهو كثيرٌ ؛ ومجوزة قلة التَّغيير ، لأنَّكَ تحذف منه وتره إلى الثلاثي ، ثمَّ تبني منه أَفْعَل التَّفْضِيل ، فتخلف همزة التَّفضيل همزة الإفعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته))⁽²⁾.

ويبدو أنَّ حُجَّة سيبويه تقوم على: كثرة وروده في الكلام وقلة التَّغيير الذي يصيبه عند بنائه للتَّفضيل .

ودُيِّبَ إلى الأخفش والمبرد جواز مجيء أَفْعَل التَّفْضِيل من كلِّ فعلٍ مزيد فيه قياساً: ((ونُقِلَ عن المبرد والأخفش ، جواز بناء أَفْعَل التَّفْضِيل من جميع الثلاثي المزيد فيه ، كأنْفَعَلَ واستَفْعَلَ ونحوهما ، قياساً...))⁽³⁾.

وذهب المازني إلى منع بناء أَفْعَل التَّفْضِيل من غير الثلاثي ؛ لئلا يلتبس بالمجرّد من الثلاثي⁽⁴⁾.

وعَدَّ الزَّمخشري مجيء التَّفضيل من غير الثلاثي من الشاذِّ ، قال: ((وممَّا شذَّ من ذلك: هُوَ أَعْطَاهُمْ اللَّيْلَ وَالذَّهْمَ ، وأُولَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ...))⁽⁵⁾.

1 - المناهج الكافية : 2 / 48 - 49 .

2 - شرح الرُّضي على الكافية : 3 / 451 ، وينظر : مصباح الراغب : 2 / 518 .

3 - شرح الرُّضي على الكافية : 3 / 451 ، وينظر : همع الهوامع : 3 / 278 .

4 - ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 286 .

5 - المفصل في صناعة الإعراب : 288 .

ورَدَّابُنُ يَعِيشُ عَلَى الْأَخْفَشِ فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، قَالَ : ((وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يُجَبِّزُ بِنَاءَ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي لِحَقَّتْهُ زَوَائِدٌ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ كَأَسْتَفْعَلَ وَافْتَعَلَ... وَتَابَعَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ وَهُوَ فَاسْتَدَوْذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ ثُمَّ تَدْخُلُ الْهَمْزَةُ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ...)) (1) .

وَقَدْ جَوَّزَ ابْنُ عَصْفُورٍ صِيَاغَةَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ بِالْهَمْزَةِ ، بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ لَغَيْرِ النَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ : ((وَثَالِثُهَا ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ : يَجُوزُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلنَّقْلِ... وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّقْلِ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ سُمِعَ فَشَادُّ...)) (2) .

وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ مَجِيءَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ غَيْرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ بِالْهَمْزَةِ مَقْبِسًا فِي التَّفْضِيلِ ، قَالَ : ((... وَقَدْ يُدْيَانُ - التَّعَجُّبُ وَالتَّفْضِيلُ -... وَمِنْ مَزِيدٍ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ (أَفْعَلَ) قِيسَ عَلَيْهِ ، وَفَاقًا لِسَبِيوِيهِ)) (3) .

وَعَرَضَ الرَّضِي لِرَأْيِ سَبِيوِيهِ ، وَالْأَخْفَشُ مَوْضِعًا مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ ، رَأَى رَأْيَ الْأَخْفَشِ وَالْمُبَرَّدِ ، قَالَ : ((وَنُقِلَ عَنِ الْمُبَرَّدِ وَالْأَخْفَشِ ، جَوَّزَ بِنَاءَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ جَمِيعِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ ، كَأَنْفَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَنَحْوَهُمَا ، قِيَاسًا ؛ وَلَيْسَ بِوَجْهِ ، لِعَدَمِ السَّمَاعِ وَضَعْفِ التَّوْجِيهِ فِيهِ . بِخِلَافِ أَفْعَلَ)) (4) .

وَيُظْهِرُ أَنَّ حُجَّةَ الرُّضِيِّ فِي رَوِّهِ عَلَى الْأَخْفَشِ تَقُومُ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ وَقُصُورِ فِي التَّوْجِيهِ .

وَيَتَضَحُّ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ هُنَاكَ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبٍ هِيَ : جَوَّزَ مَجِيءَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ بِالْهَمْزَةِ فَقَطْ ، وَجَوَّزَ مَجِيءَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مَزِيدٍ سِوَاكَ أَكَانَتْ الزِّيَادَةُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ أَمْ بِحَرْفَيْنِ أَمْ بِأَكْثَرٍ ، وَالْمَنْعُ الْمُطْلَقُ ، وَالتَّفْصِيلُ بِالنَّظَرِ إِلَى نَوْعِ الْهَمْزَةِ .

وَذَكَرَ السَّيِّوِيُّ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ فِي مَجِيءِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ مِنْ دُونِ أَنْ يُرَجِّحَ أَحَدَ الْأَرْوَاحِ (5) .

وَذَهَبَ الْأَشْمُونِيُّ إِلَى أَنَّ مَجِيءَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْمَزِيدِ بِهَمْزَةٍ مِنْ بَابِ السَّمَاعِ ، قَالَ : ((... وَسُمِعَ هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلْوَاهِمِ وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ...)) (6) .

جَوَّزَ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ صِيَاغَةَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ ، قَالَ : ((... وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ (وَلَا يَنْقَاسُ) أَنَّ هَذَا يُبْنَى مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ سَمَاعًا وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ قَالُوا... أَنْقَى مِنْ أَنْقَى وَمَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ أَخْصَرَ مَعَ أَنَّ هُمَا ذَوَا زِيَادَةٍ...)) (7) .

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّهُ جَوَّزَ مَجِيءَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّمَاعِ وَمَعَ كَثْرَتِهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وَيُعَدُّ رَأْيُهُ هَذَا مَخَالَفًا لِسَبِيوِيهِ بِعَدَمِ قِيَاسِهِ ، وَمَخَالَفًا لِلْأَخْفَشِ لِقُصْرِ صِيَاغَتِهِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَزِيدِ بِالْهَمْزَةِ فَقَطْ ، وَمُوَافَقًا لِلْمَازِنِيِّ لِحَوَازِ صِيَاغَتِهِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ .

- 1 - شرح المفصل : 6 / 136 ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 653 - 654 .
- 2 - همع الهوامع : 3 / 278 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 286 .
- 3 - تسهيل الفوائد : 131 - 132 ، وينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) : 381/2 ، وشرح ابن النازم : 342 .
- 4 - شرح الرضي على الكافية : 3 / 451 .
- 5 - ينظر : همع الهوامع : 3 / 278 .
- 6 - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 384 ، وينظر : رسالتان في الصّرف ، (حسين المرصفي) : 208 .
- 7 - بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب : 96 - 97 .

ونخلص من هذا إلى أن رأيه في صياغة أَفْعَل التفضيل من الفعل المزيد ، غير قياسي .

3 - الصفة المشبهة :

لم يذكر سيبويه الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ، وإنما ذكر أن الإضافة فيها أحسن وأكثر (1) .

وحدّ الزمخشري الصفة المشبهة بقوله: ((وهي تدلّ على معنى ثابت ، فإن قصِدَ الحدث ، قيل: هُوَ حَاسِنٌ الآن أو غداً...وئضاف إلى فاعلها ، كقولك: كَرِهْتُ الحَسْبَ...)) (2) .

يفيد هذا النص أن الصفة المشبهة تماز بأمرين هما: ثبوت المعنى، وحسن إضافتها إلى فاعلها .

وصرّح ابن يعيش بالفرق بينهما ، إذ قال: ((اعلم أن هذه الصفات وإن كانت مشبهة باسم الفاعل فبينهما تباين وطريقهما مختلف...وعلى هذا تقول: رُدِّدْتُ جَوْ أدريد أن السيادة والجود ثابتان له فإذا أرَتِ الحدث في الحال أو في ثاني الحال قلت ساءد وجأد...)) (3) .

والصفة المشبهة عند ابن مالك ما اشتق من فعل لازم دال على معنى الثبوت ، فإذا صدقت الصفة المشبهة من فعل ثلاثي فلا توازن اسم الفاعل إلا قليلا ، أمّا إذا اشتقت من غير الثلاثي فلا بد من موازنتها اسم الفاعل ، قال: ((وهي الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا ، قابلة للملابسة والتجرّد والتعريف والتذكير بلا شرط ، وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ، ولازمة إن كانت من غيره ، ويؤثرها من اسم فاعل الفعل اللازم أطرّ أضافتها إلى الفاعل معنى...)) (4) .

ولا يرى الرضي أن الصفة المشبهة موضوعة للثالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ؛ بسبب عدم وجود الليل فيها على هذا الاستمرار ، قال: ((والذي أرى: أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ، ليست ، أيضا ، موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ، لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما...)) (5) .

وجعل الرضي وزن (فَعْلان) في الصفة المشبهة قياسا في الخلو والامتلاء (6) . وجوّز النظام النيسابوري صياغة الصفة المشبهة التي على وزن (فَعْلان) من الفعل الثلاثي على وزن (فَعْل) (7) .

ولعلّ عبارة الجاربردي أكثر وضوحا ، إذ قال: ((...ثم بَنَى معنى الجوع والعطش وضمتما يجيء من الجميع أي ممّا يكون عين ماضيه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا على فَعْلان...)) (1) .

1 - ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 194 ، وأبنية الصّرف في كتاب سيبويه : 275 - 280 .

2 - المفصل في صناعة الإعراب : 284 .

3 - شرح المفصل : 6 / 124 - 125 ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 645 .

4 - تسهيل الفوائد : 139 ، وينظر : شرح التسهيل : (ابن مالك) : 2 / 417 .

5 - شرح الرضي على الكافية : 3 / 431 ، وينظر : الدرس الصّرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة : 86 - 87 .

6 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 144 .

7 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 68 .

وذكر السيوطي أنَّ من وجوه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنَّها لا تكون إلا ثابتة في الحال بخلاف اسم الفاعل فإنه يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل ، ويُستعمل في الأزمنة الثلاثة⁽²⁾ .

وقد بحث زكريا الأنصاري الصفة المشبهة مُبَيَّنًا صِيَغَهَا ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، قَالَ : ((...وهي ما اشتُقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قامَ به بمعنى الثبوت...وتجيءُ الصفة المشبهة أيضًا (من الجميع) أي من فَعَلَ وفَعِّلَ وفَعَّلَ مِمَّا هو (بمعنى) وفي نسخة وتجيءُ من الجميع معنى (الجوع والعطش وضئهما) أي الشَّبَع والرِّي (على فَعْلان نحو جَوْعَان وسَبْعَان...) واستبعدَ ما قاله في فَعْلٍ بالضمِّ لما مرَّ من أنَّه مُخْتَصٌّ بالصفات اللازمة...))⁽³⁾ ، ونلاحظ في هذا النص أنه مزيج بين الصرف والنحو .

وقال أيضًا : ((...وتُخْتَصُّ (الصفة المشبهة) (بالحال) التلثم والمُرَاد به الماضي المُسْتَمِرُّ إلى زمن الحال فلا تكون للماضي ولا للاستقبال بخلاف اسم الفاعل...))⁽⁴⁾ . فيتضح من هذين النصين أنه فرَّق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ، وقوام هذا التفرُّيق يعتمد على أنَّ الصفة المشبهة تدلُّ على الثبوت وزمنها مُمَدَّد من الماضي إلى الحال - الدائم - ، وليس كذلك اسم الفاعل .

واستبعدَ مجيء الصفة المشبهة التي على وزن (فَعْلان) من الفعل الثلاثي (فَعَلَ) ؛ لأنَّ (فَعْل) مُخْتَصَّة بأفعال الطَّبَاع ، و (فَعْلان) تتَّصف بالحدوث والطَّروء .

4 - صيغُ المُبالغة :

ذكر سيبويه أنَّ الأصل الذي عليه المُبالغة خمس صيغ هي: فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، وفَعِّلِيٌّ ، وفَعَّلِيٌّ⁽⁵⁾ .

وذهب المبرِّد إلى أنَّ صيغ المُبالغة مُشتَقَّة من الفعل الثلاثي ، قَالَ : ((والفعل الذي هو لَفْعِيٌّ في الأصل إذا ما هو ما كان على (فَعَّل) : نحو: كَرَّمَ فَهُوَ كَرِّمٌ...))⁽⁶⁾ .

ويبدو أنَّ صيغ المُبالغة تُشتَقُّ من بابين - في الأغلب - هما: فَعَّلَ يَفْعُلُ ، وفَعَّلَ يَفْعُلُ . ونصَّ الجرجاني على شذوذ صياغة المُبالغة من الفعل المزيد ، قَالَ : ((...وشذَّ من (أَفْعَل) : دَرَّأَكَ ، حَسَّاس...))⁽⁷⁾ .

ونستشف من هذا النص أنَّ صيغ المُبالغة لا تُشتَقُّ إلا من فعلٍ ثلاثيٍّ ؛ لأنها مُحوَّلَةٌ عن (فَاعِل) ، و (فَاعِل) لا يُشتَقُّ إلا من الثلاثيِّ - غالبًا - وندر مجيء (فَاعِل) من غير الثلاثي نحو: أَعْتَبَ الْمَكَانَ فَهُوَ عَاشِبٌ .

وورد عند ابن مالك صياغة أبنية المُبالغة من الفعل المزيد ، قَالَ : ((وقد يُبنى من (أَفْعَل) : (فَعَّالٌ) كـ (أَتَوَكَّ فَهُوَ دَرَّأَكَ)...و (فَعِّل) كـ (أُنْذِرَ فَهُوَ نَذِرٌ)...))⁽⁸⁾ ، وجعل مجيء صيغة (فَعُول) للمبالغة من الفعل المزيد⁽¹⁾ .

1 - شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 61/1 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 40/2 .

2 - ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 4 / 75 ، وينظر : مصباح الزاغب : 510 / 2 ، ومعاني الأبنية : 76 .

3 - المناهج الكافية : 2 / 38 - 40 .

4 - بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب : 90 .

5 - ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 110 ، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 271 - 273 .

6 - المقتضب : 2 / 114 .

7 - المفتاح في الصرف : 58 .

8 - شرح الكافية الشافية : 2 / 1034 .

وقال أبو حلين: ((...على أن هذه الأمثلة الثلاثة - فَعَّال ، مِفْعَال ، فَعُول - تكون بدلا عن فاعل في الكثرة فبناؤها من الثلاثي وندر بناؤها من أَفْعَل قالوا: أُوَكَّ فَهوَ دَرَّكٌ...)) (2) .
فيظهر أن أبا حلين قد عَدَمَجِيء صيغ المبالغة من غير الثلاثي من باب النادر .
وذهب المرادي إلى جواز بناء صيغ المبالغة من الفعل المزيد وحمله على القليل ، قال :
((...وقد يُبنى فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول وفَعِّل من أَفْعَل كقولهم دَرَّك ... وَزَهُوق ... وذلك قليل)) (3) .

وعَدَّ الأشموني مجيء صيغ المبالغة من غير الثلاثي بالنادر ، قال: ((...إن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي ، وهو كذلك ، إلا ما ندر...)) (4) .
ويُلحظ من هذا العرض أن صيغ المبالغة لا تُصاغ إلا من مصدر الفعل الثلاثي (5) ، وقد تُصاغ نادراً من الفعل المزيد ، وقد ذكر العلماء صيغة واحدة ، وهي المزيدة بالهمزة (أَفْعَل) .

وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنه قد تُصاغ صيغ المبالغة من الفعل الثلاثي المزيد الذي على زنة (أَفْعَل) ، قال: ((...وقد تُبنى الأربعة الأول - فَعَّال ، مِفْعَال ، وفَعُول ، وفَعِّل - من أَفْعَل كقولهم: دَرَّك من أُوَكَّ ومِهْرَاق من أَهَرَ قَوْزَهُوق من أَرْ هَي وَفِر من أُنْدَر...)) (6) .

والمُتأمل في هذا النص يلحظ أنه يُجوز مجيء صيغ المبالغة الأربعة: فَعَّال ، مِفْعَال ، وفَعُول ، وفَعِّل من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أَفْعَل) فهو يخالف الجرجاني وابن مالك وأبا حلين الأندلسي بقصرهم مجيء صيغ المبالغة من المزيد على بناءين أو ثلاثة ، ولم ينعت هذه الصياغة بالنادرة أو الشاذة .

ت - جمع التكسير

يرأد بجمع التكسير: الجمع الدال على أكثر من اثنين بتغيير بناء مفردة عند الجمع (7) ، قال الأشموني في حقه: ((...هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديرًا)) (8) .

وقصد بقوله: ((...بصورة تغيير لصيغة واحدة...)) إخراج جمعي تصحيح المذكر والمؤنث ؛ لأنَّ المفرد فيهما لا تتغير صورته .

وامتاز جمع التكسير بمزايا خالف فيها غيره من الجموع وهي: دلالاته على العاقل وغير العاقل ، وعدم سلامة مفردة ، وإعرابه بالحركات لا بالحروف ، وجواز تأنيث الفعل المسند إلى جمع التكسير (9) .

1 - ينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) : 2 / 409 ، وابن مالك صرفياً : 160 .

2 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : 332 .

3 - توضيح المقاصد والمسالك : 3 / 853 ، وينظر : كاشف الخصاصة : 193 .

4 - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 343 ، وينظر : حاشية الصلبي : 2 / 451 .

5 - ينظر : الصيغ الإفرادية في العربية : 166 ، وتصريف الأسماء في اللغة العربية : 43 .

6 - بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب : 89 .

7 - ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 292 .

8 - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 669 ، وينظر : حاشية الصبان : 4 / 168 .

9 - ينظر : المذهب في علم التصريف : 178 هامش رقم (2) .

1 - الجمع على فَعَال :

يُطَرَّد الجمع على وزن (فَعَال) في (فَعَلَ) و (فَعَلَة) على أن يكون المفرد صحيح اللام ، غير مُضَعَّف ، واسم لا صفة⁽¹⁾ .

وذكر سيبويه وجهين في جمع كلمة (أمة) هما: أم ، وإماء ، قال: ((ولو سَمَّيت امرأة بشِفة أو أمة لقلت: أم ، وشِفاء ، وإماء ، ولا تَقُل: شَفَاتٌ ولا أَمَاتٌ ، لأنَّهنَّ أسماء قد جُمِعْنَ..ولا تَقُلْ إلا أم في أدنى العدد ؛ لأنه ليس بقياس...وقال بعض العرب: أمة وإموان...))⁽²⁾ .

ويبدو من كلام سيبويه أن جمع (أمة) على: أم هو جمع قلة . ووزن (أمة) عند المبرد (فَعَلَة) ، قال: ((فالإموان: جمع أمة ، وأصل أمة (فَعَلَة) متحركة العين...فأمة قد علمنا أن الذاهب منها واو بقولهم: إموان...وعلمنا أن أمة (فَعَلَة) متحركة بقولهم في الجميع: أم...))⁽³⁾ .

يفيد هذا النص أن لام (أمة) واو ؛ بدليل: إموان . وجوز ابن السراج جمع (أمة) على (أَمَات) ، ورد رأي سيبويه فيها ، قال: ((...ولا يجوز في أمة أَمَاتٌ ، ولا شَفَاتٌ ، كذا قال سيبويه والقياس يجيزه وقالوا: أم وإماء في أمة...))⁽⁴⁾ .

ويظهر أن هناك أكثر من جمع لكلمة (أمة) هو: (أم) في القلة ، و (إماء) ، و (إموان) ، و (أَمَات) . وقصر ابن يعيش جمع كلمة (أمة) على (إماء)⁽⁵⁾ ، وذكر ابن عصفور في جمعها: إماء ، وإموان ، وأم⁽⁶⁾ .

و (أم) عند ابن مالك مما يُحفظ ولا يُقاس عليه⁽⁷⁾ . وذهب زكريا الأنصاري إلى أن المشهور في جمع (أمة) على (إماء) وأصلها عنده (أَمَوَة) على وزن (فَعَلَة) فُجِيعَتْ على (فَعَال) حملا على نحو: رَقَبَة - رِقَاب ، قال: ((...في أمة وأصلها أَمَوَة بالتحريك...والأشهر في جمع أمة إماء كرقاب وجاء إموان كإخوان ولا تُجمع بالواو والتون وقضية كلامه أنها لا تُجمع بالألف والتاء...))⁽⁸⁾ .

2 - جمع فاعِل على فَوَاعِل :

يُقَاسُ الجمع على (فَوَاعِل) في (فَاعِل) إذا كان صفة لمؤنث عاقل أو غير عاقل . قال سيبويه : ((وإذا لحقت الهاء فاعِلا للتأنيث كُسِرَ على (فَوَاعِل) وذلك قولك: ضاربة... وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، وذلك: حَوَاسِرُ وحَوَائِضُ... وإن كان فاعِلٌ لغير الأدميين كُسِرَ على (فَوَاعِل) وإن كان لمذكر أيضا...وذلك قولك: جمالٌ بَوَازِلٌ..وقد اضطرَّ فقال في الرجال ، وهو الفرزدق :

1 - ينظر : في الصرف العربي نشأة ودراسة : 256 - 257 .

2 - كتاب سيبويه : 3 / 401 - 402 ، وينظر : النكت : 2 / 910 ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : 321 ، وقد جعلته الدكتور خديجة الحديثي من الأوزان المسموعة .

3 - الكامل : 1 / 54 ، وينظر : دقائق التصريف : 310 .

4 - الأصول في النحو : 2 / 422 .

5 - ينظر : شرح المفصل : 5 / 393 .

6 - ينظر : المقرَّب : 461 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 108 .

7 - ينظر : شرح الكافية الشافية : 4 / 1851 .

8 - المناهج الكافية : 2 / 91 .

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ دَرَأَيْتَهُمْ

خُذْ رَقَابَ نَوَاصِرِ الْأَبْصَارِ (1).... (2)

يظهر من هذا النص أن (فاعلا) لا تجمع على (فواعل) إذا كان صفة لمذكر عاقل إلا في الترخص .

وبن المبرد أن علة جمع (فاعل) على (فواعل) في صفة المذكر العاقل نحو: فارس - فوارس أن هذه الصفة لا تكون في الذّ ساء ، وهك في هوالك أنه مثل مُستعمل ، والمثل يجري على أصله ، وقد يأتي هذا الجمع في الضّورة الشّعرية (3) .

وعلل أبو علي الفارسي مجيء الجمع على (فواعل) في غير العاقل لمشابهته المؤنث من جهة امتناعهما الجمع بالواو والنون (4) .

وجعل الزمخشري جمع الصفة لمذكر عاقل على (فواعل) من الشّواذ ، قال: ((...وقد شدّ نحو: فوارس . ولمؤنثها مثالان: فواعل وفعل ، نحو: ضوارب ، ونوم . ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه ، كحائض وحاسر .)) (5) .

ويبدو أن علة عدم جمع (فاعل) على (فواعل) في الصفة لمذكر عاقل خشية الالتباس بين (فاعل) و(فاعلة) نحو: ضوارب فلم يُعلم في مفرداها أفاعل هي أم فاعلة ، وللتمييز بينهما اطرّدت (فواعل) في صفة المؤنث العاقل، وشدّت في صفة المذكر العاقل (6) .

وعدّ ابن مالك (فواعل) في وصف المذكر العاقل من الشّاذّ ، قال: ((...وإنما الشاذّ جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل على (فواعل) ك(فارس) و(فوارس))) (7) .

وجعل عمر بن عيسى الهرمي (ت 702 هـ) جمع (فاعل) على (فواعل) في صفة المذكر العاقل من باب السّماع الذي لا يُقاس عليه ، قال : ((ومتى كان (فاعل) صفة لمذكر ، فلا يُجمع على (فواعل) إلا شاذّا ، لا يُقاس عليه . قالوا: فارس وفوارس...وهذا في المذكر مسموع لا يُقاس عليه .)) (8) .

وقد يؤوّل جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل على (فواعل) ب: طائفة، نحو طائفة فوارس ، وطائفة هوالك ، ليتسنى اطرّاد (فواعل) في صفة المؤنث ، وقد استبعد أبو حنّين الأندلسي مثل هذا التأويل ؛ لورود: فوارس وهوالك وغيرهما (9) .

ولم يبعد عمّا ذكر النظام النّيسابوري ، والجاربردي ، وخالد الأزهري ، والسيوطي (10)

وأنّ تأويل هوالك على أنّها صفة لطوائف نحو قولهم: هالك في الهوالك ، أي في الطّوائف الهالكة ممكن عند الأشموني ، ما لم يقولوا: رجالا هوالك (1) .

1 - ديوان الفرزدق : 309 ، ومعجم شواهد العربية : 241 / 1 .

2 - كتاب سيبويه : 632 - 633 ، وينظر : النكت : 1035 / 2 .

3 - ينظر : المقتضب : 216 - 217 ، والأصول في النحو : 450 / 2 .

4 - ينظر : التكملة : 465 .

5 - المفصل : 237 .

6 - ينظر : شرح المفصل : 444 / 5 ، والإيضاح في شرح المفصل : 544 - 545 .

7 - شرح الكافية الشافية : 1865 / 4 ، وينظر : تسهيل الفوائد : 276 .

8 - المحرر في النحو : 295 / 1 .

9 - ينظر : ارتشاف الضرب : 451 / 1 .

10 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 143 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 143 / 1 ،

وشرح التصريح على التوضيح : 547 / 2 - 548 ، وجمع الهوامع : 322 / 3 .

وجمع (فاعِل) صفة لمُذَكَّرٍ عاقل على (فَوَاعِل) مُطَّرَد عند زكريا الأنصاري ، قال : ((....ولفاعِل بكسرهما - العين - اسماً ككاهِل أو صفة لمؤنث كحائِض وحامِل أو لمُذَكَّر لا يعقل كبازل فالشذوذ إنّما هو في جمع فاعِل صفة لمُذَكَّرٍ يعقل وقد وردَ منه فَوَارِس كما تقرّر وحسنه غلبة الاسمية وعليه اقتصر سيبويه وزاد غيره هَوالِك وَوَاكِس في لَكِس أي مُتَطَاطِي رأسه ورَوَافِس في رَافِس للذكر من الخيل والرّفس الصّوب بالرجل بل هذا مُطَّرَد لأنّ فاعِلاً في صفات ما لا يعقل يُجمع على فَوَاعِل قياساً مُطَّرَلاً....))⁽²⁾ .
يُفهم من هذا النصّ أنّه يُجوز جمع (فاعِل) صفة لمُذَكَّرٍ عاقل على (فَوَاعِل) قياساً مُطَّرَلاً ؛ لكي يطرد (فَوَاعِل) في الصّفة ، سواء أكانت هذه الصّفة لمؤنث أم لمذَكَّر غير عاقل أم لمذَكَّر عاقل ، فالجامع لما يُجمع على (فَوَاعِل) ، أن يكون اللفظ صفة .
وقد حمل زكريا الأنصاري (فاعِلاً) صفة لمُذَكَّرٍ عاقل على (فاعِل) صفة لمُذَكَّرٍ ما لا يعقل .

ويبدو أنّ القول بأنّ (فاعِلاً) لا يُجمع على (فَوَاعِل) إذا كان صفة لمُذَكَّرٍ عاقل للفرق بينه وبين المؤنث فيه نظر ؛ وذلك لأنّ التباس صفة المُذَكَّر بصفة المؤنث ليس على إطلاقه ، فنحو: حامِل ، وحائِض صفة خاصة بالمؤنث واللبس لا يقع في مثل هذا النوع ، وإنّما يقع في نحو: ضاربة صفة لمؤنث ، فكان يجب تقييد الصّفة بعُتها ليست من صفات المؤنث الفطريّة .

1 - ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 693 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 99 .

المبحث الرابع: الإبدال والإعلال والإدغام

أ – الإبدال :

لا يخرج حدّ الإبدال عن: إبدال حرف بحرف آخر ، قال ابن الحاجب: ((...الإبدال جعل حَرْفٍ مَكَانَ رِفْعِهِ...))⁽¹⁾ .
وبين الإبدال والإعلال بالقلب صلة ، إذ كلاهما تغيير ، إلا أنّ الأول إزالة ، والآخر إحالة - أي تغيير الحرف على غير صورته التي كان عليها -⁽²⁾ .
والإبدال أعمّ من الإعلال بالقلب ، والإعلال أخصّ منه ؛ لأنّ الإعلال يكون في أحرف العلة ، والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة ، فكلّ قلب إبدال ، وليس العكس⁽³⁾ .

1 – إبدال التاء زايًا :

تُبدل التاء في (تَفَعَّل) حرفًا من جنس ما بعدها ، إذا كان أحد حروف الصّفير ، ثمّ يُدغم الحرف في الحرف ، وتُجلب همزة الوصل للتخلص من السكون .
ومن الحروف التي تقع فاءٌ عند سببويه وتُبدل: التاء ، قال: ((فإن وقع حرفٌ مع ما هو من مُخرجه أو قريبٌ من مُخرجه مبتدأً نُغم وألقوا الألف الخفيفة ، لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن... (وَأَزَّيْتُ) إنما هي تَزَّيْتُ . وتقول في المصدر: أَزَّيْتُ...))⁽⁴⁾ .
ويرى الزجاج أنّ تشديد الزّاي أجود في العربية ، قل: ((...فمن قرأ ﴿وَأَزَّيْتُ﴾⁽⁵⁾ ، فالمعنى: وَتَزَّيْتُ فَأُغمّت التاء في الزّاي ، وسكنت الزّاي فأجُلبت لها ألف الوصل... وَأَزَّيْتُ بالذّ تشديد أجود في العربية...))⁽⁶⁾ .
وجو زأبو الطيب اللغوي (ت351هـ) إبدال التاء زايًا⁽⁷⁾ .
وخصّ الأعلم الشنتمري (ت476هـ) هذا الإبدال بالفعل الماضي ، قال: ((يُريدُ الفعلَ الماضي لأنّ التاء في الفعل الماضي مُبتدأةٌ ليس قبلها شيءٌ ، وقوله: (وَأُغمّوا) يعني وإن أرادوا الإدغام لأنّ الإدغام غير لازم...))⁽⁸⁾ .
وذكر الأنباري علةَ عدم قلب الزّاي تاءً ، قال: ((أصل (أَزَّيْتُ) تَزَّيْتُ فَأُغمّت التاء في الزّاي بعد قلبها زايًا ، وقُلبت التاء زايًا ولم تُقلب الزّاي تاءً لأنّ فيها زيادة صوت وهي

1 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 197 .

2 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 6 / 1561 ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 820 .

3 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 197 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 6 / 1561 .

4 - كتاب سيبويه : 4 / 475 ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 117 - 118 .

5 - يونس : 24 ، وتامها: ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ ، وينظر : المبهج في القراءات السبع :

339 / 2 .

6 - معاني القرآن وإعرابه : 3 / 13 ، وينظر : مُشكل إعراب القرآن : 1 / 343 .

7 - ينظر : الإبدال (أبو الطيب اللغوي) : 1 / 113 - 114 .

8 - النكت : 2 / 1269 .

من حروف الصّفير ، فلما أُنْغِمت فيها سكن الأوّل عند الإدغام...فلما سكن الأوّل افتقر إلى إدخال همزة الوصل لئلا يُدْأ بالسّاكن فصار (اَزَّيْتُ) .⁽¹⁾
ويُفهم من قوله: ((...ولم تُقْلَب الزّاي تاءً لأنّ فيها زيادة صوت وهي من حروف الصّفير...)) أنّ التّاء والزّاي متقاربان في المخرج⁽²⁾ ، وأنّ الزّاي لها مزية الصّفير .
ولم يبعد عمّا ذكّر أبو حنّين الأندلسي والسّمين الحلبي والألوسي⁽³⁾ .
وقد ذهب زكريا الأنصاري إلى أنّ (اَزَّيْتُ) أصلها (تَزَّيْتُ) ، قُلِبَت التّاء زايًا ، وأُنْغِمت في الزّاي التي بعدها وجيءَ بهمزة الوصل للتّخلص من الابتداء بالسّاكن ، قال: ((قوله: (وَاَزَّيْتُ) أصله تَزَّيْتُ ، فأُنْغِمت التّاء في الزّاي بعد قلبها زايًا ، فسكنت ،

فاجْتُلِبَت لها همزة الوصل))⁽⁴⁾ .
وقال أيضًا: ((...واَزَّيْتُ...أصله تَزَّيْتُ فأُنْغِمَ (وقد فُرئ على الأصل وازيْتُ) أي فُرئ وَاَزَّيْتُ أي وهو تَزَّيْتُ...))⁽⁵⁾ .
ويُتضح أنّه قد أخذ بقراءة الجمهور التي قوامها تشديد الزّاي ، وقلب التّاء زايًا ، واجتلاب همزة الوصل ؛ لتعذر الابتداء بالسّاكن ، وترك القراءات الأخرى التي منها (اَزَّيْتُ) ، و(اَزَّيْتُ) ، و(اَزَّيْتُ)⁽⁶⁾ .

2 - إبدال الواو تاءً في افْتَعَلَ :

ذكر سيبويه أنّ التّاء تبدل من الواو والياء، إذا كانتا في موضع الفاء في (الافتعال) ، قال : ((هذا باب ما يلزمه بدل التّاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء: وذلك في الافتعال وذلك قولك: مُتَقَدِّدٌ، ومُنْعَدِّدٌ، واتَّعَدَّ واتَّقَدَّ...من قبل أنّ هذه الواو تضعف ههنا، فتُبدل إذا كان قبلها كسرة...))⁽⁷⁾ .

وقال أيضًا: ((والياء توافق الواو في افْتَعَلَ في أنّك تقلب الياء تاءً في افْتَعَلَ من اللّيبس ، تقول: اتَّبَسَ...لأنّها قد تُقلَب تاءً ، ولأنّها قد تضعف ههنا...))⁽⁸⁾ .

يظهر أنّ القلب قد حصل للواو والياء هنا لضعفها ووقوعها بعد حركات .
وذكر هذا ابن السّراج ، فقال : ((إبدال التّاء: أبدلوها من الواو والياء: تُبدل في موضعين من الواو والياء ، ومن أشياء تشدّ إبدالاً مُطَرِّكًا...تقلب التّاء من الواو ، إذا كانت الواو في موضع الفاء قلبًا مُطَرِّكًا ، إذا قلت : افْتَعَلَ ، يقولون : اتَّعَدَّ...وكذلك الياء تقول ، افْتَعَلَ من يَأْسُ اتَّأَسَ ، فتقلب...))⁽⁹⁾ .

1 - البيان : 1 / 410 ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 27 .

2 - ينظر : الأصوات اللغوية : 44- 45 ، والمصطلح الصّوتي في التّواسات العربية : 201 - 203 ، وقد جعلهما من الأصوات اللّغوية .

3 - ينظر : البحر المحيط : 5 / 188 ، والدرّ المصون : 4 / 21 ، وروح المعاني : 6 / 95 ، و التّطوّر اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه : 29 - 32 .

4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 318 .

5 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 259 ، وينظر : الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 85 .

6 - ينظر : المبهج في القراءات السبع : 2 / 339 ، وإعراب القراءات الشّواذ : 1 / 643 .

7 - كتاب سيبويه : 4 / 334 ، وينظر : الخفة والثقل في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير) : 97 .

8 - كتاب سيبويه : 4 / 338 .

9 - الأصول في النحو : 3 / 268 - 269 .

ونسب مكي القيسي إلى الأخفش أن التاء الأولى في (اتَّخَذَ) مُبدلة من الواو أو الياء ، وهما مُبدلان من الهمزة⁽¹⁾ .
يُفهم من هذا أن الأخفش يمنع إبدال الهمزة تاءً ، وإنما يُبدل الهمزة واوًا أو ياءً ، ثمَّ يبدلها تاءً .

وقد عرض الأنباري وجوه المسألة ، ذاكراً مذهب البصريين والكوفيين في ذلك ، فقال : ((ومن قرأ : لا تَخَذُ⁽²⁾ بالتشديد ، فقد قيل : إن التاء بدلٌ من واو ، وأصل اتَّخَذَ (اوْتَّخَذَ) ، فأبدل من الواو تاءً ، كما قالوا : اتَّعَدَ وأصله (اوْتَّعَدَ) ، فأبدل من واوه تاءً . وكذلك كلُّ واو وقعت فاءً مع تاء الافتعال . فعلى هذا يكون الأصل في (أَخَذَ وَخَذَ) ، فأُلِيَ من الواو المفتوحة همزة...وقيل : اتَّخَذَ افْتَعَلَ من الأخذ ، وتاؤه بدل من همزة ، لأن أصله ، اتَّخَذَ فَأُلِيَ من الهمزة ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصارَ اتَّخَذَ ، ثمَّ أُلِيَ من الياء تاءً . وهذا ونحوه لا يجيزه البصريون فلا يقولون افْتَعَلَ من الأكل اتَّكَلَ ، على تقدير قلب الهمزة ياءً وقلب الياء تاءً ، وأجازه الكوفيون .))⁽³⁾ .

فيظهر من هذا النص أن في (اتَّخَذَ) أصلين هما : (وَخَذَ) ، و (أَخَذَ) ، وفي بناء (افْتَعَلَ) من (وَخَذَ) إبدال واحد هو إبدال الواو تاءً ، وفي (أَخَذَ) إبدالان هما : إبدال الهمزة الساكنة الثانية ياءً ، وإبدال الياء تاءً .

وذهب ابن الحاجب إلى أن التاء لا تُبدل من الهمزة في صيغة (الافتعال) ، قال : ((...والهمزة لا تُقَلَّبُ تاءً إذا اجتمعت مع تاء الافتعال فوجب أن لا تُقَلَّبَ الياء التي هي مُبدلة عنها تاءً أيضاً ، لأنها فرعها فحكمها حكمها...))⁽⁴⁾ .

وجعل ابن مالك مجيء (اتَّخَذَ) ممّا فاؤه همزة على زنة (افْتَعَلَ) مقصوراً على السماع ، قال : ((فإن كانت فاء ما وزنه افْتَعَلَ ، همزةً ، أُبِلَتْ ياءً بعد همزة الوصل ، مبدوءاً بها . نحو أَيْمَرَ... وقد يشبه هذا النوع ، ممّا فاؤه واو وياء ، فيجيء بتاء مُشددة قبل العين . لكنه مقصور على السماع...))⁽⁵⁾ .

ونسب المرادي إلى البغداديين أنهم أجازوا الإبدال بذي الهمزة ، وحكوا ألفاظاً منها : انْمَنَ⁽⁶⁾ .

وذكر برجشتراسر أنه لم يبق من أثر الواو أو الياء في (افْتَعَلَ) التي فاؤها واو أو ياء ، والمُدغمة في تاء الافتعال إلا المنة الزمنية التي تحتاج إليها لنطقها ، فأضيفت إلى مُنة نطق الحرف الآخر وهو تاء الافتعال فشُدَّت⁽⁷⁾ .

وأوضح الدكتور عبد الصبور شاهين هذا الإبدال بقوله : ((وكلُّ ما حدث هو أن استتقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما ، وتعويض موقعهما بتكرار التاء ، فالتاء هنا مُجرّد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال ، لا غير .))⁽¹⁾ .

1 - ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 446 .

2 - الكهف : 77 ، وتامها : ﴿ لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾ .

3 - البيان : 2 / 114 - 115 ، وينظر : شرح المفصل : 10 / 412 .

4 - الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 424 ، وينظر : الممتع : 1 / 387 .

5 - شواهد التوضيح والتصحیح : 182 ، وينظر : أوضح المسالك : 4 / 345 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 83 .

6 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 6 / 1619 ، وشرح التصريح على التوضيح : 2 / 737 ، وحاشية الصلبن : 4 / 464 .

7 - ينظر : التطور اللغوي : 31 .

وقال أيضاً: ((ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ) أصل اتَّخَذْتُمْ : اتَّخَذْتُمْ أُبْلِتَ الهمزة تاءً كما قالوا في أُتِمَنَ
اتَّمَ نَ و كان القياس إبدالها ياءً وقيل أُبْلِتَ الهمزة واوًا ثُمَّ الواو تاءٌ وهو إبدال قياسي ، وقيل
أصله اوٌذَخَ أُبْلِتَ الواو تاءً على اللغة الفصحى...)) (4) .
والمُتَّامِل في هذين النّصين يلحظُ أنّه لا يجوزُ إبدال الهمزة الواقعة في فاء (افْتَعَلَ) تاءً
، مباشرةً ومصدق ذلك قوله: ((...وكان القياس إبدالها ياءً وقيل أُبْلِتَ الهمزة واوًا ثُمَّ الواو
تاءٌ وهو إبدال قياسي...)) ، والقياس عنده إبدال الهمزة واوًا أو ياءً ثُمَّ إبدالهما تاءً .

- 208

وإبدال الواو تاءً في فاء (افْتَعَلَ) كثيرٌ في اللغة ، والواو والتاء يجتمعهما القرب في المخرج⁽¹⁾ ، على العكس من إبدال الهمزة تاءً .

ب - الإعلال :

لأحرف العلة في اللغة العربية نظام خاصّ يختلف عن نظام الحروف الصحيحة ؛ لذلك يطرأ عليها التغيير ، والغرض منه التخفيف⁽²⁾ ، وله صورٌ ثلاثٌ هي: الإعلال بالقلب ، والحذف ، والتسكين .

وحَدَّابُنُ الحاجب الإعلال بقوله: ((الإِعْلَالُ تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ...))⁽³⁾ ، فتقيد الإعلال بـ (حرف العلة) فيه إخراج لتخفيف الهمزة وبعض حالات الإبدال - ممّا ليس بحرف علة⁽⁴⁾ .

1 - إعلال لام فُعْلَى :

هناك رأيان في إعلال لام (فُعْلَى) هما:

الأول: ويضمُّ هذا الرأي العلماء من سيبويه حتّى ابن مالك ، ويذهب إلى أنّ قلب الواو ياءً في لام فُعْلَى في الأسماء من دون الصفات ، قال سيبويه: ((وَأَمَّا فُعْلَى مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَإِذَا كَانَتْ اسْمًا فَإِنَّ الْيَاءَ مُبْدَلَةٌ مَكَانِ الْوَاوِ ،...وذلك قولك: الثُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا...))⁽⁵⁾ . يظهر أنّ سيبويه قد نصّ على قلب الواو ياءً إذا كانت الواو لامًا لـ (فُعْلَى) في الأسماء دون الصفات .

يظهر أنّ قلب الواو ياءً في (فُعْلَى) يقوم على: أنّ اجتماع الواو مع ضمّ الفاء في (فُعْلَى) يكون مُستقلًا ، فضلا على وقوع الواو قريبة من الطرف ، وأنّ القصد من هذا الإعلال هو التفريق بين الاسم والصفة⁽⁶⁾ .

الآخر : يمثل هذا الرأي ابن مالك ، إذ يرى أنّ قلب الواو ياءً في الصفة من دون الاسم وحجّته في ما ذهب إليه أنّهم يقصرون هذا القلب على الأسماء ، ولا يُمثلون إلا بالصفة ، قال ابن مالك: ((أي: إذا كانت لام (فُعْلَى) واوًا وهو اسمٌ لم يُغيّر نحو (حَزَوَى)⁽⁷⁾ . فإن كانت وصفًا قُلبت واؤه ياءً نحو: (العُلْيَا) و (الثُّنْيَا)...))⁽⁸⁾ .

وقال أيضًا: ((... تُبَدَلُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ لَامَ فُعْلَى صِفَةً مُحْضَةً ، كَالْعُلْيَا...))⁽⁹⁾ . وذهب هذا المذهب ابن النّاطم (ت686هـ) ، إذ قال: ((... إذا كانت الواو لامًا لـ (فُعْلَى) وصفًا أُبْلِتْ ياءً نحو: (الثُّنْيَا والعُلْيَا)...))⁽¹⁰⁾ .

وإلى مثل هذا الرّأي ذهب ابن قِيم الجوزيّة (ت751هـ) ، وابن هشام ، وابن عقيل (ت769هـ) ، والمكودي (ت807هـ) ، والخضري (ت1287هـ)⁽¹¹⁾ .

- 1 - ينظر : شرح الملوكي في التصريف : 292 - 295 .
- 2 - ينظر : دراسات في علم الصرف : 87 .
- 3 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 66 .
- 4 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 267 - 268 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 185 / 2 .
- 5 - كتاب سيبويه : 4 / 389 ، وينظر : النكت : 2 / 1213 .
- 6 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 178 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 308 .
- 7 - حَزَوَى : جبل من جبال التّغناء ، ينظر : لسان العرب : 14 / 176 (حزا) .
- 8 - شرح الكافية الشافية : 4 / 2121 - 2122 .
- 9 - إيجاز التعريف في علم التصريف : 120 ، وينظر : تصريف ابن مالك : 71 .
- 10 - شرح ابن الناطم : 606 .
- 11 - ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : 2 / 718 ، وأوضح المسالك : 4 / 345 ، وشرح ابن عقيل :

وذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ الواو تُقلب ياءً في الاسم من دون الصِّفة ، قال: ((...وَفُعْلَى بِالضَّمِّ أَمَّا يَائِي أَوْ وَاوِي أَيْضًا فَإِنْ كَانَ يَائِيًّا لَمْ يَفْرَقْ لَاعْتِدَالِ الْكَلِمَةِ بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهَا وَالْيَاءِ فِي آخِرِهَا وَإِنْ كَانَ وَاوِيًّا عَدَلَ الْاسْمُ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً وَتَرَكْتَ الصِّفَةَ لِلْفَرْقِ...))⁽¹⁾ .

وقال أيضًا: ((...تَنْبِيهِ مَا ذَكَرَهُ - ابْنُ النَّازِمِ - مِنْ أَنَّ لَامَ الثَّانِيَةِ - فُعْلَى - إِنْ كَانَتْ وَاوًا انْقَلَبَتْ يَاءً فِي الصِّفَةِ دُونَ الْاسْمِ مُخَالَفَ لِقَوْلِ أَهْلِ التَّصْرِيفِ: إِنَّهَا تُقْلَبُ فِي الْاسْمِ دُونَ الصِّفَةِ وَيَجْعَلُونَ حُرُوزَ شَاذًا...))⁽²⁾ .

فيظهرُ أنَّه يذهب إلى قلب الواو ياءً إذا وقعت لامًا لـ (فُعْلَى) في الأسماء دون الصِّفات ؛ وذلك لأمرين: الأول: التَّخْلُصُ مِنَ الثَّقَلِ النَّاشِئِ مِنْ ضَمِّ الْفَاءِ وَوُقُوعِ الْوَاوِ لَامًا ، والآخر: للفرق بين الاسم والصِّفة ، وعلى هذا تكون عنده (الثُّنْيَا وَالْعُلْيَا) مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا الصِّفَاتِ .

2 - قلب الواو والياء همزة :

تُقلب الواو والياء همزة إذا وقع أحدهما ثاني حرفين لثنيين بينهما ألف (مَفَاعِل) ، سواء أكان اللينان واوين أو ياءين ، أو مختلفين نحو: أوائل ، إذ أصلها: أو أول . قال سيبويه: ((وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تَلْتَقِثَنَّ إِلَى الزَّائِدِ وَإِلَى غَيْرِ الزَّائِدِ . أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا أَوَّلٌ وَأَوَائِلٌ ، فَهَمْزُوا مَا جَاءَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ...وَأَعْلَمُ أَنَّ بَنَاتِ الْيَاءِ نَحْوَ بَعْتٍ تَبِيعُ فِي جَمِيعِ هَذَا كِبَنَاتِ الْوَاوِ يُهْمَزْنَ كَمَا هُمَزَتْ فَوَاعِلٌ...لَأَنَّ الْيَاءَ قَدْ تُسْتَنْقَلُ مَعَ الْوَاوِ كَمَا تُسْتَنْقَلُ الْوَاوَانِ ، فَوَافَقَتْ هَذِهِ الْوَاوِ وَصَارَتْ يَجْرِي عَلَيْهَا مَا يَجْرِي عَلَى الْوَاوِ فِي الْهَمْزِ وَتَرْكِهِ...))⁽³⁾ .

يبدو أنَّ الأصل في هذا الإعلال هو الاكتناف لألف (مَفَاعِل) ، وله ثلاث صور هي: أن يكتنف ألف (مَفَاعِل) واوان ، أو ياءان ، أو واو وياء ، وهذه الأنواع مقيسة عند سيبويه ، والأصل في الهمز (الواوان)⁽⁴⁾ .

ونسب المبرّد إلى الأخفش أنّه كان لا يهزم إلا ما كانت الألف فيه بين واوين⁽⁵⁾ وذهب إلى مثل هذه النسبة ابن جني ، قال : ((إذا كان قبل ألف التّكسير وبعدها حرفا علّة وجاور ما بعدها الطّرف قلّبت الحرف الآخر من المُعتلّ همزة وذلك نحو أوائل...هذا مذهب صاحب الكتاب وأبو الحسن يُخالفه فلا يهزم إلا في الواوين جميعًا خاصّة...))⁽⁶⁾ . يبدو أنَّ سبب إعلال الواو الثانية في (أو أول) ونظائرها يعود إلى اجتماع حرفي علّة في بنية واحدة والحاجز بينهما غير حصين ، فضلًا عن قربها من الطّرف ، والطرف محلّ تغيير .

وقال ابن يعيش: ((فَإِنْ اكَتَنَفَهَا يَاءَانِ أَوْ يَاءٌ وَوَاوٌ ، فَإِنَّ الْخَلِيلَ وَسِيبُوهَ يَهْمَزَانِ فِيهِمَا ، وَيَجْرِيَانِهِمَا مَجْرَى الْوَائِينَ ، لِمِشَابَهَةِ الْيَاءِ الْوَاوِ . وَأَصْلُ الْهَمْزِ فِي الْوَائِينَ . وَأَبُو الْحَسَنِ لَا يَرَى الْهَمْزَ إِلَّا فِي الْوَائِينَ لِثَقْلِهِمَا...))⁽⁷⁾ .

2 / 564 - 565 ، وشرح المكودي : 342 ، وحاشية الخصري : 2 / 453 - 454 .

1 - المناهج الكافية : 2 / 217 .

2 - الدرّة السّنية : 436 - 437 .

3 - كتاب سيبويه : 4 / 370 - 371 .

4 - ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه : 119 .

5 - ينظر : المقتضب : 1 / 264 .

6 - التصريف الملوكي : 83 - 84 ، وينظر : شرح الملوكي في التصريف : 486 - 488 .

7 - شرح الملوكي في التصريف : 488 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 130 - 131 ،

فِيْفَهُمْ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَخْفَشَ يَرَى أَنَّ الْإِعْلَالَ يَجْرِي فِيمَا اكْتَنَفَ أَلْفَ (مَفَاعِلِ) مِنَ الْوَائِينَ فَقَطْ ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ ثَقُلُ الْوَائِينَ وَعَدَمُ ثَقُلِ الْيَائِينَ ، أَوْ الْوَائِ وَالْيَاءِ .
وَقَدْ رَجَّحَ النَّظَامُ مَذْهَبَ سَيَّبُوِيهِ ، فَقَالَ : ((...وَأَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ فَعَلَى الْقِيَاسِ ، فَإِنَّهُ لَا يُوْجِبُ الْهَمْزَ إِلَّا فِي الْوَائِينَ لِمَزِيدِ ثَقُلِ لِهْمَا ، بِخِلَافِ الْيَائِينَ ، أَوْ يَاءِ وَوَاوٍ ، وَقَوْلُ سَيَّبُوِيهِ أَسَدٌ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَائِ وَالْيَاءِ فِي - كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ - حَيْثُ قَلْبُوهُمَا هَمْزَةٌ ، لَوْ قَوَّعَهُمَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ كَمَا سَيَجِيءُ ، فَكَذَا هَاهُنَا لَكُونَهُمَا مُجَاوِرَةً لِلطَّرْفِ.))⁽¹⁾ .

وَذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ أَنَّ الْإِعْلَالَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوِيهِ وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ لَا يَهْمُزُ فِي الْيَائِينَ ، وَلَا فِي الْوَائِ مَعَ الْيَاءِ ، فَتَكُونُ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَهُ نَحْوُ : يَأِيفُ ، وَصَوَائِدُ⁽²⁾ .
ذَهَبَ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ إِلَى أَنَّ أَنْوَاعَ اكْتِنَافِ حُرْفِي الْعَلَّةِ لِأَلْفَ (مَفَاعِلِ) أَرْبَعَةٌ ، مُرْجَّحًا رَأْيَ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوِيهِ ، قَالَ : ((...و (وَ) تُقَلِّبُ الْوَائِ وَالْيَاءَ أَلْفًا ثُمَّ هَمْزَةً (فِي نَحْوِ أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ...) أَيِ الْوَائِ وَالْيَاءِ (فِيهِ بَعْدَ أَلْفٍ بَابُ مَسَاجِدٍ وَقَبْلُهَا) أَيِ الْأَلْفِ (وَوَاوٍ أَوْ يَاءٍ) وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ أَلْفَ الْجَمْعِ إِمَّا أَنْ يَكْتَنِفَهَا وَائِيَانٌ كَمَا فِي نَحْوِ : أَوَائِلٌ... أَوْ يَائِيَانٌ كَمَا فِي خَيَّائِرٍ... أَوْ يَاءٍ وَوَاوٍ كَمَا فِي سَيَّائِقٍ... أَوْ وَوَاوٍ وَيَاءٍ كَمَا فِي بَوَائِعٍ... وَإِنَّمَا تُقَلِّبَانِ فِي ذَلِكَ هَمْزَةً اسْتِثْقَالًا لِحُرْفِي عِلَّةٍ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ فِي جَمْعٍ ثَقِيلٍ لَكُونَهُ أَقْصَى الْجَمْعِ مَعَ أَنَّ حُرْفَ الْعِلَّةِ مُجَاوِرٌ لِلطَّرْفِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ... (وَضَيَّائُونَ) جَمْعُ ضَيَّائُونَ لِلنَّسْرِ الذِّكْرُ (شَاذٌ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوِيهِ إِذَ الْقِيَاسُ ضَيَّائِينَ بِالْهَمْزِ وَأَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ فَعَلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الْهَمْزَ إِلَّا فِي الْوَائِينَ لِمَزِيدِ ثَقُلِ لِهْمَا بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى لِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَائِ وَالْيَاءِ فِي نَحْوِ : كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ حَيْثُ قَلْبُوهُمَا هَمْزَةٌ لَوْ قَوَّعَهُمَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَكَذَا هُنَا لِمُجَاوَرَتِهِمَا الطَّرْفِ...))⁽³⁾ .

وَيَفِيدُ هَذَا النَّصُّ أَنَّ عِلَّةَ قَلْبِ حُرْفِ الْعِلَّةِ هَمْزَةٌ هُوَ اسْتِثْقَالُ لِحُرْفِي عِلَّةٍ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ - الْأَلْفِ - فَضْلًا عَنْ وَرُودِهِ فِي صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ، وَوُقُوعِ حُرْفِ الْعِلَّةِ قَرِيبًا مِنَ الطَّرْفِ .

وَتَمَّةٌ مَلْحَظٌ آخَرٌ أَنَّ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيَّ لَا يَقَلِّبُ حُرْفَ الْعِلَّةِ هَمْزَةً مُبَاشَرَةً ، بَلْ يَقَلِّبُ حُرْفَ الْعِلَّةِ - الْوَائِ أَوْ الْيَاءِ - أَلْفًا ، ثُمَّ يَقَلِّبُ الْأَلْفَ هَمْزَةً ؛ وَذَلِكَ - عَلَى مَا يَبْدُو - أَنَّ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْوَائِ أَوْ الْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ مَعْدُومَةٌ عِنْدَهُ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَخْرَجِ وَالصَّفَةِ⁽⁴⁾ ، إِذْ قَالَ : ((...فَلَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ الْهَمْزَةُ...))⁽⁵⁾ ، وَقَدْ حَمَلَ هَذَا الْإِعْلَالَ عَلَى الْإِعْلَالِ فِي بَابِ كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ ، إِذْ قُلِبَتِ الْوَائِ أَوْ الْيَاءِ هَمْزَةً لَوْ قَوَّعَهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ .

وَتَقُلُّ اجْتِمَاعُ حُرْفِي الْعِلَّةِ مُتَحَقِّقٌ عِنْدَهُ بِوُجُوهِهِ الْأَرْبَعَةِ وَلَمْ يَقْصُرْهُ عَلَى اجْتِمَاعِ الْوَائِينَ فَقَطْ .

ت - الإدغام :

وشرح شافعية ابن الحاجب (النظام) : 286 - 287 ، وارتشاف الضرب : 1 / 259 ، وشرح شافعية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 287 - 288 .

1 - شرح شافعية ابن الحاجب (النظام) : 287 ، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 1570/3 - 1571 ، وجمع الهوامع : 3 / 428 .

2 - ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 828 .

3 - المناهج الكافية : 200 - 201 .

4 - ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 48 ، ودراسات في علم اللغة : 77 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 185 .

حَدُّ الإِدْغَامِ اصطلاحًا: ((...أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فَمُتَحَرِّكٍ مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ مِنْ عَوْدِ فَصْلٍ ، وَيَكُونُ فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ...))⁽¹⁾ .

وهذا النص يفيد أنه لا بد للإدغام من إجراءات صرفية هي: سكون الحرف الأول ؛ لكي يتصل بالحرف الثاني ، إذ لو حُرِّك لحالت الحركة بينهما ، و لا بد من أن يكون ثاني المدغمين مُتَحَرِّكًا ؛ لأنَّ المصوتات تمتاز بقوة إسماع عالية فيكون مبنياً للساكن الذي قبله⁽²⁾ .

1 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 233 - 234 .
2 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 326/1 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 230/2 .

ويبدو أنَّ الإدغام يمثل مظهرًا من مظاهر طلب الخفة ، وكراهة الاستئصال .

1 - إدغام الراء في اللام :

ذهب سيبويه إلى أنَّ الراء لا تُدغم في اللام ؛ لأنها صوت مُكرَّر وتنفَّذى إذا كان معها غيرها ، قال: ((والراء لا تُدغم في اللام ولا في النون ، لأنها مُكرَّرة ، وهي تَفْشَى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يُجْجِفُوا بها فذُئِمَ مع ما ليس يَنْفَشَى في الفم مثلها ولا يُكْرَر...))⁽¹⁾ .

أراد سيبويه أنَّ الراء حرف مُكرَّر فإذا أُنْغِمَ مع غيره تذهب هذه المزية منه ؛ ولهذا لم يجرْ إدغام الراء في النون واللام حفاظًا على هذه المزية .

وأيد هذا الرأي المبرد ، قال: ((والراء لا تُدغم فيها ولا شيء مما تُدغم فيه / يُدغم فيها إلا اللام وذلك قبيح...))⁽²⁾ .

ولم يبعد عن هذا الرأي ابن السراج ، قال: ((كُرِّ ما امتنع من الحروف المُتقاربة... والراء لا تُدغم في اللام ولا في النون ، لأنها مُكرَّرة ، وتُدغم اللام والنون في الراء...))⁽³⁾ .

ونسب ابنُ مُجاهد (ت324هـ) إلى أبي عمرو بن العلاء أنَّه كان يُدغم الراء في اللام المُتحرِّكة ، بعد قلبها لامًا في نحو قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَهُمْ ﴾⁽⁴⁾ .⁽⁵⁾

وذكر ابنُ يعيش أنَّ من الحروف ما يمتنع الإدغام فيها لوجود مانع ، ومنها الراء ، فإنَّها لا تُدغم في اللام ، وتُدغم اللام فيها ؛ لأنَّ للراء مزية التكرار ، والإدغام يذهب بهذه المزية ، قال: ((... وفي الراء تكرير ليس في اللام... فلم يُدغموها في مقاربها شحًا على أصواتها لئلا تذهب وأُنْغِمَ فيها مقاربها إذا لم يكن في ذلك نقص ولا إحفاف...))⁽⁶⁾ .

ورأي سيبويه عند ابن عصفور هو القياس ، ونسب إلى الكسائي جواز الإدغام ، وحجته أنَّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا ، واللام أسهل في النطق من الراء ، لعدم التكرار فيها⁽⁷⁾ .

وأيد ابن مالك إدغام الراء في اللام ، قال: ((... وإدغام الراء في اللام جائزٌ خلافًا لأكثرهم...))⁽⁸⁾ .

يبدو من هذا النص أنَّ أغلب العلماء لا يُجيزون إدغام الراء في اللام ، لما للراء من مزية ، ونسب الرضي إلى الكسائي والفرّاء جواز إدغام الراء في اللام قياسًا ؛ وذلك كراهة لتكرير اللام⁽⁹⁾ .

وقال السيوطي: ((إذا تقرر ذلك ، فلا يُدغم في المُتقارب... ولا راء ، هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين . وجوز أبو عمرو ، ويعقوب الحضرمي ، واليزيدي من البصريين

1 - كتاب سيبويه : 4 / 448 ، وينظر : النكت : 2 / 1256 .

2 - المقتضب : 1 / 353 .

3 - الأصول في النحو : 3 / 427 - 428 ، وينظر : المفصل : 527 .

4 - نوح : 4 .

5 - ينظر : السبعة في القراءات : 121 .

6 - شرح المفصل : 10 / 507 ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 494 - 495 .

7 - ينظر : الممتع : 2 / 724 - 725 ، ووردت هذه القراءة في : إتحاف فضلاء البشر : 180 ، ومعجم القراءات القرآنية : 1 / 449 .

8 - تسهيل الفوائد : 322 - 323 .

9 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 274 ، والمبدع في التصريف : 269 .

، والكسائي والفرّاء ، وأبو جعفر الرؤاسيّ من الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك وأبو حنّين إدغام الرّاء في اللام نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽¹⁾ ((...))⁽²⁾ .

ذهب زكريا الأنصاريّ إلى جواز إدغام الرّاء في اللام ، إذ قال: ((باب إدغام المُتماتلين والمُتجانسين والمُتقاربين...ومما هو جائز إدغام الرّاء في اللام في نحو: ﴿اغْفِرْ لَنَا﴾⁽³⁾ ((...))⁽⁴⁾ .

وقال أيضًا: ((...)) (وقد جاء) إدغام حروف ضوي مشفر فيما يقاربها نحو: ﴿لِبَعْضِ سُلُتِهِمْ﴾⁽⁵⁾ ﴿وَاعْفِرْ لِي﴾⁽⁶⁾ بإدغام الضّد في الشّين والرّاء في اللام لأبي

عمرو...وبعض النّحاة منع ذلك فحمل ما نقل منه على الإخفاء...))⁽⁷⁾ .
ويظهر أنّه جوّز إدغام الرّاء الساكنة في اللام في قوله : (اغْفِرْ لَأَلْ) ، فيلفظها (اغْفِلْ) ، ويبدو أنّ زكريا الأنصاريّ نظرَ إلى هذا الإدغام نظرة القارئ ، وهذا ليس بغريب على مَنْ تصبّى للإقراء بإذن غير واحد من شيوخه⁽⁸⁾ .
وقد نعت النّحاة الذين يمنعون إدغام الرّاء في اللام بما يدلُّ على قلّتهم ، إذ قال: ((...وبعض النّحاة...)) ؛ ويُفهم من هذا أنّ النّحاة لم يُجمعوا على منع هذا الإدغام ، وهذا الأمر يجعل إدغام الرّاء في اللام أمرًا جائزًا .

2 - الإدغام في حروف الإطباق :

ذكر سيبويه وجهين لإدغام حروف الإطباق - التّلك مع الطّاء - هما بقاء صفة الحرف عند الإدغام ، وذهاب صفة الحرف - الإطباق - عند الإدغام ، قال: ((الطّاء مع التّلك كقولك: اضِدِّدْ لَمَّا ،...إلا أنّك قد تدعُ الإطباق على حاله فلا تُذهب ، لأنّ التّلك ليس فيها إطباق...ورأوا إجحافًا أنّ تغلب التّلك على الإطباق وليست كالطّاء في السّمع...وبعضُ العرب يذهبُ الإطباق حتّى يجعلها كالتّلك سواء...))⁽⁹⁾ ، وجعل سيبويه ذهاب الإطباق مع التّلك أمثل من غيره ، ونسبَ إلى السّماع فناء الطّاء في التّاء نحو قول العرب: حُتُّهُمْ ، وأصلها حُطُّهُمْ⁽¹⁰⁾ .

وأيّ ابن السّراج هذا الرّأي ، إذ يرى أنّ إدغام التّلك مع حرف الإطباق - الطّاء - فيه وجهان هما: إبقاء الإطباق على حاله ، وذهاب الإطباق وهذا من السّماع⁽¹¹⁾ .
وذهب الرّمخشري إلى أنّ إبقاء صفة الإطباق عند الإدغام في حروف الإطباق هو الأقيس⁽¹⁾ .

1 - الفتح : 14 .

2 - همع الهوامع : 3 / 456 - 457 .

3 - آل عمران : 147 .

4 - الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية : 58 .

5 - النور : 62 .

6 - الأعراف : 151 ، ووردت أيضًا في: إبراهيم : 41 ، و: ص : 35 .

7 - المناهج الكافية : 2 / 246 .

8 - ينظر : الصّوء اللامع : 3 / 236 .

9 - كتاب سيبويه : 4 / 460 .

10 - ينظر : كتاب سيبويه ، والنكت : 2 / 1264 - 1270 .

11 - ينظر : الأصول في النحو : 3 / 422 .

وقال ابن يعيش: ((... (الطاء في التاء) نحو: أثبط توءمًا تجعلها تاء (وقرأ أبو عمرو ﴿فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾⁽²⁾ . (فَرَّتْ) بالإدغام والإطباق ويجوز إذهابه...))⁽³⁾ . ويتضح من هذه النصوص أنَّ الإدغام في حروف الإطباق واقع ، وأنَّ إدغام الطاء في التاء له وجهان هما الإدغام مع إبقاء الإطباق ، والإدغام بلا إطباق . وذكر الرضي أنَّ الأفصح إبقاء الإطباق عند الإدغام ؛ لئلا تذهب مزية حرف الإطباق عند إدغامه ، وذكر أنَّ ابن الحاجب تردَّد في أنَّه هل هناك إدغام صريح ؟ أو إخفاء لحرف الإطباق؟⁽⁴⁾

وصرَّح النظام النيسابوري بأنَّه لا إطباق مع الإدغام ، إنَّما هو إخفاء يُسمَّى إدغامًا ، قال: ((والحقَّ: أنَّه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يُسمَّى بالإدغام لشبهه به .))⁽⁵⁾

وأوضح الجاربردي أنَّه لا إطباق مع الإدغام ، وإدَّما اشتدَّ التقارب بين الحرفين - الطاء والتاء - ، قال : ((...فالتحقيق أنَّ نحو فَرَطْتُ وأغلظتُ بالإطباق ليس معه إدغام ولكَّنه لَمَّا اشتدَّ التقارب وأمكن النطق بالتَّاني بعد الأوَّل من ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فأطلق عليه الإدغام...وحاصله أنَّه لو كان هناك إدغام مع وجود الإطباق لزمَّ الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين لكن هذا باطل فلا يكون هناك إدغام...))⁽⁶⁾ .

عرض السيوطي للرأيين معًا في ما نقله عن أبي حنبلين ، قال: ((قال أبو حنبلين: بعض العرب يُبقي الإطباق كما يُبقي الغنة في إدغام التَّون ، وبعضهم يذهب . وقال سيبويه: كلُّ عربي يرى إبقاء الإطباق وتركه .))⁽⁷⁾ .

ويرى زكريا الأنصاري أنَّه لا إدغام صريح في حروف الإطباق ، قال : ((...)) والإطباق في نحو فَرَطْتُ إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى (لتعذر الإطباق بدون حرفه لأنَّ الصفة لا توجد بدون موصوفها...فالتحقيق أنَّه لا إدغام حقيقة مع الإطباق بل هو إخفاء سُمِّي إدغامًا لشبهه به ولذلك يحسَّ الشخص من نفسه ضرورة عند قوله فَرَطْتُ النطق بالطاء حقيقة وبالتَّاء بعدها فلا يجوز أن يُقال إنَّ الطاء مُدغمة لأنَّ إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها...))⁽⁸⁾ .

أراد أنَّه لا إدغام بين الطاء والتَّاء في (فَرَطْتُ) ، بل هو إخفاء ، والإخفاء يكون بين الإظهار والإدغام ، فهو حالة من حالات التَّأثير بين الحروف التي لا تبلغ درجة الفناء التَّام⁽⁹⁾ .

وهو إخفاء حرف عند غيره لا في غيره⁽¹⁾ ، وهذا يعني أنَّ الإدغام عند زكريا الأنصاري يعني فناء الحرف في الآخر ؛ لأنَّه قال: ((...وبأنَّه إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف الإدغام...))⁽²⁾ .

1 - ينظر : المفصل : 527 .

2 - الزمر : 56 .

3 - شرح المفصل : 10 / 529 ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 487 - 490 ، والمقرب : 366 .

4 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 281 - 282 .

5 - شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 353 .

6 - شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 35 ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): 250/2 .

7 - همع الهوامع : 3 / 457 .

8 - المناهج الكافية : 2 / 249 - 250 .

9 - ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 393 .

وعَلَّ ما ذهب إليه بصعوبة النطق عند الإدغام فالنَّاطق يجد في نفسه ضرورة النطق بالطَّاء ثُمَّ التَّاء في نحو (فَرَطْتُ) ؛ فضلا عن أنَّ صفة الإطباق لا توجد إلا بوجود أحد أحرف الإطباق .

ويبدو أنَّ إدغام (الطَّاء) في (التَّاء) أمرٌ عسير على النَّاطق لأنَّه يدغم حرفين بينهما تنافر في الصِّفة ، فالطَّاء من أقوى حروف الإطباق ، والتَّاء صوت مختلف ، فهو ضدَّ الإطباق (3) .

ملاحظات في آراء زكريا الأنصاريّ الصرفية :

المُتَفَحِّص في آراء زكريا الأنصاريّ الصِّرفية يلحظ مجموعة من النَّقاط ، هي:

1 - كانت له آراء صِرفية خالف فيها علماء كباراً منهم: سيبويه ، والفراء ، والمبرد ، وابن السَّراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن سيده ، والجرجاني ، وابن مالك وغيرهم ، ومخالفته للعلماء الأوائل لها ما يدعمها من الأدلة والحُجج .

2 - رُبَّما ينفرد ببعض الآراء الصِّرفية نحو: القول بالتَّوسُّط بين اطراد قاعدة زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى ومنعها ، وجمع (فاعِل) صفة لمذكر عاقل على (فَواعِل) ، وجواز مجيء أَفْعَل التَّفضيل من الفعل المزيد بالهمزة وهو عنده ليس بالجواز المُطلق ولا المنع المطلق ، ورُبَّما يختار رأياً يمتاز بقلَّة من ذهب إليه نحو: وزن (تَأبُوت) : (فاعُول) ، وزيادة الياء في (عَفِرْت) .

3 - وافق في معظم آرائه المذهب البصري ولا سيما سيبويه ، نحو: المصدر أصل الاشتقاق ، ووزن (مَرْمَرِيْس) ، وأصل كلمة (النَّاس) : (أَنَس) ، وقد لا نُجانب الصَّواب بالقول أنَّ التَّوس الصِّرفي عنده كان بصرياً .

4 - اهتمَّ بألفاظ القرآن الكريم ، من النَّاحية الصِّرفية ، ووقف عندها في أكثر من مُصنَّف ، مثل: وزن لفظ الجلالة (الله) ، وسَلْسَلِي ، وعَنْكَبُوت ، وَجَهَنَّم ، وغيرها مُرَجَّحاً مرَّة ، ورأها أخرى .

5 - نسبَ أغلب الآراء الصِّرفية إلى أصحابها ، وهذا يدلُّ على أمرين هما: سعة اطلاعه اللُّغوي ، وأنَّ مصنَّفاتِه كانت جماعة لما سبق ؛ وهذه سمة طُبِعَتْ بها مُصنَّفات المُتأخِّرين .

6 - كان البحث الصِّرفي عنده بحثاً مُتكاملاً في الأبواب الصِّرفية ، فقد بحث الميزان الصِّرفي وحروف الزيادة وأبنية الأسماء وأبنية الأفعال ، والوقف والإبدال والإعلال وغيرها .

1 - ينظر : الدقائق المُحكَّمة : 72 .

2 - نفسه : 72 .

3 - ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : 133 - 135 .

ناقش زكريا الأنصاري في آثاره علماء منهم : الخليل ، وسيبويه ، والفرّاء وغيرهم ، وألفاظه لا تبتعد عن (وهو مردود) ، و (فيه نظر) ، و (اعترض) . ومن أهم العلماء الذين ردّ عليهم :

1 - الخليل بن أحمد :

عُزِّي إلى الخليل أنّه يرى في النسب إلى (عَدْ مَنْاف) : مَلْفِيّ ؛ وذلك رفعًا للّبس ، قال سيبويه : ((وسألت الخليل عن قولهم في عَدْ مَنْافٍ مَلْفِيّ فقال : أمّا القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنّهم قالوا مَلْفِيّ مخافة الالتباس ، ولو فُعِلَ ذلك بما جُعِلَ اسمًا من شيئين جاز ؛ لكرهية الالتباس)) (1) .

أراد الخليل بقوله : ((...مخافة الالتباس...)) أنّه لو دُسِبَ إلى صدر المركّب لم يُعرف المنسوب إليه بقولهم : عَدْ بِيّ (2) ، وهو عامل الاسم المركّب في هذا الضّوب مُعاملة المركّب المعرّف الأوّل بالثاني نحو : غلام زيد .

وذكر المبرّد أنّ الاسم المركّب تركيبًا إضافيًا تكون النسبة فيه إلى الاسم الأوّل ، وهذا ما عليه الباب ، ورُبّما تُشتقّ العربُ من الاسمين اسمًا واحدًا نحو : عَقْ بِيّ من عبد قيس ؛ وذلك لاجتناب اللّبس (3) .

وقال أبو علي الفارسي : ((ومن ذلك النسب إلى المضاف اعلم أنّ المضاف إليه على ضربين : أحدهما...والآخر : أن يكون مضافًا إلى اسم لا يُقصدُ قصده ولا يختصّ الأوّل به...نحو امرئ القيس وعبد القيس تقول : عَدْ بِيّ...وقالوا في عَدْ بِيّ مَلْفِيّ وكان القياس عَدْ بِيّ وكأنّهم عدلوا عن القياس لإزالة اللّبس)) (4) .

وذهب ابن مالك إلى أنّ الاسم المركّب الإضافي إذا لم يكن الاسم الأوّل منه مُعرّفًا بالثاني ، ولم يكن من الكنى نُسب إلى صدره ، فإذا خيف اللّبس دُسِبَ إلى الاسم الثاني نحو عبد الأشهل : أَشْهَلِيّ (5) .

وعَدّ المرادي النسبة إلى (عَدْ مَلْف) من المواضع التي يُنسب فيها إلى عجز الاسم ؛ وعلّته الخوف من اللّبس (6) .

وعُزِّي كثرة العدول عن القياس في باب النسب إلى علّة أمن اللّبس ، قال أحد الباحثين : ((...وبهذا نرى أنّ أكثر الشّاذ في باب النسب يرجع سببه إلى كثرة اللّبس الحاصل بين التّراكيب والأبنية ، فيعدلون من بناء إلى بناء آخر وإنّ أيّ ذلك إلى مخالفة القياس ليأمنوا اللّبس الناشئ من تشابه الأمثال)) (7) .

1 - كتاب سيبويه : 3 / 376 .

2 - ينظر : أسس علم الصّرف : (تصريف الأفعال والأسماء) : 191 .

3 - ينظر : المقتضب : 3 / 141 - 142 ، والأصول في النّحو : 3 / 69 .

4 - التكملة : 254 ، وينظر : شرح المفصل : 6 / 11 - 12 ، وشرح جمل الزّجاجي (ابن عصفور) : 312 / 2 .

5 - ينظر : شرح الكافية الشافية : 4 / 1953 - 1954 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 74 - 75 ، وارتشاف الضّوب : 2 / 602 ، والتّدريب في تمثيل الدّ قريب : 249 .

6 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1459 ، وشرح التصريح : 2 / 600 ، والأشباه والنّظائر : 320 - 321 ، وجمع الهوامع : 3 / 357 .

7 - علّة أمن اللّبس في اللغة العربيّة (رسالة ماجستير) : 46 .

رَدَّ ذكريا الأنصاري رأي الخليل ، وعماد رَّه يقوم على القصد أو عدمه في الاسم الثاني ، إذ قال: ((...وإن كان) الثاني غير مقصود في الأصل (كعَد مناف وامرئ القيس قيل عَـيٍّ ومَرَّيٍّ)...تنزيلا لذلك منزلة بعلبك في أنَّ كلا من الجزئين لا مدلول له على حياله وقد يُعَلَّى عن هذا القياس كما جاء مَـلَفِيٍّ في عَد مناف قال الخليل إنما قالوا ذلك خوف اللبس لكون مناف مقصودا لهم تعنُّا منهم فإِنَّه اسم صنم مشهور عندهم وفيه نظر لأنَّ منافا ١ إن كان مقصودا أصلا فالقياس مَـلَفِيٍّ وإلا فعبيٍّ...))^(١) .

يظهر من هذا النص أنه يرى أنَّ الاسم المركب تركيباً إضافياً ، والمُضاف غير مُعرَّف بالمُضاف إليه ، تكون النسبة إليه إلى الاسم الأول نحو: عَد مَـلَف: عَـيٍّ ، وهذا هو القياس ، أمَّا إذا كان الاسم الثاني مقصوداً فإنَّ النسبة تكون: مَـلَفِيٍّ .

ويبدو أنَّ المسألة عنده تقوم على القصد وعدمه ، وحجته في ما ذهب إليه تقوم على امرين هما: أنَّ المركب الإضافي كلا جزئيه لا مدلول لهما على حيالهما إلا إذا قصد أحدهما ، فضلا على أنَّ مَـلَفِيٍّ فيه مخالفة للقياس .

2 - سيبويه :

يطرّد الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف في الفعل الماضي الأجوف عند إسناده إلى الضمير المتحرك نحو: بَعُتْ ، والأصل بَيَّعْتُ ، فَعَرُوا حركة العين - الفتحة - إلى ما يجانس عين الفعل ، فصارت: بَيَّعْتُ ، ثُمَّ نُقِلَتْ حركة العين إلى فاء الفعل فصارت: بِـيَّعْتُ ، ثُمَّ أُعِلَّ بالحذف ، قال سيبويه: ((وأما بَعُتْ فَإِنَّهَا مُعْتَلَّةٌ مِنْ فَعِلْتَ تَفْعَلْ ، ولو لم يحوِّ لوها إلى فَعِلْتَ لَكَانَ حَالُ الْفَاءِ كَحَالِ قُلْتُ ، وجعلوا فَعِلْتُ أُولَى بِهَا كَمَا أَنَّ يَفْعَلُ مِنْ رَ مِيْتُ حَيْثُ كَانَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ مَحْوَلَةً مِنْ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ إِلَى أَحَدِهِمَا ، كَانَ الَّذِي مِنَ الْيَاءِ أُولَى بِهَا))^(٢)

عَوَّ سيبويه عن النَّقْلِ بقوله ((مَحْوَلَةٌ)) ، حصل في الفعل الماضي الأجوف عند اتِّصاله بِالضَّمِيرِ المتحرك: نقل ، وقلب ، وحذف^(٣) .

ويرى المبرِّد أنَّ الحركة التي على الفاء في الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمير الرَّفْع جاءت بعد نقل الفعل من (فَعَلْتُ) إلى (فَعُلْتُ) ، قال : ((فَإِذَا قُلْتَ : (فَعُلْتَ) مِنْ الْوَاوِ لَزِمَكَ أَنْ تَلْقِيَ حَرَكَةَ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ ، كَمَا فَعِلْتَ ذَلِكَ فِي (يَفْعُلُ) ، وتسقط حركة الفاء ، إِلَّا أَنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَنْقُلَهَا مِنْ (فَعُلْتُ) إِلَى (فَعُلْتُ) لَتَدُلَّ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ...))^(٤) .

يفهم من هذا النص أنَّ (بَعُتْ) أصلها (بَيَّعْتُ) نُقِلَتْ إِلَى (بَيَّعْتُ) ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ الَّذِي قَبْلَهَا ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ (بِـيَّعْتُ) ، حُرِفَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ فَصَارَتْ (بَعُتْ) بوزن (فَعِلْتُ) .

ونسب المؤنَّب إلى البصريين القول بالنقل أو التحويل من (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ) في الأجوف الواوي ، و(فَعِلَ) في الأجوف اليائي^(٥) .

1 - المناهج الكافية : 81 / 2 - 82 .

2 - كتاب سيبويه : 340 / 4 .

3 - ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه : 55 .

4 - المقتضب : 235 / 1 .

5 - ينظر : دقائق التصريف : 254 .

وصرّح ابنُ يعيش بالنّقل في الفعل الثلاثي الأجوف عند إسناده إلى ضمير الرّفع المتحرّك ، قال: ((...فصارَ قُمْتُ وبيَعْتُ نقلوا فَعَلَ من الواو إلى فَعَلَ لأنَّ الضمّة من الواو ونقلوا فَعَلَ من الياء إلى فَعَلَ بالكسر لأنَّ الكسرة من الياء...))⁽¹⁾ .

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ الحركة التي على فاء الفعل ، حركة دلالة على المحذوف ، فإذا حُرِّكَتْ بالكسر دلّت على أنَّ المحذوف هو الياء⁽²⁾ .

وذكر نقره كار أنَّ الضمّ في (قُلْتُ) ، والكسر في (بَعْتُ) ليس للنّقل حتّى تكون من باب (كَرُمَ) ، والصّحيح أنَّها لبيان حرف العلّة المحذوف⁽³⁾ .

وحركة فاء الأجوف المتّصل بضمير الرّفع المتحرّك عند زكريا الأنصاري هي للّالة على حرف العلّة المحذوف لا للنّقل من باب إلى آخر ، قال: ((...فالصّحيح أنَّ الضمّ) فيه (لبيان بنات الواو) أي لبيان أنّه واوي (لا للنّقل) من العين كما قيل (وكذلك باب بَعْتُهُ) ممّا هو مُعْتَلّ العين اليائي فالصّحيح أنَّ الكسر فيه لبيان بنات الياء لا للنّقل وذلك لأنَّ أصلهما سَوَّيْتُ وبيَعْتُ بفتح الواو والياء...فبقي سَدْتُ وبيَعْتُ بفتح فائهما ثُمَّ ضُمَّتْ فاء الأولى لتدلّ على أنّه واوي وكُيِّمَتْ فاء الثانية لتدلّ على أنّه يائي والقائلون بأنّه للنّقل وهم الأكثرون ومنهم سيبويه يقولون أصلهما سوَّيْتُ وبيَعْتُ... نقل ذلك إلى فَعَلْتُ بالضمّ في سَدْتُ وفَعَلْتُ بالكسر في بَعْتُ ثُمَّ نقل الضمّ والكسر إلى الفاء ثُمَّ حُرِّفَتِ العين لالتقاء الساكنين ورُدَّ هذا بأنّه يلزمهم نقل وزن أصلي إلى وزن يخالفه لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنَّ أوزان الفعل الثلاثي مُختلفة المعاني...))⁽⁴⁾ .

وحجّة زكريا الأنصاري تقوم على أمرين هما: نقل وزن أصلي إلى آخر: فَعَلَ - وزن أصلي - إلى فَعَلَ وفَعَلَ ، وأمر آخر يترتّب على الأوّل هو أنَّ أوزان الفعل الثلاثي مُختلفة المعاني ، وقد ينتج من الاختلاف في الوزن تضادّ في معاني الأوزان⁽⁵⁾ .

– الفراء :

ذُكِرت في كلمة (أَشْيَاء) آراء عتّة ، منها أنَّ الخليل وسيبويه يذهبان إلى أنَّ أصلها (شَيْء) على زنة (فَعْلَاء) ، استنتقل اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين - الألف - ، فقُرِئَت اللام على الفاء ، فصارت على زنة (لَفْعَاء)⁽⁶⁾ ، وغدا هذا الرّأي يُنسب إلى البصريين عامّتهم⁽⁷⁾ .

ويرى الكسائي أنَّ (أَشْيَاء) جمع على وزن (أَفْعَال) ، مفردّها (شَيْء)⁽⁸⁾ .

- 1 - شرح المفصّل : 10 / 424 .
- 2 - ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل : 2 / 429 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 78 - 79 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 44 - 45 .
- 3 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 2 / 25 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 25 - 26 .
- 5 - ينظر : أوزان الفعل ومعانيها : 149 .
- 6 - ينظر : العين : 6 / 296 - 297 (شيء) ، وكتاب سيبويه : 4 / 380 - 381 ، وتهذيب اللغة : 11 / 440 (شيء) .
- 7 - ينظر : الإنصاف : 2 / 813 ، مسألة رقم (118) ، وما قيل في كلمة أشياء ، د. هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، العدد : 3 ، 1998 : 61 .
- 8 - ينظر : المنصف : 2 / 95 - 96 ، والإيضاح في شرح المفصّل : 1 / 566 - 567 ، والممتع : 2 / 513 - 514 ، والمبدع في التصريف : 194 .

ورجَّح الدكتور عبد الفتاح الحموز هذا الرأي ، إذ قال: ((ويتراءى لي أنه أقل هذه الأوجه تكلفاً ؛ لأن فيه حملاً على الظاهر ، ومنع الصرف إن لم يُحمَل على التوهم المُشار إليه يُحمَل على الشذوذ.))⁽¹⁾ .

والذي يهمننا من هذه الآراء رأي الفراء ، إذ يرى أن (أَشْيَاء) جمع على زنة (أَفْعَاء) ، مثلما جُمِعَتْ: لَئِنْ على أَلِيلَةٍ فيكون أصل (أَشْيَاء) (أَشْيَاء) ، فَحُرِفَت الهمزة التي هي لام الكلمة ، وَفُتِحَت الياء لأجل الألف، فصارت (أَشْيَاء) على زنة (أَفْعَاء) ، ومفردها عنده (شَيْء) - بتشديد الياء - ، قال: ((...ولكننا نرى أن أَشْيَاء جُمِعَتْ على أَفْعَاء كما جُمِعَ لَئِنْ وأَلِيلَةٍ ، فحذف من وسط أَشْيَاء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أَشْيَاء) ، فَحُرِفَت الهمزة لكثرتها...))⁽²⁾ .

وذكر أبو منصور الأزهري (ت370هـ) مثل هذا وعزاه إلى الفراء⁽³⁾ . ويظهر أن حذف الهمزة عند الفراء لأمرين هما: الأول: تقارب الهمزتين وبينهما حاجز غير حصين - الألف - فكأنه اجتمعت همزتان وهذا مُستثقل في كلام العرب، والآخر: أن كلمة (أَشْيَاء) جمع ، والجمع يُستثقل فيه ما لا يُستثقل في المفرد فَحُرِفَت الهمزة منه تخفيفاً⁽⁴⁾ .

ونُقِضَ رأي الفراء بنقاط عدة أهمها:

- أ - الحذف أشنع من القلب ، وهو على غير قياس⁽⁵⁾ .
- ب - عدم وجود دليل على أن مفرد (أَشْيَاء) : (شَيْء) بالتشديد⁽⁶⁾ .
- ت - إن حمل الفراء حذف اللام في (أَشْيَاء) على (بُرَاء) وأصلها (بُرَاء) فيه نظر ؛ لأن الحذف في (بُرَاء) قليل لا يُقاس عليه ، والقلب أوسع منه⁽⁷⁾ .
- ث - إن (أَفْعَاء) لا يجوز جمعه على (فَعَالَى) ؛ لأنه ليس في كلام العرب هذا الجمع⁽⁸⁾ .

ج - (أَفْعَاء) من أبنية جموع الكثرة ، وهي لا تُصَغَّر على لفظها ، و(أَشْيَاء) تُصَغَّر على لفظها (أَشْيَاء)⁽⁹⁾ .

رد ذكرنا الأنصاري رأي الفراء في هذه المسألة ، إذ قال: ((...وقال (يحيى بن زياد (الفراء) إنها (أَفْعَاء وأصلها أَفْعَاء) لأن أصل شيء شيء كَبِيرٍ وَلَئِنْ فَخُفَّتْ كَهْذِينَ ثُمَّ جُمِعَ على أَفْعَاء كَأَيِّلَةٍ وَأَلِيلَةٍ فَقَالُوا أَشْيَاء فَحُرِفَت الهمزة الأولى وهي لام الكلمة تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنها أَفْعَاء . وَرُدَّ بِأَنَّ هـ لو كان أصل شيء شَيْء لكان الأصل أكثر استعمالاً كما أن بَيَّأً شَطَّ أكثر استعمالاً من بين مُخَفَّفًا. وبأن حذف الهمزة في أَشْيَاء غير ثابت وما علل به حذفها غير معروف . وبأن تصغيرها على أَشْيَاء يمنع من ذلك

1 - ظاهرة القلب المكاني : 65 .

2 - معاني القرآن (الفراء) : 1 / 321 ، وينظر : المنصف : 2 / 96 - 97 ، والإنصاف : 2 / 813 - 814 ، والممتع : 2 / 513 - 515 ، والأشباه والنظائر : 4 / 304 .

3 - ينظر : تهذيب اللغة : 11 / 440 (شيء) ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 30 ، والتوس الصرفي عند الكوفيين : 218 .

4 - ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه : 315 .

5 - ينظر : المنصف : 2 / 98 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 30 .

6 - ينظر : المنصف : 2 / 96 - 97 ، وما قيل في كلمة أَشْيَاء : 65 .

7 - ينظر : الممتع : 2 / 514 ، وما قيل في كلمة أَشْيَاء : 65 .

8 - ينظر : الإنصاف : 2 / 818 ، وما قيل في كلمة أَشْيَاء : 65 .

9 - ينظر : الإنصاف : 2 / 818 ، والممتع : 2 / 514 - 515 .

لأنَّ جمع الكثرة إذا أُريدَ تصغيره ولم يكن لمفرده جمع قلَّة وجب رَّه إلى المفرد وتصغيره... وجمعها على أشاوي لأتھا اسم على فعلاء فتُجمع على فعّالٍ...⁽¹⁾ .
ورَّه يقوم على نقاط هي: كثرة استعمال (شَيْء) المخفَّف دليل على عدم عدَّ أصله (شَيْء) بالتشديد ، حذف الهمزة منه جرى على غير القياس ، وتصغير (أَشْيَاء) على لفظها (أَشْيَاء) دليل على أنَّها ليست من أبنية جموع الكثرة ، وأشياء اسم على زنة (فعلاء) جُمِعَت على (فعّالٍ) .

4 - الأخفش :

ذهب سيبويه إلى أنَّ النسبة إلى الاسم محذوف الفاء مُعتلّ اللام ، تكون برّد المحذوف نحو: شديدة وشويّ ، قال: ((وتقول في الإضافة إلى شَيْءٍ وشويّ ، لم تُسكن العين كما لم تُسكن الميم إذا قال: دَمَوِيّ ، فلمَّا تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيّ...فإنَّما ألقوا الكسرة في ما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء...وشَيْءٍ وأصلها وشيءٌ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين...))⁽²⁾ .

أفادَ هذا النصُّ أنَّ (شَيْء) أصلها: (وشَيْء) ، حُرِّفَتْ منها الفاء - الواو - وأُقيمت حركتها على العين - الشين - فصارت (شَيْء) ثُمَّ حُرِّفَتْ تاء التانيث عند الإضافة ، فبقيت على حرفين ثانيهما حرف علة ، فكان لا بدَّ من ردِّ المحذوف ، فرَّت الفاء - الواو المكسورة - أ بلَّت كسرة العين فتحة ، ثُمَّ قُلِبَت الياء واوًا فصارت وشويّ⁽³⁾ . وهذا يعني أنَّ في (وشويّ) إبدالاً حركياً ، وإعلالاً بالقلب .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنَّ الدَّسْبة إلى الاسم محذوف الفاء، عند ردِّ المحذوف تعود العين إلى حركتها الأصلية - السكون - فيكون النسب إلى (شَيْء) : (وشيّي) ، بإثبات الياء ، لسكون ما قبلها ، وحجَّتُه أنَّ العين أصلها السكون وإنَّما تحرَّكت عند حذف الفاء منها، فإذا أُعيد المحذوف عادت - العين - إلى حركتها الأصلية - السكون -⁽⁴⁾ .

والمُتأمل في الفرق بين رأي سيبويه ورأي الأخفش يجده يقوم على بقاء حركة العين على ما هي عليه ، أو رَّهًا إلى حركتها الأصلية ، ونلاحظُ اتِّفاقهما على ردِّ الحرف المحذوف؛ كي لا تبقى الكلمة على حرفين ثانيهما حرف علة⁽⁵⁾ .

وذكرَ ابن عصفور الرَّايبين معًا ، قال: ((...فإنَّ كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبت إليه كما تنسب إلى فعل فتقول: وشويّ . والأخفش يردِّد العين إلى أصلها من السكون ويقول: وشيّي.))⁽⁶⁾ ، والعربية لا تسوغ تتابع ثلاث ياءات .
وذكرَ مثل هذا الرضي ، والنظام ، وأبو حِلين ، والجاربردي ، والسيوطي ، والأشموني⁽⁷⁾ .

1 - المناهج الكافية : 12 / 2 - 13 .

2 - كتاب سيبويه : 369 - 370 ، وينظر : النكت : 2 / 899 .

3 - ينظر : شرح المفصل : 4 / 6 - 5 .

4 - ينظر : المقتضب : 3 / 156 - 157 ، والأصول في النحو : 3 / 80 ، والتكملة : 243 - 244 ، وشرح المفصل : 5 / 6 .

5 - ينظر : الأصول في النحو : 3 / 80 .

6 - شرح جمل الزجَّاجي (ابن عصفور) : 2 / 315 ، وينظر : شرح الكافية الشَّافية : 4 / 1957 - 1958 .

7 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 62 - 63 ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 117 - 118 ، وارتشاف الضرب : 2 / 619 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 118 ، وهمع الهوامع :

يرى زكريا الأنصاري أنَّ النسبة إلى (شِية) تكون على (وِشوي) ورَد رأي الأخفش قائلا: ((... وقال الأخفش وشيي) بالإسكان وإبقاء الياء (على الأصل) كما في وحي ورَد بلزوم ما مرَّ أنفاً وبأنَّ الواو ثَمَّ مفتوحة بخلافها هنا وما نقله عن الأخفش يغني عنه قوله بعد وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون...))⁽¹⁾.

وقال أيضاً: ((... قوله (فيقال في عد ويد عدوي ويدوي) هذا على رأي سيبويه وهو نظير ما يأتي من فتح العين المجبور برَد الفاء وأما على رأي الأخفش في تسكين ما أصله السكون...))⁽²⁾.

ويبدو أنه أراد بقوله: ((... ورد بلزوم ما مرَّ أنفاً...)) أنَّ العين - الشين - لو بقيت ساكنة لزم بقاء الواو مع موجب حذفها ؛ لأنَّ البدء بالسَّكَن مُستكره في العربية .

5 - المبرّد :

ذهب سيبويه إلى أنَّ كلمة (دَم) اسم مفرد حُرِّفَت لامه ، ووزنه (فَعْل) ، قال: ((أمّا ما كان أصله (فَعْلًا)... وإن كُسِرَ على بناء أكثر العدد كُسِرَ على (فِعَالٍ وفُعُولٍ) ، وذلك قولهم: هاء وهْي...))⁽³⁾، وقال أيضاً: ((هذا باب ما ذهب لأمه: فمن ذلك دَم . تقول: هْي يدُك هاءً على أنه من الياء أو من الواو .))⁽⁴⁾.

ويظهر أنَّ حجة سيبويه في ما ذهب إليه أنه سمع في جمعه (هاء) و(هْي) على وزن (فِعَالٍ وفُعُولٍ) ، ويُجمع على (فِعَالٍ) ما كان على وزن (فَعْل) ، وعلى (فُعُولٍ) ما كان على وزن (فَعْل) غير معتلّ العين بالواو⁽⁵⁾.

ويرى المبرّد أنَّ (دَمًا) مصدر للفعل (دَمِي ، يَدْمِي) على وزن (فَعْل) ، قال: ((فأما (دَم) فهو (فَعْل) يدلُّك على ذلك أنك تقول: دَمِي يَدْمِي فهو دَم . فهذا مثل فرق فرقاً وهو فرق... فدم إنما هو مصدر ؛ مثل البطر ، والحذر . ومما يدلُّك على أنه (فَعْل) أنَّ الشاعر لما اضطرَّ فأخرجه على أصله ورَدَّما ذهب منه جاء به مُتحرِّكاً ، فقال:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبَحْنَا جَرَى اللَّيْمَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ⁽⁶⁾

فإن قال قائل: فإنَّك تجمع على فِعَالٍ ؛ كما تقول: كَلْبٌ وكِلَابٌ ، وفِعْلٌ وفِعَالٌ ، فالجواب في ذلك أنَّ (فِعَالًا) جمع لفعل المُتحرِّك العين ؛ كما يكون لفعل السَّكَن العين ؛ نحو قولك جَمَلٌ وجِمَالٌ.... فهذا غير خارج من ذلك .))⁽⁷⁾.

واستدلَّ المبرّد على صحّة رأيه بأمرين هما: سماعه فتح العين عند التثنية (دَمَيَان) ، و(فِعَالٍ) يُجمع عليها (فَعْل) و(فَعْل) دون مزِيّة لأحدهما .
خالف ابن السّراج رأي المبرّد وحمل ما جاء في الشّعر على الصّورة ، و(دَم) عنده على زنة (فَعْل)⁽¹⁾.

3 / 363 ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 742 ، وفي الصّرف العربي : 307 - 308 ، ومباحث

في علم الصّرف : 222 .

1 - المناهج الكافية : 2 / 79 .

2 - الدرة السنية على شرح الألفية : 414 - 415 .

3 - كتاب سيبويه : 3 / 597 .

4 - نفسه : 3 / 451 .

5 - ينظر : علم الصرف (فخر الدين قباوة) : 1 / 226 ، والصرف (د. حاتم الصلّمين) : 267 - 270 .

6 - خزنة الأدب : 7 / 482 ، وروايته ((جُحِر)) .

7 - المقتضب : 1 / 366 - 367 ، وينظر : مجالس العلماء : 328 ، والمبرّد د صرقلي : 54 - 55 .

وأيد ابن يعيش رأي سيبويه ، واستدلّ على صحّة رأيه بأنّ (فَعَلَا) أخفّ من (فَعَلَ) ، فالحمل على الأخفّ أولى ، فضلا عن أنّ حركة العين طارئة ، والأصل عدمها ، ولا يُصار إلى غير الأصل إلا بدليل (2) .

وأصل (دَم) عند ابن عصفور (دَمَي) ؛ وذلك لقولهم في التثنية (دَمَيَان) (3) . وعرض نقره كار لوجهي المسألة ، إذ قال: ((... (وفي دم) قيل أصله دمو وقال سيبويه إنّ أصله دَمَي بتسكين العين لأنّه يُجمَع على هَاءٍ وَهْيٍ ولو كان مفتوح العين لا يُجمع كذلك وقال المبرّد أصله دَمَي بفتح العين لأنّهم يقولون في تثنيته دَمَيَان...)) (4) . ردّ زكريا الأنصاري رأي المبرّد ، ووصفه بالضعيف ، قال: ((...ولا ينتقض ذلك بقولهم في دَم دمي ودموي حيث لم يوجبوا ردّ المحذوف لأنّ دَمًا في الأصل ساكن الأوسط عند سيبويه وغيره وقول المبرّد أنّه مُتَحَرِّك الأوسط ضعيف فنحو دَم ويدّ ممّا أوسطه ساكن خارج بما قاله المُصنّف...)) (5) .

ويبدو أنّ رأي سيبويه وزكريا الأنصاري له من الوجاهة ما يجعله أكثر قبولا ؛ لأنّ (فَعَلَ) تُجمَع على (فِعَال) و(فُعُول) معًا نحو: هَاءٍ وَهْيٍ (6) ، و(فَعَلَ) لا تُجمَع على (فِعَال) لأنّ لامها غير صحيحة (7) ، ولا تُجمَع أيضًا على (فُعُول) لاشتراط خلّوها من حروف العلة نحو: سَجَنَ وشَجُون (8) ، وهذا يدلّ على أنّ زَيْة (دَم) : (فَعَلَ) لجمعها على (فِعَال) و(فُعُول) .

6 - الزّجاج :

اختلف العلماء في وزن (عُرْجُون) الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَنُونَاهُ مَنَازِلَ حَدَّيْ عَدْلِكَ عُرْجُونِ الْقَرِيمِ ﴾ (9) على وزنين هما: فُعُول ، وفُعْلُون . ذكر سيبويه أنّ (فُعْلُولَا) ليس مُلْحَقًا بأبنية الاسم الخماسي بل هو من أبنية الاسم الرباعي ، قال: ((فأما بنات الأربعة فكلّ شيء جاء منها على مثال سَفَرَجَلٍ فهو مُلْحَق ببنات الخمسة... ويكون على مثال فُعْلُولٍ في الاسم والصفة... وهذا غير مُلْحَق بباب سَفَرَجَل ، لأنّه ليس على مثال شيء من بنات الخمسة)) (10) . يفيد هذا النصّ أنّ الواو زائدة في (فُعْلُول) ، ويعُدّ من أبنية الاسم الرباعي . عزّي إلى الزّجاج أنّه يرى أنّ (العُرْجُون) على زنة (فُعْلُون) والنون والواو فيها زائدتان ، مُشتَقّان من الانعراج - الانعطاف (11) .

1 - ينظر : الأصول في النّحو : 3 / 323 - 324 .

2 - ينظر : شرح الملوكي : 413 .

3 - ينظر : الممتع : 2 / 624 .

4 - شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 2 / 54 ، وينظر : العيني صرفيّ : 120 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 78 .

6 - مباحث في علم الصّرف : 151 - 153 .

7 - ينظر : الصرف (د. حاتم الصّلمن) : 268 .

8 - ينظر : نفسه : 270 .

9 - يس : 39 .

10 - كتاب سيبويه : 4 / 290 - 291 ، وينظر : أبنية الصّرف في كتاب سيبويه : 201 .

11 - ينظر : الكشاف : 4 / 16 ، والبحر المحيط : 7 / 426 ، والدّر المصون : 5 / 486 ، وروح المعاني :

20 / 12 .

ورجَّحَ الأنباري أنَّ وزنها (فُعْلُول ، إذ قال: ((...والعُرْجُون وزنه فُعْلُول...ولا يكون وزنه على فُعْلُون لأنَّه ليس في كلامهم ما هو على فُعْلُون ، وقد زعم بعضهم أنَّ وزنه على فُعْلُون من الانعراج ، والتَّون فيه زائدة ، كما قالوا: فرسن ووزنه فعْلن من الفرس ، وليس في الكلام فعْلن غيره.))⁽¹⁾ .

وعَدَّ العكبري زيادة التَّون في (عُرْجُون) صحيحة من جهة المعنى ، شاذَّة من جهة الاستعمال⁽²⁾ .

يظهر أنَّ هناك رأيين في نون (عُرْجُون) هما: أنَّ التَّون أصل فيها ووزنها (فُعْلُول) والزَّائد فيها الواو ، وأنَّ التَّون حرف زائد ووزنها (فُعْلُون) . ووزن (عُرْجُون) عند السَّمين الحلبي (فُعْلُول) ، إذ قال: ((قوله (كالعُرْجُون) العامَّة على ضمِّ العين والجيم وفي وزنه وجهان: أحدهما: أنَّه فُعْلُول فنونه أصلية وهذا هو المرجَّح . والثَّاني: وهو قول الزَّجاج أنَّ نونه مزيدة ووزنه فُعْلُون مُشتَقًّا من الانعراج وهو الانعطاف))⁽³⁾ .

وأيدَ البيضاوي الزَّجاج في ما ذهب إليه من أنَّ وزنها (فُعْلُون)⁽⁴⁾ . ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ وزن (عُرْجُون) : (فُعْلُول) ، و (فُعْلُون) عنده لا نظير لها في كلام العرب ، قال: ((قوله: (كالعُرْجُون) : وزنه فُعْلُول ، والتَّون أصل ، وقال أبو إسحاق: هو فُعْلُون من الانعراج ، وهو الانعطاف . وهو حسن جيِّد من جهة المعنى ، ولكَّنه شاذٌّ من جهة أنَّه لا نظير له في كلامهم))⁽⁵⁾ .

ويبدو أنَّ القول بأنَّها على زنة (فُعْلُول) هو الأقرب إلى الأخذ ؛ وذلك لسببين هما: الأوَّل: أنَّ معظم العلماء قالوا به ما عدا الزَّجاج والبيضاوي - في ما اطلعت عليه - ، والآخر : أنَّه ليس في كلام العرب (فُعْلُون) - في ما اطلعت عليه - ، فإن جاء منه شيء حُمِلَ على الشذوذ في الاستعمال .

7 - ابن السراج :

عَوَّ سيبويه عن اسم الجمع بأنَّه لم يُكسَّر عليه واحده ، قال: ((هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده ولكَّنه بمنزلة قَوْمٍ وفِرٍّ...إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده))⁽⁶⁾ .

وجعلَ المبرِّد (فَعْلَة) جمع تكسير لكنه في أدنى العدد من دون الكثرة⁽⁷⁾ . وذهب ابنُ السراج إلى أنَّ (فَعْلَة) من أبنية الجمع ، قال: ((الأوَّل من أبنية الجموع...الثَّالث: فَعْلَة : جمعوا (فَعْل) عليه قالوا: رَجُلٌ وثلاثة رَجُلٌ استغنوا بها عن أَرْجَال))⁽⁸⁾ .

1 - البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 295 - 296 .

2 - ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 203 .

3 - الدر المصون : 5 / 486 ، وينظر : روح المعاني : 12 / 20 .

4 - ينظر : أنوار التنزيل : 3 / 438 .

5 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 461 .

6 - كتاب سيبويه : 3 / 624 ، وينظر : أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 335 - 336 .

7 - ينظر : المقتضب : 2 / 199 .

8 - الأصول في التَّحو : 2 / 431 ، وينظر : المصباح المنير : 1 / 236 (رجل) .

يُفهْمُ من هذا النصّ أنّ (فَعْلَة) من أبنية جموع التّكسير، مفردة (فَعْل) ، ويُستغنى بها - فَعْلَة - عن (أَفْعَال) الذي هو للقلّة .
 وذكر ابنُ الخَلِّز (ت639هـ) أنّ (فَعْلَة) عند ابن السّراج من أبنية جمع التّكسير⁽¹⁾ .
 وصرّح ابنُ يعيش بأنّ (فَعْلَة) اسم جمع لا جمع تكسير ، قال: ((...وقد قالوا ثلاثة رَجُلَة كأنّهم استغنوا بها عن رَجَال وليس رَجُلَة بتكسير رجل وإنّما هو اسم للجمع))⁽²⁾ .
 يبدو أنّ (فَعْلَة) يُستغنى بها عن وزنين صريحين من أوزان جمع التّكسير هما: أَفْعَال في القلّة ، وفِعَال في الكثرة .
 وعَدَابُ مَالِك (فَعْلَة) اسمًا للجمع لا من أبنية جمع التّكسير⁽³⁾ .
 ويرى الفيروزآبادي أنّ (رَجُلَة) بمعنى (الرَّجُل) ، وهي جمع له ، قال: (((الرَّجُل ...ج رجَالٌ ورجالاتٌ ورجُلَة...))⁽⁴⁾ .
 ردّ ذكريا الأنصاري رأي ابن السّراج ، وعدّ (فَعْلَة) اسم جمع لا جمع تكسير ، قال: ((... (وليس رَجُلَة) بفتح أوّله وإسكان ثانيه (بتكسير) أي بجمع تكسير للرَّجُل المقابل للمرأة خلافًا لابن السّراج لأنّها ليست من أبنية الجموع بل هي اسم جمع للرَّجُل قيل أو جمع للرَّجُل بمعنى الرَّاجِل المقابل للفارس...))⁽⁵⁾ .
 يفيدُ هذا النصّ أنّ (فَعْلَة) عنده اسم جمع لـ (رَجُل) أو هي جمع لـ (رَاجِل) المقابل للفارس .
 ولعلّ الرّاجح رأي العلماء وزكريا الأنصاري ؛ وذلك لأمرين هما: أنّ معظم العلماء ذهبوا إلى عدم عدّ (فَعْلَة) من أبنية جمع التّكسير ويكاد يتفرّد ابن السّراج بهذا الرّأي ، فضلًا عن الدّوس في عدّ (فَعْلَة) للاستغناء عن وزن (أَفْعَال) مرّة وعن (فِعَال) مرّة أخرى ، فهي لم تثبت في الجمع عن الوزن المستغنى عنه .

8 – الجوهري :

عدّ سيبويه الألف في (حُبَارَى) للتأنيث، إذ قال: ((...وإنّما الألف الآخرة ألف تأنيث...))⁽⁶⁾ .
 وبمثل هذا قال السّيرافي: ((...والزّائدة للتأنيث نحو...حُبَارَى...))⁽⁷⁾ .
 ويرى الجوهري أنّ ألف (حُبَارَى) ليست للتأنيث أو الإلحاق وإنّما من الكلمة نفسها ، إذ قال: ((وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنّما بنى الاسم لها فصارت كأنّها من نفس الكلمة ، لا تنصرف في معرفة ولا لافي نكرة ، أي لا يُنَوَّن))⁽⁸⁾ .
 وجعل ابنُ مالك وزن (فُعَالَى) من الأوزان المُختصّة بالتأنيث ومثّل لها بـ (حُبَارَى) ، قال: ((ومن الأمثلة المُختصّة بألف التأنيث المقصورة (فُعَالَى) كـ (حُبَارَى (...))⁽¹⁾ .

- 1 - ينظر : العُرّة المخفّية : 2 / 598 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 130 .
- 2 - شرح المفصل : 5 / 387 .
- 3 - ينظر : شرح الكافية الشافية : 4 / 1885 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 98 .
- 4 - القاموس المحيط : 3 / 381 (رجل) ، وينظر : حاشية ابن جماعة : 1 / 131 .
- 5 - المناهج الكافية : 2 / 86 .
- 6 - كتاب سيبويه : 3 / 437 .
- 7 - نفسه : 3 / 354 هامش رقم (3) .
- 8 - الصحاح : 2 / 621 (حبر) .

وحملَ ابنُ هشام الأنصاريّ قولَ الجوهريّ في (حُبَارَى) على الوهم ، قالَ : ((الخامس : فُعَالَى...كَحُبَارَى...وفي الصّحاح أنّ ألفَ حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنّه قد وافقَ على أنّه ممنوع الصّرف))⁽²⁾ .
أرادَ بقوله هـ : ((...قد وافقَ على أنّه ممنوع الصّرف)) أنّ المنع من الصّرف دليل على أنّ ألفه للتأنيث .

وعلى هذا الرأي الرّضي ، وأبو حَئِلين ، وابن جماعة (ت819هـ)⁽³⁾ .
وزهدَ زكريا الأنصاريّ إلى أنّ ألفَ (حُبَارَى) للتأنيث ، وليست من بناء الكلمة نفسها ، قالَ في رّه على الجوهريّ : ((...نحو حُبَارَى) بضمّ أوّله لطائر يُجمعُ (على حَبَارِيات)...وقول الجوهريّ إنّ ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وإنّما بني الاسم بها فكأنّها من نفس الكلمة لا تتصرف معرفة ولا نكرة أي لا تُتَوَّن رُ دَبَانَهُ مُتَقَاضٍ لَأَنَّهَا لو لم تُكُون للتأنيث لصُرِفَتْ وقد صرّح غيره بأنّها للتأنيث...))⁽⁴⁾ .
وقالَ أيضًا : ((...وألفه - حُبَارَى - ليست للتأنيث ولا للإلحاق وإنّما بُنِيَ الاسمُ بها فصارت كأنّها من نفس الكلمة لا تتصرف في معرفة ولا نكرة أي لا تُتَوَّن...ذكرَ ذلك الجوهري وكلام الشّارح كالنّظم يقتضي أنّ ألفَ حُبَارَى للتأنيث وهو المُعْتَمَد...))⁽⁵⁾ .
ولعلّ ما قيلَ إنّ ألفَ (حُبَارَى) للتأنيث هو الأظهر لسببين هما: الأوّل تفرّد الجوهري بهذا الرّأي ، والآخر: أنّ (فُعَالَى) من الأوزان المشهورة في التّأنيث .

9 - الزّمخشريّ :

ردّ زكريا الأنصاريّ رأيَ الزّمخشريّ في مسألتين هما:

أ - إدغام اللام الساكنة في النّون:

جعلَ سيبويه إدغام اللام في النّون من الجائز ، ولكنّ البيان فيها أحسن ، قالَ : ((وأما اللام فقد تُدغمُ فيها ، وذلك قولك: كَهَرَى ، فُتْ نَمَ في النّون . والبيانُ أحسنُ ، لأنّه قد اُمتنعَ أن يدغمَ في النّون ما أُنغمَت فيه سوى اللام فكأنّهم يستوحشون من الإدغام فيها))⁽⁶⁾ .

ويبدو أنّه أرادَ ((...والبيانُ أحسن...)) حملها على أخواتها في عدم جواز إدغامهنّ في النّون ؛ لامتناع أن يُدغمَ في النّون ما أُنغمَت فيه ، فالعلّة في هذا الإدغام عدم شذوذ الحرف - اللام - عن أخواته .

وجعلَ المبرّد إدغام اللام في النّون من القبيح الجائز ؛ لأنّ النّون تُدغمُ في خمسة أحرف ليس منهنّ شيء يُدغمُ فيها ، واللام أحد تلك الحروف ، فكرهوا إخراجها من أخواتها⁽⁷⁾ .

1 - شرح الكافية الشّافية : 1745/4 ، وينظر : شرح ابن النّاطم : 538 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 1357/5 ، ومنهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك : 3 / 649 .

2 - أوضح المسالك : 4 / 260 ، وينظر : شرح النّصريح : 2 / 494 .

3 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 244 ، وارتشاف الضرب : 1 / 379 ، وحاشية ابن جماعة : 111/1 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 101 .

5 - الدرّة السنية على شرح الألفيّة : 396 .

6 - كتاب سيبويه : 4 / 456 ، وينظر : النكت : 2 / 1264 .

7 - ينظر : المقتضب : 1 / 349 ، والأصول في النحو : 3 / 421 - 422 .

وذكر أبو عمرو اللّثني أنّ العلماء اختلفوا في إدغام لام (هـ و بـ) في ثمانية أحرف منها النّون ، ونسب إلى الكسائي إدغام اللام في النّون في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (1) (2) .

وصرح الزّمخشري بأنّ إدغام اللام في النّون من القبيح ، إذ قال: ((... وإن كانت غيرها ، نحو لام (هـ) و (بـ) ، فإدغامها فيها جائز. ويتفاوت جوازها إلى حسن ، وهو إدغامها في الرّاء... إلى قبيح ، وهو إدغامها في الدّون ، كقولك: هـ تخرج ؟...)) (3) .
 وذهب ابن الحاجب إلى أنّ إدغام اللام في النّون من الحسن المستقيم ، قال: ((... وجعل الإدغام في النّون قبيحاً وليس بمستقيم فإنّها ثبتت قراءةً عن الكسائي لم يُختلف فيها عنه ومثلها لا يُوصف بالقبح ، وقد روي عن الكسائي ﴿ هـ نَدُنْ ﴾ (4) بالإدغام بلا خلافٍ عنه في ذلك ولا يصلح نسبة القبح إلى قراءةٍ منقولةٍ عن أحد من الرّاء السبعة بلا خلافٍ عنه...)) (5) .

ويرى أبو حنّين أنّ إدغام اللام في النّون ضعيف ، وقد قرأ به الكسائي (6) .
 ولم يبعد عمّا ذكر ابن الجزري، والسديوطي، وناصر اللّين الطّبرلاوي (ت 966هـ) (7) .
 ردّ زكريا الأنصاري رأي الزّمخشري ، وذهب إلى أنّ إدغام اللام في الدّون جائز ، وليس بالقبيح ؛ وحجّته أنّه قرأ بها أحد الرّاء السبعة ، قال: ((... و قول المفصل يقبح إدغام اللام في النّون مردود فإنّ الكسائي يقرأ ﴿ بـ نَدُنْ مَحْرُومُونَ ﴾ (8) بالإدغام...)) (9) .

نلاحظ أنّ زكريا الأنصاري يعتمد على القراءة في تعضيد رأيه وتقويته إذا كانت هذه القراءة سبعة .

ب - الوقف على الاسم المنقوص غير المنوّن :

في الوقف على الاسم المنقوص غير المنوّن في حالتي الرّفع والجَرّ لغتان هما: حذف الياء ، وإثباتها ، قال سيبويه: ((... فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف . وذلك قولك: هذا القاضي ، وهذا العمي ، لأنّها ثابتة في الوصل . ومن والعرب من يحذف هذا في الوقف ، شّهوه بما ليس فيه ألف ولا م...)) (10) .

أفاد هذا النصّ أنّ بيان الياء في الاسم المنقوص غير المنوّن أجود من حذفها في الوقف ؛ لأنّها ثابتة في الوصل .

ذكر ابن السّراج أنّ الاسم المنقوص المنصوب يوقف عليه بالياء فقط ؛ والسبب أنّ الياء ثابتة في الوصل ، قال: ((... فأما النّصب فليس فيه إلا البيان لأنّها ثابتة في الوصل ، تقول:

1 - الكهف : 103 ، والقراءة تنتظر في : التذكّرة في القراءات : 1 / 234 ، والتيسير في القراءات : 43 .

2 - ينظر : التيسير في القراءات : 43 .

3 - المفصل : 525 ، وينظر : شرح المفصل : 10 / 523 .

4 - الشعراء : 203 ، وينظر : تقريب النّشر : 82 .

5 - الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 504 .

6 - ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 711 .

7 - ينظر : تقريب النّشر : 82 ، و همع الهوامع : 3 / 458 ، ومرشدة المشتغلين : 105 .

8 - الواقعة : 67 ، ينظر : التيسير في القراءات : 43 .

9 - المناهج الكافية : 2 / 248 .

10 - كتاب سيبويه : 4 / 183 .

رأيت قاضيًا ، ورأيت القاضي ، وقال الله عز وجل : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ وتقول : رأيت جوارِي...)⁽¹⁾ .

يتضح من هذا النص أن الاسم المنقوص غير المنون والمنسوب يوقف عليه بالياء وجهًا واحدًا ؛ حملاً لحالة الوقف على الوصل .

وقال الزمخشري : ((... والمتحرّك ما قبله إن كان ياءً قد أسقطها التنوين ، في نحو : قَاضٍ ، وعَم... فالأكثر أن يوقف على ما قبله ، فيقال : قَاضٍ ، وعَم... وإن لم يسقطها التنوين في نحو : القَاضِي ، ويا قَاضِي ، ورأيت جَوَارِي فالأمر بالعكس...))⁽²⁾ .

ويفهم من هذا النص أن الاسم المنقوص المنسوب في حالة الوقف يُحمل على الاسم المنقوص المرفوع والمجرور في حالة الوقف عنده ، قال ابن الحاجب : ((... ومثّل أيضًا بالمنسوب وهو قوله : (رأيت جَوَارِي) وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذي ذكره غيره أن المنسوب ليس مثل المرفوع والمجرور في جواز الحذف...))⁽³⁾ .

وذكر ابن عصفور أن الاسم المنقوص إذا كان منصوبًا يوقف عليه بالياء سواء أكان مُنَوَّنًا أم غير مُنَوَّنٍ⁽⁴⁾ .

وقال الرضي : ((أقول : اعلم أن المنقوص المنسوب غير المنون ، كرأيت القاضي وجَوَارِي ، لا كلام في أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه...))⁽⁵⁾ .

يظهر من هذا أن الاسم المنقوص المنسوب غير المنون في حالة الوقف يُعامل معاملة الاسم الصحيح فتسكن ياءه نحو : رأيت القاضي .

وعدّ ابن هشام الأنصاري من مواضع إثبات الياء في الاسم المنقوص الموقوف عليه أن يكون منصوبًا سواء أكان مُنَوَّنًا نحو : قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُدَايَا ﴾⁽⁶⁾ أم غير مُنَوَّنٍ نحو : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾⁽⁷⁾ .

وقال الدكتور محمد خليل مراد : ((... وتثبت الياء في المنقوص المنسوب غير المنون ، نحو رأيت القاضي والجواري إذ لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه في الوقف...))⁽⁸⁾ .

ردّ زكريا الأنصاري رأي الزمخشري في هذه المسألة إذ قال : ((... (حذف الياء) وسكون ما قبلها جائز وقفًا (في نحو القاضي) رفعًا وجبرًا ممّا آخره ياء ساكنة قبلها كسرة فرقًا بين الوقف والوصل بخلافه نصبًا فإنها لا تُحذف منه خلًا لما في المفصل بل تبقى ساكنة لأنها لما تحرّكت وصلًا كانت كالصحيحة لأنها قويت بالحركة...))⁽⁹⁾ .

وقال أيضًا : ((فإن كان منصوبًا - المنقوص غير المنون - تثبت ياءه...))⁽¹⁰⁾ .

1 - الأصول في النحو : 2 / 375 ، وينظر : التكملة : 191 - 192 .

2 - المفصل : 447 .

3 - الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 309 .

4 - ينظر : شرح جمل الزجّاجي (ابن عصفور) : 2 / 429 - 430 .

5 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 300 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 182 .

6 - آل عمران : 193 .

7 - ينظر : أوضح المسالك : 4 / 309 ، وشرح التصريح : 2 / 620 .

8 - الوقف في العربية : 36 .

9 - المناهج الكافية : 2 / 128 - 129 .

10 - الدرّة السنية على شرح الألفية : 416 ، وينظر : المقصد لتلخيص ما في المرشد : 8 .

ويبدو أنَّ القول بالوقف على الاسم المنقوص بالياء في حالة النَّصب ، هو الأقرب ؛ لأنَّ معظم العلماء قالوا به فضلا على أنَّ الياء لمَّا تحرَّكت في الوصل صارت كالصحيحة فأجريت مجراها لأنَّ الحركة زادت قوَّة بخلاف الياء الساكنة فإنَّها ضعفت بالسكون .

10 – ابن الحاجب :

ردزكريا الأنصاري رأي ابن الحاجب في مسألتين هما:

أ – إدغام النَّون في الواو والياء :

ذكر سيبويه أنَّ النَّون تُدغم في الواو والياء بغنة وبلا غنة ؛ قال: ((وتُغم النَّون مع الواو بغنة وبلا غنة لأنَّها من مُخرج ما أدغمت فيه النَّون...وتدغم النَّون مع الياء بغنة وبلا غنة لأنَّ الياء أخت الواو، وقد تُغم فيها الواو فكأنَّها من مخرج واحد...))⁽¹⁾.

وأبان المبرِّد عن علل إدغام النَّون في الواو والياء أهمَّها:

1 – مضارعة النَّون للواو في مواضع الزيادة .

2 – تكون النَّون علامة إعراب في نحو: يَفْعَلان ، وكذلك الواو .

3 – عدالواو والياء بمنزلة ما تقارب في المخرج⁽²⁾ .

4 – أدغمت النَّون في ما جاور الياء في المخرج ، نحو إدغام النَّون في الرَّاء واللام ، قال المبرِّد: ((ومع ذلك فإنَّ النَّون تُغم في الرَّاء ، والياء على طريق الرَّاء ، وإن بعد مخرجها منها . وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أنَّ الألتغ بالرَّاء يجعلها ياءً . وكذلك الألتغ باللام ؛ لأنَّ هذه الحروف بعضها يقع على سنن بعض...فأدغمت في الياء لذلك))⁽³⁾ .

أوضح ابن يعيش أنَّ علَّة إدغام النَّون في الواو والياء أنَّ الذَّون بمنزلة حروف المدِّ؛ لأنَّ فيها غنة مثلما في الواو والياء لينًا ، وقد تُدغم النَّون فيهما بغير غنة ؛ لأنَّها عند إدغامها تصير من جنسيهما ، أي مع الياء ياءً ، ومع الواو واوًا ، والواو والياء ليس فيهما غنة ، وقد تحافظ الذَّون على مزية الغنة عند إدغامها فيهما ، بشرط توافرها قبل الإدغام⁽⁴⁾ .

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ في إدغام النَّون في الواو والياء يُستحسن بقاء النَّون ، قال: ((...والثاني الواو والياء واللام والرَّاء ، وهي على ضربين: قسمٌ يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء...))⁽⁵⁾، وقال أيضًا: ((...وأدغمت النَّون في اللام والرَّاء...وفي الميم - وإن لم يتقاربا - لغنتها ، وفي الواو والياء لإمكان بقائها...))⁽⁶⁾ .

يفهم من هذين النصين أنَّ النَّون إذا أدغمت في الواو والياء أدغمت بغنة .

وصرَّح النَّظام ببقاء الغنة مع الإدغام ، إذ قال: (((و) أدغمت النَّون... وفي الياء والواو) - وإن لم تكن متقاربة - (لإمكان بقائها) - أعني بقاء الغنة مع الإدغام - فكان النَّون باقية...))⁽⁷⁾ .

1 - كتاب سيبويه : 4 / 453 .

2 - ينظر : المقترض : 1 / 354 - 355 .

3 - نفسه : 1 / 355 ، وينظر : الأصول في النحو : 3 / 417 ، والمفصل : 527 .

4 - ينظر : شرح المفصل : 10 / 526 ، والممتع : 2 / 689 .

5 - الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 506 .

6 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 269 .

7 - شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 347 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 346 .

رَدَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ رَأْيَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي بَقَاءِ الْغُنَّةِ مَعَ إِدْغَامِ الذَّوْنِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، قَالَ: ((...و) أدغمت (في الياء والواو) وإن لم يكن تقارب (لإمكان بقائها) أي الغنة مع الإدغام فكأنها باقية واعترض بوجهين: أحدهما أنه يقتضي جواز إدغامها عند جميع أحرف الإخفاء لأنها مادامت مخفة فالغنة موجودة وثانيهما: أنه يقتضي أننا لو أدغمنا وأذهبنا الغنة لم يجز ذلك ولكن قد قرأ حمزة من طريق خلف بالإدغام بغير غنة...))⁽¹⁾ .
أراد بقوله: ((...أنه يقتضي جواز إدغامها عند جميع أحرف الإخفاء...)) ، أنه لا إدغام حقيقيا في إدغام النون في حروف الإخفاء بل هو حالة بين الإخفاء والإدغام ، فهي فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، عار عن التشديد⁽²⁾ .
وأراد بقوله: ((...أننا لو أدغمنا وأذهبنا الغنة لم يجز...)) أن إدغام النون في الواو بلا غنة جائز ، فيكون إدغامها في الواو والياء على حالين: بغنة ، وبلا غنة وكلاهما صحيح⁽³⁾ .

ب - الغالب في جمع الصفة التي بزنة (فَعْل) على (أفعال) :
قصر سيبويه (فَعْل) على (أفعال) في أدنى العدد ، قال : ((وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فائما تكسره من أبنية أدنى العدد على (أفعال) وذلك نحو: كَتَفٍ ، وَكُتِفٍ...وقلما يجاوزون به...))⁽⁴⁾ .
وذكر ابن السراج أن (فعلا) يُجمع على (أفعال) وقلما يجاوز (فَعْل) هذا الجمع⁽⁵⁾ ، وذلك لأن (فعلا) أقل من (فَعْل) ، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها⁽⁶⁾ .
وجعل الزمخشري (أفعالا) أعم الأوزان التي يُجمع عليها الثلاثي المجرد⁽⁷⁾ .
وذهب ابن الحاجب إلى أن (فَعْل) في الصفات تُجمع على أربعة أوزان هي: أفعال ، وفِعَال ، وفُعُل ، وفَعَالِي ، قال : ((...ونحو كَرِدٍ على أنْكَادٍ ووجَاعٍ وخُسْنٍ ، وجاء وجَاعِي...))⁽⁸⁾ ، وعُزِي إليه أن الغالب فيهن الثلاثة الأول: ((... وذكر - ابن الحاجب - لجمعه الغالب ثلاثة أمثلة وأشار إلى أنه جاء على فعالي...))⁽⁹⁾ .
يتضح من هذين النصين أن الصفة التي على زنة (فَعْل) تُجمع عند ابن الحاجب على أربعة أوزان هي: أفعال ، وفِعَال وفُعُل ، وفَعَالِي ، والثلاثة الأولى غالبية في جمعه دون فَعَالِي .
أشار الرضي إلى أن الغالب في (فَعَالِي) : فَعَال ، دون بقية الأوزان⁽¹⁰⁾ .
ومال الجاربردي إلى رأي ابن الحاجب⁽¹¹⁾ .

- 1 - المناهج الكافية : 2 / 246 ، وينظر : تحفة نجباء العصر : 54 ، والقراءة دُيِّبَتْ إلى حمزة بن حبيب الزَّيْلِي. ينظر : الكنز في القراءات العشر : 1 / 192 ، والنشر : 2 / 20 .
- 2 - ينظر: مرشدة المشتغلين : 92 - 93 ، وظاهرة التثوين : 44 .
- 3 - ينظر : النشر : 2 / 20 ، وظاهرة التثوين : 44 .
- 4 - كتاب سيبويه : 3 / 573 ، وينظر : النكت : 2 / 992 ، وأبنية الصرف : 297 .
- 5 - ينظر : الأصول في النحو : 2 / 437 .
- 6 - ينظر : التكملة : 407 .
- 7 - ينظر : المفصل : 231 ، وشرح المفصل : 5 / 386 - 387 .
- 8 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 119 .
- 9 - شرح شافية ابن الحاجب : (الجاربردي) : 1 / 138 .
- 10 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 120 .
- 11 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : (الجاربردي) : 1 / 138 .

رَدَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ رَأْيَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِ فِي عَدِّ الْغَالِبِ فِي جَمْعِ الصَّدْفَةِ الَّتِي عَلَى زَنْةٍ (فَعِلٌ) ثَلَاثَةَ أَوْزَانٍ ، قَالَ: ((...وظاهر كلامه - ابن الحاجب - أنَّ الأبنية الثلاثة الأول - أَفْعَالٌ وَفِعَالٌ وَفُعُلٌ - غالبةٌ دون الرَّابِعِ - فَعَالِي - وعليه جرى الجاربردي وكلام غيرهما يقيضي ما قُتِمَتْهُ مِنْ أَنَّ الْغَالِبَ الْأَوَّلَ مِنْهَا فَقَطْ...))⁽¹⁾ .
فمما وردَ في النصِّ ملاحظتان: الأولى: الأظهر رأي زكريا الأنصاري ؛ لأنَّ معظم العلماء ذكروا أنَّ (أَفْعَالًا) غالبةٌ في (فَعِلٌ) دون (فِعَالٌ وَفُعُلٌ) . والأخرى: أنَّه ردَّ على شخصيتين هما ابن الحاجب والجاربردي في موضع واحد .

11 - ابن مالك :

رَدَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ فِي مَسْأَلَتَيْنِ هُمَا:

1 - الوقف على الفعل المعتل :

ذكر سيبويه أنَّ الوقف على الفعل المعتل الذي على حرفين يكون بالهاء ، قال: ((وأما لا تَقَّهَ مِنْ وَقَئْتُ ، وإنَّ تَعَّ أَعَهْ مِنْ وَعَئْتُ ، فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في أحسن ، لأنَّه مُجَحَّفٌ بها ، لأنَّها ذهبت منها الفاء واللام ، فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: إنَّ تَعَّ أَعَّ ، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف...))⁽²⁾ .
يفهم من هذا النص أنَّ الفعل المتبقي على حرفين أحدهما زائد يوقف عليه بالهاء ، وهي لازمة له .

وبمثل هذا قال أبو علي الفارسي ، إذ قال: ((فأما نحو... لا تَقَّهَ وَلَا تَشَّهَ... يلحق في لا تَقَّهَ لحذف الفاء واللام من الكلمة ، وأدَّها لم يبقَ منها إلا حرفٌ واحدٌ...))⁽³⁾ .
يبدو أنَّ علَّةَ الوقف بالهاء على (لا تَقَّهَ) أنَّ الفعل بقي على أصل واحد ، ولكي لا يدخله إجحاف وقف عليه بالهاء .

وألزم ابنُ عصفور إلحاق الهاء في الفعل اللَّفِيفِ المجزوم عند الوقف نحو: لَمْ يَقَّهْ⁽⁴⁾ .
وذهب ابنُ مالك إلى وجوب الوقف على الفعل المتبقي على حرفين أحدهما زائد بالهاء ؛ وذلك لعدم اعتداده بالحرف الزائد ، قال: ((ويجبُ - أيضًا - إلحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الأفعال على حرفٍ واحدٍ ، أو حرفين أحدهما زائد كقولك في (قِي زَيْلًا) و (لا تَقَّ عَمْرًا) : (قَهْ) و (لا تَقَّهَ) .))⁽⁵⁾ .

وأيُّ هذا الرأي بدر الدين بن النّاطم⁽⁶⁾ ، وردَّ ابنُ قِمْ الجوزية هذا الرأي وحجَّته أنَّ جميع القراء يقفون على ما بقي على حرفين بترك الهاء ، قال: ((وهذا وهمٌ عجب من المصنِّف رحمه الله تعالى ، فإنه لا يعرف أحد من القراء وقف على ﴿ وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ ﴾⁽⁷⁾ ، ﴿ وَلَمْ أَكْبَحِيًّا ﴾⁽⁸⁾ بزيادة الهاء .))⁽⁹⁾ .

1 - المناهج الكافية : 2 / 93 .

2 - كتاب سيبويه : 4 / 159 - 160 ، وينظر : الأصول في النحو : 2 / 382 - 383 .

3 - التكملة : 194 .

4 - ينظر : المقرَّب : 376 ، والتدريب في تمثيل التَّقريب : 237 .

5 - شرح الكافية الشافية : 4 / 1999 ، وينظر : تسهيل الفوائد : 330 .

6 - ينظر : شرح ابن النّاطم : 576 ، وتوضيح المقاصد : 5 / 1484 ، وشرح ابن عقيل : 2 / 516 .

7 - غافر : 9 .

8 - مريم : 20 .

9 - إرشاد السالك : 2 / 633 - 634 ، وينظر : أوضح المسالك : 4 / 313 ، وشرح التصريح : 2 / 633 - 634 .

وَيُفْهَمُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتَّبَقِيِّ عَلَى حَرْفَيْنِ بَغِيرِ هَاءِ السَّكْتِ جَائِزٌ ، لَا وَاجِبٌ ؛ وَقَدْ يَكُونُ تَرْكُ الْهَاءِ خَشْيَةً الْإِلْتِبَاسِ بِالضَّمِيرِ (1) .
رَدَّ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ فِي وَجُوبِ الْإِحَاقِ هَاءَ السَّكْتِ فِي الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ الْبَاقِي عَلَى حَرْفَيْنِ ، قَالَ : ((...قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَقَعْ إِذْ لَا اعْتِدَادَ بِالزَّائِدِ وَرُدَّ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ (وَلَمْ أَكْ) بَلَا هَاءَ...)) (2) .
وَقَالَ أَيْضًا : ((...قَوْلُهُ (عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ)... (أَوْ حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ) نَقَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ عَنِ النَّازِمِ ثُمَّ قَالَ : وَهُوَ مُرَدُّودٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجُوبِ الْوَقْفِ نَحْوِ (وَلَمْ أَكْ) بِتَرْكِ الْهَاءِ...)) (3) .
وَالْمُتَأَمِّلُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ وَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيَّ يَلْحَظُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَا يَعْتَدُ بِالْحَرْفِ الزَّائِدِ فِي الْفِعْلِ الْمَتَّبَقِيِّ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ عِنْدَهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَيَجِبُ الْإِحَاقُ هَاءَ الْوَقْفِ عِنْدَهُ ، أَمَّا الرَّأْيُ الْآخَرُ فَقَوَامُهُ الْإِعْتِدَادُ بِالْحَرْفِ الزَّائِدِ ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَلَا يَجِبُ الْإِحَاقُ الْهَاءَ بِهِ ، وَقَدْ احْتَجَّ لِرَأْيِهِ بِعَدَمِ وَقُوفِ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ .

ب - مصدر الفعل الثلاثي (فِعَالَةٌ) :

ذَهَبَ سَبْيُوِيَه إِلَى أَنَّ (فِعَالَةٌ) مُصَدَّرٌ يُخْبِرُ عَنِ الصَّنْعَةِ ، قَالَ : ((وَقَالُوا التِّجَارَةُ وَالْخِيَاطَةُ وَالْقِصَابَةُ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يُخْبِرُوا بِالصَّنْعَةِ الَّتِي يَلْبِثُهَا...)) (4) .
وَعَدَّ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (فِعَالَةٌ) مِنْ مُصَادِرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي عَلَى زَنَةِ (فَعَلَ - يَفْعُلُ) (المتعّي) (5) .

وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ (فِعَالَةٌ) مَقِيسَةٌ فِي مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ (فَعَلَ) (المتعّي) ، قَالَ : ((وَالْمَقِيسُ مِنْهَا فِي الْفَصْلَيْنِ (فَعُلٌ) عَلَى الْإِطْلَاقِ...و (فِعَالَةٌ) فِي الْوِلَايَةِ وَالصَّنَاعَةِ نَحْوُ : (الْإِمَارَةُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَالْخِيَاطَةُ ، وَالتِّجَارَةُ) . وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ فَتَحُ الْفَاءِ وَكُسْرُهَا نَحْوُ : (الْوِلَايَةُ) بِمَعْنَى الْوَكَالَةِ)) (6) .

وَيَرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ (فِعَالَةٌ) غَالِبَةٌ فِي الْحَرْفِ وَمَا شَابَهَا قَالَ : ((وَالْغَالِبُ أَنْ يَعْنِيَ بِـ (فِعَالَةٌ) (وَفُعُولَةٌ) الْمَعْنَى الثَّابِتَةَ وَبـ (فِعَالَةٌ) (الْحَرْفِ وَشَبَهَا...)) (7) ، وَقَالَ أَيْضًا : ((...وَنَهَتْ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ بِقَوْلِي : (فِي الْغَالِبِ) عَلَى أَنَّ مَعْنَى هَذِهِ الْأَوْزَانِ قَدْ يُلْى عَلَيْهَا بِغَيْرِهَا ، وَأَنَّهَا قَدْ يُدَلُّ بِهَا عَلَى مَعْنَى أُخْرَى)) (8) .

يَتَّضِحُ مِنْ هَذَيْنِ النَّصِّينِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يَرَى عَدَمَ قِيَاسِيَّةِ (فِعَالَةٌ) مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الثَّلَاثَ عَلَى الْحَرْفِ .

(و (فِعَالَةٌ) عِنْدَ ابْنِ النَّازِمِ تَكْثُرُ فِي مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الثَّلَاثَ عَلَى الْحَرْفِ (9) .

1 - ينظر : كاشف الخصاصة : 388 ، وشرح التصريح : 2 / 633 - 634 ، وحاشية الصلبي : 4 / 303 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 127 .

3 - الدرّة السّنية على شرح الألفية : 418 .

4 - كتاب سيبويه : 4 / 11 ، وينظر : أبنية الصّرف في كتاب سيبويه : 211 .

5 - ينظر : التكملة : 509 - 510 ، ودقائق التصريف : 54 .

6 - المقرّب : 486 - 487 ، وينظر : التّدريب في تمثيل التّقريب : 267 - 268 .

7 - تسهيل الفوائد : 205 .

8 - شرح التّسهيل (ابن مالك) : 3 / 325 ، وينظر : حاشية ابن جماعة : 1 / 62 .

9 - ينظر : شرح ابن النّازم : 310 ، وتوضيح المقاصد : 3 / 864 .

وعَدَّ الرّضي (فِعَالَة) من المصادر الغالبة في الحَرَف ، قال: ((الغالب في الحَرَف وشبهها من أيّ باب كانت الفِعَالَة بالكسر كالصِّيَاغة... وفتحوا الأول جواراً في بعض ذلك

، كالوَكَالَة...))⁽¹⁾.

وعرضَ أبو حَليْن لوجهي المسألة ، فقال: ((والغالبُ أيضاً أن يُعَنَى بِفِعَالَة الحَرَف وشبهها كالِتِّجَارَة... وزعمَ ابن عصفور أن (فِعَالَة) يُنْقَاسُ في الولايات والصناعات ، ونصَّ غيره على كثرة ذلك...))⁽²⁾.

ويظهرُ أنَّ هناك رأيين في مصدر الفعل الثلاثي التَّلَلَّ على الحَرَف وشبهها هما: الأول أنَّ (فِعَالَة) ليست مقيسة فيه بل غالبة ، والآخر: أنَّ (فِعَالَة) مقيسة فيه .
رَدَّ زكريا الأنصاري رأي ابن مالك ، وذهب إلى أنَّ (فِعَالَة) مقيسة في مصدر الفعل الثلاثي ؛ وحجَّته أنَّها كثيرة الورد فيه ، قال: ((... قوله (ولم يخرج عن ذلك إلا فِعَالَة فإنَّها قد كثرت في الحَرَف) هذا وأردُّ على الناظم لأنَّ كلامه يقتضي أنَّه موقوف على النُّقل وهذا من الكثرة بحيث يُقاس عليه...))⁽³⁾.

12 – البيضاوي :

رَدَّ زكريا الأنصاري على البيضاوي في مسألتين هما:

أ – قلب الهمزة ياء في (أَيْمَة) :

إذا التقت همزتان في أول الكلمة ، وكانتا متحركتين ، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وجب قلب الثانية ياءً ، قال سيبويه: ((وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة...))⁽⁴⁾.

وبمثل هذا قال المبرِّد وأبو علي الفارسي⁽⁵⁾.

ولحدَّ الرَّمْخسري قراءة (أَيْمَة) والقراءة المشهورة عنده (أَيْمَة) ، قال: ((... فإن قلت: كيف لفظ أَيْمَة ؟ قلتُ همزة بعدها همزة بين بين ، أي بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة ، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين . وأما التَّصريح

بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرَّح بها فهو لاحقٌ مُحَرِّفٌ.))⁽⁶⁾.

وإنَّ أصل (أَيْمَة) : (أُمَمَة) على زنة (أَفْعَلَة) لأنَّها جمع إِمَامٍ ، فالهمزة الأولى للجمع والثانية فاء الكلمة ، نُقِلَتْ حركة الميم الأولى - الكسرة - إلى الهمزة ، وأدغموا الميم في الميم ، فصارت (أَيْمَة) ، فلزم تخفيف الثانية ، فقلبوها ياءً محضة ، دون همزة بين بين ؛ لأنَّ همزة بين بين مشوبة بالهمزة⁽⁷⁾.

- 1 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 1 / 153 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 71 .
- 2 - ارتشاف الصَّوب : 2 / 489 ، وينظر : منهج السَّالِك في الكلام على ألفية ابن مالك : 344 .
- 3 - الدرّة السنية على شرح الألفية : 260 .
- 4 - كتاب سيبويه : 3 / 542 ، والنكت : 2 / 973 .
- 5 - ينظر : المقتضب : 1 / 293 ، والتكملة : 219 – 220 .
- 6 - الكشف : 2 / 243 ، وينظر : البحر المحيط : 5 / 20 ، والقراءة تُنظر : إتحاف فضلاء البشر : 72 ، ومعجم القراءات القرآنية : 2 / 285 .
- 7 - ينظر : شرح المفصل : 9 / 259 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2 / 347 .

وذكر أبو البقاء العكبري الوجهين معاً ، إذ قال: ((قوله تعالى: ﴿ أَيْمَّةُ الْأُفْرِ ﴾ (1) هو جمع إمام ، وأصله أَيْمَّةٌ مثل خِباءٍ وأُخْيِيَّةٍ ، فنُقِلَتْ حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ، وأُنْغِمَتْ في الميم الأخرى ، فمن حَقَّقَ الهمزتين أخرجهما على الأصل ، ومن قلب الثانية ياءً فلكسرتها المنقولة إليها...)) (2) .

وذهب ابن مالك إلى أن الاقتداء بالقراءة متعني لتواتر النقل فيها وإن جاءت مخالفة للقياس ، قال: ((ومن قرأ (أَيْمَّة) بالتسهيل أو بالتحقيق ، فمخالف للقياس ، والاقتداء به مُتَدَعِّنٌ لصحة النقل)) (3) .

رد أبو حنن على الزمخشري في تلحينه قراءة (أَيْمَّة) ، إذ قال : ((...وذلك دأبه في تلحين المقرئين ، وكيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء ، وقارئ مكة ابن كثير ، وقارئ مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) نافع...)) (4) ، وهذا متأث من اختلاف النظر إلى القراءة القرآنية بين أن تكون سنة أو لا .
تابع البيضاوي الزمخشري في رأيه في قراءة (أَيْمَّة) ، إذ قال: ((...وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وروح عن يعقوب أَيْمَّةً بتحقيق الهمزتين على الأصل والتصريح بالياء لحن)) (5) .

وذهب حسن باشا الأسود إلى أن قلب الهمزة الثانية في (أَيْمَّة) ياء هو المشهور ، وعليه التحويل (6) .

وذكر السيوطي أن مراد النحاة أن قلب الهمزة الثانية ياء على القياس ، وما خالفه شاذ ؛ وهذا لا يعني أن مجيئه في القراءات مخالف لما ذكر ، لجواز أن يكون مخالفاً للقياس جائز في الاستعمال ، وقال : ((... ومثل ذلك مقبولٌ واقعٌ في الفصح من الكلام)) (7) .
ويرى عبد الصبور شاهين أن في (أَيْمَّة) إسقاطاً للهمزة ، وليس قلبها ، والياء ناتجة من الانزلاق بين الفتحة والكسرة بعد اتصالهما (8) .

رد ذكريا الأنصاري رأي البيضاوي ، وذهب إلى أن الهمزة الثانية في (أَيْمَّة) ونظائرها تُقلب حرف لين ، قال: ((... والتصريح بالياء لحن) تبع فيه الكشف وهو مردود فالجمهور من النحاة والقراء على جواز قلب الهمزة الثانية حرف لين فبعضهم جعلها بين بين وبعضهم على قلبها ياء خالصة...)) (9) .

يفهم من هذا أن في (أَيْمَّة) وجهين عندهما: أن تكون الهمزة الثانية بين الهمزة المحققة والحرف الذي منه حركتها : ((... ومعنى قولنا بين بين ... أن تجعلها من مخرج

- 1 - التوبة : 12 .
- 2 - التبيان : 2 / 12 ، وينظر : أبو البقاء العكبري صرقاً : 131 - 132 .
- 3 - إيجاز التعريف : 78 .
- 4 - البحر المحيط : 5 / 20 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 263 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 6 / 1579 .
- 5 - أنوار التنزيل : 2 / 171 .
- 6 - ينظر : المفراج شرح مراح الأرواح : 202 ، وشرح المراح (العيني) : 181 - 182 .
- 7 - النكت على الألفية والكافية الشافية : 2 / 395 ، وينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 839 .
- 8 - ينظر : المنهج الصوّتي للبنية العربية : 184 ، وتوجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) : 83 .
- 9 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 250 .

الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة ... وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة ((⁽¹⁾، وأن تكون ياءً خالصة .

1 - كتاب سيبويه : 3 / 541 ، هامش رقم (3) ، وينظر : سر صناعة الإعراب : 1 / 61 .

ب - عدم إدغام التاء في القاف :

ذكر سيبويه أن القاف تُدغم في الكاف ، وتُثَمَّ الكاف فيها وذلك لقرب المخرجين ، واتَّفَقَهما في الشَّدة⁽¹⁾، ولم يذكر إدغام التاء في القاف⁽²⁾ .
 وإلى مثل هذا ذهب ابن السَّراج ، إذ قال: ((الْحَقُّ كَلَدٌ لَا⁽³⁾) الإدغامُ حَسَنٌ والبيانُ حَسَنٌ .
 والكاف مع القاف: انْهَكَ قَطَنًا ، البيانُ أَحْسَنُ ، والإدغامُ حَسَنٌ...))⁽⁴⁾ .
 يبدو أن القاف لا يُدغم فيها إلا الكاف ، والبيانُ فيه أجود .
 وذهب الزَّمخشرى إلى إدغام التاء في القاف ، قال في قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾⁽⁵⁾ ، قال : ((... والأصل: مُعَقِّبَاتٌ ، فَأُثِمَّتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾⁽⁶⁾ بمعنى الْمُعْتَذِرُونَ...))⁽⁷⁾ .
 وبمثل هذا قال الرَّازي ، والنَّسفي في شقٍّ من رأييهما⁽⁸⁾ .
 ونسب أبو حَـلِيلَ رأي الزَّمخشرى إلى الوهم ، وحجَّته في ما ذهب إليه أن التاء لا تُدغم في القاف ، ولا العكس ، لا في كلمة ولا في كلمتين ، قال: ((...وقال الزَّمخشرى: والأصل مُعَقِّبَاتٌ ، فَأُثِمَّتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ... وهذا وهم فاحش ، لا تُدغمُ التَّاءُ فِي الْقَافِ ، ولا القاف في التَّاء ، لا من كلمة ولا من كلمتين . وقد نصَّ التَّصْرِيقُونَ عَلَى أَنَّ الْقَافَ وَالْكَافَ يُدغمُ كُلُّهُمَا فِي الْآخِرِ ، وَلَا يُدغمَانِ فِي غَيْرِهِمَا ، وَلَا يُدغمُ غَيْرُهُمَا فِيهِمَا...))⁽⁹⁾ .
 وصرَّح البيضاوي أَنَّ (مُعَقِّبَاتٌ) أصلها (اُعَقَّبَ) أُثِمَّتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ ، قال : ((... أَوْ اُعَقَّبَ ، فَأُثِمَّتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ...))⁽¹⁰⁾ .
 والبيضاوي في رأيه هذا مُتابع للزَّمخشرى ، ولم يخرج الألويسي عن رأي أبي حَـلِيلَ⁽¹¹⁾ .

رد ذكرى الأنصاري رأي البيضاوي ، وذهب إلى أن التاء لا تُثَمَّ في القاف ، وأنَّ القاف لا تُدغم في التاء ، قال: ((... فَأُثِمَّتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ) أي في مُعَقِّبَاتٍ إذ أصله مُعَقِّبَاتٌ وَرُدَّ بِأَنَّ التَّاءَ لَا تُدغمُ فِي الْقَافِ وَلَا عَكْسَهُ...))⁽¹²⁾ .
 ويبدو أنه ينطلق من أن العلماء الأوائل - سيبويه والمبرد وابن السَّراج - ذكروا أن القاف لا تُدغم ولا يُدغم فيها إلا الكاف ، وهذا يعني أنهم لا يقولون بإدغام التاء في القاف .

13 - ابن النّاطم :

رد ذكرى الأنصاري رأي ابن النّاطم في مسألتين هما:

- 1 - ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 452 ، والمقتضب : 1 / 344 .
- 2 - ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 457 - 461 ، والنكت : 2 / 1261 .
- 1 - كلمتان أراد بهما التمثيل .
- 4 - الأصول في النحو : 3 / 415 - 416 .
- 5 - الرعد : 11 .
- 6 - التوبة : 90 .
- 7 - الكشف : 2 / 497 .
- 8 - ينظر : التفسير الكبير : 19 / 17 ، ومدارك التنزيل : 2 / 801 .
- 9 - البحر المحيط : 5 / 476 - 477 ، وينظر : الدر المصون : 4 / 232 .
- 10 - أنوار التنزيل : 2 / 336 - 337 .
- 11 - ينظر : روح المعاني : 7 / 106 .
- 12 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 277 .

أ - نيابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) :

صرَّحَ سيبويه أنَّ (فَعِيلًا) إذا كانت بمعنى (مَفْعُول) يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولا يُجمع بالواو والتَّون⁽¹⁾ .

وعَلَّلَ ابنُ خالويه تحويل الصَّيْغَةِ من (مَفْعُول) إلى (فَعِيل) ؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو نحو: (خَضِيب) والأصل (مَخْضُوبَةٌ)⁽²⁾ .

وأوضحَ ابنُ مالك أنَّ نيابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) غير مقيسة على كثرتها خلافاً لبعض العلماء ، قال: ((...وينوبُ في التَّلَالَةِ لا العمل عن مَفْعُول بَقْلَةٍ فَعِلٌ وفَعَلٌ وفُعْلَةٌ ، وبكثرةِ فَعِيلٍ وليسَ مقيساً ، خلافاً لبعضهم ...))⁽³⁾ ، وقالَ أيضاً : ((... وصوغَ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُول مع كثرتِه غير مقيس...))⁽⁴⁾ .

يُتَّضح أنَّ خلافاً بين العلماء في قياسية نيابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) ، وقد عرَّ عنه ابنُ مالك بقوله: ((...خلافاً لبعضهم)) .

وذهبَ ابنُ النَّاطِمِ إلى هذا الرَّأي وزاد فيه (بإجماع) ، إذ قالَ : ((يقول: ناب عن بناء وزن (مَفْعُول) في التَّلَالَةِ على اسم المفعول من الفعل الثلاثي ذو (فَعِيل)...وهو كثير في كلام العرب وعلى كثرتِه لم يقس عليه بإجماع...))⁽⁵⁾ .

والفرقُ بين رأي ابنِ مالك ورأي ابنِ النَّاطِمِ يتمثلُ في أنَّ ابنَ مالك جعل نيابة فَعِيلٍ عن مَفْعُول من المسائل المُخْتَلَفِ فيها من جهة القياس ، أمَّا ابنُ النَّاطِمِ فقد جعلها غير مقيسة بالإجماع ، وهذا يعني أنَّ لها وجهة واحدة - عدم القياس - .

ويرى الرِّضِيُّ نيابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) مع كثرتِه غير مقيسة⁽⁶⁾ .

وذكر أبو حِلِّين أنَّ من العلماء من يقيس نيابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) بشرط ألا يكون لـ (فَعِيلٍ) معنى (فَاعِلٍ) ، بل معنى (مَفْعُول) نحو: قَتِيلٌ ، ولم يجزْ نحو: عَلِيمٌ⁽⁷⁾ .

ذهب ابنُ عقيل إلى أنه غير مقيس خلافاً لبعضهم ، إذ قالَ: ((...وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قالَ والده في التَّسهيل...وليسَ مقيساً خلافاً لبعضهم...))⁽⁸⁾ .

ردَّ زكريا الأنصاريُّ رأي ابنِ النَّاطِمِ فقالَ: ((...قوله (بإجماع) رُدُّبَانٌ بعضهم جعله مقيساً في ما ليس له فَعِيلٍ بمعنى فَاعِلٍ كَجَرِّحٍ وَقَتِّلٍ وَكَدَّيٍ لا في ما له فَعِيلٍ بمعنى فَاعِلٍ كَعَلِيمٍ لَنَلَا يحصل اللبس...))⁽⁹⁾ .

يُفْهَمُ من هذا النصِّ أمران هما: الأوَّل: أنَّ من العلماء مَنْ يجعل نيابة (فَعِيلٍ) عن (مَفْعُول) إذا كانت ليست بمعنى (فَاعِلٍ) مقيسة، والآخر: أنَّ علَّةَ التَّفريق في (فَعِيلٍ) إذا كانت بمعنى (فَاعِلٍ) أو لم تكن دفْعاً للبس الحاصل فيها .

ويظهرُ أنَّ زكريا الأنصاريُّ يرى في نيابة (فَعِيلٍ) عن (مَفْعُول) أنها لم يحصل إجماع على عدم قياسها ، بل المسألة تحتمل الوجهين - القياس وعدمه - معاً .

1 - ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 647 ، والنكت : 2 / 1035 ، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه : 281 .

2 - ينظر : إعراب ثلاثين سورة : 18 ، وظاهرة التَّحويل في الصَّيغِ الصَّرفية : 60 .

3 - تسهيل الفوائد : 138 ، وينظر : شرح التَّسهيل (ابن مالك) : 2 / 416 .

4 - تسهيل الفوائد : 254 .

5 - شرح ابن النَّاطِمِ : 316 .

6 - ينظر : شرح الرِّضِيِّ على الكافية : 3 / 333 ، وأوضح المسالك : 3 / 221 .

7 - منهج السَّالِكِ في الكلام على ألفية ابن مالك : 352 ، وشرح التَّصريح : 2 / 44 .

8 - شرح ابن عقيل : 2 / 138 ، وينظر : منهج السَّالِكِ إلى ألفية ابن مالك : 2 / 355 .

9 - الدرَّة السنية على شرح الألفية : 263 .

2 - إمالة (ضَبَارِم) (1) :

ثُمَّال الألف الواقعة قبل راء مكسورة ، لأنَّ الرّاء حرف مُضَعَّف ، قال سيبويه: ((وإذا كانت الرّاء بعد ألفٍ ثُمّال لو كان بعدها غير الرّاء ، لم تُثْمَلْ في الرّفع والتّصّب...وأَمَّا في الجرّ فتُميل الألف...لأنّها كأنّها حرفان مكسوران ، فتُميل ههنا...وممّا تُغلب فيه الرّاء قولك: قَارِبٌ وَغَرَمٌ... وكذلك جميع المستعْلِيّة إذا كانت الرّاء مكسورة بعد الألف التي تليها...)) (2).

وذهب ابنُ السّراج إلى أنّ ممّا تغلب فيه الرّاء المكسورة حرف الاستعلاء ، وقوعها بعد الألف مباشرة نحو: قَارِب ، فالألف ثُمّال ههنا (3).

يبدو أنّ قرب الرّاء المكسورة من الألف كان سبباً واضحاً في إمالتها ، فإذا فُصِّلَ بين الرّاء المكسورة والألف لم تُثْمَلْ للتّراخي نحو: مررُ تُبْقَاوِ (4).

وجعل ابنُ يعيش الرّاء المكسورة أكثر قوّة في الإمالة من غيرها ؛ لأنّها كالحرفين المكسورين فتغلب الحرف المستعلي ، فثُمّال نحو: غارِم ، ولا تمنع غيرها حرف الاستعلاء فلا ثُمّال نحو: طَالِب (5).

وقال ابن عصفور: ((وإنّ كانت مكسورة - الرّاء - غلبت الرّاء غير المكسورة والمستعلي المُتَقَمّ عليها إن وقعت بعد الألف تليها نحو: قَارِب...بالإمالة . أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك: بِقَاوِ بالإمالة. والأكثر لا يُميل)) (6).

يُفهّم من هذا النصّ أنّ من العرب من يُميل الألف مع تراخي الرّاء المكسورة عنه ، واتّصّاله بحرف من حروف الاستعلاء .

وذهب ابنُ النّاظم إلى أنّ من موانع الإمالة حرف الاستعلاء المُتَقَمّ على الألف ، بشرط ألا يكون حرف الاستعلاء مكسوراً أو ساكناً إثر كسر ، أو بعد راء مكسورة ، قال: ((ومثّل الرّاء غير المكسورة في كَفّ سبب الإمالة حرف الاستعلاء المُتَقَمّ على الألف ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة أو بعد راء مكسورة وذلك نحو: صَالِح... وضَبَارِم...)) (7).

أراد ابن النّاظم أنّ الإمالة مُمتنعة في نحو (ضَبَارِم) .
وعلّل السيوطي كَفّ مانع الإمالة في الرّاء المكسورة بقوله: ((...لكنّ الرّاء المكسورة نُزِلَتْ منزلة حرفين مكسورين ، فقويت في جانب الإمالة حتّى غلبت المستعلي)) (8).

ردّ ذكريا الأنصاري على ابن النّاظم في تمثيله بـ (ضَبَارِم) ، قال : ((...وضَبَارِم بالضمّ الشّدِيد الخلق في الأسد قاله الجوهري ، وفي التّمثيل به نظر لأنّ الرّاء المكسورة تمنع المانع المُتَقَمّ على الألف...)) (9).

1 - ضَبَارِم: الشّدِيد الخلق من الأُشدّ ، الصحاح : 5 / 1970 (ضبرم) .

2 - كتاب سيبويه : 4 / 136 ، وينظر : النكت : 2 / 1085 - 1086 .

3 - ينظر : الأصول في النّحو : 3 / 167 ، والتكملة : 536 - 537 ، والخجّة في القراءات السبعة : 1 / 246 .

4 - ينظر : المفصل : 443 .

5 - ينظر : شرح المفصل : 9 / 177 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2 / 298 ، وشرح شافية ابن الحاجب

(الرضي) : 3 / 21 .

6 - شرح جمل الزّجاجي (ابن عصفور) : 2 / 615 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 524 - 525 .

7 - شرح ابن النّاظم : 580 .

8 - همع الهوامع : 3 / 380 ، وينظر: النهجة المرضية : 625 - 626 ، والإمالة في القراءات واللهجات

العربيّة : 157 .

9 - الدرّة السنية على شرح الألفيّة : 422 .

ويبدو أنَّ الفرق بين رأي ابن التَّائِم ورأي زكريا الأنصاريَّ أنَّ (ضَبَّارمًا) عند ابن التَّائِم لا تُمال بسبب المانع ، وعند زكريا الأنصاريَّ تُمال ، لأنَّ الرَّاء المكسورة غلبت المانع .

والظاهر أنَّ الإمالة في (ضَبَّارم) مُتَحَقِّقَةٌ ؛ لأنَّ حرف الاستعلاء إذا كَانَ قبل الألف ، والرَّاء بعد الألف مكسورة تغلب المانع في مال نحو: طَارِد ، فكفَّ المانع في (ضَبَّارم) أولى ؛ لتراخي المانع فضلا عن مباشرة سبب الإمالة .

14 - الجاربردي :

ذكرَ سيبويه أنَّ الهمزة والألف لا يُدْغمان في مثلما ولا في مقاربهما ، قال: ((ومن الحروف ما لا يُدْغم في مقاربه ولا يُدْغم فيه مُقاربه كما لم يُدْغم في مثله ، وذلك الحرف الهمزة ، لأنها إِنَّمَا أمرها في الاستئْثال التَّغْيِير والحذف...وكذلك الألف...))⁽¹⁾ .

يُفْهَمُ ممَّا سبق أنَّ الإدغام واقعٌ في جميع حروف المعجم ماعدا الهمزة والألف . ونصَّ ابنُ يعيش على أنَّ الإدغام يشمُل جميع حروف المعجم ماعدا حرف الألف ؛ وذلك لسكونها أَبْلًا ، قال: ((...وجميع الحروف تُدْغَم ويُدْغَم فيها إلا الألف لأدَّها ساكنة أَبْلًا فلا يمكن إدغام ما قبلها فيها ولا يمكن إدغامها لأنَّ الحرف إِنَّمَا يُدْغَم في مثله وليس الألف مثل مُتَحَرِّك فيصحَّ الإدغام فيها...))⁽²⁾ .

وذهبَ الجاربردي إلى أنَّ جميع حروف المعجم تبدل للإدغام بما فيها الهمزة والألف ، واستثنى حروف (ضوي مشفر)⁽³⁾ من الإدغام، قال: ((...يعني يلزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام من حروف الإبدال...لأنَّ جميع الحروف غير حروف ضوي مشفر تبدل للإدغام...))⁽⁴⁾ .

أفادَ هذا النصَّ أنَّ الهمزة والألف من الحروف التي تبدل للإدغام عند الجاربردي ، فهما ليسا من حروف (ضوي مشفر) التي خصَّها بالاستثناء .

ونصَّ المرادي على أنَّ الإبدال الذي للإدغام يشمُل جميع حروف المعجم ماعدا الألف ، قال : ((والثالثة: في حصر حروف البديل: اعلم أنَّ الإبدال للإدغام ، يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف ، وأمَّا الإبدال لغير الإدغام فيكون في اثنين وعشرين حرفاً...))⁽⁵⁾ .

وبمثل هذا قالَ الأشموني : ((...لأنَّه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف...))⁽⁶⁾ . ردَّ زكريا الأنصاريَّ رأيَ الجاربردي ؛ إذ يرى أنَّ حروف الإبدال التي للإدغام تشمُل جميع الحروف ماعدا الألف ، قال: ((...وهي - حروف الإبدال للإدغام - على ما قال الجاربردي ماعدا حروف ضوي مشفر من حروف الإبدال وليس كذلك وقالَ المرادي الإبدال للإدغام يكون في جميع الحروف إلا الألف...))⁽⁷⁾ .

1 - كتاب سيبويه : 4 / 446 .

2 - شرح المفصل : 10 / 488 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 237 .

3 - تعد الضاد والفاء والميم والراء والشين خمسة أحرف يُدْغَم فيهنَّ ما قاربهنَّ ولا يُدْغَم في ما قاربهنَّ ، ينظر : سر صناعة الإعراب : 1 / 226 .

4 - شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 316 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 2 / 222 .

5 - توضيح المقاصد والمسالك : 6 / 1562 .

6 - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 820 .

7 - المناهج الكافية : 2 / 222 .

والتأخر في هذا النصّ يجده قد احتجّ بقول المرادي من أنّ الإبدال للإدغام يكون في جميع الحروف إلا الألف .
ولعلّ الأظهر ما ذهب إليه المرادي وزكريا الأنصاري ؛ لأنّ معظم العلماء لا يرون إدغام الألف في مثلها أو في مقاربها ؛ لأنّها ساكنة أبلاً ، فضلاً على تفرد الجاربردي بهذا الرأي - في ما اطلّعت عليه - .

ملاحظات حول ردود زكريا الأنصاري على العلماء :

- المُتأمل في ردود زكريا الأنصاري على العلماء يلحظ الآتي:
- 1 - ردّ على علماء كبار ، مثل: الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والفرّاء وغيرهم ، ويلحظ أيضاً كثرتهم ؛ وهذا يدلّ على إحكامه لعلم الصّرف ، وتبصّره فيه .
 - 2 - كان في معظم ردوده على العلماء يتّبع الرّأي الشّائع ومن أمثلته رّه على الفرّاء ، والزّجاج ، وابن السّراج ، والجوهري وغيرهم .
 - 3 - دأب على ذكر أسماء العلماء الذين ردّ رأيهم ، فقد صرّح في كلّ ردّ باسم العالم الذي ردّ عليه رأيه .
 - 4 - عوّل في بعض ردوده على العلماء على القراءات القرآنيّة ، وغالباً ما تكون القراءة سبعيّة ، فقد احتجّ بقراءة حمزة بن حبيب الزّليّت في رّه على ابن الحاجب ، وبقراءة الكسائي في رّه على الزّمخشري .
 - 5 - لا تحمل ردوده عبارات تدلّ على عدم احترامه للعلماء الذين ردّ آراءهم ، وهذا يدلّ على احترامه لرأي غيره من العلماء وإن خالفهم في الرّأي .

1 - اشتقاق اسم :

صرَّح المبرِّد بأنَّ كلمة (اسم) مُختلف فيها ، فقال بعضهم هو (فَعْل) ، وبعضهم قال (فُعْل) ، ولم يذكر الخلاف في فائه ولا مائه (1) .

وأبان الزجاجي (ت 338هـ) عن وجه آخر فيه ، إذ قال: ((...وقد حُكي أن بعضهم يذهب إلى أن أصله من (وَسَمْتُ) كأنَّه جُعِلَ سِمَةً لِلْمُسَمَّى...)) (2) .

وذكر ابن جنِّي أنَّ (اسْمًا) محذوف اللام ، قال: ((واسمٌ : محذوف اللام لقولهم: (سَمَّيْتُ وَأَسْمَاءُ) فهذا بمنزلة (دَمَّيْتُ وَهَاءُ) ، والمحذوف منه واو ؛ لأنَّه من السُّمُوِّ والرَّفْعَةِ...)) (3) .

يفهم من هذا النصَّ أنَّ (اسْمًا) حُرِّفَتْ منه اللام ، وهي الواو ، واستدلَّ ابن جنِّي بأمرين هما: جمعه على أسماء وأصلها (أَسْمَاو) قَلِبَتْ الواو همزة لتطرّفها بعد ألف ، وأنَّه مُشتقٌّ من السُّمُوِّ .

وزاد ابن سيده دليلاً آخر ، تصغيره يكون على: سُمِّيَ (4) ، وأصلها: سَمُوْ ، وهذا يدلُّ على أنَّ لامها واوٌ .

فصل الأنباري القول في هذه المسألة ، قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مُشتقٌّ من الوَسْم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنَّه مُشتقٌّ من السُّمُو - وهو العُلُو -)) (5) . والمتأمل في حُجج البصريين يجد أهمّها ثلاث حُجج هي: الأولى: حُجّة دلالية: الاسم مُشتقٌّ من السُّمُو وهو العلو .

الدّانية: مزِيَّة الاسم على الفعل والحرف ، فالاسم يُخَبِّر به ويُخَبَّر عنه وليس كذلك الفعل والحرف فلمّا كانت للاسم مزيتان سما على الفعل والحرف .

الدّالة: تتبيّن هذه الحُجّة في أمرين لهما صلة باشتقاقه - اسم - هما التّصغير وجمع التّكسير ، فتصغيره على (سُمِّيَ) وتكسيّره على (أَسْمَاء) يبيّنان أصل لامة المحذوفة (6) . واحتجَّ الكوفون بأنَّ الاسم دليلٌ على مُسمّاه فهو علامة له ، وأنَّ تصغيره يكون على (وَسَمِي) وتكسيّره على (أَوْسَام) وهذا دليل على أنَّ أصله (وسَم) (7) .

يبدو أنَّ علماء المذهبين متفقون على حذف الواو من (اسم) ومختلفون في موضع المحذوف بين أن يكون فاءً أو لاماً .

ورجّح ابن يعيش رأي البصريين ، قال: ((...إلا أنَّ اللفظ يشهدُ مع البصريين ألا ترى أنَّكَ تقول أَسْمَيْتُهُ إذا دعوته باسمه...والأصل أَسْمَوْتُه فقلّبوا الواو ياءً لوقوعها رابعة...قولهم في تصغيره سُمِّيَ وأصله سَمُوْ...ومن ذلك قولهم في تكسيّره أَسْمَاء وأصله أَسْمَاو...)) (8) . (و) (اسم) عند ابن عصفور مُشتقٌّ من (السُّمُو) فهو محذوف اللام (9) .

1 - ينظر : المقتضب : 1 / 364 ، والمبرِّد صرفاً : 134 .

2 - اشتقاق أسماء الله : 445 .

3 - المنصف : 1 / 60 ، وينظر : التّصريف الملوكي : 65 .

4 - ينظر : المُخصّص : 17 / 134 ، والأمالى الشّجرية : 2 / 66 - 67 .

5 - الإنصاف : 1 / 6 ، مسألة رقم (1) ، وينظر : انتلاف النّصرة : 27 .

6 - ينظر : الإنصاف : 1 / 6 - 14 ، وأسرار العربية : 4 - 5 .

7 - ينظر : الإنصاف : 1 / 6 - 14 ، وأسرار العربية : 5 ، ومدرسة الكوفة : 383 ، والثّوس الصّدر في عند

الكوفيين : 53 - 56 .

8 - شرح المفصل : 1 / 50 ، وينظر : شرح الملوكي : 404 - 405 ، والإيضاح في شرح المفصل : 1 / 63 .

9 - ينظر : المُمتنع : 2 / 622 ، والمبدع في التّصريف : 242 .

وخلصَ عبد اللطيف الزبيدي إلى أنَّ رأيَ البصريين هو القياس والصحيح ، قال: ((...فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً...))⁽¹⁾ .
وقمَّ الأشموني رأيَ البصريين على رأي الكوفيين في هذه المسألة ، واكتفى بعرض وجهي المسألة من دون ترجيح⁽²⁾ .
ويتضح من هذا العرض أنَّ البصريين يرون أنَّ أصله (سمو) حرَّفت لأمه تخفيفاً وعَوَّضَ عنها بهمزة الوصل ، وأمَّا الكوفون فإنهم يرون أنَّ أصله (وسم) حرَّفت فاؤه وعَوَّضَ عنها بهمزة الوصل⁽³⁾ .
فهمزة الوصل عوض عن المحذوف عند الفريقين .
رجَّحَ زكريا الأنصاري رأيَ البصريين في هذه المسألة ، إذ قال: ((... (واسم) أصله عند البصريين سمو كقنو حرَّفت واوه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثمَّ أُتِيَ بالهمزة وعند الكوفيين وسم أي علامة لأنَّ الاسم علامة على مُسمَّاه والمُختار الأوَّل لأنَّهم يقولون في تكسيره أَسْمَاء وفي تصغيره سُمِّيَّ وعند اتصال الضمير المرفوع المُتحرَّك سَمَّيْتُ ولو صحَّ الثاني لقل: أَوْسَام وُسَمِيَّ...))⁽⁴⁾ .
وقال أيضاً: ((... (ويشهد له تصريحه على أَسْمَاء وأَسَامِيَّ وسُمِّيَّ وسَمَّيْتُ لأنَّ الجمع والتدْصِغِير وإِسْنَاد الفعل إلى الضمير الحاضر ومجيء الكلمة في اللَّغَة مُعْتَلَّة الآخر يَرِدُّ الأشياء إلى أصولها فعُلِمَ أنَّ الاسم مُعْتَلَّ الآخر ولو كان مُعْتَلَّ الأوَّل كما قال الكوفون لقالوا في جمعه أَوْسَام وفي تصغيره وُسَمِيَّ...))⁽⁵⁾ .
يظهر أنَّ زكريا الأنصاري استدلَّ على صحَّة رأيه بجمع (اسم) على (أَسْمَاء) ، وبتصغيره على (سُمِّيَّ) ، وهذه الأدلَّة هي نفسها عند البصريين ، وهذا يعني أنَّه لم يخرج عن فلك البصريين في استدلالهم .

2 - اشتقاق أوَّل :

اختلف العلماء في (أوَّل) وهم على رأيين هما:

الأوَّل: لم ينطق منه بفعل:

ذهب سيبويه إلى أنَّ وزن (أوَّل) : (أَفْعَل) ، قال: ((وأما أوَّل فهو أَفْعَل . يدلُّك على ذلك قولهم: هو أوَّل منه ، ومررتُ بأوَّل منك ، والأوَّلَى))⁽⁶⁾ .
وصرَّح المبرِّد بأنَّ (أَفْعَل) لم يُنطَق منه بفعل ، وحجَّته في ما ذهب إليه: كثرة ما يلحقه من الاعتلال⁽⁷⁾ .

وذكر ابنُ جنِّي الاتجاهَ البصري في هذه المسألة ، إذ قال: ((...والقول ما يقوله أصحابنا: أنَّ (أوَّل) ليس بمُشتقٍّ من (فعل) ، وفاؤه وعينه واوان .))⁽⁸⁾ .

- 1 - انتلاف النَّصرة : 28 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 313 / 3 .
- 2 - ينظر : منهج السَّالِك إلى أَلْفِيَّة ابن مالك : 815 / 3 ، وحاشية الصَّليح : 385 / 4 .
- 3 - ينظر : حاشية الخصري : 2 / 430 ، وظاهرة التَّعْوِيز في العربيَّة : 88 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 118 ، وينظر : مُقَمَّة في الكلام على البسمة والحمدلة : 242 .
- 5 - فتح الجليل ببيان خفيَّ أنوار التَّنْزِيل : 6 - 7 ، وينظر : القائق المحكمة : 104 .
- 6 - كتاب سيبويه : 3 / 195 .
- 7 - ينظر : المقتضب : 1 / 289 .
- 8 - المنصف : 2 / 204 ، وينظر : مُشْكَل إعراب القرآن : 1 / 91 ، والبيان : 1 / 78 .

يُفَهُمُ من هذا النصِّ أَنَّ (أَوَّل) اسم لم يُنْطَقَ منه بفعل عند البصريين ، وأصله (وَوَل) فاؤه وعينه واوان ، ومجيئه على (أَفْعَل) يكون (أَوَّوَل) ، أُدْغِمَت الواو في الواو ، فصارت (أَوَّل) .

ويبدو أَنَّ عدم استعمال الأصل - وول - يعود إلى أمرين هما: كثرة ما يلحقه من إعلال ، وقلة مجيء هذا الباب - وول - (1) .

ونصَّ الرّضي على أَنَّ الجمهور من البصريين يرون أَنَّ (أَوَّل) أصله (وَوَل) ، ولم يُسْتَعْمَل هذا التركيب إلا في (أَوَّل) (2) .

وجاءت عبارة عبد اللطيف الزبيدي أكثر وضوحًا ، إذ قال: ((لفظة (أَوَّل) عند أصحابنا البصريين ممّا لم يُنْطَقَ معه بفعل ، وهو على (أَفْعَل) عينه وفاؤه واو. وحكى بعضُ المتأخّرين أَنَّهُ إِنَّمَا لم يُنْطَقَ منه بفعل عندهما لئلا يعتلّ من جهتين)) (3) .

والآخر : ما نُطِقَ منه بفعل:

ذكر ابنُ جنّي أَنَّ ثعلبًا (ت291هـ) ، حكى عن الفراء أَنَّ (أَوَّل) مُشتَقٌّ من أمّا (وَآل) أو من (آل) ، فإذا كَانَ من (وَآل) فإنَّ بناء (أَفْعَل) منه يكون على (أَوَّال) ، وإذا كَانَ من (آل) يكون البناء على (أَوَّل) (4) ، فهو على أصليين .

ونسبَ مكّي القيسي إلى الكوفيين أَنَّهُم يشتقّونه من جذرين هما (وَآل) و (آل) ، قال: ((وقال الكوفون: هو أَفْعَل من وَآل إذا نجا فأصله أَوَّال ثُمَّ خُفِّفَت الهمزة الثانية بأن أُبْلِيَ منها واو وأُغْمِت الأولى فيها...وقيل إِنَّ أَوَّل أَفْعَل من آل يَ وُؤْل فأصله أَوَّال ثُمَّ قُلِبَ فُرَّت الفاء في موضع العين فصارَ أَوَّال وزنه أَغْل فصُنِعَ به من التّخفيف والبدل والإدغام ما صُنِعَ في القول الأوّل...)) (5) .

يظهرُ من هذا النصِّ أَنَّ (أَوَّل) عند الكوفيين فعلها (وَآل) ، وعند صوغها على (أَفْعَل) تكون على (أَوَّال) أُبْلِت الهمزة الثانية واوًا للتّخفيف ، فصارت (أَوَّوَل) ، أُغْمِت الواوان ، فصارت (أَوَّل) ، وإذا كَانَ فعلها (آل) فتكون على (أَوَّال) ، نُقِلَت فاؤه إلى موضع العين ، فصارت (أَوَّال) على زنة (أَغْل) خُفِّفَت الهمزة الثانية بقلبها واوًا ، ثُمَّ أُغْمِت فصارت (أَوَّل) .

وقصرَ الأنباري رأي الكوفيين على أَنَّهُ مُشتَقٌّ من الفعل من (وَآل) أي نَجَا (6) .

وذكرَ العكبري جذرين لـ (أَوَّل) عند الكوفيين هما: (وَآل) نَجَا ، و (آل) (7) .

ورجّحَ عبد اللطيف الزبيدي رأي الكوفيين ، قال: ((وقال الكوفون: بل هو ممّا نُطِقَ منه بفعل ، فهو من (وَآل) ، ويجوز أن يكون من (أَلَّ) . قالوا: والأصل في (أَوَّل) (أَوَّال) بهمزة مصوّرة ألفًا على أحد القولين ، ثُمَّ خُفِّفَت هذه الهمزة ، وقُلِبَت واوًا ، وأُغْمِت

1 - ينظر : المنصف : 2 / 204 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 91 .

2 - ينظر : شرح الرّضي على الكافية : 3 / 460 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 340 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 205 .

3 - انتلاف التّصرة : 86 .

4 - ينظر : المنصف : 2 / 202 .

5 - مشكل إعراب القرآن : 1 / 91 ، وينظر : كتاب الأفعال (السرقسطي) : 4 / 247 .

6 - ينظر : البيان : 1 / 78 .

7 - ينظر : التبيان : 1 / 33 - 34 ، والدرس الصّرفي عند الكوفيين : 34 - 35 .

الواو في الواو فقيلَ (أَوَّل)...وَإِنْ كَانَ مِنْ (أَل) ، فالأصل فيه (أَوَّل) ، فأُتِيَ مِنَ الْأَفْ وَاو . وهذا المذهب هو أصحّ ، وأحسن ، وأقيس...⁽¹⁾ .
وثمة رأي آخر تُسبب إلى الكوفيين في أَنَّ وزنَ (أَوَّل) (فَوَعْل) لا (أَفْعَل) ، قال الرّضي : ((وقال الكوفون: هو فَوَعْل من: وَأَل ، فَقُلِبَتِ الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم: فَوَعْل ، من تركيب: وَوَل ، فَقُلِبَتِ الواو الأولى همزة...))⁽²⁾ .
ويرى أبو حنّين أَنَّ أصلَ (أَوَّل) : (وَأَوَّل) على زنة (فَوَعْل)⁽³⁾ ، وهذا الرأي فيه نظر ؛ لأنَّ (وَأَوَّل) لم يرد هذا الأصل عند الكوفيين .
وجنح زكريا الأنصاريّ إلى مذهب البصريّين في هذه المسألة، قال: ((...والصّحيح أنّه (مُشْتَقٌّ (من وول) بواوين ثُمَّ لام زيدت عليه همزة فصار أوول (لا من وَأَل)... (و) لا من (أَوَّل)... قُلِبَتِ الهمزة في الأخيرين واوًا وأُنْغِمَتِ الواو في الثلاثة وصَحَّحُوا الأوّل لما يلزم من مخالفة القياس على الأخيرين إذ ليس فيهما ما يقتضي قلب الهمزة واوًا...))⁽⁴⁾ .

وقال أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾⁽⁵⁾: ((قوله (أَوَّل) وزنه (أَفْعَل) ، وفأوه وعينه واوان عند سيبويه . ولم يُنطَقْ منه بـ (فعل) ؛ لاعتلال الفاء والعين . وتأنّيته: أوّلى ، والأصل: وُؤلى... وقال الكوفون: أصله من وَأَل يأل: إذا نجا . فأصلها: أوّال ، ثُمَّ حُقِّقَتِ الهمزة بأن أُبْلِتْ واوًا ثُمَّ أُنْغِمَتِ الأولى فيها . وهذا ليس بقياس بل القياس في مثل هذه الهمزة: أن تُلقَى حركتها على الساكن قبلها وتُحْدَفُ))⁽⁶⁾ .
يظهر من هذين النّصّين أنّه يرى أَنَّ أصلَ (أَوَّل) : (وَوَل) زيدت فيه الهمزة فصارَ (أَوَوَل) أُنْغِمَتِ الواو في الواو ، فصارت (أَوَّل) ، وليسَ (أَوَّل) مُشْتَقًّا مِنْ (وَأَل) أو (أَل) ، وَحُجَّتْهُ أَنَّ قلب الهمزة واوًا في (أَوَّل) مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ ؛ إذ ليسَ فيها ما يوجب قلب الهمزة واوًا ، والقياس فيها أن تُلقَى حركة الهمزة الثانية على الحرف الساكن الذي قبلها - الواو - وتُحْدَفُ لا أن تُقْلَبَ واوًا .
ويبدو أَنَّ رأي البصريّين وما ذكره زكريا الأنصاري هو الأظهر ، لبعده عن التّكلّف ، إذ ليس فيه إلا الإدغام ، وأمّا رأي الكوفيين ففي (وَأَل) قلب وإدغام ، وفي (أَل) قلب مكاني ، وإبدال حرفي وإدغام .

3 - اشتقاق مَلَك :

اختلفَ في اشتقاق كلمة (مَلَك) ، ويمكن تقسيم آراء العلماء فيها على ثلاثة آراء هي:
الأوّل: ذهب سيبويه إلى أَنَّ (مَلَكًا) أصلها (مَلَأَك) ، قال: ((...كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمز في مَلَأَ وأصله الهمز . قال الشاعر:
فَلَسْتُ لِإِذِي وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ
تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

- 1 - انتلاف النّصرة : 87 .
- 2 - شرح الرّضي على الكافية : 3 / 460 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 340 .
- 3 - ينظر : ارتشاف الضرب : 5 / 2333 .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 143 .
- 5 - البقرة : 41 .
- 6 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 169 .

وقالوا: مَلَكَةٌ وَمَلَاكَةٌ ، وإنَّما يريد رسالة .⁽¹⁾ .
يفيدُ هذا النصُّ أنَّ (مَلَكًا) مُشتَقَّةٌ من (لَأَك) مهموز العين ، وأصلها (مَلَأَك) على زنة (مَفْعَل) .

وذهب إلى مثل هذا الرَّأي أبو عبيدة (ت210هـ)⁽²⁾ .
وصرَّحَ الزَّجَّاجُ بأصلها ، إذ قال: ((...والملائكة واحدٌ مَلَكٌ ، والأصل فيه مَلَأَك...ومعناه صاحب رسالة...))⁽³⁾ .

وأوضح ابن جنِّي عن الأصل الثلاثي لها ، فنصَّ على أنَّ الفاء لامٌ ، والعين همزة ، ولامها كافًا ، وأصلها (مَلَأَك) ، نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ، ثُمَّ حُرِّفَتْ⁽⁴⁾ .
يظهر أنَّ وزن (مَلَك) قبل الحذف (مَفْعَل) ، وبعد الحذف (مَقْل) ؛ لأنَّ الهمزة التي كانت عينًا حُرِّفَتْ للتخفيف بعد نقل حركتها .

ونسبَ علي بن فضال المجاشعي (ت479هـ) هذا الرَّأي إلى الجمهور ، قال: ((...والجمهور منهم على إلقاء حركة الهمزة على اللام وحذفها ، فيُقال مَلَكٌ ، وبهذه اللَّغة جاء القرآن...))⁽⁵⁾ .

وذكرَ الأنباري أنَّها مُشتَقَّةٌ من (لَأَك) ، فاللام فاء الكلمة ، والهمزة عينها ، ولا قلب مكاني فيها⁽⁶⁾ .

ورجَّحَ الرُّضي رأيَ أبي عبيدة ، إذ قال: ((...ومذهب أبي عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب...))⁽⁷⁾ ، ونسبَ الجاربردي هذا الرَّأي إلى أبي عبيد⁽⁸⁾ - القاسم بن سلام (ت224هـ) - .

ويُتضح أنَّ عماد هذا الرَّأي: أنَّ (مَلَكًا) مُشتَقَّةٌ من (لَأَك) مهموز العين ، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها ، وعدم وجود قلب مكاني فيها .

الثاني:

عُزِّي إلى الكسائي أنَّ (مَلَكًا) مُشتَقَّةٌ من (أَلَك) مهموز الفاء لا العين⁽⁹⁾ ، قال مكي القيسي: ((قوله (للملائكة) هو جمع مَلَكٍ وأصل مَلَكٍ مَلَأَك ثُمَّ قُلِبَتْ الهمزة فُرِّتْ في موضع اللام فصارت مَلَأَك فأصل وزنه مَفْعَلٌ مَقْلُوبٌ إلى مَعْفَلٍ ثُمَّ أُلْقِيَتْ حركة الهمزة على اللام فصارت مَلَكٌ...))⁽¹⁰⁾ .

يُفْهَمُ من هذا النصِّ أنَّ أصل (مَلَك) عند الكسائي: (مَلَأَك) على زنة (مَفْعَل) ، فحدث قلب مكاني فيها ؛ وذلك لتقديم العين - اللام - على الهمزة - الفاء - ، فصارت (مَلَأَكًا)

1 - كتاب سيبويه : 4 / 379 - 380 .

2 - ينظر : مجاز القرآن : 1 / 35 ، والنكت في القرآن الكريم : 126 .

3 - معاني القرآن وإعرابه : 1 / 104 ، وينظر : الأصول في النحو : 3 / 298 .

4 - ينظر : المنصف : 2 / 103 - 104 ، ونزهة الطرف (الميداني) : 264 .

5 - النكت في القرآن الكريم : 126 .

6 - ينظر : البيان : 1 / 70 .

7 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 347 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 203 ،

وشرح شافية ابن الحاجب : (نقره كار) : 2 / 145 .

8 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 209 .

9 - ينظر : الزينة : 2 / 161 ، وشرح المراح (العيني) : 178 ، والفلاح شرح المراح : 101 .

10 - مشكل إعراب القرآن : 1 / 86 ، وينظر : البيان : 1 / 70 .

(على زنة (مَعْفَل) ، نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وَحُرِفَتْ لكثرة ما يجري في الكلام ، فصارت (مَلَكًا) على زنة (مَعَل)⁽¹⁾ .

ورجَّح الجاربردي مذهب الكسائي ، قال : ((... فقال الكسائي أصله مَلَكٌ من الألوكة وهي الرسالة فُتِم اللام على الهمزة فقلَّ مَلَكٌ ثُمَّ ثَرَكْت همزته لكثرة الاستعمال فقلَّ مَلَكٌ وهو المُختار...))⁽²⁾ .

واكتفى حسن باشا الأسود بذكر رأي الكسائي فقط⁽³⁾ ، ورجَّح العيني رأي الكسائي⁽⁴⁾ . ويظهر أنَّ أساس هذا الرَّأي أنَّها مُشتَقَّة من (أَلَك) مهموز الفاء ، والقلب المكاني .

الثالث :

عُزِّيَ إلى ابن كيسان (ت299هـ) أنَّه يرى أنَّ (مَلَكًا) مُشتَقَّة من (المُلْك) ، قال مكي القيسي: ((...وقال ابن كيسان: هو مُشتَق من مَلَكْتُ والهمزة زائدة عنده كزيادتها في شمال فيكون وزن مَلَك فَعَل ووزن مَلَائِكَة (فَعَائِلَة) لأنَّ الميم أصلية والهمزة

زائدة...))⁽⁵⁾ .

وبمثل هذا قال الطبرسي: ((...وذهب ابن كيسان إلى أنَّه من المُلْك ، وأنَّ وزن مَلَكٌ فَعَالٌ مثل تَفَال ، ومَلَائِكَة فَعَائِلَة ، فالميم على هذا القول أصلية والهمزة زائدة...))⁽⁶⁾ .

يظهر أنَّ أصل (مَلَك) على هذا الرَّأي (مَلَأَك) على زنة (فَعَال) ، والميم فيها أصلية ، والهمزة زائدة ، وَحُرِفَتْ الهمزة في المفرد تخفيفاً ، فعلى هذا يكون وزن (مَلَك) : (فَعَل) ، وَفُتِحَتْ لام (مَلَك) فرقاً بينه وبين المَلِك البشري ، فقلَّ للبشري (مَلِك) ، وللروحاني (مَلَك)⁽⁷⁾ .

وخالف أبو البقاء العكبري رأي ابن كيسان في عدم الحذف ، قال: ((...وقال آخرون: مَلَك فَعَل من المَلِك ، وهي القوَّة ، فالميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنَّه جمع على فَعَائِلَة شاذاً...))⁽⁸⁾ ، وهذا القول فيه نظر ؛ لأنَّ عدم حذف الهمزة الزائدة بعد إلقاء حركتها تبقى الكلمة على (مَلَأَك) لا (مَلَك) .

وقد ردَّ الرضي هذا الرَّأي ، إذ يرى أنَّه اشتقاقٌ بعيدٌ ، و(فَعَال) من الأبنية القليلة⁽⁹⁾ . رجَّح زكريا الأنصاري رأي الكسائي في هذه المسألة ، إذ قال: ((...كَمَلَك (فإنَّه) قيل وزنه (مَعْفَل) لأنَّه (من الألوكة) وهي الرسالة فُلِبَت العين إلى موضع الفاء فقلَّ مَلَأَك ثُمَّ حُرِفَتْ همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال فقلَّ مَلَكٌ وهو المُختار لأنَّ المَلَك فيه معنى الرسالة قال تعالى: ﴿ جَاعِلِ الْمَلِكِ رُسُلًا ﴾⁽¹⁰⁾ وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب.... ثُمَّ اختلفوا فيه

1 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 203 .

2 - شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 208/1 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 145/2 .

3 - ينظر : المفراح شرح مراح الأرواح : 198 .

4 - ينظر : شرح المراح (العيني) : 178 ، والفلاح شرح المراح : 101 .

5 - مشكل إعراب القرآن : 1 / 86 ، وينظر : النكت في القرآن الكريم : 126 ، والبيان : 1 / 70 - 71 ،

والجامع لأحكام القرآن : 1 / 205 .

6 - مجمع البيان : 1 / 142 ، وينظر : التبيان : 1 / 28 .

7 - ينظر : الزينة : 2 / 166 ، ومجمع البيان : 1 / 142 .

8 - التبيان : 1 / 28 .

9 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 347 .

10 - فاطر : 1 .

فقال الكسائي وزنه مَفْعَل أي في الأصل وأصله مَأْلَك من الألوكة قُلِبَت العين إلى آخر ما قَمَّته (و) قَالَ (ابن كيسان)...وزنه (فَعَال) بأصالة الميم وزيادة الهمزة لأنَّه (من المَلَك) بضمِّ الميم وإسكان اللام وهو بعيد لأنَّ فَعَالاً نادرٌ ومَفْعَلاً كثيرٌ والحمل على الكثير أولى (و) قَالَ (أبو عبيدة)...وزنه (مَفْعَل) لأنَّه (من لَأَك أي أرسل) وهو سالم من القلب اللازم للأوّل ومن زيادة الهمزة اللازمة للثاني...وبالجملة الرَّاجح من هذه الاشتقاقات الأوّل لتحقق نسبة المَلَك إلى الرِّسالة للآية السابقة فهو الواضح بخلاف نسبته إلى المَلَك والإرسال...⁽¹⁾ .

وقال أيضاً: ((...واختلف في المَلَانِكة في واحدٍها، وأصلها. فقيل: واحدٌهم في الأصل) مَأْلَك (على (مَفْعَل) ؛ لأنَّه مُشْتَقٌّ من (الألوكة) فالهمزة فاء الكلمة ، ثُمَّ أُجْرَت فُجِعِلَت اللام ، فقالوا (مَلَأَك) ، فوزنه الآن: (مَعْفَل) والجمع: مَلَانِكة على (مَعَاْفَلَة) وقيل: أصله: (لَأَك) ، فعين الكلمة همزة وعلى كلا القولين: أُلْقِيَت حركة الهمزة على اللام ، وَحُرِفَت ، فلمَّا جُمِعَت رُت فوزنه الآن: (مَفَاعِلَة) .⁽²⁾ .

يُفْهَم من هذين النَّصَّين أنَّ زكريا الأنصاري يرى أنَّ (مَلَكًا) مُشْتَقَّة من (أَلَك) مهموز الفاء لا العين - لَأَك - ، فهي (مَأْلَك) على وزن (مَفْعَل) ، فَحُرِّفَت العين على الفاء - قلب مكاني - ، فصارت (مَلَأَكًا) - مَعْفَل - ، نُقِلَت حركة الهمزة إلى ما قبلها - اللام - ، ثُمَّ حُرِفَت الهمزة لكثرة الاستعمال ، فوزن (مَلَك) : (مَعَل) .

واستدلَّ على صحَّة رأيه بأنَّ الاشتقاق يُعَضِّد نسبة (مَلَك) إلى الرِّسالة ؛ وذلك لقوله تعالى ﴿ جَاعِلِ الْمَلِكَةِ رُسُلًا ﴾ .

وغضَّ من رأي ابن كيسان؛ لأنَّ (فَعَالًا) من النَّادر، و(مَفْعَلاً) من الكثير والحمل عليه أولى، وليس غريباً أن يختار هذا الرَّأي ، لأنَّ أغلب شراح شافية ابن الحاجب عليه⁽³⁾ .

4 - أصل حركة همزة الوصل :

لم يكن للعلماء رأي واحد في أصل حركة همزة الوصل ، وقد انقسموا على رأيين هما:
الأوّل: أنَّها مُتَحَرِّكة:

يرى سيبويه أنَّ همزة الوصل مُتَحَرِّكة ، قال : ((هذا باب ما يتقدَّم أوّل الحروف وهي زائدة قُرِّمَتْ لإسكان أوّل الحروف: فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن فقَمَّت الزيادة مُتَحَرِّكة لتصل إلى التَّكَلُّم . والزيادة ههنا الألف الموصولة . وأكثر ما تكون في الأفعال .⁽⁴⁾ . أفاد نصُّ سيبويه أنَّ همزة الوصل زائدة على بنية الكلمة ، ومُتَحَرِّكة لا ساكنة . وقال ابن الأنباري: ((فإنَّ قالَ قائل: لِمَ أدخلتها في الابتداء...فقل: وجدت الحرف الذي بعدها ساكناً ،....والعرب لا تبتدئ بساكن ، فأدخلت ألفاً يقع بها الابتداء...⁽⁵⁾ .

1 - المناهج الكافية : 2 / 145 - 146 .

2 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 168 ، وينظر : فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 76 .

3 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 203 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 208 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 2 / 145 .

4 - كتاب سيبويه : 4 / 144 ، وينظر : شرح عيون كتاب سيبويه : 264 - 265 .

5 - إيضاح الوقف والابتداء : 105 ، وينظر : دقائق التصريف : 192 .

ونسب الأنباري هذا الرّأي إلى البصريّ عامّة ، قال: ((...وذهب البصريّون إلى أنّ الأصل في همزة الوصل أن تكون مُتحرّكة مكسورة...))⁽¹⁾ . واستدلّ البصريّون على صحّة رأيهم أنّه من المُحال أن تتخلّص من الابتداء بالسّاكن ، فتعمد إلى حرف ساكن آخر⁽²⁾ .

ورجّح الرّضي رأي سيبويه ، إذ قال: ((...وظاهر كلام سيبويه يدلّ على تحرّكها في الأصل...وهو الأولى ، لأنّك إنّما تجلبها لاحتياجك إلى مُتحرّك ؛ فالأولى أن تجلبها مُتّصّة بما يحتاج إليه: أي الحركة...))⁽³⁾ .

وأيّ المرادي رأي سيبويه ، إذ قال: ((الأولى: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السّكون أو الحركة ؟...وقيل: اجْتَلِبَتْ مُتحرّكة وهو قول سيبويه ، وهو الظّاهر .))⁽⁴⁾ . يظهر أنّ البصريّين احتجّوا على صحّة رأيهم بحجّة واحدة ، هي أنّ القصد من مجيء همزة الوصل دفع الابتداء بالسّاكن ، فهي علّة صوتيّة .
الآخر: أنّها ساكنة:

نسب الأنباري إلى بعض الكوفيّين أنّ همزة الوصل أصلها السّكون وإنّما حُرّكت على أصل التقاء السّاكنين ، وحجّتهم أنّ همزة الوصل زائدة على بنية الكلمة ، وتقدير الزّائد بالسّكون أولى ، فالتقى ساكنان - همزة الوصل وفاء الكلمة - ، حُرّك الأوّل منهما بالكسر ؛ وذلك لأمرين هما: التخلّص من التقاء السّاكنين على الأصل ، والتخلّص من الابتداء بالسّاكن⁽⁵⁾ .

وذهب إلى هذا الرّأي ابن عصفور ، قال: ((...وهذه الهمزة اجْتَلِبَتْ ساكنة ثُمَّ كُـسِرَتْ لالتقاءها مع السّاكن بعدها فحُرّكت بالكسر على أصل التقاء السّاكنين...))⁽⁶⁾ . وعزا الرّضي هذا الرّأي إلى الكوفيّين ، قال: ((قوله (مكسورة) الكوفون على أنّ أصل الهمزة السّكون ؛ لأنّ زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثُمَّ حُرّكت بالكسر كما هو حكم أوّل السّاكنين...))⁽⁷⁾ .

ونسب أبو حنّين هذا الرّأي إلى أبي علي الفارسيّ والثّلوّيين (ت645هـ)⁽⁸⁾ ، ونقل ذلك أيضاً خالد الأزهرى ، إذ قال: ((...اختلف في أصل همزة الوصل ، هل هو السّكون ، أو الحركة ؟ والأوّل مذهب الفارسيّ ، واختاره الثّلوّيين...))⁽⁹⁾ . ويُلحظ أنّ البصريّين والكوفيّين اتّفقوا على زيادة همزة الوصل ، واختلفوا في أصل حرّكتها ؛ والسّبب في هذا الاختلاف يعود إلى سكون فاء الكلمة .

ذهب زكريا الأنصاري إلى أنّ همزة الوصل أصلها السّكون ، وإنّما حُرّكت بالكسر على أصل التقاء السّاكنين ، قال : ((... فاجْتَلِبَتْ الألف ليتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن

1 - الإنصاف : 737 / 2 مسألة رقم (107) ، وينظر : انتلاف النّصرة : 132 - 133 مسألة رقم (20) .

2 - ينظر : الإنصاف : 738 / 2 .

3 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 261/2 - 262 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 166 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 120 / 2 .

4 - توضيح المقاصد والمسالك : 1556 / 5 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 309 / 3 .

5 - ينظر : الإنصاف : 737/2 - 738 ، وانتلاف النّصرة : 132 ، وجهود الكوفيّين في علم الأصوات، د. خليل إبراهيم العطية ، مجلّة كنيّة الآداب (البصرة) ، العدد (22) ، سنة 1991م : 44 .

6 - شرح جمل الزّجاجي (ابن عصفور) : 324 / 2 .

7 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 261 / 2 .

8 - ينظر : ارتشاف الصّوب : 544 / 2 ، وتوضيح المقاصد : 1556 / 5 .

9 - شرح التّصريح على التّوضيح : 684 / 2 .

وكان حَقُّها السَّكون ؛ لأنَّ الحروف حَقُّها البناء عليه - السَّكون - إلا أنَّهم اضطرَّوا إلى حركتها للابتداء بها فكَسَّوَتْ...⁽¹⁾ .
وقال أيضًا: ((... (مكسورة)) لأنَّه إنَّما جيء بها لدفع الابتداء بالسَّكون فناسب الكسر لما بينه وبين السَّكون من العارض...))⁽²⁾ .
أرادَ بقوله: ((...مكسورة...)) أنَّ أصل همزة الوصل السَّكون ، حُرِّكت بالكسر على أصل التقاء السَّاكنين .
ويبدو أنَّه يوافق بعض الكوفيين في أنَّ أصل همزة الوصل السَّكون ؛ لأنَّها حرف ، والحرف أصله البناء على السَّكون ، وحُرِّكت بالكسر لأمرين هما: مُناسبة الكسر مع السَّكون في أنَّ كلاهما عارض، والكسر أصل في التقاء السَّاكنين.

5 - علَّة حذف تاء التَّأنيث من (فاعِل) صفة للمؤنَّث:

اختلف العلماء في علَّة حذف التَّاء من (فاعِل) إذا كانت صفة لمؤنَّث ، وهم على رأيين :
الأوَّل: ذُيِّبَ إلى الخليل بن أحمد أنَّ علامة التَّأنيث حُرِّفَتْ من نحو: حَامِلٌ وطَامِثٌ للنَّسب ، أي ذات حمل وذات طمِث ، قال سيبويه: ((...فزعم الخليل أنَّهم إذا قالوا حائِضٌ فإنَّه لم يُخرجه على الفعل، كما أنَّه حينَ قال: دَارٌ عَلم يُخرجه على فَعَلٍ ، وكأنَّه قال: رُوْعِيٌّ. فإنَّما أرادَ ذاتُ دَئِضٍ ولم يجيئ على الفعل...))⁽³⁾ .
وحُجَّةُ الخليل في ما ذهب إليه تقوم على أمرين هما: أنَّ (فاعِلًا) لا يختصُّ بالمؤنَّث نحو: جَمَلٌ بازِلٌ ولَقَّةٌ بازِلٌ ، وقد يأتي الوصف بما لا فَعَلَ له نحو: لَبِلٌ ولا وجه له إلا النَّسب وكذلك حَائِضٌ وطَامِثٌ⁽⁴⁾ .
وذهب سيبويه إلى أنَّ حذف التَّاء من نحو: طَامِثٌ وضَامِرٌ لأنَّها صفات لمُذكرٍ تقديره: شيءٌ ، قال: ((وذلك قولك: امرأةٌ حَائِضٌ ، وهذه طَامِثٌ ، كما قالوا: ناقةٌ ضَامِرٌ ، يوصف به المؤنَّث وهو مُذكرٌ. فإنَّما الحائِضُ وأشباؤه في كلامهم على أنَّه صفةٌ شيءٍ ، والشَّيءُ مُذكرٌ ، فكأنَّهم قالوا: هذا شيءٌ حائِضٌ...))⁽⁵⁾ .
يظهر أنَّ البصريين يوجِّهون علَّة حذف التَّاء من وزن (فاعِل) صفة لمؤنَّث على توجيهِين هما: حملها على النَّسب للمؤنَّث - ذات كذا - ، والأخذ باللفظ منح تذكيرًا تقديره: شيءٌ أو إنسان .
وذهب المبرِّد إلى أنَّ تذكير الصِّفات على إرادة النَّسب ، قال: ((فأما قول بعض الذَّحويين: إنَّما تنزع الهاء من كلِّ مؤنَّث لا يكون له مُذكرٌ ، فيحتاج إلى الفَصْلِ فليس بشيءٍ ؛ لأنَّكَ تقول: رجلٌ عاقِرٌ ، وامرأةٌ عاقِرٌ... فأما قولهم: بعيرٌ عاضٍه ، وبعيرٌ حامِضٌ فهو على هذا إنَّما معناه: أنَّه مُعتاد لأكل الحِمض ولأكل العِضاه . فوقع النَّسب على معنى قولك: هو كذا ، فهذا بابه...))⁽⁶⁾ .

1 - المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء : 3 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 120 .

3 - كتاب سيبويه : 3 / 383 - 384 ، وينظر : المفصل : 245 ، وشرح المفصل : 5 / 517 - 518 .

4 - ينظر : شرح المفصل : 5 / 518 .

5 - كتاب سيبويه : 3 / 383 ، وينظر : شرح الرِّضي على الكافية : 3 / 330 .

6 - المقترض : 3 / 164 - 165 ، وينظر : المُبرِّد صرْفًا : 127 - 128 .

وفصل الأنباري القول في هذه المسألة ، وجعل رأي البصريين جاريًا على كلام العرب في كثرة حملهم إليه على المعنى ، وتتلخص دُجج البصريين في نقاطي:
أ - حذف علامة التأنيث لأنها بمعنى النسب - ذات حمل - كما في نحو: رَامِح: ذات رمح .
ب - هذه الأوصاف غير جارية على الفعل ، إذ لو كانت كذلك لدخلتها علامة التأنيث نحو: حملت فهي حَامِلَة .

ت - الحمل على المعنى نحو: شيء طَالِق⁽¹⁾ .
مال ابن الحاجب إلى رأي الخليل دون رأي سيبويه ، إذ قال: ((...وما ذكر الخليل أحسن ، لأنه رَه إلى معنى يقتضي حذف التاء ، وما ذكره سيبويه تأويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء ، واتفاقهم على أنه ، إنما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب إليه الخليل ، إذ لو كان المصحح تأويله بأنه شيء لجرى في الحدوث وغيره على سواء...))⁽²⁾ .

وصحَّح عبد اللطيف الزبيدي مذهب البصريين عامة ، قال : ((وقول البصريين هو الصحيح...))⁽³⁾ .

والآخر: عدَّ الفراء حذف التاء من نحو: طَامِث وحَامِل لاختصاص المعنى بالموثوث دون المذكر⁽⁴⁾ .

وذهب ابن التستري (ت361هـ) إلى أن كل اسم لازم الموثوث فهو موثوث وإن لم يكن فيه هاء ، وقد عدَّ من هذه الألفاظ: حَائِض ، طَامِث ، طَالِق⁽⁵⁾ .
وقال الموثب: ((...فإذا كان الفعل مما يختص به الموثوث ولم يكن للمذكر فيه حظ فهو بغير الهاء نحو: الحَائِض ، والطَامِث...فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تُدْخِلِ العرب الهاء في هذه الأوصاف ؟ فقل: لأنهم إنما أثبتوا الهاء في قائمة ، وقاعدة ليقع الفرق بين المذكر والموثوث . فلما قالوا: امرأة حَائِض لم يحتاجوا إلى الفصل لأنه لا حظ فيه للمذكر . هذا قول الفراء .))⁽⁶⁾

ونسب الأنباري هذا الزَّأي إلى الكوفيين عامتهم ، قال: ((ذهب الكوفون إلى أن علامة التأنيث إنما حُرِّفَت من نحو (طَالِق ، وطَامِث...) لاختصاص الموثوث به .))⁽⁷⁾ .
وحجة الكوفيين تقوم على اختصاص المعنى وعدم اشتراكه بين الموثوث والمذكر ؛ ولذلك لم تدخل التاء للفرق بينهما⁽⁸⁾ .

ومما يؤخذ على الكوفيين في رأيهم هذا ، ورود ألفاظ بزنة (فاعِل) غير ملحقه بالتاء واقعة على المذكر والموثوث نحو: جَمَل بَازِل وَلَقَّة بَازِل ، وورد في لغة التنزيل: ﴿ تَذْهَلُ

- 1 - ينظر : الإنصاف : 2 / 758 - 762 مسألة رقم (111) ، وانتلاف النصرة : 69 - 70 .
- 2 - الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 558 - 559 ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 2 / 85 - 88 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 126 - 127 .
- 3 - انتلاف النصرة : 70 .
- 4 - ينظر : المذكر والموثوث (الفراء) : 58 ، والمذكر والموثوث (ابن الأنباري) : 1 / 173 ، ودقائق التصريف : 65 .
- 5 - ينظر : المذكر والموثوث (ابن التستري) : 53 .
- 6 - دقائق التصريف : 65 .
- 7 - الإنصاف : 2 / 758 ، وينظر : المفصل : 245 ، والمخصص : 16 / 121 ، وشرح المفصل : 5 / 519 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 127 .
- 8 - ينظر : المذكر والموثوث (ابن الأنباري) : 1 / 173 - 175 ، ودقائق التصريف : 65 ، والإنصاف : 2 / 759 ، والأشباه والتظائر : 3 / 333 .

كَيْ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ⁽¹⁾ إِذْ أُتِيَ الْمُخْتَصِّ ، فضلا عن اتّصال تاء التّأنيث بأفعال الصّفات يسقط الاختصاص ، إذ يُقال حَاضَتْ ، وَضَمَرَتْ وبزلت⁽²⁾ .
 رَجَّحَ زكريا الأنصاري رأي البصريين آخذاً برأي سيبويه مرّة وبرأي الخليل أخرى ، قال: ((...ومنه طالق وحائض بمعنى ذات طلاق وحيض أي أنّهما ثابتان لها من غير تعرّض لحدوثهما في زمان حتّى لو أُريدَ ذلك أتى بالتّاء فيقال: حَائِضَةٌ الآن وطالِقَةٌ غداً...وحمل سيبويه ذلك على أنّه صفة شيء أو إنسان لأنّ المرأة شيء أو إنسان والحمل على المعنى طريق مستقيم وذهب الكوفيون إلى أنّ سقوط التّاء ممّا ذكرَ لاختصاص معناه بالموثّت وأبطل طرده بقولهم امرأة حاملّة ومُرْضِعَةٌ وعكسه بقولهم رجل عاشق...وامرأة عاشق...))⁽³⁾ .

وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾⁽⁴⁾: ((...أو جَاءَ (مُنْفَطِرٌ) على الدّسب أي ذات انفطارٍ كامرأةٍ مُرْضِعٍ وحائضٍ أي ذات إرضاع وذات حيضٍ))⁽⁵⁾ .
 يظهر من هذين النّصين أنّ ه رَدَّ رأي الكوفيين بأمرين هما : تأنيث المُختَصِّ - مُرْضِعَةٍ - ، وسقوط العلامة في ما يشترك فيه المُذَكَّر والمُوثّت - رجل عاشق وامرأة عاشقة - .

يُفهم من هذا أنّ حذف التّاء لم يطّرد في ما كان مُختصّاً بالمُوثّت ، بل في ما يشترك فيه المُذَكَّر والمُوثّت⁽⁶⁾ .

6 - وزن إنسان :

اختلف العلماء في وزن كلمة (إنسان) ، ويرجع سبب الخلاف في هذه اللفظة إلى أمرين هما: مصدر الكلمة ، والزيادة الكائنة فيها ، والعلماء في وزنها على رأيين هما:

- 1 - الحج : 2 .
- 2 - ينظر : الإنصاف : 2 / 777 - 782 ، وائتلاف النّصرة : 70 ، والخلاف الصّرفي في العربيّة : 508 .
- 3 - المناهج الكافية : 2 / 84 .
- 4 - المُزمل : 18 .
- 5 - فتح الرّحمن شرح ما يلتبس من القرآن : 315 .
- 6 - ينظر : شرح المفصل : 5 / 519 .

الأول: فِعلان:

ذهب سيبويه إلى أنَّ وزن (إنسان) : فِعلان ، قال: ((ويكون على (فِعلان) اسمًا نحو:.... وإنسان...))⁽¹⁾ .

ويظهر أنَّ (إنسانًا) أصلها: أنس ، فالهمزة فاؤها .

وصرح ابن جني بأنَّ (إنسانًا) على وزن (فِعلان) مُشتَقَّة من (الأنس)⁽²⁾ .

ونسب الأنباري هذا الوزن إلى البصريين، قال: ((...وذهب البصريون إلى أنَّ وزنه - إنسان - فِعلان ، وإليه ذهب بعض الكوفيين))⁽³⁾ .

واستدلَّ البصريون على رأيهم بأصل اللفظة في الاشتقاق إذ يرونها مُشتَقَّة من (أنس) ، والتلاالة المعنوية لها إذ تتصل بالظهور وعدم الاستيحاش⁽⁴⁾ .

ولم يبعد عن هذا الرأي ابن يعيش ، وابن منظور⁽⁵⁾ .

ونسب أبو حنن إلى البصريين وأبي عمرو الشيباني (ت206هـ) القول بأنَّ وزنها (فِعلان) ، مُشتَقَّة من (الإذس) عند البصريين ، وعند أبي عمرو من الإليس بمعنى الإبصار⁽⁶⁾ .

وقال عبد اللطيف الزبيدي: ((وذهب البصريون إلى أنَّ وزنه (فِعلان) ؛ لأنه مأخوذ من (الأنس) ، فلما كانت ألف (الأنس) أصلية ليس فيها ألف ولا نون آخران ، كانت كذلك همزة (إنسان) أصلية ، والألف والنون زائدتان ، فصَحَّ أنَّ وزنه (فِعلان)...))⁽⁷⁾ .

يبدو أنَّ للبصريين أكثر من حركة لفاء الجذر الثلاثي هما : (أنس) و (إنس) ، وتُعدُّ الهمزة في كليهما أصلا ، والزائد في (إنسان) الألف والنون الأخيرتين .

- 1 - كتاب سيبويه : 259 / 4 ، وينظر : المقتضب : 13 / 4 .
- 2 - ينظر : الخصائص : 122 / 1 ، ومعجم مقاييس اللغة : 145 / 1 (أنس) .
- 3 - الإنصاف : 809 / 2 مسألة رقم (117) ، وينظر : انتلاف النصرة : 85 .
- 4 - ينظر : الإنصاف : 811 / 2 - 812 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 349 / 2 .
- 5 - ينظر : شرح الملوكي : 363 ، ولسان العرب : 11 / 6 (أنس) ، والمصباح : 30 / 1 (أنس) .
- 6 - ينظر : ارتشاف الضوب : 390 / 1 .
- 7 - انتلاف النصرة : 85 .

الآخر: إفعان :

ذكر الفراء اشتقاقين لكلمة (إنسان) ، إذ قال: ((وقوله: وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ⁽¹⁾) واحدهم إِنْسِيَّ وإن شئت جعلته إنسانًا ثُمَّ جمعته أَلْسِيَّ... وإذا قالوا ﴿ أَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ فخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون في ما بين عين الفعل ولامه...)) ⁽²⁾ .

ويُفهم من قوله: ((...واحدهم إِنْسِيَّ...)) فيه إشارة إلى مادة (أنس) البصريّة ، ومن قوله: ((...أسقطوا الياء التي تكون في ما بين عين الفعل ولامه...)) أنّه جعل أصلها (نِيَّ) ؛ لأنّ الياء الأولى المحذوفة تكون بين السين والياء الذّانية - نِيَّ - ، فعينه السين ولامه الياء .

وردّ أبو حاتم الرّازي رأي من ذهب إلى أنّ (إنسانًا) مشتقّ من (نِيَّ)، قال : ((...وسمعتُ من يزعم أنّه سُمِّيَ إنسانًا لأنّه نِيَّ...فهذا عندي قول غير مرضي ولا صحيح من جهة اللّغة...)) ⁽³⁾ .

وعزا الأنباري إلى الكوفيين أنّ وزن (إنسان) : (إفعان) ، قال: ((ذهب الكوفون إلى أنّ (إنسان) وزنه إفعان...)) ⁽⁴⁾ .

يتّضح أنّ أصل (إنسان) : (إِنْسَان) بزنة (إفعان) مشتقّ من (نِيَّ) ، حُرّفت منه الياء - اللام - لكثرة الاستعمال ⁽⁵⁾ ، فصارت (إنسانًا) بزنة (إفعان) ، وهذا يعني أنّ الهمزة زائدة وليست أصلية .

واستدلّ الكوفون على صحّة رأيهم بأمر هي: جاء في الأثر أنّ عبد الله بن عبّس (رضي الله عنه) قال: ((إِنَّمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا لِأَنَّهُ عُوْهِدَ إِلَيْهِ فَ نِيَّ)) ⁽⁶⁾ ، فدلّ هذا عندهم على أنّ (إنسانًا) مشتقّ من (النسيان) ⁽⁷⁾ ، والتّليل على أنّ لامة ياء أنّها ترد في التّصغير (أُنْيَان) ⁽⁸⁾ .

و (إنسان) عند زكريا الأنصاري على وزن (فعلان) ، ومُشتقة من (أنس) ، قال: ((... وإنسان) وزنه (فعلان) بأصالة الهمزة لأنّه (من الأنس) بضمّ الهمزة (وقيل) وزنه (إفعان) بزيادة الهمزة وأصالة الياء وحذفها لأنّه (من نِيَّ لمجيء أُنْيَان) بالتّصغير بوزن أفعلان ولما روي عن ابن عبّس رض الله عنهما: أنّه إنّما سُمِّيَ إنسانًا لأنّه عُوْهِدَ إِلَيْهِ فَ نِيَّ...والزّاجح الأوّل لمجيء إنس...وأنس...وأنيس...وأُلّس بضمّها في معنى الإنسان ولأنّه لا يوافق نِيَّ لفظًا إذ ليس فيه ياء ولا معنى إذ ليس فيه دلالة على نسيان فوزنه فعلان ووزنه مُصَغَّرًا فُعْلِيَان وما قاله الثّاني فاسد لأنّه يقتضي الإعلال بحذف اللام في الأفراد وهو ظاهر وفي الجمع إذا قلت أناسي...)) ⁽⁹⁾ .

وقال أيضًا: ((قوله: (أَلْسِيَّ) هو واحد الإنس ، أو جمع إنسان...)) ⁽¹⁰⁾ .

1 - الفرقان : 49 .

2 - معاني القرآن (الفراء) : 2 / 269 - 270 .

3 - الرّيزة : 2 / 178 .

4 - الإنصاف : 2 / 809 ، وينظر : ارتشاف الصّوب : 1 / 390 ، وانتلاف الذّصرة : 85 .

5 - ينظر : الإنصاف : 2 / 809 ، وانتلاف النّصرة : 85 .

6 - لسان العرب : 6 / 11 ، (أنس) ، وتاج العروس : 15 / 423 ، (أنس) .

7 - ينظر : الدرس الصّدر في عند الكوفيين : 31 - 32 .

8 - ينظر : الإنصاف : 2 / 811 .

9 - المناهج الكافية : 2 / 146 .

10 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 418 .

استدلَّ على ما ذهب إليه بأمرين هما: الأول: اشتقاقي ثبوت الهمزة في اشتقاقها ، والآخر: عدم توافق الأصل الثلاثي (نِي) مع (إنسان) لفظاً ومعنى أما من ناحية اللفظ فليس في كلمة (إنسان) ياء ، وأما من ناحية المعنى فليس في (إنسان) دلالة على (التَّسْيَان) .

7 - وزن سَيِّد:

لم يتفق العلماء في زنة كلمة (سَيِّد) ، وتُقسم آراؤهم في وزنها على ثلاثة أقسام هي:

الأول: فَعِيل :

ذكر سيبويه أنَّ وزن كلمة (سَيِّد) : (فَعِيل) ناسباً هذا الوزن إلى الخليل ، وهو مَخْصُوص في الْمُعْتَلِّ ، قَالَ : ((وكان الخليل يقول: سَيِّدٌ فَعِيلٌ وإنَّ لم يكن فَعِيلٌ في غير المعتلِّ ، لأنَّهم قد يَخْصُونَ المعتلَّ بالبناء لا يَخْصُونَ به غيره من غير المعتلِّ...وقد قال غيره: هو فَعِيلٌ ، لأنَّه ليس في غير المعتلِّ فَعِيلٌ. وقالوا: غَرِّبَتِ الحركة لأنَّ الحركة قد تُقَلِّبُ إذا غَرِّبَ الاسم...وقول الخليل أعجب إليَّ ؛ لأنَّه قد جاء في المعتلِّ بناءً لم يَجِئ في غيره...))⁽¹⁾ .

وصرَّح المبرِّد بأنَّ وزن (فَعِيل) من الأوزان المُخْتَصَّة بالمُعْتَلِّ سواء أكان واوياً أم يائياً ، ونظيره من الصَّحِيح (فَعِيل)⁽²⁾ .

ونسب ابن جَدِّي هذا الوزن إلى البصريين ، قَالَ: ((فذهب أصحابنا إلى أنَّه (فَعِيلٌ) مكسور العين ، كأنَّه كان (مَوُوتٌ) ثُمَّ قُلِبَتِ الواو ياءً لسكون الياء قبلها...))⁽³⁾ .

يظهر أنَّ أصل (سَيِّد) : (سَدَوْد) ، اجتمعت الواو والياء في بنية واحدة ، والسَّابِقُ منهما ساكن ، قُلِبَتِ الواو ياءً ، وأُنْغِمَتِ الياء في الياء فصارت (سَدَيْلًا) .

عرض الأنباري لوزن كلمة (سَيِّد) ناسباً إلى البصريين القول بأنَّ (سَدَيْلًا) : (فَعِيلًا) ، وعرض خُجج البصريين ، وأهمُّها هي: الظَّاهر من بناءه هذا الوزن ، وأنَّ الْمُعْتَلِّ يختصُّ بأبنية لا يختصُّ بها الصَّحِيح ، ورجوعه إلى الأصل في حالة اضطرار الشَّاعر إليه⁽⁴⁾ .

وقال ابن عصفور: ((ومن ذلك (فَعِيل) نحو: (سَيِّد) و(مَرِيَّة) و(لَرِيَّة) . فإنَّه إنَّ كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير . وإنَّ كان من ذوات الواو قُلِبَتِ الواو ياءً وأُنْغِمَتِ الياء في الياء...))⁽⁵⁾ .

يُفْهَمُ من هذا النصِّ أنَّ في (سَدَيْد) إعلالا بالقلب وإدغاما ، وفي (لَرِيَّة) إدغام فقط ؛ لأنَّ الأوَّل مُعْتَلِّ العين بالواو ، والثَّاني مُعْتَلِّها بالياء .

وبمثل هذا قال أبو حَليْن ، والجاربردي ، وعبد اللطيف الزبيدي ، والسيوطي⁽⁶⁾ .

الثَّاني: عُزِي إلى الكوفيين أنَّ وزن (سَدَيْد) ونظائرُها (فَعُولِي) ، حدث فيها قلب مكاني

1 - كتاب سيبويه : 4 / 365 - 366 ، وينظر : النكت : 2 / 1203 - 1204 .

2 - ينظر : المقتضب : 1 / 262 .

3 - المنصف : 2 / 15 - 16 .

4 - ينظر : الإنصاف : 2 / 796 مسألة رقم (115) .

5 - المُمتع : 2 / 498 - 499 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 152 .

6 - ينظر : المبدع : 189 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 293 - 294 ، وانتلاف النَّصرة: 94 ، وجمع الهوامع : 3 / 433 .

، فَفَرَمَتْ الْيَاءَ وَأُخِّرَتِ الْعَيْنُ فَصَارَتْ (فَعِيلًا) ، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ : ((ذَهَبَ الْكُوفُونَ إِلَى أَنْ وَزْنَ (سَدِيدٍ ، وَهْنٍ ، وَمَيِّتٍ) فِي الْأَصْلِ عَلَى فَعْلٍ ، نَحْوُ سَوْدٍ وَهْنٍ وَمَوْتٍ ... فَفَرَمَتْ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ عَلَى الْوَاوِ فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ قَلْبُوا الْوَاوُ يَاءً وَجَعَلُوهُمَا يَاءَ مُشَدَّةً))⁽¹⁾ .

وَأَصْلُ (سَدِيدٍ) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ : (سَوْدٍ) ، قُلِبَتْ قَلْبًا مَكَائِلًا ، وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ الْيَاءِ عَلَى الْعَيْنِ ، فَصَارَتْ (سَدِيدًا) ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُنْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .
وَسَبَّ ابْنُ عَصْفُورٍ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْفَرَاءِ ، قَالَ : ((وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (سَدِيدٍ) : (سَوْدٍ) عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) ثُمَّ قُلِبَ فَأُنْغِمَ . وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَحْوَهُ . وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ (فَعِيلٍ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الصَّحِيحِ))⁽²⁾ .

وَنَسَبَ عَبْدُ اللَّطِيفِ الزَّيْبِيدِيُّ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ عَامَّتِهِمْ⁽³⁾ .
وَاسْتَدْلَّ الْكُوفُونَ عَلَى صَحَّةِ رَأْيِهِمْ بِحُجَجٍ هِيَ : أَنَّ (فَعِيلًا) لَهُ نِظَائِرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بِخِلَافِ (فَعِيلٍ) ، وَدَفْعًا لِلِالْتِمَاسِ بَيْنَ (فَعْلٍ) وَ(فَعُلَ) زَادُوا الْيَاءَ فِي الْأَوَّلِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا⁽⁴⁾ .

يُلْحِظُ أَنَّ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ يَقُومُ عَلَى الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ ، وَالْإِعْلَالِ بِالْقَلْبِ ، وَالْإِدْغَامِ .

الثالث:

عُزِّيَ إِلَى الْبَغْدَادِيِّينَ أَنَّ وَزْنَ (سَدِيدٍ) : (فَعِيلٍ) فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى (فَعِيلٍ) ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : ((وَأَمَّا الْبَغْدَادِيُّونَ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ (فَعِيلٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ نُقِلَ إِلَى (فَعِيلٍ) بِكَسْرِهَا . قَالُوا : لِأَنَّهُ لَمْ يَوَ فِي الصَّحِيحِ بِنَاءُ (فَعِيلٍ) إِنَّمَا هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ))⁽⁵⁾ .
يُفْهَمُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ (سَدِيدًا) عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ أَصْلُهَا (سَدِيدٌ) نُقِلَتْ إِلَى (فَعِيلٍ) : (سَدِيدٍ) ؛ لِأَنَّ (فَعِيلًا) لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ .

وَجَعَلَ ابْنُ عَصْفُورٍ قَلْبَ الْفَتْحَةِ إِلَى كَسْرَةٍ مِنْ بَابِ الشَّاذِّ ، إِذْ قَالَ : ((وَزَعَمَ الْبَغْدَادِيُّونَ أَنَّ (سَدِيدًا) وَ(مَرِيًا) وَأَمْثَالَهُمَا فِي الْأَصْلِ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَالْأَصْلُ (سَدِيدٌ) وَ(مَرِيَّةٌ) ، ثُمَّ غَوِيَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ... وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ (فَعِيلٌ) فِي الصَّحِيحِ مَكْسُورَ الْعَيْنِ ، بَلْ يَكُونُ مَفْتُوحًا...))⁽⁶⁾ .

صَرَخَ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ وَزْنَ (سَدِيدٍ) : (فَعِيلٍ) لَا (فَعِيلٌ) ، وَلَمْ يَذْكُرْ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ ، بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى رَأْيِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ ، إِذْ قَالَ : ((... كَسَدِيدٍ) أَصْلُهُ سَدَوْدُ الْوَاوِ عَيْنٌ وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ فَعِيلٌ بِالْكَسْرِ لَا فَعِيلٌ بِالْفَتْحِ ثُمَّ نُقِلَ إِلَى فَعِيلٍ بِالْكَسْرِ خِلَافًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ...))⁽⁷⁾ .

وَقَالَ أَيْضًا : ((السِّيَّةُ : وَزْنُهَا فَعِيلَةٌ مِثْلُ سَدِيدٍ وَهْنٍ))⁽⁸⁾ .

يُفْهَمُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ (فَعِيلًا) عِنْدَهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمُعْتَلِّ - مُعْتَلِّ الْعَيْنِ - .

1 - الْإِنْصَافُ : 2 / 795 - 796 .

2 - الْمُتَمَعُّ : 2 / 501 ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ (الرَّضِيِّ) : 3 / 154 ، وَالْمُبْدَعُ : 190 .

3 - يَنْظُرُ : اِتِّتْلَافُ النَّصْرِ : 94 .

4 - يَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ : 2 / 796 .

5 - الْمَنْصَفُ : 2 / 16 .

6 - الْمُتَمَعُّ : 2 / 499 - 500 ، وَيَنْظُرُ : الْمُبْدَعُ : 189 - 190 ، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ (الْجَارِيرِيِّ) :

294 / 1 ، وَالْعَيْنِيُّ صَرَفًا : 161 - 162 .

7 - الْمَنَاهِجُ الْكَافِيَةُ : 2 / 205 .

8 - إِعْرَابُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ (زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ) : 174 .

ولعلَّ الرَّاجح من هذه الآراء رأي البصريين وزكريا الأنصاري ؛ وذلك لبعده عن التكلّف ، فضلا على جريه على القياس ، وأنّ عدم القلب أولى من القلب .
8 - كَيْوَنَة :

اختلف العلماء في وزن (كَيْوَنَة) وهم على رأيين هما:

الأول :

عُزِيَ إلى الخليل بن أحمد أنّه يرى أنّ (كَيْوَنَة) على وزن (فَيْلُولَة) ، وأصلها (فَيْلُولَة) حُرِفَتْ منها العين تخفيفاً ، قال سيبويه: ((وكان الخليل يقول:...ألا تراهم قالوا كَيْوَنَة والْقُود ... فأصلهما فَيْلُولَة. وليس في غير المُعْتَلِّ فَيْلُولٌ مصدرًا...وأما قولهم: مَيْتٌ... فإنّهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كَيْوَنَة..لَمَّا كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ ، ألزموهنّ الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغنّ الغاية في العدد...))⁽¹⁾ .

أفادَ هذا النصّ أنّ أصل (كَيْوَنَة) عند الخليل بن أحمد (كَوُيُونَة) بزنة (فَيْلُولَة) ، اجتمعت الواو والياء في بنية واحدة والسابق منهما ساكن فُلبِت الواو ياءً ، وأُنْغِمَتْ في الياء ، فصارت (كَيْوَنَة) حُقِفَتْ الياء المُشَدَّة ، حملا على (مَيْت) ، فصارت (كَيْوَنَة) بزنة (فَيْلُولَة) .

ويبدو أنّ المحذوف من الياءين المنقلبة عن الواو - العين - وذلك لقوله: ((...فإنّهم يحذفون العين...كذلك حذفوها في كَيْوَنَة...)) .

ولم يبعد عن هذا الرّأي المبرّد⁽²⁾ ، ونصّ ابنُ جنّي على حذف الياء الثّانية المُنقلبة عن الواو ، والتي هي عين المصدر ، إذ قال: ((قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل هذه المصادر (فَيْلُولَة) لأنّها كانت في الأصل: (كَوُيُونَة)...فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلّبا الواو ياءً ، وأدغموا فيها الياء الأولى ، فصارت في التقدير: (كَيْوَنَة)... ، فحذفوا الياء الثّانية المُنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل ، فصارت...كَيْوَنَة وألزموه الحذف...))⁽³⁾ .

وصرّح النّظام بأنّ وزنها (فَيْلُولَة) ، بحذف الياء المُتحرّكة ، قال: ((ويجوز الحذف في نحو: سَدِيد ... وكَيْوَنَة ... على أوزان ... (فَيْلُولَة) بفتحها ، حتّى يصير بعد حذف العين سَدِيد...وكَيْوَنَة...على أوزان (فَيْل) و(فَيْلُولَة) إلا أنّ الحذف في نحو: كَيْوَنَة أكثر منه في باب - سَدِيد - ، لطوله بزيادة البنية وتاء التّأنيث...))⁽⁴⁾ .

وذكر أبو حنّين أنّ الياء المُتحرّكة هي المحذوفة ، قال: ((وفَيْلُولَة...من ذوات الواو فُلبِت الواو ياءً ثُمَّ أُنْغِمَتْ الياء في الياء ، ثُمَّ حُرِفَتْ الياء المُتحرّكة...))⁽⁵⁾ .

وصرّح العيني بأنّ وزن (كَيْوَنَة) بعد الحذف (فَعْلُولَة) ، قال: ((...ثُمَّ حُقِفَتْ فصارت كَيْوَنَة على وزن فَعْلُولَة...))⁽⁶⁾ ، وهذا يعني أنّ الياء الزائدة هي المحذوفة لا الياء المُنقلبة عن الواو .

1 - كتاب سيبويه : 365 / 4 - 366 .

2 - المقتضب : 124 / 2 - 125 ، والمبرّر د صرفيّ : 131 .

3 - المنصف : 10 / 2 ، وينظر : الخصائص : 289 / 2 - 290 .

4 - شرح شافية ابن الحاجب (النّظام) : 298 .

5 - المُبدع : 190 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 298 .

6 - شرح المراح (العيني) : 208 ، وينظر : العيني صرفيّ : 163 - 164 .

يبدو أنَّ هناك تصوّرين في حذف الياء هما:

حذف الياء المُتحرّكة المُنقلبة عن الواو فيكون وزنها (فَعْلُولَةٌ) ، وحذف الياء الساكنة فتكون على وزن (فَعْلُولَةٌ) ولكن في هذا القول نظر ؛ لأنَّ العين مُتحرّكة بالفتحة وحركتها في الميزان السكون ؛ لأنَّ أصلها (كَوُذُوَّةٌ) ، إلا على القول بإلقاء حركتها حتّى يصحَّ الوزن (فَعْلُولَةٌ) .

الآخر:

عُزِّيَ إلى الكسائي القول بأنَّ مَنْ عَدَّ الياء في (كَذِيَّةٌ) أصلية فهي مصدر بزنة (فَعْلُولَةٌ) ، ومن عَدَّها زائدة فهي مصدر بزنة (فَعْلُولَةٌ)⁽¹⁾ ودُسِبَ إلى الفراء أنَّه يرى أنَّ أصل (فَعْلُولَةٌ) : (فَعْلُولَةٌ) قُلِبَتِ الضمّة فتحة ؛ حتّى تسلم الياء ؛ لأنَّ الاعتلال بالياء في هذا الباب أكثر من الواو ، فحملوا ذوات الواو على الياء - الحمل على الأكثر - قال ابن جنّي: ((وذهب الفراء إلى أنَّ هذه المصادر إنّما جاءت بالياء ، لأنّها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر... وأصل (فَعْلُولَةٌ) هنا: (فَعْلُولَةٌ) بضمّ الفاء. قال: ولكنهم كرهوا أنَّ تتقلب الياء في (صَدُورٌ...) ونحوهما واوًا لانضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجرى بنات الياء. لأنّها داخلَةٌ عليها))⁽²⁾.

وحمل البطليوسي (ت521هـ) قول الفراء على الطرافة والاستحسان⁽³⁾ . وقال ابن عصفور: ((وزعم الفراء أنَّهما في الأصل (كَوُذُوَّةٌ)... بضمّ الفاء... ثُمَّ قُلِبَتِ الضمّة فتحة... لتصحّ الياء. ثُمَّ حُمِلَت ذوات الواو على ذوات الياء ، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياءً ، لأنَّ مجيء المصدر على (فَعْلُولَةٌ) أكثر ما يكون في ذوات الياء...))⁽⁴⁾ . نخلص ممّا تقدّم إلى أنَّ أصل (كَذِيَّةٌ) عند الفراء (كَوُذُوَّةٌ) ، قُلِبَتِ الواو ياءً ؛ وذلك لكثرة بنات الياء وقُلَّتْ بنات الواو في هذا الباب ، فصارت (كَذِيَّةٌ) قُلِبَتِ الضمّة فتحة ؛ لكي تسلم الياء .

ردّابن عصفور هذا الرأى من وجوه منها: أنَّ قلب الضمّة فتحة مُخالف لكلام العرب ، والذي اطرّد أنَّ الياء الساكنة بعد الضمّة تُقلب واوًا نحو: مُؤَيِّن: مُؤَيِّن ، وكان يجب قلب الضمّة إلى كسرة لتصحّ الياء ، وليس من القياس حمل ذوات الواو على ذوات الياء⁽⁵⁾ . ونسب ابن مالك هذا الرأى إلى الكوفيين عامّة ، قال: ((وزعم الكوفيون أنَّ فاء (يَكُوبَةُ) وشبهه مضمومة في الأصل فكُيُوت لتسلم الياء ، ثُمَّ اسْتُنْقِلَ الانتقال من كسرٍ إلى ضمٍّ بعده واوٌ فجُعِلَ موضع الكسرة فتحةً. وحُمِلَ ذو الواو منه على ذي الياء ، لأنَّ ذا الياء منه كثير ، وذا الواو قليل))⁽⁶⁾ .

1 - ينظر : دقائق التصريف : 264 ، والدرس الصّرفي عند الكوفيين : 203 .

2 - المنصف : 12 / 2 ، وينظر : دقائق التصريف : 264 .

3 - ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : 340 / 2 .

4 - الممتع : 503 / 2 - 504 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 154 / 3 ، والدرس الصّرفي عند الكوفيين : 203 - 204 .

5 - ينظر : الممتع : 504 / 2 - 505 .

6 - شرح الكافية الشافية : 2169 / 4 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 298 / 1 ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : 298 / 1 .

ردّ الرّضي رأي الفراء ، قال: ((...وقول الفراء: إنهم حملوا الواو على الياء لأنّ الباب للياء ؛ ليس بشيء؛ لأنّ المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها...))⁽¹⁾ .
وعزا أبو حنّين ، والعيني هذا الرّأي إلى الكوفيين⁽²⁾ .
والمُتأمل في ما سبق يلحظ أنّ هذا الرّأي يُنسب إلى الكوفيين عامّة مرّة ، وإلى الفراء مرّة أخرى .

والفرق بين رأي البصريين والكوفيين أساسه وجود الياء الساكنة في لفظة (كَيُؤَدَّة) ، فعلى الرّأي الأوّل وجود هذه الياء الساكنة دفعهم إلى إعلال بالقلب ، وإدغام ، وحذف ، والسبب نفسه دفع الكوفيين إلى إعلال بالقلب فقط .
وافق زكريا الأنصاري البصريّين في رأيهم في هذه المسألة وصرّح بأنّ المحذوفة الياء الثّانية - العين - ووزنها عنده (فُئُولَة) ، قال: ((... في نحو سَدٍ وَمَرٍتٍ وَكَيُؤَدَّةٍ وَفُئُولَة) بوزن فُيْعِل بكسر العين وَفُيْعُولَة بفتحها ويصير بعد حذف العين وهي الياء الساكنة الثّانية تخفيفاً لاجتماع يائين وكسرة بوزن فُيْلٍ وَفُيُولَة إلا أنّ الحذف في نحو كَيُؤَدَّةٍ أكثر منه في نحو سَدٍ لكثرة الحذف مع تاء التّأنيث... وبما ذكر علّم أنّ أصل كَيُؤَدَّةٍ الْمُخَفَّف كَيُؤَدَّةٍ الْمُشَدَّة وبه قال البصريّون وقال الكوفيّون أصله كُؤُودَة بضمّ الكاف وضعف بآئه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياءً والضمة فتحة وجهه...))⁽³⁾ .
واستدلّ على صحّة ما ذهب إليه بأنّ فاء (فُيْعُولَة) لو كانت مضمومة لما كان لقلب الواو ياء ، والضمة فتحة وجهه .
ويُفهم من هذا أنّ قلب الواو ياءً على رأي الكوفيين ليس له ما يوجبه عند زكريا الأنصاريّ .

9 – الوقف على (إِذَنْ) :

للعلماء في الوقف على (إِذَنْ) رأيان هما:

الأوّل: إبدال نونها ألفاً :

ذهب قسم من العلماء إلى الوقف على (إِذَنْ) بالألف قال ابن السّراج: ((الضّوب الثّالث: إبدال الألف من النّون...قولك: إِذَنْ آتِيكَ ، فإذا وقفت قلت: إذا...))⁽⁴⁾ .
وبمثل هذا قال ابنُ جنيّ: ((الثّالث: إبدال الألف من نون (إِذَنْ) وذلك أيضاً في الوقف ، تقول: أنا أزورك إذا ، تريد: إِذَنْ... وإنما أُبِلت الألف من نون (إِذَنْ) هذه ، ونون التّوكيد التي تَقَمّ ذكرها أنفاً لأنّ حالهما في ذلك حال النّون التي هي علم الصّرف...))⁽⁵⁾ .
أراد ابنُ جنيّ أنّ الوقف على (إِذَنْ) يكون بالألف ؛ لأنّ الوقف على هذه النّون يشبه الوقف على التّنوين اللاحق للعلم نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا ، فكلّ اسم مُنصرف وُقِفَ عليه في حالة التّصّب أُبِلَ من تنوينه ألفاً .

- 1 - شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 154 - 155 .
- 2 - ينظر : المُبدع : 190 - 191 ، وشرح المراح (العيني) : 280 .
- 3 - المناهج الكافية : 2 / 209 .
- 4 - الأصول في النّحو : 3 / 255 ، وينظر : التكملة : 563 .
- 5 - سر صناعة الإعراب : 2 / 318 ، وينظر : تصريف الملوكي : 31 .

وعَلَّ ابنُ يعِيش إبدالَ النَّونِ أَلْفًا في (إِذَنْ) في الوقف لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ولا يلزم هذا الإبدال في (لَنْ) و (عَنْ)⁽¹⁾ .

وذكرَ ابنُ عصفور سببين لهذا الإبدال هما: مُضارعة نون (إِذَنْ) نون الصَّرف من جهة أنَّها ساكنة مفتوح ما قبلها ، وأنَّها جاءت بعد حرفين وهما أَقْلَ أصول الاسم المُتمكَّن⁽²⁾ .

وجعلَ الرّضي إبدالَ الألف من النَّون في (إِذَنْ) في حالة الوقف من الكثير ، وأنَّ نونها تنوين في الأصل⁽³⁾ .

وصحَّح ابن هشام هذا الرَّأي ، فقال: ((...المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها ، والصَّحيح أنَّ نونها تبدل أَلْفًا ، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل: يُوقف بالنَّون ... وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رُسِمَت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنَّون...))⁽⁴⁾ .

ورجَّحَ هذا الرَّأي عوض المرسي جهاوي لسببين هما: أنَّها تُكتَب في القرآن دائماً بالألف ، وإجماع القراء بالوقف عليها بالألف⁽⁵⁾ .

والآخر: الوقف عليها بالنَّون :

نسبَ الرّضي هذا الرَّأي إلى المازني ، قال: ((ومنع المازني ذلك - الوقف عليها بالألف - ، وقال: لا يُوقف عليه إلا بالنَّون ، لكونه كلُّن وأنَّ من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجهين...))⁽⁶⁾ .

وإلى مثل هذه النسبة ذهبَ ابنُ هشام ، قال: ((... وقيل: يُوقف بالنَّون ؛ لأنَّها كنون لَنْ وإنَّ ، روي عن المازني والمبرد . وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رُسِمَت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنَّون...))⁽⁷⁾ .

ويظهر أنَّ أساس هذا الرَّأي أنَّ نون (إِذَنْ) تشبه نون (لَنْ) و (أَنْ) ، وهذا يعني أنَّ تُحمَل (إِذَنْ) على (لَنْ) في الوقف ، فلا يدخلها التنوين لأنَّها حرف .
وأيدَ هذا الرَّأي الثماميني (ت 828 هـ) ، إذ قال: ((.. وقيل: يُوقف بالنَّون لأنَّها كنون لَنْ وإنَّ) وهذا هو الظَّاهر ؛ لأنَّ النَّون من أصل الكلمة ، وأي دأع إلى تشبهها بالنَّون الزائدة على بنية الكلمة...))⁽⁸⁾ .

ونسبَ السيوطي هذا الرَّأي إلى المازني والمبرد⁽⁹⁾ .
ورجَّحَ الصِّلن هذا الرَّأي ، قال: ((... قوله لأنَّها مثل أن ولَنْ الخ) صريح في أنَّها حرف وهو الصَّحيح...))⁽¹⁰⁾ .

- 1 - يُنظر : شرح الملوكي : 237 .
- 2 - ينظر : المُمتع : 1 / 209 ، والمقرَّب : 384 .
- 3 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرّضي) : 2 / 279 ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني : 156 ، ولسان العرب : 13 / 13 (أذن) .
- 4 - مغني اللبيب : 1 / 31 ، وينظر : حاشية السوقي : 1 / 57 .
- 5 - ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربيَّة : 79 .
- 6 - شرح شافية ابن الحاجب (الرّضي) : 2 / 279 - 280 .
- 7 - مغني اللبيب : 1 / 31 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 3 / 361 - 362 ، وحاشية السوقي : 1 / 57 .
- 8 - شرح الثماميني على المغني : 1 / 87 .
- 9 - ينظر : الأشباه والنظائر : 3 / 361 ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : 3 / 749 .
- 10 - حاشية الصِّلن : 4 / 290 .

والوقف على (إِذَنْ) عند الدكتور رشيد العبيدي يكون بالتَّوْن ؛ لأنَّ (إِذَنْ) عنده من الحروف والحرف لا يدخله التَّنوين، ونونها أصلية ، ولم تجيء بسبب التَّنوين⁽¹⁾ .
 وذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ الوقف على (إِذَنْ) يكون بالتَّوْن وكذلك كتابتها ؛ وذلك لأمن اللبس بينها وبين (إِذَا) الظَّرْفِيَّة ، قال: ((... (و) كتب (إِذَا بألف على الأكثر) لأنَّ الوقف عليه بألف على الأكثر ومنهم من يكتبه بالتَّوْن لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينهما وبين إذا التي هي ظرف...))⁽²⁾ .
 وهو بهذا الرَّأي يوافق المازني والمبرِّد في عدِّ (إِذَنْ) من الحروف ، ونونها ليست للتَّنوين ، بل من الكلمة نفسها مثل نون: من وعن .

ملاحظات حول موقفه من مسائل الخلاف الصَّرفي:

- النَّاظر في موقف زكريا الأنصاري من مسائل الخلاف الصَّرفي يخلص إلى ملاحظات هي:
- 1 - اتَّخذَ موقفًا من أشهر مسائل الخلاف الصَّرفي نحو: اشتقاق (اسم) ، ووزن (إنسان) ، ووزن (سَدِّ) وغيرها .
 - 2 - المتأمل في مواقفه من مسائل الخلاف الصَّرفي يجدها على قسمين :
 أ - موقف من مسائل خلافة صَرْفِيَّة تنتمي إلى مذهبين مختلفين في النَّظر والمُعالجة هما: البصرة ، والكوفة نحو: الخلاف في اشتقاق (اسم) ، ووزن (إنسان) و(علَّة حذف تاء التَّأنيث من (فاعِل) صفة للمؤنَّث .
 ب - موقف من خلاف صرفي بين علماء نحو الوقف على (إِذَنْ) .
 - 3 - أيَّ رأي البصريين في معظم مواقفه من مسائل الخلاف الصَّرفي ، ومصاديق ذلك موقفه في اشتقاق (اسم) ، ووزن (إنسان) ، ووزن (كَذِبَة) .
 - 4 - كان ينسب كلَّ رأي إلى أصحابه في أغلب مسائل الخلاف الصَّرفي نحو: اشتقاق (اسم) ، واشتقاق (أول) ، واشتقاق (ملك) وغيرها .

1 - ينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصَّرْف والنَّحو : 144 .
 2 - المناهج الكافية : 2 / 267 .

أولاً: مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ:

لا شك في أنَّ زكريا الأنصاريَّ قد تأثر بمن سبقه من العلماء ، فاطَّلَعَ على مُصنَّفاتهم ، ونهل منها ، قَالَ الغزي : ((...وقد جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلَّفات المقبولة... والأخذ عن الأكابر ما لم يجمعه غيره...))⁽¹⁾ .
ويبدو أنَّ الذي ساعده على هذا الأمر تأخُّر عصره ، وسعة اطلاعه .
احتوت مُصنَّفاته على آراء العلماء السابقين له ، مثل: سيبويه ، والجوهري ، والزَّمَخْشَرِي ، والعكبري ، وابن مالك ، وابن هشام ، وغيرهم .
ومن وجوه تأثره أنَّه وضع شروحًا وحواشي على مُصنَّفات العلماء ، منها: شرحه لشفافية ابن الحاجب ، وحاشية على شرح ابن النّاطم على الألفية ، وشرحه لشذور الذهب ، وشرحه للقائق المُحكمة .
ولقد تأثَّر آراء من سبقه ، وهم:

1 - سيبويه :

تأثَّر زكريا الأنصاريَّ بآراء سيبويه كثيرًا منها:

أ - جمع خَطِيئة على خَطَايا:

ذهب الخليل بن أحمد إلى أنَّ في جمع (خَطِيئة) على (خَطَايا) قلبًا مكائيًا ؛ وذلك فرارًا من اجتماع همزتين اء في الكتاب ، ((وأما الخليل فكان يزعم أنَّ قولك جَاءَ وئَلَاءَ ونحوهما اللام فيهنَّ مقبولة...فلما وافقت اللام مهموزة لم يكن من قلب اللام ياءً بُدُّ كما قلبتها في جَاءَ وئَلَاءَ...))⁽²⁾ .

يفهم من هذا النص أنَّ أصل خَطَايا عند الخليل (خَطَائِي) قُرِئت الهمزة - لام الكلمة - على الياء ، فرارًا من اجتماع همزتين في طرف الكلمة ، أولاها الهمزة المنقلبة عن حرف المدالزائد ، وثانيتهما لام الكلمة ، فصارت (خَطَائِي) على زنة (فَعَالِي) فاستُثْقِلَ اجتماع همزة مكسورة بعدها ياء متحركة ، أُبْدَت كسرة الهمزة فتحة ، فصارت (خَطَائِي) ، قُلِبَت الياء المُتطرفة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (خَطَاءَا) بألفين بينهما همزة تشبه الألف فكأنَّه اجتمعت ثلاث ألفات ، وهذا ثقیل في العربيَّة ، وللتخلص منه قُلِبَت الهمزة ياءً فصارت (خَطَايا)⁽³⁾ .

والقلب المكاني قياسي عند الخليل بن أحمد في كلِّ بناء يؤيِّ عدم القلب فيه إلى اجتماع همزتين في الطرف⁽⁴⁾ .

أمَّا سيبويه فأصل (خَطَايا) عنده (خَطَائِي) ، قُلِبَت الياء همزة ؛ لأنَّها حرف مد زائد في المفرد ، فصارت (خَطَائِي) التقت همزتان في طرف الكلمة ، أُبْدَت الثانية ياءً⁽⁵⁾؛ لأنَّها مسبوقه بكسرة فصارت (خَطَائِي) ، استُثْقِلَ اجتماع همزة مكسورة وياء متحركة في الطرف ، فأُبْدَت كسرة الهمزة فتحة فصارت (خَطَائِي) ، قُلِبَت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح

1 - الكواكب السائرة : 200 / 1 .

2 - كتاب سيبويه : 377 / 4 - 378 ، وينظر : الإنصاف : 2 / 805 مسألة رقم (116) .

3 - ينظر : ظاهرة القلب المكاني : 156 - 157 ، والإعلال في كتاب سيبويه : 310 ، والخلاف الصَّرْفِي في العربيَّة : 98 - 99 .

4 - ينظر : مدرسة الكوفة : 98 - 99 .

5 - ينظر : كتاب سيبويه : 377 / 4 .

ما قبلها فصارت (حَطَاءًا) ، اسْتَثْقَلَ اجتماع ثلاث ألفات في الكلمة ، قُلِبَت الهمزة ياءً فصارت (حَطَايَا)⁽¹⁾ .

والفارق بين رأي الخليل وسيبويه ، أنَّ الخليل يذهب إلى القلب المكاني في الكلمة خوفاً من اجتماع همزتين ووزنها عنده (فَعَالِي) ، أما سيبويه فإنه لا يرى ضميراً من اجتماع همزتين ، ولا قلباً مكانياً فيها ووزنها عنده (فَعَاذِل) ، ويلتقيان في (حَطَائِي) : (فَعَائِي) . اختار زكريا الأنصاري رأي سيبويه من دون غيره ، إذ قال: ((...و) نحو (حَطَايَا على القولين) أي قول الخليل وغيره أما على قول الخليل فلأنه لما قُم الهمزة على الياء في الجمع وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مَسَاجِد وأما على قول غيره وهو المُخْتَار فلأنه تُقَلَّب الياء الواقعة بعد أ لف من حَطَائِي همزة فتجتمع همزتان فتُقَلَّب الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فيصير حَطَائِي بياء بعد همزة بعد ألف في باب مَسَاجِد فتُقَلَّب الياء ألفاً والهمزة ياءً...))⁽²⁾ .

وقم رأي سيبويه على رأي الخليل في قوله: ((...﴿ حَطَايَاهُمْ ﴾))⁽³⁾ أصله حَطَائِي ، والهمزة الأولى هي المنقلبة عن الياء في (حَطَائِي) ، فأُلِبَت الهمزة الثانية ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وكرهية اجتماع همزتين ، ثُمَّ أُلِبَت من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لئلا يشبه الإضافة ، ثُمَّ أُلِبَت من الهمزة ياءً فصارَ : حَطَايَا. هذا مذهب سيبويه. ومذهب الخليل التحويل...))⁽⁴⁾ .

واقصر على ذكر رأي سيبويه في كتابه (التَّوَرُّدُ السَّيِّئُ عَلَى شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ)⁽⁵⁾ .
يلحظ أنه كان يختار رأي سيبويه ويقدمه ويقتصر عليه .

ب - وزن (ضِيْرَى) :

ذهب سيبويه إلى أنَّ وزن (ضِيْرَى) : (فُعْلَى) في الأصل ، أُلِبَت الضمة كسرة ، لتسلم الياء ، قال: ((هذا باب ما تُقَلَّب فيه الياء واوًا: وذلك فُعْلَى إذا كانت اسمًا...وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولا م فإنها بمنزلة فُعْلٍ منها يعني بِيضٌ. وذلك قولهم: امْرَأَةٌ دِيْكِي. ويدلُّك على أنَّها فُعْلَى أنه لا يكون فُعْلَى صِفَةً. ومثل ذلك: ﴿ قِسْمَةٌ ضِيْرَى ﴾⁽⁶⁾ فإنما فرَّقوا بين الاسم والصِّفَةِ...))⁽⁷⁾ .

يفهم من هذا النص أنَّ وزن (ضِيْرَى) في الأصل (فُعْلَى) ، لا (فُعْلَى) ؛ لأنها لا تكون صفة ، فتكون (ضِيْرَى) لم تُقَلَّب الياء واوًا مع سبقها بضممة لأنها صفة ، قُلِبَت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء التي هي عين البنية⁽⁸⁾ .

- 1 - ينظر : المنصف : 54 / 2 - 55 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 59 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 263 / 1 ، والأصول دراسة ابيستيمولوجية : 153 - 154 ، والعيني صرفاً : 157 .
- 2 - المناهج الكافية : 2 / 217 .
- 3 - البقرة : 58 .
- 4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 171 .
- 5 - ينظر : الدرّة السنيّة على شرح الألفيّة : 433 .
- 6 - النجم : 22 .
- 7 - كتاب سيبويه : 4 / 364 ، وينظر : المُخَصَّص : 16 / 89 - 90 ، وأبنية الصّرف في كتاب سيبويه : 158 - 159 .
- 8 - ينظر : المُقْتَضَب : 1 / 307 ، والأصول في النّحو : 3 / 267 ، والمُمْتَع : 1 / 88 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 136 ، وتاج العروس : 15 / 194 (ضيز) .

ويبدو أنَّ عين الفعل الثلاثي في (ضَاَز) تكون مُعْتَلَّة بالواو أو الياء - ضَوَّزَوْضِيَزَ (1)

وذهب العُكْبَرِيّ مذهباً خالف فيه العلماء ، إذ يرى أنَّ (ضِيَز) أصلها (ضَوَّز) ، قُلِبَت ضِمَّةُ الْيَاءِ كسرة فصارت (ضِيَز) ، ثُمَّ قُلِبَت الْوَاوُ يَاءً ، فَهِيَ لَيْسَتْ عَلَى زَنَةِ (فَعَلَى) فِي الْأَصْلِ (2) .

وافق زكريا الأنصاري سيبويه في ما ذهب إليه ، إذ قال: ((...)) (وَقِسْمَةُ ضِيَز) أي جائرة من ضَاَزِيَضُ إِذَا جَارَ وَأَصْلُهُمَا دُيَّيَ وَضِيَزِي فَلَمْ يَقْلِبُوا فِيهِمَا الْيَاءَ وَأَوَّاءَ بَلْ قَلَبُوا الضِّمَّةَ كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الاسم والصفة وكانت الصفة أولى بالتغيير الأسهل لثقلها وإنما حكموا بأنهما فعلى بالضم لا فعلى بالكسر لأنه ليس في الصفات فعلى...)) (3) .

وقال أيضاً: ((...)) (لَكِنَّهُ كُيَّوْ فَأَوْهَ لتسلم الياء كما في بِيَض...)) (4) . وقال أيضاً: ((قوله (تَلَكَّ إِذَا قِسْمَةُ ضِيَز) أي: ناقصة ، من: ضَاَزَلَهُ حَقُّهُ ، يَضِرُّهُ ضَرًّا: إِذَا بَخَسَهُ وَنَقَصَهُ)) (5) .

يفهم من هذه النصوص أنَّ فعله أجوف يائي ، أُبِلَت الضِّمَّةُ كسرة لتسلم الياء ، فلا إعلال بالقلب فيه .

2 - الجوهرى:

تأثر زكريا الأنصاري بالجوهري ، ويمكن أن نقسم هذا التأثير على قسمين:

أ - تأثره رأي الجوهري: قال الجوهري في جمع (صَحَرَاء) : ((...والجمع الصَّحَارَى... وأصل الصَّحَارَى صَحَارِيٌّ بالتشديد ،...لأنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ صَحَرَاءَ أَدَخَلْتَ بَيْنَ الْحَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفًا وَكَسَرْتَ الرَّاءَ كَمَا يَكْسِرُ مَا بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، نَحْوُ: مَسَاجِدَ... فَنَقْلِبُ الْأَلْفَ الْأُولَى الَّتِي بَعْدَ الرَّاءِ يَاءً لِلْكَسَرَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ وَتَنْقَلِبُ الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ أَيْضًا يَاءً فَدَدَمَ ، ثُمَّ حَذَفُوا الْيَاءَ الْأُولَى وَأَبْدَلُوا مِنَ الثَّانِيَةِ أَلْفًا فَقَالُوا صَحَارَى بَفَتْحِ الرَّاءِ لتسلم الألف من الحذف عند التثنية. وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المُنْقَلِبَةِ مِنَ الْأَلْفِ لِلتَّأْنِيثِ وَبَيْنَ الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ...)) (6) .

أيد زكريا الأنصاري الجوهري في ما ذهب إليه في جمع (صَحَرَاء) على (صَحَارَى) ناسباً هذا الرأي إليه ، وأصلها عنده في الجمع (فَعَالِي) ثُمَّ (فَعَالَى) فِي الْمُؤَنَّثِ ، فَصَحَرَاءُ تُجْمَعُ عَلَى (صَحَارِي) ، وَأَصْلُهَا (صَحَارَاء) ، قُلِبَت الْأَلْفُ الْأُولَى الَّتِي بَعْدَ الرَّاءِ يَاءً لِكْسَرِ مَا قَبْلَهَا ، وَقُلِبَت الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ يَاءً أَيْضًا لِنَطَرَفِهَا ، فَصَارَتْ بَعْدَ الْإِدْغَامِ (صَحَارِي) ، ثُمَّ حَذَفُوا الْيَاءَ الْأُولَى ، وَأَبْدَلُوا الْيَاءَ الثَّانِيَةَ أَلْفًا ، وَقُلِبَت كسرة الرَّاءِ فَتَحَةً لتسلم الألف ، فَصَارَتْ (صَحَارَى) وَإِنَّمَا عَمِدُوا إِلَى هَذَا لِيَفْرُقُوا بَيْنَ الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ مِنَ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ ، وَالْيَاءِ غَيْرِ الْمُنْقَلِبَةِ مِنَ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ نَحْوُ: (مَرَمَى) (7) .

1 - ينظر : الأفعال (ابن القوطية) : 246 ، والأفعال (السرقسطي) : 238 / 2 .

2 - ينظر : التبيان : 247 / 2 ، والدرر المصون : 209 / 6 ، وأبو البقاء العكبري صرفاً : 140 .

3 - المناهج الكافية : 202 / 2 ، وينظر : الدرّة السنية : 436 .

4 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 369 .

5 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 503 .

6 - الصحاح : 708 / 2 (صحر) .

7 - ينظر : المناهج الكافية : 100 / 2 ، والدرّة السنية : 408 .

ومنه أيضًا أن (تَيَّر) و (يَم) جمع لـ (تَوَّرَ) و (هَيَّ) فهما مُعتلا العين بالياء لا بالواو (1)

ب - تفسير معاني الكلمات وتوضيحها :

عَوَّلَ زكريا الأنصاري كثيرًا على معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) في بيان معاني الكلمات ؛ ومنه أن من أبنية جمع الكثرة (فَعَّل) يطرد في الاسم الرباعي ، الذي قبل آخره مَدَّة ، صحيح اللام غير مُضعَّف ، وما جاء من غير هذا يُحْمَل على النِّدور ، نحو: حَجَّاجُ جُمِعَتْ على (حُجَّج) ، قال زكريا الأنصاري: ((... والحَجَّاجُ بفتح الحاء وكسرهما: العَظْمُ الذي نبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهري...)) (2).

ومنه أيضًا أن الفعل المثال - الواوي - فيه لغة بضم العين في المضارع نحو: وَجَدَ - يَجِدُ (3)، واستشهد زكريا الأنصاري بقول ليبيد بن ربيعة العامري:

لَوْ شِئْتُ قَدْ دَنَقَعَ الْفَوْأُ أَدَبَ شُرْبَةٍ تَدْنَعُ الصَّوْإِي لَا يَجُنُّ غَلِيلًا

قال زكريا الأنصاري: ((...يُقَالُ نَقَعْتُ بِالماءِ أي رويت به والصَّوْإِي النَّخِيلُ الطَّوَالُ وقد يُقَالُ لِلتِّي لَا تَشْرَبُ الْمَاءَ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ...)) (4).

ويبدو أن سبب اختياره لمُعْجَم (الصَّحاح) يعود إلى أن الجوهري ألزَمَ نفسه بإيراد ما صَحَّ عنده من الألفاظ: ((وأوَّلُ من التَّزَمَ الصَّحِيحَ مُقْتَصِرًا عليه الإمامُ أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجَوْهَرِيُّ ؛ ولهذا سَمَّى كتابه بالصَّحاح...)) (5).

3 - ابن القطَّاع (ت 515هـ):

أفاد زكريا الأنصاري من علي بن جعفر اللُّغَوِي (ابن القطَّاع) ، وخاصة من كتابه (الأفعال) ، ومنه : ذهب ابن النَّاظِم إلى أن (أَفْعَلَ التَّفْضِيل) في نحو: (هُوَ أَلْصُّ مِنْ شَيْطَانٍ) (6) لا فعل له ، قال: ((...وقالوا: (هُوَ أَلْصُّ مِنْ شَيْطَانٍ) فبنوه من لَصَّ ، ولا فعل له...)) (7).

خالف زكريا الأنصاري ابن النَّاظِم ، واعترض عليه ، واحتجَّ في ما ذهب إليه برأي ابن القطَّاع ، إذ قال: ((...قوله (وقالوا هُوَ أَلْصُّ مِنْ شَيْطَانٍ) فبنوه من لَصَّ ولا فعل له) اعترض عليه بأن له فعلاً فقد حكى ابن القطَّاع لَصَصْتُ الشَّيْءَ لَصًّا جعلته في ستر ومنه اللَّصَّ انتهى...)) (8).

وهذا رأي ابن القطَّاع ، قال: ((و (لَصَصْتُ) الشَّيْءَ لَصًّا فعلته في ستر ومنه اللَّصَّ...)) (9).

- 1 - ينظر : المناهج الكافية : 2 / 204 ، والصَّحاح : 2 / 603 (تير) .
- 2 - الدَّرَجَةُ السَّنِيَّةُ عَلَى شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ : 402 ، والنَّصُّ فِي: الصَّحاح : 1 / 304 (حجج) ، وللاستزادة ينظر: 397 ، 401 ، 403 ، 405 ، 408 ، 409 .
- 3 - نسبها ابنُ منظور إلى بني عامر ، ينظر : لسان العرب : 3 / 445 (وجد) ، والمُصْبِحُ المُنِير : 2 / 322 (وجد) .
- 4 - المناهج الكافية : 2 / 35 ، والنَّصُّ فِي الصَّحاح : 1 / 544 (وَجَدَ) ، وللاستزادة يُنظر: 2 / 51 ، 2 / 73 - 74 ، 2 / 178 - 179 ، 2 / 224 ، 2 / 244 .
- 5 - المَزْهَر : 1 / 97 ، وينظر : الصَّحاح ومدارس المُعْجَمَاتِ العَرَبِيَّة : 148 .
- 6 - جمهرة الأمثال : 2 / 180 ، والنَّصُّ: (أَلْصُّ مِنْ شَيْطَانٍ) من دون (هو) .
- 7 - شرح ابن النَّاظِم : 341 .
- 8 - الدَّرَجَةُ السَّنِيَّةُ عَلَى شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ : 281 .
- 9 - الأفعال (ابن القطَّاع) : 3 / 141 .

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه زكريا الأنصاري تُؤيِّده كتب الأفعال ؛ لأنها نصّت على فعله وهو: **أَصَدَّتْ الشَّيْءَ أَصًا** ، ومنه اللَّصُّ (1) .
ومنه أيضًا ذهب ابن النّاطم إلى أنَّ التّعجب لا يُبنى من وصف لا فعل له كقولهم: (مَا أَدْرَعَهَا !) ، ولم يُسمع له فعل على رأيه ، فإن ورد منه شيء ، فهو شاذّ عنده (2) .
قال زكريا الأنصاري: ((...قوله (ومما هو شاذّ أيضًا بناؤهم التّعجب من وصف لا فعل له ، كقولهم: مَا أَدْرَعَهَا رَدًا أيضًا أنه قد سمع أفعّل قال ابن القطّاع ذَرَعَتِ الْمَرْأَةُ حَثَّتْ يَدَهَا فِي الْوَلِّ فَهِيَ ذَرَّاعٌ)) (3) .
وهذا رأي ابن القطّاع (4) ، ويبدو أنَّ ما ذهب إليه زكريا الأنصاري تُعضّده كتب الأفعال (5) .

4 - الزّمخشري:

تأثّر زكريا الأنصاري آراء الزّمخشري ، وخاصة بتفسيره (الكشاف) ، فأفاد منه في توجيه بعض المسائل ، منها: ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ (جَرَّ) على زنة (فَعْل) بمعنى (مَفْعُول) يستوي الوصف فيه المُذكر والمؤنث ، والواحد والجمع ، قال: ((قوله ﴿ جَرَّ ﴾ (6) صفة لما قبله ، وهو فَعْل بمعنى مَفْعُول كالذَّيْح والطَّحْن ، قال الزّمخشري: ويستوي في الوصف به المُذكر والمؤنث ، والواحد والجمع...)) (7) .
وهذا رأي الزّمخشري ، إذ قال: (((جَرَّ) فَعْل بمعنى مَفْعُول كالذَّيْح والطَّحْن ويستوي في الوصف به المُذكر والمؤنث والواحد والجمع...)) (8) .
ومنه كذلك قوله في قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾ (9): إنَّ الفعل جاء بلفظ المضارع ، مع أنَّ (الوحي) إلى النّبي في الماضي ، قال: ((...كما قال الزّمخشري قصد بالمضارع كون ذلك عادةً وسنةً لله ، وهذا لا يوجد في لفظ الماضي)) (10) .

وهذا قول الزّمخشري (1)، ومنه أيضًا أنَّ زكريا الأنصاري يرى أنَّ كلمة (أنهار) مفردة (نَهْر) ، وفيها لغة بفتح العين (نَهْر) ، قال: ((...والنَّهْر بالفتح والسَّكون) زاد الزّمخشري أنَّ الفتح اللّغة العالية الفصيحة...)) (2) .
وهذا رأي الزّمخشري في هذه اللّغة ، إذ قال: ((...والنَّهْر: المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر....واللّغة العالية (النَّهْر) بفتح الهاء...)) (3) .

5 - أبو البقاء العكبري:

أفاد زكريا الأنصاري من أبي البقاء العكبري ولا سيما من مصنّفه (التّبيان في إعراب القرآن) ومن وجوه هذا التأثير أنَّ (مَرَّيْم) اسم علم جاء بخلاف القياس عند زكريا

1 - ينظر : الأفعال (ابن القوطيّة) : 247 ، والأفعال (السّرقسطي) : 2 / 444 .

2 - ينظر : شرح ابن النّاطم : 331 .

3 - الدرّة السّنيّة على شرح الألفيّة : 274 .

4 - ينظر : الأفعال (ابن القطّاع) : 1 / 383 .

5 - ينظر : الأفعال (ابن القوطيّة) : 121 ، والأفعال (السّرقسطي) : 3 / 591 .

6 - الأنعام : 138 .

7 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 269 ، وينظر : فتح الجليل : 230 .

8 - الكشاف : 2 / 68 .

9 - الشورى : 3 .

10 - فتح الرحمن شرح ما يلتبس من القرآن : 263 .

الأنصاري ، إذ قالَ : ((...و) مَرِّمَ) : علم أعجمي لا اشتقاق له ، وليس بمُشتَقٍّ ، لأنَّه لو كانَ مُشتَقًّا لكانَ مُشتَقًّا من رَامَ يَرِيمُ ، فيكون (مَرِّمَ) بإسكان الياء ، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء ، نحو: مزِيد ، وهو على خلاف القياس .⁽⁴⁾ .
يُفهم من هذا النصِّ أنَّه يذهب إلى أنَّه اسم أعجمي لا اشتقاق له ؛ لأنَّه جاء مفتوح الياء ، ولو كانَ مُشتَقًّا لكانت الياء ساكنة .
وهذا رأي أبي البقاء العكبري ، قالَ : ((...و) مَرِّمَ) علم أعجمي، ولو كانَ مُشتَقًّا من رَامَ يَرِيمُ لكانَ مَرِّمًا بسكون الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء نحو مزِيد، وهو على خلاف القياس...)⁽⁵⁾ .
ومنه أيضًا أنَّ (عَهْلًا) مصدر على غير لفظ الفعل ، قالَ زكريا الأنصاري : ((و) عَهْلًا)⁽⁶⁾ : قال أبو البقاء: مصدر من غير لفظ الفعل ويجوز أن يكون مَفْعُولًا به أي:

- 1 - ينظر : الكشَّاف : 4 / 202 .
- 2 - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : 66 .
- 3 - الكشَّاف : 1 / 112 .
- 4 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 176 .
- 5 - التبيان : 1 / 49 .
- 6 - البقرة : 100 .

أَعْلُوا عَنْهُ...))⁽¹⁾ .

وهذا قول أبي البقاء العكبري من دون تغيير⁽²⁾ .

6 - ابن مالك:

تأثر زكريا الأنصاري ابن مالك وهذا التأثير يتضح جلياً في كتابه (الدرّة السنية على شرح الألفية) ، ومن وجوه هذا التأثير ما ذكره شارحاً رأي ابن الناظم في أن مصدر الفعل الرباعي يكون على (فَعْلَال) نحو: دَحْرَجَ - يَحْرَاجُ ، فهو مقصور على السماع ، إذ قال: ((...قوله (وهو عند بعضهم مقيس مُطْلَقاً)⁽³⁾ وكلام والده في التسهيل يقتضي اعتماده وكلامه هنا بخلافه...))⁽⁴⁾ .

أراد أن مصدر الفعل الرباعي (فَعْلَال) ليس من المقيس بل مُخْتَلَفٌ فيه ، فمنهم من يقصره على السماع ، ومنهم من يجعله مقيساً .

وهذا رأي ابن مالك ، إذ قال: ((والثاني: (فَعْلَال) كر سَرَ هَهُ سِرَ هَفَاً) - أي نَعَمه - وهذا مقصور على السماع ، ومنهم من يجعله مقيساً...))⁽⁵⁾ .

ومن ذلك ما ذهب إليه من جواز إدغام الرّاء الساكنة في اللام، قال: ((...ومما هو جائز إدغام الرّاء في اللام في نحو: ﴿ اغْفِرْ لَنَا ﴾⁽⁶⁾...))⁽⁷⁾ .

وهذا رأي ابن مالك ، إذ قال: ((...وإدغام الرّاء في اللام جائز خلافاً لأكثرهم...))⁽⁸⁾ .

ووافقه أيضاً في زنة (مَرَاجل) في أنها على (فَعَالِل) بأصالة الميم، لا (مَفَاعِل) بعد الميم من الزائد، قال: ((... (و) كان (مَرَاجل) يفتح أوله وبالجيم لثياب الوشي (فَعَالِل) لا مَفَاعِل (لمجيء ثوب ممرجل) فإن ميمه الثانية أصلية وإلا لزم بناء ممفعول وليس بموجود فكذا ميم مَرَاجل...))⁽⁹⁾ .

وهذا رأي ابن مالك ، إذ قال: ((لكن الحكم بزيادتها - الميم - موجب لعدمها في الأفعال المشتقة مما هي فيه. وذلك مُنتَفِ لِقَوْلِهِمْ... (مَرَجَلُ الحَاكِ الثَّوبِ) إذا نسجه موشياً بوشي يُقال له: المَرَاجل... فوجب اطّراح القول بزيادة الميم...))⁽¹⁰⁾ .

7 - النظام النيسابوري:

تأثر زكريا الأنصاري النظام النيسابوري ، وخاصة بشرحه على شافية ابن الحاجب ، وهذا ليس بالغريب ، إذ يشتركان في شرحهما لمتن واحد ، فضلاً على السبق الزمني للنظام النيسابوري ومن وجوه هذا التأثير النسب إلى (حُرُورَاء)⁽¹¹⁾ على لغة القصر ، أن تكون

1 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 177 ، وللاستزادة ينظر نفسه: 179 ، 193 ، 194 ، 215 ، 227 ، 247 - 248 .

2 - ينظر : التبيان : 1 / 54 .

3 - شرح ابن الناظم : 312 .

4 - الدرّة السنية على شرح الألفية : 261 .

5 - شرح الكافية الشافية : 4 / 2236 .

6 - آل عمران : 147 .

7 - التائق المحكمة في شرح المقامة الجزرية : 58 ، وينظر : المناهج الكافية : 2 / 246 .

8 - التسهيل : 322 - 323 ، وينظر : ابن مالك صرفاً : 218 .

9 - المناهج الكافية : 2 / 141 .

10 - شرح الكافية الشافية : 4 / 2059 ، وينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف : 47 - 48 ، وابن مالك صرفاً : 106 - 107 .

11 - حُرُورَاء: موضع بظاهر الكوفة تُنسب إليه الحُرُورية من الخوارج ، ينظر : لسان العرب : 4 / 185 (حرر) .

بحذف الألف وزيادة ياء النسب في آخرها ، فتكون على (حُرُورِيّ) ، والقياس (حُرُورَاوِيّ) بقلب الهمزة واوًا وزيادة ياء النسب ، قال زكريا الأنصاري: ((...)) (وَحُرُورِيّ) ... (شاذّ) كل من الخمسة - صنعانيّ وبهرانيّ وروحانيّ وجلوليّ وحروريّ - إذ القياس... وحُرُورَاوِيّ ويمكن أن يُقال كما قال النّظام النّسبة إلى حُرُورَاء على لغة القصر لا المدّ فالنّسبة إليها بحذف الألف على القياس ((1)).

وهذا رأي النّظام ، إذ قال: ((ويمكن أن يُقال: النّسبة إلى حُرُورَاء بناءً على أنّها مقصورة ، فيكون حذف الألف على القياس)) (2).

ومنه أيضًا أنّ اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام يكون على (جَائِي) ، وللعلماء فيه رأيان هما:

- ذهب الخليل إلى أنّ أصلها (جَائِي) ، حدث في الكلمة قلب مكاني بتقديم اللام على العين ، فصارت (جَائِي) ، ثُمَّ أُعْلِتْ إعلال (قَاضٍ) ، فصارت (جَاءٍ) بزنة (قَالٍ) ؛ إذ لو لم تُقلب قلبًا مكانيًا لأتى إلى اجتماع همزتين في نهاية الكلمة وهذا مُستكره .

- وجرى سببويه في معالجته لهذه الكلمة على القياس ، فذهب إلى أنّ أصلها (جَائِي) وقعت الياء عينًا لاسم فاعل ، قُلِبَتْ هذه الياء همزة ، فاجتمعت همزتان في آخر الكلمة ، قُلِبَتْ الأخيرة ياءً لمناسبة الكسرة التي قبلها ، ثُمَّ أُعْلِتْ إعلال (قَاضٍ) ، فوزنها (قَاع) (3).

ردّ زكريا الأنصاري رأي الخليل في هذه المسألة مُعَضِّدًا رأيهُ بقول النّظام الدّيسابوري ، قال: ((...)) قال الشيخ نظام الدين ويمكن أن يعارض - رأي الخليل - بأنّ الإعلالين على القياس أولى من إعلالٍ واحد على خلاف القياس... ((4)).

وهذا قول النّظام النّيسابوري: ((ويمكن أن يعارض: بأنّ الإعلالين إذا كانا على القياس أولى من إعلالٍ واحد على خلاف القياس)) (5).

8 - الجاربردي:

أفاد زكريا الأنصاري من أحمد بن الحسن الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب ، ومن وجوه هذه الإفادة أنّ الإعلال في (طَائِيّ) و(يَاجِل) شاذّ ، وأصلهما (طَائِيّ) و(يوجل) ، أُعْلِتْ الياء والواو فيهما بقلبها ألفًا مع سكونها ، ووجه زكريا الأنصاري هذا الإعلال بقوله: ((...)) ويمكن كما قال الجاربردي أن يُقال القلب في ذلك على لغة من قلب حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله ألفًا وهي لغة بلحارث بن كعب وخنعم وزبيد وقبائل من اليمن... ((6)).

وهذا الرّأي ذكره الجاربردي في شرحه (7) ، ومنه أنّ الصّدرّين يُفرّقون في جمع الاسم الثلاثي غير المُضعّف والمفتوح الفاء بين أن يكون غير مُعتلّ العين ومُعتلّها ، فعند جمع

1 - المناهج الكافية : 2 / 76 .

2 - شرح شافية ابن الحاجب (النّظام) : 116 .

3 - ينظر : كتاب سببويه : 377/4 - 378 ، والمنصف : 52/2 - 53 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :

1 / 25 ، وظاهرة القلب المكاني في العربيّة : 99 ، 110 ، والإعلال في كتاب سببويه : 309 - 312 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 12 .

5 - شرح شافية ابن الحاجب (النّظام) : 33 .

6 - المناهج الكافية : 2 / 193 .

7 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 276 - 277 .

غير المُعتَلّ تُفْتَح عينه نحو: تَمَرَة: تَمَرَات ، فرقاً بين الاسم والصفة ، فإنَّ الصِّفَة تبقى على سكون العين ، وأما إذا كَانَ مُعتَلّ العين ، فيبقى السَّكُون نحو: بَيْض: بَيْضَات ، وبنو هُذَيْل تُسَوِّي بين المُعتَلّ وغير المُعتَلّ ، ومنه قول شاعرهم:

أَخُو بَيْضَاتٍ رَأَى جُحْمًا مَأْوَبَ رَفِيقٍ بِمَسْحِ الْمَذَكِّينِ سَبُوحُ⁽¹⁾

ذهب زكريا الأنصاري إلى أنَّ هذا الشَّاهد ورد بفتح الياء ، والقياس تسكينها وهو في صفة النعامة ، قَالَ: ((... وهُذَيْل تُسَوِّي) المُعتَلّ العين بالصَّحِيح ولا تَلْتَفَت إلى النُّقْل المذكور... أليسَ قَالَ قائلهم في النُّعَامَة أَخُو بَيْضَاتٍ رَأَى جُحْمًا مَأْوَبَ...))⁽²⁾ .

وقد عَوَّ عن تَبَعِيَّته بقوله: ((... لا يُنَافِي بين ما ذكرنا في شرح الشَّافِيَّة تبعاً للجَارِبُرْدِي من أنَّ البيت في صفة النُّعَامَة...))⁽³⁾ .

وبمثل هذا قَالَ الجَارِبُرْدِي⁽⁴⁾ .

9 - ابن هشام :

تأثَّر زكريا الأنصاريَّ آراء ابن هشام الأنصاريِّ ، وخاصَّة في شرحه على شرح ابن النَّاظِم ، فمن المعروف أنَّ اسم الإشارة (تَا) يُصَغَّر على (تَائِل) ، فأصلها (تَائِل) ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية ياء التَّصْغِير ، والثالثة لام الكلمة ، فاستنقلوا توالي ثلاث ياءات فحذفوا الأولى دون ياء التَّصْغِير - الثانية - ؛ لأنَّها جاءت لمعنى ، ولا الياء الثالثة ، لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها⁽⁵⁾ ، وبقي الحرف الأوَّل على حركته الأصليَّة لمخالفة المُتَمَكِّن فصارت (تَائِل) ، بوزن (قَائِل) .

أخذ زكريا الأنصاريَّ برأي ابن هشام في عدم تصغير (تي) استغناءً بتصغير (تَا) ، إذ قَالَ: ((... قوله (وتيا) لكن قَالَ ابن هشام إنَّها لا تُصَغَّر للاستغناء بتصغير تَا خلافاً لابن مالك...))⁽⁶⁾ .

وقَالَ أيضاً: ((... وشملت الفروع في وتي بل صرَّح النَّظْم بِـ (تي) لكن قَالَ ابن هشام لا تُصَغَّر في اتِّفَاقاً لِلإِلْبَاس ولا تي للاستغناء بتصغير تَا خلافاً لابن مالك...))⁽⁷⁾ . وهذا مذهب ابن هشام ، قَالَ: ((ولا يُصَغَّر (في) اتِّفَاقاً ، لِلإِلْبَاس ، ولا (تي) ، للاستغناء بتصغير تَا ، خلافاً لابن مالك))⁽⁸⁾ . أرادَ بقوله: ((... خلافاً لابن مالك)) أنَّ ابن مالك يُجَوِّز تصغير (تَا) و (تي) معاً ؛ وذلك قوله:

((وَصَغَّرُوا شُدُودًا الدِّيَّ الَّتِي وَدَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي))⁽⁹⁾

أوضح ابن جماعة هذا الرَّأي بقوله: ((... مُقتضى هذه العلة أنَّ تِي لا تُصَغَّر أيضاً وهو ما قاله ابن هشام خلافاً لابن مالك...))⁽¹⁾ .

1 - المقاصد الذَّحَوِّيَّة : 3 / 479 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 89 .

3 - الدرَّة السَّيِّئَة : 400 .

4 - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1 / 134 .

5 - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 5 / 1441 ، ومنهج السَّالِك إلى أَلْفِيَّة ابن مالك : 3 / 722 .

6 - المناهج الكافية : 2 / 64 .

7 - الدرَّة السَّيِّئَة : 412 .

8 - أوضح المسالك : 4 / 297 ، وينظر : شرح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح : 2 / 586 ، والبحث الصَّرْفِي عند

ابن هشام : 274 .

9 - أَلْفِيَّة ابن مالك : 57 .

ومن وجوه تأثره ابن هشام أنّه لا يتعجّب من فعل لا يتفاوت معناه ، نحو: مَا أَتَ وَهَكَ ، قَالَ زكريا الأنصاري: ((... قوله (ومن نحو : مَا أَتَ زَيْدٌ مَا أَفْجَعَ مَوْتُهُ! وَأَفْجَحَ بِمَوْتِهِ !) (2) وهو ظاهر كلام ابن النّاطم وجرى عليه المرادي لكن المعروف خلافه ومن ثمّ قَالَ ابنُ هشام وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجّب منهما البتّة أي لا بناءً ولا توصلاً...)) (3) . وهذا رأي ابن هشام، إذ قال: ((وأما الجامد الذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجّب منهما البتّة...)) (4) . يظهر أنّه لا يتعجّب ممّا لا يتفاوت معناه وإنّ كَانَ له مصدر ، فليس قابلاً للتفاوت . وهناك مواضع أخرى وافق بها رأي ابن هشام (5) .

ملاحظات حول من نقل عنهم :

- المُتأمل في تأثر زكريا الأنصاري آراء العلماء السابقين ، يُلاحظ ما يأتي :
- 1 - تأثره علماء كثر ، وهذا التأثير يختلف من أثرٍ لآخر ، فمثلاً تأثر الرّمخشري والعكبري في كتابه (إعراب القرآن العظيم) وهو يبدو واضحاً وجلّياً ، وتأثره ابن مالك وابن هشام في كتابه (الدرّة السنيّة على شرح الألفيّة) يبدو واضحاً ، وهذا يعني أنّ تأثره لم يكن يجري على وتيرة واحدة .
 - 2 - قد يُصرّح باسم العالم الذي تأثره وهذا الأمر هو الغالب في تأثره .
 - 3 - عزوه الرأي إلى صاحبه يدلُّ على سعة اطلاعه ، ومعرفته بآراء العلماء السابقين له وأمانته العلميّة .

1 - حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : 1 / 98 .

2 - شرح ابن النّاطم : 330 .

3 - الدرّة السنيّة : 274 .

4 - أوضح المسالك : 3 / 242 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2 / 74 .

5 - ينظر : الدرّة السنيّة : 396 ، 403 ، 412 ، 417 - 418 ، 423 ، 425 .

ثانيًا: مَنْ نقلوا عنه:

كَانَ لَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ التَّأثيرُ الواضحُ في آثار العلماء الذين جاؤوا بعده ، فقد نقلَ العلماء آراءه ، وعلّقوا عليها ، وأقبلوا على كتبه فشرحوها ، ووضعوا عليها الحواشي والتعليقات ، ومن أهم العلماء الذين تأثروا:

1 - ناصر الدين محمد بن سالم المصري الشافعي الطبلاوي :

يُعَدُّ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ أهم شيوخ ناصر الدين الشافعي⁽¹⁾، وهذه التلمذة أثرت في منهج تأليف ناصر الدين الشافعي وطريقته ، يظهرُ هذا بوضوح في التشابه في الموضوع والتأليف ، قال مُحَقِّقُ الرِّسَالَتَيْنِ - تحفة نجباء العصر ومُرشدة المُشتغلين :- ((عُرِفَ الشَّيْخُ ناصر الدين الطَّبْلَاوِيُّ بتأثره الشديد بشيخه قاضي القضاة شيخ الإسلام زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (المتوفى 926هـ) في أعماله العلمية ؛ فقد كَانَ يستمد من كتبه الشيء الكثير...وهو في (مُرشدَة المُشتغلين) يحتذي حذو أستاذه في أفراد التَّأليف في التَّوْنِ السَّاكِنَةِ والتَّنوين...وفي المُقارَنة⁽²⁾ بين الرِّسَالَتَيْنِ تتضح الصِّلة بينهما والتأثير...⁽³⁾ .

عَرَفَ الطَّبْلَاوِيُّ الإخفاء: ((...حال بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد...))⁽⁴⁾، وهذا التعريف نفسه عند زكريا الأنصاري⁽⁵⁾ .

نلاحظُ أنَّ هذا القدر من التأثير انعكس على ثقافة الطَّبْلَاوِيِّ في تشابه مؤلفاتهما .

2 - علي بن إبراهيم الحلبي (ت1044هـ):

نقل الحلبي عن زكريا الأنصاري ، وخاصة من رسالته الموسومة بـ (مُقَمَّة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر) مواضع أقرب إلى الدرس النحوي ، قال: ((...وهو مُخالف لظاهر كلام شيخ الإسلام في (البسملة) . وقد بَيَّاه في الكلام عليها بما يوافق ما ذكرناه هنا))⁽⁶⁾، ومنه أيضًا أنَّ الاسم العلم بالغلبة يصحُّ أن يقع نعتًا ، قال: ((...لكن في (البسملة) لشيخ الإسلام زكريا أنَّ العلم بالغلبة يصحُّ أن يقع نعتًا باعتبار أصله قبل العَلَمِيَّة . وبَنَى عليه جواز كون (الرَّحْمَن) نعتًا للفظ الجلالة ، مع كونه علمًا بالغلبة .))⁽⁷⁾ .

ومنهُ أنَّ (بَلْ) تفيد الإضراب ويُقسم على قسمين هما: إضراب إبطالي ، وإضراب انتقالي وهو خاصُّ بالجُمْل ، قال: ((...ويوافقه قول شيخ الإسلام في (حواشي شرح جمع الجوامع) : المذكور : انقسام الإضراب إلى إبطالي وانتقالي خاصُّ بالجُمْل ، لأنَّه مع المفرد لا يكون إلا الإبطالي))⁽⁸⁾ .

1 - ينظر : مُرشدَة المُشتغلين في أحكام التَّوْنِ السَّاكِنَةِ والتَّنوين (مقمَّة المُحَقِّق) : 16 .

2 - الأَفْصَحُ : المِوَازَنَةُ .

3 - مُرشدَة المُشتغلين (مُقَمَّة المُحَقِّق) : 40 .

4 - نفسه : 92 .

5 - ينظر : تحفة نجباء العصر : 60 .

6 - فرائد العُقود العلويَّة : 2 / 484 .

7 - نفسه : 2 / 555 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 577 ، 616 .

8 - نفسه : 2 / 615 - 616 .

3 – زين العابدين بن محيي الدين بن يوسف بن زكريا الأنصاري (ت1068هـ):

هو حفيد القاضي زكريا الأنصاري نقل عنه في شرحه لـ (لامية العجم) ، قال: ((...والواو: واو (رُبَّ) وهي للقليل والكثير. وفيها سبعون لغة ذكرها جُثًا في المنفرجة...))⁽¹⁾.

فقد صرّح زين العابدين بنقله من كتاب المنفرجة .

4 – محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ):

نقل محمد مرتضى الزبيدي عن زكريا الأنصاري مواضع عتق منها ، قال: ((...قال شيخنا حاصل ما ذكره المؤلف أربع عشرة لغة ، وهو قصور ظاهر ، فقد قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري فُتِحَ سرُّه في شرح المنفرجة الكبير له ما نصُّه في رُبَّ سَدَّ بَعُونَ لُغَةً ضَمُّ الرَاءِ وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحة في الضم والفتح ، ومضمومة في الضم كل من السنته مع تاء التأنيث ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة ، أو مع ما ، أو معهما بأحوال التاء ، أو مجردة منهما ، فذلك ثمان وأربعون ، وضمُّها وفتحها مع إسكان الباء ، كلُّ منهما مع التاء مفتوحة أو مضمومة ، أو مع ما ، أو معهما بحالتي التاء أو مجردة ، فذلك اثنتا عشرة...))⁽²⁾ ، وهذا قول زكريا الأنصاري⁽³⁾ .

5 – محمد علي الصبّان:

نقل الصبّان نصوصاً كثيرة من مصنفات زكريا الأنصاري ولاسيما من حاشيته على شرح ابن الدّائمي (التّوة السّنية على شرح الألفية) ، ويمكن تقسيم التّأثير على قسمين هما:

الأول: التّأثير بالرّأي:

قال الصبّان في موضوع (جمع التّكسير): ((...وقوله كالصّفي) أصله: صَفَوِي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُنغمت في الياء وكُيوت الفاء للمناسبة. زكريا...))⁽⁴⁾ .

أراد الصبّان أن في (صفي) إعلالا بالقلب وإدغاماً ، وكُيوت الفاء لمناسبة الياء . وهذا قول زكريا الأنصاري في حاشيته (الدرّة السّنية على شرح الألفية)⁽⁵⁾ . ومنه أيضاً أن النّسب إلى الاسم المركّب تركيباً مزجياً ، يُنسب إلى جزئه الأوّل نحو: مَعِي كَرَب: مَعِيّ أو مَعْدَوِيّ والحذف أجود من القلب حملاً على النّسب إلى (قاضٍ) ، قال الصبّان: ((...وتقول في مَعِي كَرَب مَعِيّ ومعدويّ لأنّه كقاضٍ ، وينبغي أن يكون الرّاجح هنا الحذف كما هناك. زكريا...))⁽⁶⁾ .

أراد الصبّان أن المركّب المزجي يحمل في النّسب على الاسم المنقوص في وجهيه - الحذف والقلب - ، فكما أن الحذف أجود هناك كذلك هنا .

1 - شرح لامية العجم (زين العابدين) : 3 .

2 - تاج العروس : 2 / 475 (ريب) .

3 - ينظر : الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة : 55 - 56 .

4 - حاشية الصبّان : 4 / 172 .

5 - ينظر : الدرّة السّنية على شرح الألفية : 401 .

6 - حاشية الصبّان : 4 / 267 .

وهذا رأي زكريا الأنصاري ، إذ قال : ((... وينبغي أن يكون الرَّاجح هنا الحذف كما هناك...))⁽¹⁾ .

وهناك مواضع أخرى تأثّر الصّلين بها بزكريا الأنصاري⁽²⁾ .

الآخر: تفسير الألفاظ وضبطها:

أفاد الصّلين من زكريا الأنصاري تفسير الألفاظ وضبطها ، ومنه قال الصّدّيق: ((...والثيمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا بوق وهطلاء مُتتابعة المطر اهـ زكريا ...))⁽³⁾

وهذا قول زكريا الأنصاري⁽⁴⁾، ومنه أيضاً قوله: ((... قوله وشجن) بشين معجمه وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضاً الحزن والجمع أشجان . زكريا ((...))⁽⁵⁾ .

وهذا قول زكريا الأنصاري⁽⁶⁾ .

ومن مواضع ضبطه اللفظة قوله: ((... قوله بُهمة) بضمّ الموحدة: الشّجاع الذي لا يدري من أين يؤتى. زكريا...))⁽⁷⁾ ، وهذا قول زكريا الأنصاري⁽⁸⁾ ، والحق أنه لم ينفرد بتفسير هذه الألفاظ ، ولكن الصّلين نقل عنه .

6 – عبد الرحمن النّحراويّ المقرّب (ت1210هـ):

شرح زكريا الأنصاري المقّمة الجزريّة لابن الجزري ، ويبدو أنّ هذا الشّرح يُعدُّ في قَمّة شروح (المقّمة الجزريّة) إذ حلّ الكثير من رموزها ، وفهم الكثير من أسرار الصّوت العربي⁽⁹⁾ .

تأثّر المقرّب هذا الشرح فوضع عليه حاشية سمّاها بـ (النّكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقّمة تجويد القرآن) ، قال المقرّب : ((... هذه تقييدات على شرح شيخ الإسلام لمقدمة ابن الجزري المشهورة ... وسميتها النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام ...))⁽¹⁰⁾ .

7 – محمّد الخضري الشّافعي:

أفاد محمّد الخضري من مصنّفات زكريا الأنصاري ، ونقل بعض آرائه ، ومنها أن الألف إذا كانت ثالثة ومنقلبة عن واو ، لا تُمال للكسرة التي قبلها نحو: الكِبا ، فإذا أمّلت حُمِلت على الشّدوذ ، وقد تعارض بإمالة (الرِّبا) إذ ألفها مُنقلبة عن واو أيضاً، قال الخضري: ((...وشدّ إمالة الكِبا بالكسر وهي الكناسة من كبوت البيت أي كنسته ، ولا يُقال: هي لأجل الكسر لأنّه لا يُؤثّر في المُنقلبة عن واو ولا يرد أنّ إمالة الرِّبا مع أنّه واوي من

1 - الدّرّة السنيّة على شرح الألفيّة : 414 .

2 - ينظر : حاشية الصّلين : 202 / 4 ، 206 / 4 ، 294 / 4 ، 302 / 4 ، 306 / 4 .

3 - نفسه : 145 / 4 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 167 / 4 ، 182 / 4 ، 207 / 4 .

4 - ينظر : الدّرّة السنيّة : 397 ، والمناهج الكافية : 89 / 2 .

5 - حاشية الصّلين : 192 / 4 .

6 - ينظر : الدّرّة السنيّة : 405 .

7 - حاشية الصّلين : 183 / 4 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 192 / 4 ، 346 / 4 .

8 - ينظر : الدّرّة السنيّة : 402 .

9 - ينظر : الدقائق المُحكمة في شرح المقّمة (مقّمة المُحقّق) : 17 .

1 - النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام : 1 .

ربا يربو أي زادَ قياسيّة لأجل الكسر كما صرّح به شيخ الإسلام في شرح الشافية لأنّ كسر الرّاء له قوّة في الإمالة بخلاف كسر غيرها .⁽¹⁾

أرادَ الخضري أنّ الكسرة مع الرّاء لها قوّة في الإمالة بخلاف الكسرة مع غيرها من الحروف ؛ وبهذا يسقط اعتراض حملها على (الرّبا) في الإمالة .

وهذا رأي زكريا الأنصاريّ ، قال: ((...)) (ولا تُؤثّر الكسرة في) إمالة الألف (المنقلبة عن واو) سواء كانت قبلها أم بعدها ولم تكن على راء... (والكبا) بكسر الكاف والقصر للكناسة (شاذّ) إمالتها لأنّ ألفها عن واو بدليل... كبوت البيت أي كنسته... (وأما الرّبا) ومن دار ونحوهما ممّا فيه راء مكسورة مُتَقَمّة على الألف أو مُتَأخّرة عنها (فلاجل الرّاء) لم تشدّ إمالتها وإن كانت ألفه عن واو لما في الرّاء من التّكرار...⁽²⁾ .

ومن وجوه هذا التّأثير أيضًا أنّ هاء الوقف لا تلحق الفعل الماضي ، لأنّه لو قيل: ضربه لالتبس بالضمير ، ومنه قول الرّاجز:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أُظْلَلُهُ
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ غُهُ⁽³⁾
والشّاهد فيه حذف الجار في (لا أُظْلَلُهُ) إذ القياس (لا أُظْلَلُ فيه) ، وشذوذ اتّصال هاء الوقف بـ (عل) ، بالرّغم من أنّ بناءه عارض .

قال الخضري: ((قوله: (من عله) أي قوله:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أُظْلَلُهُ
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ غُهُ
أي لا أُظْلَلُ فيه وأَرْمَضُ ، وَأُضْحِي مضارعان مجهولان من رمضت رجله أي احترقت بحرّ الرّمضاء وهي الأرض الحارّة من الشّمس ، ومن ضحيت بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفًا هـ زكريا...⁽⁴⁾ .

وهذا قول زكريا الأنصاريّ: ((...)) قاله أبو ثروان وهو جواب عمّا هو وارد على قوله (وأما ما كانت حركته عارضة) وأُظْلَلُ مجهول أي أُظْلَلُ فيه لكنّه حذف الجار توسّعًا وأَرْمَضُ مجهول أيضًا من رمضت قدمه إذا احترقت من شتّة الرّمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشّمس... وأُضْحِي محمول أيضًا من ضحيت بالكسر والفتح إذا برزت لها...⁽⁵⁾

وأفادَ الخضري من زكريا الأنصاريّ في توضيح بعض الألفاظ منها قوله: ((...)) قوله (قاصعاء) هو جحر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل ، زكريا .⁽⁶⁾ ، وهذا قول زكريا الأنصاريّ⁽⁷⁾ ، وهذا التفسير مشهور في كتب المعجمات .

1 - حاشية الخضري : 2 / 409 .

2 - المناهج الكافية : 2 / 166 .

3 - المقاصد الذّحويّة : 3 / 503 ، قائله أبو ثروان ، والتور اللوامع : 6 / 305 .

4 - حاشية الخضري : 2 / 406 .

5 - الدرّة السنيّة : 418 .

6 - حاشية الخضري : 2 / 365 ، وللاستزادة ينظر : نفسه : 2 / 370 .

7 - ينظر : الدرّة السنيّة : 406 .

ثالثاً: مذهبه الصِّرفي:

لم يُصرِّح زكريا الأنصاري بمذهبه الصِّد رفي الذي كَانَ يلتزمه في آرائه ، فقد كَانَ يعرض الرأيين معاً ، ومن خلال إنعام النَّظر في آرائه ، وجدته يميل إلى رأي البصريين ويمكن توضيح هذا من خلال النقاط الآتية :

1 - مال في آرائه الذَّ حويّة إلى البصريين ، ورَجَّح رأي رائدهم سيبويه ، قال موسى علي موسى: ((وإن كَانَ الْمُصَنَّف - زكريا الأنصاري - رحمه الله - ظاهر الميل في الكثير من آرائه إلى مدرسة البصرة الذَّ حويّة ورائدها الأول سيبويه - رحمه الله -))⁽¹⁾، وهذا يُعَضِّد القول بأنَّه كَانَ يميل في آرائه الصِّد رفة إلى البصريين ، مثلما كَانَ في مذهبه النَّحوي .

2 - المُتَأَمِّل في موقفه من مسائل الخلاف الصِّد رفي بين البصريين والكوفيين يجد أنَّه أخذ برأي البصريين في ست مسائل ولم يخالفهم إلا في مسألتين هما: وزن (مَلَك) إذ تابع فيه الكسائي ، وأصل حركة همزة الوصل ، وهذا الأمر يرجَّح القول بأنَّه كَانَ يعتمد الرأى البصري .

3 - قد يكتفي بذكر رأي البصريين في المسألة ، من دون الإشارة إلى رأي الكوفيين، نحو ما ذهب إليه في وزن (تَوْرَاة) ، قال: ((قوله ﴿ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ ﴾ ⁽²⁾ : التَّوْرَاة : (فَوْعَلَةٌ) من: وَرِيَ الرَّند يري: إذا ظهر منه النَّار... وأصله: (وَوَرِيَّة) فأُبْلِت الواو الأولى تاءً كما قالوا: تولَّج ، وأصله وَوَلَج ، ثُمَّ أُبْلِت الياء ، لتحركها وانفتاح ما قبلها))⁽³⁾، فهو لم يذكر رأي الكوفيين ، إذ يرون أنَّ (التَّوْرَاة) مصدر من باب التَّفْعِيل ، وأصلها (تَوْرِيَّة) بزنة (تَفْعَلَةٌ) ، فاستثقلت الكسرة قبل الياء ، ففُتِحَتْ فتحةً ، ثُمَّ قُلِبَت الياء ألفاً ، فصارت (تَوْرَاة)⁽⁴⁾

ومنه أيضاً قوله في وزن (سَدِي) ، قال : ((... (كَسَدِي) أصله سَدَوْد الواو عين والياء زائدة ووزنه فَعِيل بالكسر لا فَعِيل بالفتح ثُمَّ نُقِلَ إلى فَعِيل بالكسر خلافاً للبغداديين...))⁽⁵⁾ ، فهو لم يشر إلى رأي الكوفيين ، إذ يرون أنَّ وزنها (فَعِيل) ، وأصلها (سَوِي) ، فُلبِت الياء إلى موضع العين ، ثُمَّ قُلِبَت الواو ياءً⁽⁶⁾ . وهذا يدلُّ على اعتداده برأي البصريين ، والميل إليه .

4 - يلحظ أنَّه كَانَ يُقدِّم رأي البصريين على الكوفيين - في ما استطعت حصره - ، ومنه مثلاً أنَّه إذا اجتمع في أوَّل الفعل المضارع تاءان اختلِف في المحذوف منهما قال:

1 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : (مقامة المُحَقِّق) : 81 .

2 - آل عمران : 3 .

3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 203 .

4 - ينظر : الزاهر : 1 / 168 ، والمشكل : 1 / 149 ، والمفردات : 168 ، والبيان : 1 / 190 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 / 81 - 82 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 205 ، وينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 174 .

6 - ينظر : الإنصاف : 2 / 795 - 796 مسألة رقم (115) .

((...ومذهب البصريين أنَّ المحذوف منهما الثانية لحصول الثقل بها ولأنَّ الأولى دالة على المَضارعة...ومذهب الكوفيين أنَّ المحذوف الأولى...))⁽¹⁾ .
وقال أيضاً: ((قوله ﴿ مُذْبَذِبِينَ ﴾ ⁽²⁾... والدَّ الان عند البصريين أصل ، وعند الكوفيين أصله (ذبب)...))⁽³⁾ .
ومنه أيضاً قوله: ((... (وايمن الله) بناء على ما ذهب إليه البصريون من أنَّه مفرد بزنة أَفْعَل...وذهب الكوفيين إلى أنَّه جمع يمين...))⁽⁴⁾ ، وهذا الأمر يفيد أنَّ رأي البصريين مُقَمَّ عند زكريا الأنصاري على غيره من الآراء .
5 - رَه رأي الكوفيين في أكثر من موضع منها : ذهب الكوفيين إلى أنَّه يجوز تكرار الفاء وحدها في الميزان الصَّرفي في الاسم المُضَعَّف ، قال زكريا الأنصاري : ((...وقال الكوفون) يجوز تكرير الفاء وحدها لأنَّ (زَلَزَل من زَلَّ وصَرَصَر) أي صوت (من صرَّ)...وهو ضعيف إذ لم يثبت تكرير مع الفصل بحرف أصلي...))⁽⁵⁾ .
وقد ردَّ على أهمَّ أعلام الكوفة منهم الكسائي في حكايته عن عبد القيس في قولهم بجواز دخول همزة الوصل على فعل الأمر المُ دَعَم نحو: اردَّ واعدَّ واقرَّ والقياس فيهنَّ أمَّا الفكَّ نحو: ارَّ دُ ، أو رَّ لا⁽⁶⁾ .
وقد ردَّ على الفراء أيضاً في وزن كلمة (أَشْيَاء) ، إذ قال : ((...بخلاف قول الفراء...))⁽⁷⁾ ، وردَّ رأيه أيضاً في وزن كلمة (مَ تُؤَنَة) ، إذ قال : ((...وقول الفراء أبعد للزوم كثرة التَّغيير على مذهبه...))⁽⁸⁾ .
والمُتأمل في هذا الرَّد يجد أنَّه كان يرَدُّ على الكوفيين عمدة وأفرال .
6 - ورود عبارات يُفهم منها ميله إلى رأي البصريين منها قوله: ((...وحكى الكسائي أنَّه سمع من عبد القيس اردَّواعدَّواقرَّ بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين...))⁽⁹⁾ .
وقال أيضاً في اشتقاق (أَوَّل) : ((...وقال الكوفون: أصله من: وأل يأل: إذا نجا...وهذا ليس بقياس بل القياس في مثل هذه الهمزة: أن تُلقَى حركتها على الساكن قبلها وتُحذف...))⁽¹⁰⁾ .
ومن هذه النَّقاط نخلص إلى أنَّ زكريا الأنصاري كان يميل إلى مذهب البصريين ، ويوافقهم في كثير من آرائهم ، وهذا يعني أنَّ البحث الصَّرفي عنده طُبِعَ بطابع التَّوس البصري - في الأغلب - .

1 - الدرَّة السَّنية على شرح الألفية : 447 .

2 - النِّساء : 143 .

3 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 232 .

4 - المناهج الكافية : 2 / 118 - 119 ، وللاستزادة ينظر: نفسه : 2 / 209 ، 2 / 255 ، والدرَّة السَّنية : 427 .

5 - المناهج الكافية : 2 / 154 ، وللاستزادة ينظر : إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 169 .

6 - ينظر : الدرَّة السَّنية على شرح الألفية : 447 .

7 - المناهج الكافية : 2 / 13 .

8 - نفسه : 2 / 148 .

9 - الدرَّة السَّنية على شرح الألفية : 447 .

10 - إعراب القرآن العظيم (زكريا الأنصاري) : 169 .

الخاتمة

لقد توخيتُ أن أدرس البحث الصرفي عند زكريا الأنصاريّ ، وأكشف عن جهوده ، وأرجو أن أكون قد تمكنتُ من بلوغ ما أهدف إليه في تتبّع هذا الجهد ، واستيفاء متطلباته في حدود استطاعتي ، وما أسعفتني به المصادر ، ويمكن إجمال أهمّ النتائج التي توصّلت إليها بما يأتي:

1 - تُعدّ القراءات القرآنية من موارد المهمة في الاستشهاد ، إذ استشهد بقراءات القرّاء السبعة ، والعشرة ، والأربعة عشر ، وحفلت قراءة الجمهور بمكانة خاصّة عنده ، إذ يقمّها على غيرها من القراءات .

2 - يمكن عدّ زكريا الأنصاريّ من العلماء الذين استشهدوا بالحديث النبويّ الشريف ، واحتجّ بمضمونه وما جاء به من مدلول صرفيّ أو نحويّ أو غيرهما ، فقد استشهد بخمسة أحاديث نبويّة شريفة تصلح للبحث الصرفي .

3 - تبنّى لي من خلال هذا البحث أنّه تشدّد بقيد الزمن في الاستشهاد بالشعر العربي ، فهو لم يستشهد بشعر الشعراء المحدثين الذين جاؤوا بعد القرن الثاني الهجري ، أمثال أبي تمام ، والبحتري .

4 - لم يكن استشهاده بالمثل العربي بالكثير ، إذ كان قليل الاستشهاد بهذا الأصل ، فلم يرد عنه إلا ثلاثة أمثال تصلح للبحث الصرفيّ .

5 - علّل زكريا الأنصاري الأحكام الصرقيّة بعِللٍ صرقيّة كثيرة ومتنوّعة ، وهي في معظمها علل تعليمية غير جدليّة ، فهو لم يعلّل بالعلل الثواني ، والثالث ، فضلاً على أنّها لا تخرج عمّا ذكره العلماء الأوائل .

6 - إنّ الماتّة الصرقيّة في آثاره كانت وافرة ، ومتنوّعة ، فهي لم تقتصر على جانب دون آخر ، بل شملت أبواب الصرف جميعها ، نحو: الميزان الصرفي ، وحروف الزيادة ، والإعلال ، والإبدال ، والإمالة ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، وتصرف الأفعال ، والإدغام وغيرها من الأبواب الصرقيّة .

7 - قد ينفرد ببعض آرائه الصرقيّة ، نحو: القول بالتوسّط بين الاطراد والمنع في أنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى ، وجمع (فاعِل) صفة لمذكّر على (فَواعِل) ، وعدمجيء (أفعل التفضيل) من الفعل المزيد بالهمزة بالجواز ليس بالجواز المطلق ولا المنع المطلق وغيرها من الآراء ، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا النوع من الآراء جاء عنده على نحو قليل .

8 - ربّما يخالف في بعض آرائه الصرقيّة علماء كباراً مثل: سيبويه والفرّاء ، والمبرد ، وابن السّراج وغيرهم ، ومخالفته لهم لها ما يدعمها من الأدلّة والحجج .

9 - كان يميل إلى منهج البصريين في بحثه الصرفيّ ، ومصادق ذلك ما ذهب إليه من أنّ المصدر أصل الاشتقاق ، ورأيه في وزن (مَرْمَرِيّ) ، وأصل كلمة (النَّاس) ، فضلاً عن استعماله مصطلحات صرقيّة بصرية .

10 - ظهر اهتمامه واضحاً في نسبة الآراء الصرفية إلى أصحابها ، وهذا الأمر يدلّ على أمانته العلمية ، وسعة اطلاعه .

- 11- دأب في رّه على العلماء على أن يتّبع الرأي الشائع ، ويترك الرأي النادر ، ويحتكم في رفض الرأي على قيم علمية يلتزمها ، ويظهر هذا في رّه على الفراء ، والزجاج ، وابن السراج ، والجوهري وغيرهم .
- 12- حفلت آثاره اللغوية بمسائل الخلاف الصرفي ، فأثرتها مائة وعلم ل ، وكان له في بحثها مواقف واضحة ، سواء أكان هذا الخلاف بين مذهبين لغويين أم بين أصحاب المذهب الواحد .
- 13- تأثر آراء العلماء السابقين ، غير أنّ هذا التأثير لم يجر على نمط واحد بل يختلف من أثر إلى آخر ، فقد تأثر الزمخشري ، والعكبري كثيراً في كتابه (إعراب القرآن العظيم) ، وبابن مالك ، والمرادي ، وابن هشام في كتابه (الدرّة السنية على شرح الألفية) وهذا يدلّ على أنّ انتفاعه من العلماء كان دقيقاً ، وفي مكانه المناسب ، فضلاً عما يكشف عنه هذا الأمر عن مشاركة هؤلاء العلماء بأرائهم ، وتعليقاتهم في آثاره اللغوية .
- 14- توخّى في استعماله للمصطلحات الصرفية ، المصطلحات الشائعة للدلالة على الباب الصرفي ، مثل استعماله مصطلح (التصغير) وعدم استعماله مصطلح (التحقير) ، وكذلك استعماله مصطلح (النسب) وعدم استعماله مصطلح (الإضافة) .
- 15- اهتمّ باللغات الأخرى مثل: اللغة الفارسية ، واللغة السريانية ، واللغة العبرية ، وكان يبنّ على هذه اللغات ، وأكثرها ورواً عنده هي اللغة الفارسية .
- 16- كان منهجه في عرض المائة الصرفية يعتمد على الاستطراد والتفريع ، والاستفاضة في الحديث عن فروع المعرفة من ظواهر لغوية ، وبلاغة ، وأدب ، وتاريخ ، وهذا يدلّ على سعة معرفته .
- 17- كانت عنايته واضحة في البحث الصوتي ، خاصة في ما يتعلّق بآثاره التي تناول فيها أحكام التجويد مثل: (الدقائق المحكمة في شرح المقدمة) ، و(تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمدوّالقصير) ، إذ فيهما مائة صوتية وافرة .
- 18- انتفع دارسون كثيرون بما ترك من آثار لغوية وقرآنية لقيت بعده قبولاً واستحساناً ، تتمثّل بالتأثر في موضوعاته ، والنقل منها ، واختصارها ، وشرحها بحواشٍ ، وقد شهد بعضهم بأنّه من أئمة اللغة العربية .

ثبّت المصادر

* القرآن الكريم .

أوّلاً : الكتب المطبوعة :

- انتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي ، ط1 ، عالم الكتب ، لبنان - بيروت ، 1987م .
- الإبدال والمعاقبة والنظائر ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: عزّ الدين التنوخي ، ط2 ، دار صادر ، بيروت ، 1412هـ - 1993م .
- ابن برّ ي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه (اللباب في الرّعلّى ابن الخشاب) ، د. حاكم مالك الزيادي ، ط1 ، مطبعة القادسية ، العراق - الديوانية ، 1427هـ - 2006م .
- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1973هـ - 1974م .
- ابن عصفور والتصريف ، د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، سوريا - دمشق ، 1421هـ - 2000م .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، ط1 ، مكتبة النهضة، بغداد ، 1385هـ - 1965م .
- ابن يعيش النحوي (553 - 643هـ)، د. عبد الإله نبهان ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1997م .
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، 1389هـ - 1969م .
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدميّاطي (ت1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1422هـ - 2001م .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمر بن العلاء ، د. عبد الصبور شاهين ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1408هـ - 1987م .
- ارتشاف الصّوب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1418هـ - 1998م .
- ارتقاء السيّادة في علم أصول النحو، يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت1096هـ) ، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، ط1 ، مطبعة النواعير ، العراق - الرمادي ، 1411هـ - 1990م .
- إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) (ت751هـ) ، تحقيق: محمود نصار ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1425هـ - 2004م .

- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، د. أمان الدين حتحات ، ط1 ، دار القلم العربي ، سوريا - حلب ، 1427هـ - 2006م .
- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق: محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- أسرار النحو ، أحمد بن سليمان (ابن كمال باشا) (ت940هـ) ، تحقيق: أحمد حسن حامد ، ط2 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1422هـ - 2002 .
- أسس علم الصرف (تصريف الأفعال والأسماء) ، د. رجب عبد الجواد إبراهيم ، ط1 ، دار الآفاق العربية ، مصر ، 1423هـ - 2002م .
- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن الكمال بن محمد السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ - 1985م
- اشتقاق أسماء الله ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، 1394هـ - 1974م .
- أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين ، د. أحمد محمد قنور ، ط2 ، دار الفكر ، دمشق ، 1424هـ - 2003م .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، ط3 ، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، مصر ، 1961م .
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية ، 1393هـ - 1973م .
- الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، 1988م .
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت316هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407هـ - 1987م .
- أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نخلة ، دار المعرفة الجامعية ، 2004م .
- الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة ، زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ) ، تحقيق: د. عبد المجيد دياب ، دار الفضيحة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، محمد بن أحمد بن خالويه الأصبهاني (ت603هـ) ، ضبط: أبو محمد الأسيوطي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1427هـ - 2006م .
- إعراب القراءات الشواذ ، عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز ، ط1 ، عالم الكتب ، لبنان - بيروت ، 1417هـ - 1996م .
- إعراب القرآن ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ) ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، ط3 ، عالم الكتب، بيروت ، 1409هـ - 1988م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، ط3 ، لبنان - بيروت ، 1389هـ - 1969م .
- الإعراب في جدل الإعراب ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م .

- 📖 الاقتراح في علم أصول النُّحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، ط1 ، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت ، 1418هـ - 1998م .
- 📖 الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي(ت521هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا ، ود. حامد عبد المجيد ، ط2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م .
- 📖 الإقناع في القراءات السبع ، أحمد بن علي بن خلف الأنصاري (ت540هـ) ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي ، تقديم: د. فتحي عبد الرحمن حجازي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1419هـ - 1999م .
- 📖 ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ) ، ط1 ، مطبعة أمير ، إيران - قم ، 1412هـ - 1992م .
- 📖 الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط1 ، مطبعة نهضة مصر ، مصر ، 1376هـ - 1957م .
- 📖 الأمالي الشجرية ، هبة الله بن علي بن محمد الشجري (ت542هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، لبنان - بيروت .
- 📖 الانتصاف من الكشّاف (بهامش تفسير الكشّاف)، أحمد بن المنير الإسكندري ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1424هـ - 2003م .
- 📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4 ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1380 - 1961م .
- 📖 أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت685هـ) ، ط1 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، لبنان - بيروت .
- 📖 أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف ، 1971م .
- 📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة العصرية ، بيروت ، 1423هـ - 2003م .
- 📖 إيجاز التعريف في علم التصريف ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق: د. حسين أحمد العثمان ، ط1 ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، لبنان - بيروت ، 1425 - 2004م .
- 📖 الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ابن الحاجب)(ت646هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العليلى ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1982م .
- 📖 إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل ، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري (ت328هـ) ، تحقيق : عبد الرحيم الطرهوني ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1428هـ - 2007م .
- 📖 البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980م .
- 📖 البرهان في علوم القرآن ، محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار المعرفة ، لبنان - بيروت .

- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000م .
- بهجة خاطر ونزهة الناظر في الفروق اللغوية والاصطلاحية ، يحيى بن حسين البحراني (ت القرن العاشر الهجري) ، تحقيق: أمير رضا عسكري ، ط1 ، المؤسسة الرضوية للطباعة والنشر ، إيران ، 1426ق - 1384ش .
- البيان في تفسير القرآن ، أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت1413هـ) ، ط4 ، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان - بيروت ، 1395هـ - 1975م .
- البيان في غريب إعراب القرآن، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، انتشارات الهجرة ، إيران - قم ، 1403هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ) . ج2 : تحقيق: علي هلالي .
- ج3 : تحقيق: عبد الكريم الغرباوي .
- ج13 : تحقيق: د. حسين نصّار .
- ج15 : تحقيق: الترزي وحجازي والطحاوي والغرباوي ، مطبعة الكويت ، الكويت ، 1965م .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت400هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، مصر ، 1376هـ - 1956م .
- تاريخ النور السافر عن اخبار القرن العاشر ، عبد القادر بن عبد الله العيدروسي (ت 1038 هـ) ، تصحيح : محمد رشيد افندي الصفار ، مطبعة الفرات ، العراق - بغداد ، 1353هـ - 1934م .
- التيبان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين العكبري ، ط3 ، مطبعة أمير ، إيران - قم ، 1379هـ .
- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمدّ والقصر ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق: د. محيي هلال السرحان ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1406هـ - 1986م .
- التدريب في تمثيل التقريب ، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ، تحقيق: نهاد فليح حسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1987م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر ، 1387هـ - 1967م .
- تصريف ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق: د. عادل عبد الحميد عبد العزيز ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1426هـ - 2006م .
- تصريف الأسماء في اللغة العربية ، د. شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005م .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، تقديم: صالح القرماضي ، تونس ، 1973م .
- التصريف الملوكي ، عثمان بن جني (ت392هـ) ، تصحيح محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، علّق: عليه أحمد الخاني ومحيي الدين الجراح ، ط2 ، دار المعارف للطباعة ، دمشق .

- التطبيق الصرفي ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1979م .
- التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم دراسة دلالية مقارنة ، عودة خليل أبو عودة ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء ، 1405هـ - 1985م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه ، د. رمضان عبد التّوّاب ، ط1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1404هـ - 1983م .
- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتّى الزمخشري ، د. يحيى عابنة ، ط1 ، جدارا للكتاب العالمي ، وعالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2006م .
- التطور النحوي للغة العربيّة ، برجشتراسر ، تصحيح وتعليق: د. رمضان عبد التّوّاب ، ط4 ، الشركة الدوليّة للطباعة ، مصر ، 1423هـ - 2003م .
- التّعريف بالتّصريف ، د. علي أبو المكارم ، ط1 ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، 1428هـ - 2007م .
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 1427هـ - 2007م .
- تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي ، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان - بيروت ، 1423هـ - 2002م .
- تفسير النّسفيّ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي (ت710هـ) ، تقديم: قاسم الشماعي الرفاعي ، مراجعة: إبراهيم محمد رمضان ، ط1 ، دار القلم ، لبنان - بيروت ، 1408هـ - 1989م .
- تقريب النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد بن علي بن الجزري الدمشقي (ت833هـ) ، تصحيح: عبد الله محمد الخليلي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1423هـ - 2002م .
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) ج1 : تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مراجعة: محمد علي النجار . ج5 : تحقيق: د. عبد الله درويش ، مراجعة محمد علي النجار . المؤسّسة المصريّة العامة للتأليف والنشر والترجمة ، 1964م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت749هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1422هـ - 2001م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ) ، ضبط: صدقي جميل العطار ، تقديم: خليل الميس ، دار الفكر ، لبنان - بيروت ، (1425 ، 1426 هـ) - 2005م .
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) ، تحقيق: محمد صدوق الجزائري ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1426هـ - 2005م .
- جامع كرامات الاولياء ، يوسف بن اسماعيل النبھاني (ت 1350 هـ) ، تحقيق : ابراهيم عطوة عوض ، ط1 ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1381هـ - 1962م .

- الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبي (ت671هـ) ، تحقيق: محمد بيومي ، وعبد الله المنشاوي ، مكتبة الإيمان ، مصر - القاهرة .
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ، د. عبد البديع النيرباني ، ط1 ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، سوريا - دمشق ، 1427هـ - 2006م .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ، محمد بن أحمد (ت819هـ) ، تصحيح: عثمان حلمي ، ط3 ، عالم الكتب ، لبنان - بيروت ، 1404هـ - 1984م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري الشافعي (ت1287هـ) ، تعليق: تركي فرحان المصطفى ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1419هـ - 1998م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1421هـ - 2000م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد علي الصبان (ت1206هـ) ، تحقيق: محمود بن جميل ، ط1 ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 1423هـ - 2000م .
- الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ) ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي ، تقديم: د. فتحي حجازي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1420هـ - 1999م .
- الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1421هـ - 2001م .
- الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق: د. مازن المبارك ، ط1 ، دار الفكر المعاصر ، لبنان - بيروت ، 1411هـ - 1991م .
- الحدود في النحو (رسائل في النحو واللغة) ، علي بن عيسى بن علي الرماني (ت384هـ) ، تحقيق: د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1388هـ - 1969م .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد ضاري حمادي ، ط1 ، مؤسسة المطبوعات العربية ، لبنان - بيروت ، 1402هـ - 1982م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط3 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1409هـ - 1989م .
- الخصائص ، عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، ط2 ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ج1 = 1371هـ - 1952م .
- ج2 = 1374هـ - 1955م .
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قنوري الحمد ، ط1 ، مطبعة الخلود ، بغداد ، 1406هـ - 1986م .
- دراسات في علم الصرف ، د. عبد الله درويش ، ط3 ، مكتبة الطالب الجامعي ، المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة ، 1408هـ - 1987م .
- دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998م .

- دراسات في كتاب سيويه ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت .
- دراسات في اللغة والنحو ، د. عدنان محمد سلمان ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1991م .
- الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري ، د. حمودي زين الدين عبد المشهداني ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1426هـ - 2005م .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980م .
- الدرة السنية على شرح الألفية ، زكريا بن محمد الأنصاري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1933م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ) ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، 1421هـ - 2001م .
- الثو المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (السمين الحلبي) (ت756هـ) ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ود. جاد مخلوف جاد ، ود. زكريا عبد المجيد النوتي ، تقديم: د. أحمد محمد صيرة ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1414هـ - 1994 .
- دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط3 ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1958م .
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤب (من علماء القرن الرابع الهجري) ، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي ، ود. حاتم صالح الضامن ، ود. حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1407هـ - 1987م .
- دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني ، د. محمد ياس خضر الدوري ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1427هـ - 2006م .
- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق: د. نسيب نشاوي ، مطابع ألف باء ، دمشق ، 1400هـ - 1980م .
- ديوان ابن مقبل ، تحقيق: د. عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، 1381هـ - 1962م .
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق: محمد عبده عزام ، ط4 ، دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق د. محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، مصر .
- ديوان جرير ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1379هـ - 1960م .
- ديوان جميل (شعر الحب العذري) ، جمع وتحقيق: د. حسين نصار ، ط2 ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، 1967م .
- ديوان روبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) ، تصحيح وليم بن الورد البروسي ، برلين ، 1903م .

- ديوان سراقه البارقي ، حققه وشرحه: حسين نصّار ، ط1 ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1366هـ - 1947م .
- ديوان شعر ذي الرُّمّة ، عني بصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري هيس مكارتنى ، طبع على نفقة كلية كمبريج في مطبعة الكلية ، 1337هـ - 1919م .
- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق: فوزي عطوي ، ط1 ، مطبعة الأمان ، لبنان - بيروت ، 1969م .
- ديوان عَهِى بن زيد العبادي ، تحقيق: محمد جبار المعبيد ، مطبوعات مديرية الثقافة والإرشاد ، بغداد ، 1965م .
- ديوان علقمة الفحل بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري (ت476هـ)) ، تحقيق: لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، مراجعة: د. فخر الدين قباوة ، ط1 ، مطبعة الأصيل ، سوريا - حلب ، 1389هـ - 1969م .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع ، ط1 ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان - بيروت ، 1418هـ - 1997م .
- ديوان مجنون ليلى ، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، 1979م .
- رسالتان في علم الصرف ، السنباطي (ت905هـ) ، والمرصفي (ت1307هـ) ، تحقيق: د. أحمد ماهر البقري ، مطبعة الانتصار ، مصر - الإسكندرية ، 1409هـ - 1988م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، ط2 ، دار القلم، دمشق ، 1405هـ - 1985م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ) ، تصحيح وضبط: علي عبد الباري عطية ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1426هـ - 2005م .
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة ، الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي (ت438هـ) ، تحقيق: د. مصطفى عدنان محمد سلمان ، ط1 ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ودار العلوم والحكم ، سوريا ، 1424هـ - 2004م .
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، محمد بن القاسم بن الأنباري ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1399هـ - 1979م .
- الزبدة في الصرف ، محمد بن محمد الفارسي (ت957هـ) ، تحقيق: د. حميد الفتلي ، مكتب صخر للتنضيد الطباعي ، بغداد ، 2008م .
- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء ، د. زين كامل عبد الحميد الخويسكي ، تقديم: د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر - الإسكندرية ، 1403هـ - 1983م .
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، أحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ) ، تحقيق: د. حسين بن فيض الله الهمداني ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1958م .
- سر صناعة الإعراب ، عثمان بن جني ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، وأحمد رشدي شحاته عامر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت .

- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت297هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1408هـ - 1987م .
- سنن النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت303هـ) ، دار الحديث ، القاهرة ، 1407هـ - 1987م .
- شذا العرف في فنّ الصرف ، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت1315هـ) ، اعتنى به: د. عبد الحميد هندأوي ، ط4 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1422هـ - 2001م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ) ، المكتب التجاري للطباعة ، لبنان - بيروت .
- شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط7 ، مطبعة أمير ، إيران - قم ، 1382ش .
- شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك ، محمد بن محمد بن مالك (ت686هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1420هـ - 2000م .
- شرح التسهيل ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1422 - 2002م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1427هـ - 2006م .
- شرح التصريف (التفتازاني) (جامع المقدمات) ، ط2 ، مؤسسة النشر الإسلامي ، إيران - قم ، 1422هـ . ق .
- شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور) (ت669هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1402هـ - 1982م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ) ، تصحيح: أحمد عزو عناية ، ط1 ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان - بيروت ، 1428هـ - 2007م .
- شرح ديوان لييد بن ربيعة العامري ، تحقيق: د. إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، 1962م .
- شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الاستربادي (ت688هـ) ، تصحيح: يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران ، 1398هـ - 1978م .
- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) ، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت746هـ) ، تصحيح: عثمان حلمي ، ط3 ، عالم الكتب ، لبنان - بيروت ، 1404هـ - 1984م .
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستربادي ، تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 2000م .

- شرح شافية ابن الحاجب (النظام) ، الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري) ، تصحيح: علي الشملوي ، ط1 ، شركة شمس المشرق للطباعة ، لبنان - بيروت ، 1412هـ - 1992م .
- شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) ، عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني (ت776هـ) ، تصحيح: عثمان حلمي ، ط3 ، عالم الكتب ، لبنان - بيروت ، 1311هـ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، مطبعة شريعت ، إيران - طهران ، 1382هـ . ش .
- شرح شواهد الشافية ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 2000م .
- شرح عيون كتاب سيبويه ، هارون بن موسى بن صالح القرطبي (ت401هـ) ، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، ط1 ، مطبعة حسان ، القاهرة ، 1404هـ - 1984م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، ط2 ، مطبعة باسدار إسلام ، إيران ، 1426هـ - 2005م .
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدي ، وعلي السيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1429هـ - 2008م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، العراق - بغداد ، 1397هـ - 1977م .
- شرح مراحي الأرواح ، أحمد بن عبد الله الرومي (ديكنقوز) (ت860هـ) ، ط3 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1379هـ - 1959م .
- شرح المراح في التصريف ، محمود بن أحمد العيني (ت855هـ) ، تحقيق: د. عبد الستار جواد ، بغداد ، 1990م .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، القاهرة .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ) ، تصحيح: إبراهيم شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1417هـ - 1996م .
- شرح الملوك في التصريف ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط2 ، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان - بيروت ، 1408هـ - 1988م .
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069هـ) ، تحقيق: د. محمد كشاش ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان -

- بيروت ، 1418هـ - 1998م .
 شواذ القراءات ، محمد بن أبي نصر الكرمانى (ت535هـ) ، تحقيق: د. شمران العجلي، ط1، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1422هـ - 2001م .
 شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت .
 صاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م .
 الصحاح ومدارس المعجمات العربية ، أحمد عبد الغفور عطار ، ط2 ، بيروت ، 1386هـ - 1967م .
 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد السجستاني (ت354هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ط3، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1418هـ - 1997م .
 صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) ، تصحيح: د. محمد محمد تامر ، ط1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2004م .
 الصرف ، د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة ، العراق - الموصل ، 1991م .
 الصرف الكافي ، أيمن أمين عبد الغني ، مراجعة: د. عبده الراجحي ، ود. رشدي طعيمة ، ود. محمد علي سحلول ، ود. إبراهيم إبراهيم بركات ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1421هـ - 2000م .
 الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها ، د. محمد سعود المعيني ، مطبعة جامعة البصرة ، 1982م .
 الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) ، دار مكتبة الحياة ، لبنان - بيروت .
 الطبقات الكبرى (لوائح الانوار فى طبقات الاخبار) ، عبد الوهاب بن احمد بن علي الانصاري (الشعراني) (ت 973 هـ) ، تصحيح : عبد الغني محمد علي ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1427 هـ - 2006م .
 ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، 1985م .
 ظاهرة التعويض فى العربية وما حُمِلَ عليها من المسائل ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ط1 ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1407هـ - 1987م .
 ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ط1 ، مطبعة المجد ، القاهرة ، 1403هـ - 1982م .
 ظاهرة القلب المكاني فى العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ط1 ، دار عمّار (عمان) ، ومؤسسة الرسالة (بيروت) ، 1406هـ - 1986م .
 العربية والنص القرآني (دراسة للقضايا اللغوية فى كتب إعراب القرآن ومعانيه فى أوائل القرن الثالث الهجري) ، د. عيسى شحاته عيسى علي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001م .

- العقد الفريد ، شهاب الدين أحمد بن عبد ربّه الأندلسي (ت328هـ) ، تقديم: خليل شرف الدين ، ط1 ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1986م .
- العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د. محمود جاسم الدرويش ، ط1 ، مطبعة السطور ، بغداد ، 1423هـ - 2002م .
- علم الصرف (القسم الأول) تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1401هـ - 1981م .
- عمدة الصرف ، كمال إبراهيم ، ط2 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1376هـ - 1957م .
- غاية النهاية في طبقات القُرّاء ، محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره: ج . برجشتراسر ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1402هـ - 1982م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، الحسن بن محمد النيسابوري ، ضبط: زكريا عميرات ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1416هـ - 1996م .
- الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية ، أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي (ت639هـ) ، تحقيق: حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1411هـ - 1991م .
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقيّ ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم ، وماهر ياسين فحل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1422هـ - 2002م .
- فتح الرحمن شرح ما يلتبس من القرآن ، زكريا بن محمد الأنصاريّ ، تحقيق: د. يحيى مراد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1424هـ - 2003م .
- فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية ، علي بن إبراهيم الحلبي (ت1044هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2007م .
- الفعل في نحو ابن هشام ، د. عصام نور الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1428هـ - 2007م .
- الفلاح شرح المراح ، أحمد بن سليمان (ابن كمال باشا) ، ط3 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1379هـ - 1959م .
- الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم (ت385هـ)، المطبعة الرحمانية، مصر، 1348هـ.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) ، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق - بغداد ، 1402هـ - 1983م .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ط2 ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، 1376هـ - 1957م .
- في تصريف الأفعال ، د. عبد الرحمن شاهين ، مكتبة الشباب ، مصر ، 1986م .
- في الصرف العربي نشأة ودراسةً ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1399هـ - 1979م .
- في علم الصرف ، د. أمين علي السيد ، ط2 ، دار المعارف ، مصر ، 1972م .
- في اللهجات العربية القديمة ، د. إبراهيم السامرائي ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1994م .

- القاموس الاسلامي ، احمد عطية الله ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1386 هـ - 1966 م .
- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، 1403 هـ - 1983 م .
- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، 2000 م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، دار القلم ، القاهرة ، 1966 م .
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ، محمد بن محمد بن الجزري ، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1403 هـ - 1983 م .
- الكافي في القراءات السبع ، محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت476هـ) ، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1421 هـ - 2000 م .
- الكامل ، محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاته ، مطبعة نهضة مصر ، مصر .
- كتاب الإبدال ، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (أبو الطيب) (ت351هـ) ، تحقيق: عز الدين التتوخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، دمشق ، 1379 هـ - 1960 م .
- كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) ، محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ) ، تحقيق: د. أحمد راتب حموش ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1420 هـ - 2000 م .
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، الحسين بن أحمد (بن خالويه) ، مطبعة منير ، بغداد .
- كتاب الأفعال (ابن القطاع) ، علي بن جعفر السعدي اللغوي (ت515هـ) ، ط1 ، حيدر آباد الدكن ، ج1 + ج2 : 1360 هـ ، ج3 : 1361 هـ .
- كتاب الأفعال (ابن القوطية) ، محمد بن عمر بن عبد العزيز (ت367هـ) ، تحقيق: علي فوده ، ط3 ، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، 1421 هـ - 2001 م .
- كتاب الأفعال (السرقسطي) ، سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (ت بعد400هـ) ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ، مراجعة: د. مهدي علاّم ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1395 هـ - 1975 م .
- كتاب التذكرة في القراءات ، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت399هـ) ، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط2 ، الزهراء للإعلام العربي ، مصر - القاهرة ، 1411 هـ - 1991 م .
- كتاب التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان - بيروت ، 1424 هـ - 2003 م .
- كتاب التكملة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1401 هـ - 1981 م .

- كتاب التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد الداني ، تصحيح: أوتو يرتزل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1416 هـ - 1996 م .
- كتاب جمهرة الأمثال ، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد 406 هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، ط2 ، دار الجيل ، لبنان - بيروت ، 1408 هـ - 1988 م .
- كتاب السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت324 هـ) ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، ط3 ، دار المعارف ، مصر .
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، 1425 هـ - 2004 م .
- كتاب شرح أبيات سيبويه ، أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، ط1 ، مطبعة الغري الحديثة ، العراق - النجف ، 1974 م .
- كتاب العنوان في القراءات السبع ، إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي (ت455 هـ) ، تحقيق: د. زهير زاهد ، ود. خليل العطية ، ط2 ، مؤسسة المنار ، العراق - النجف .
- كتاب العين ، خليل بن أحمد الفراهيدي (ت175 هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1404 هـ - 1984 م .
- كتاب الكليات ، أبو البقاء الحنفي الحسيني الكفوي (ت1094 هـ) ، مطبعة العامرة ، 1287 هـ .
- كتاب معاني القراءات ، محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي ، تقديم: د. فتحي عبد الرحمن حجازي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1420 هـ - 1999 م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت538 هـ) ، تصحيح: محمد عبد السلام شاهين ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1424 هـ - 2003 م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) (ت 1067 هـ) ، تصحيح : محمد شرف الدين ، ورفعت بيلكة الكليسي ، وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية ، استانبول ، 1362 هـ - 1943 م .
- الكنز في القراءات العشر ، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت740 هـ) ، تحقيق: د. خالد أحمد المشهداني ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1425 هـ - 2004 م .
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، محمد بن محمد الغزي (ت1061 هـ) ، تحقيق: جبرائيل سليمان ، ط1 ، بيروت ، 1979 م .
- لسان العرب ، محمد بن مكرم الأفرريقي المصري (ت711 هـ) ، دار صادر ، بيروت ، 1955 م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973 م .
- لمع الأدلة ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377 هـ - 1957 م .

- اللمع في العربية ، عثمان بن جني ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1398هـ - 1978م .
- اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د. عبد الغفار حامد هلال ، حورس للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998م .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1398هـ - 1978م .
- مباحث في علم الصرف ، د. إبراهيم محمد عبد الله ، ط2 ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1425هـ - 2004م .
- المبدع في التصريف ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1402هـ - 1982م .
- المبدع الملخص من الممتع ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس ، المطبعة الإسلامية ، القاهرة ، 1403هـ - 1983م .
- المبسوط في القراءات العشر ، أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت381هـ) ، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1980م .
- المبهم في القراءات السبع ، عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله (ت541هـ) ، تحقيق: سيد كسروي حسن ، ط1 ، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت ، 1427هـ - 2006م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، نصر الله بن محمد بن محمد الموصلي (ت637هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1358هـ - 1939م .
- مجاز القرآن ، معمر بن المثنى التيمي (ت210هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1970م .
- مجالس العلماء ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 1962م .
- مجمع الأمثال ، أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت518هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار الجيل ، لبنان - بيروت ، 1407هـ - 1987م .
- مجمع البيان لعلوم القرآن ، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) ، ط1 ، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع ، إيران - طهران ، 1417هـ - 1977م .
- مجل اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ - 1986م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، عثمان بن جني ، تحقيق: ج1: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي .
- ج2: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي .
- المطابع التجارية ، مصر ، القاهرة ، 1424هـ - 2004م .
- المحرر في النحو ، عمر بن عيسى الهرمي (ت702هـ) ، تحقيق: د. منصور علي محمد عبد السميع ، ط1 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 1426هـ - 2005م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1422هـ - 2001م .
- المحيط في اللغة ، إسماعيل بن عبد (ت385هـ) ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1414هـ - 1994م .
- المختصر البارع في قراءة نافع ، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي (ت741هـ) ، تحقيق: د. فتحى العبيدي ، ط1 ، دار الرفاعي ، ودار القلم ، سوريا ، 1425هـ - 2004م .
- المخصص ، علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي (ت458هـ) ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت .
- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. مصطفى النحاس ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1401هـ - 1981م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، ط2 ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1377هـ - 1958م .
- المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ، محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري ، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي ، ط2 ، دار الرائد العربي ، لبنان - بيروت ، 1406هـ - 1986م .
- المذكر والمؤنث (الثُسْثُري) ، سعيد بن إبراهيم التستري (ت361هـ) ، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1403هـ - 1983م .
- المذكر والمؤنث (الفراء) ، يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 1975م .
- المذكر والمؤنث (المبرد) ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ، ود. صلاح الدين الهادي ، ط2 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1417 - 1996م .
- مراح الأرواح في الصرف ، أحمد بن علي بن مسعود (من علماء القرن السابع) ، تحقيق: محمد الطهراني ، ط1 ، مطبعة اعتماد ، طهران ، 1372ش - 1315ق .
- المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية ، د. علي عبود الساهي ، ط1 ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1404هـ - 1984م .
- مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين ، محمد بن سالم المصري الأزهرى الشافعي الطبلاوي (ت966هـ) ، تحقيق: د. محيي هلال السرحان ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، 1423هـ - 2002م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن الكمال بن محمد السيوطي ، تصحيح: محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عبد الله النيسابوري ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1422هـ - 2002م .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، لبنان - بيروت ، 1405هـ - 1984م .

- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ، خديجة الحمداني ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، 2008م .
- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب ، محمد بن عز الدين المفتي (ت973هـ) ، تحقيق: عبد الله حمود الشام ، ط1 ، مكتبة التراث الإسلامي ، اليمن - صعدة ، 1426هـ - 2005م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت770هـ) ، تصحيح: مصطفى السقا ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- مصطفى جواد وجهوده اللغوية ، د. محمد عبد المطلب البكاء ، مطابع كويت تايمز ، 1982م .
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، د. عبد العزيز سعيد الصيغ ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1421هـ - 2000م .
- معاجم الأبنية في اللغة العربية ، د. أحمد مختار عمر ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1415هـ .
- معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط1 ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، 1401هـ - 1981م .
- معاني القرآن (الأخفش) ، سعيد بن مسعدة (ت215هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، القاهرة ، 1411هـ - 1990م .
- معاني القرآن (الفراء) ، يحيى بن زياد الفراء ، ج1 تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار .
- ج2 تحقيق: محمد علي النجار .
- ج3 تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة علي النجدي نصاف .
- ط3 ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1422هـ - 2001م .
- معاني القرآن (الكسائي) ، علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) ، جمع: د. عيسى شحاته ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 1998م .
- معاني القرآن (النحاس) ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق: يحيى مراد ، مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية ، مصر - القاهرة ، 1425هـ - 2004م .
- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري (ت311هـ) ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1424هـ - 2004م .
- معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، 2002م .
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم ، ط3 ، مطابع سجل العرب ، مصر ، 1997م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ، ودار الفرقان (عمان) ، 1405هـ - 1985م .
- معجم المطبوعات العربية والمعرية (وهو شامل لاسماء الكتب المطبوعة في الاقطار الشرقية والغربية) ، يوسف اليان سركيس ، مطبعة سركيس ، مصر ، 1346 هـ - 1928م .

- المعجم المفصل في المعرب والدخيل ، د. سعدي ضناوي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1424هـ - 2004م .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، اسما عيليان نجفي ، إيران - قم .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، دار احياء التراث العربي ، لبنان - بيروت ، 1987 م .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت540هـ) ، تعليق: خليل عمران المنصور ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1419هـ - 1998م .
- المغني في تصريف الأفعال ، محمد عبد الخالق غُضَيْمة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1426هـ - 2005م .
- المغني في النحو ، منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت680هـ) ، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، 1999م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة: سعيد الأفغاني ، ط1 ، مطبعة أمير ، إيران ، 1378هـ .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، محمد بن عمر بن الحسين الرّازي (ت606هـ) ، ط4 ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان - بيروت ، 1422هـ - 2001م .
- المفتاح في الصرف ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ) ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407هـ - 1987م .
- مفردات ألفاظ القرآن ، الحسين بن محمد بن الفضل (الراغب الأصفهاني) (ت425هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ، ط1 ، دار القلم (دمشق) ، الدار الشامية (بيروت) ، 1416هـ - 1996م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1420هـ - 1999م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) ، محمود بن أحمد العيني ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1426هـ - 2005م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق غُضَيْمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، 1415هـ - 1994م .
- المقرب ، علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971م .
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، زكريا بن محمد الأنصاري ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، مصر ، 1313هـ .
- المقصود في علم الصرف ، النعمان بن ثابت بن النعمان بن زوطي (ت150هـ) ، تحقيق: د. عبد الله أحمد جاد الكريم حسن ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

- الممتع في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط5 ، الدار العربية للكتاب ، الجماهيرية العربية الليبية - طرابلس ، والجمهورية التونسية - تونس ، 1403 - 1983م .
- المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية ، د. رحيم جبر أحمد الحساوي ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، 1999م .
- المناهج الكافية في شرح الشافية ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تصحيح: عثمان حلمي ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1311هـ .
- المنصف (شرح تصريف المازني) ، عثمان بن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط1 ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1373هـ - 1954م .
- منهج البحث الأدبي عند العرب ، د. أحمد جاسم النجدي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978م .
- منهج السالك إلى ألقية ابن مالك ، علي بن محمد الشافعي الأشموني (ت929هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، لبنان - بيروت ، 1375هـ - 1955م .
- منهج السالك في الكلام على ألقية ابن مالك ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، تحقيق: سدني كلازر ، المطبعة الأمريكية ، نيوهافن ، 1947م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400هـ - 1980م .
- المُهذَّب في علم التَّصريف ، د. هاشم طه شلاش ، ود. صلاح مهدي الفرطوسي ، ود. عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1989م .
- المُهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب ، عبد الرحمن بن الكمال بن محمد السيوطي ، تصحيح: سمير حسين حلبي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1408هـ - 1988م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د. خديجة الحديثي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981م .
- نتائج الفكر في النحو ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1412هـ - 1992م .
- النجوم السائرة في القراءات العشر المتواترة ، صلاح الدين التجاني ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2000م .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق: د. السيد محمد عبد المقصود درويش ، ط2 ، المكتب المصري للمطبوعات ، مصر ، 1429هـ - 2008م .
- النَّشْر في القراءات العشر ، محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي ، تصحيح: زكريا عميرات ، تقديم: علي محمد الضباع ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1423هـ - 2002م .
- نظم العقيان في اعيان الاعيان ، عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ، تصحيح : الدكتور : فيليب حتي ، المطبعة السورية الأمريكية ، نيويورك ، 1927 م .

- النكت على الألفية والكافية والشفافية والشذور والنزهة ، عبد الرحمن بن الكمال بن محمد السيوطي ، تحقيق: د. فاخر جبر مطر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1428هـ - 2007م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلام الشنتمري) ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، ط1 ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، 1407هـ - 1987م .
- النكت في القرآن الكريم ، علي بن فضل المجاشعي (ت479هـ) ، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1428هـ - 2007م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، ط1 ، مطبعة شريعت ، إيران - قم ، 1426هـ . ق / 1384هـ . س .
- النهجة المرضية في شرح الألفية ، عبد الرحمن بن الكمال بن محمد السيوطي ، تحقيق نقي منفرد ، ط2 ، مطبعة قدنس ، إيران - قم ، 1424ق - 1382ش .
- هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، اسماعيل باشا البغدادى (ت 1339 هـ) ، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، استانبول ، 1951 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن الكمال بن محمد السيوطي ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1418هـ - 1998م .
- الوقف الصرفي ما يوقف عليه وما لا يوقف عليه ، محمد خليل الزروق ، منشورات قاريونس ، بنغازي ، 1999م .
- الوقف في العربية ، د. محمد خليل مراد الحربي ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1427هـ - 2006م .

ثانياً : الرسائل الجامعية :

- ابن مالك صرفياً ، رسالة ماجستير ، تقّم بها: سالم جاري هدي الدراجي ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1416هـ - 1996م .
- أبنية الصرف في تفسير روح المعاني لأبي التثاء الألوسي ، رسالة ماجستير ، تقّمت بها: شيماء متعب محمود ، جامعة بغداد - كلية التربية للبنات ، 2005م .
- أبو البقاء العكبري صرفياً ، أطروحة دكتوراه ، تقّم بها: مجيد خير الله الزامل ، جامعة القادسية - كلية الآداب ، 1423هـ - 2002م .
- إعراب القرآن العظيم (زكريا بن محمد الأنصاري) ، رسالة ماجستير (تحقيق) ، تقّم بها: موسى علي موسى مسعود ، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم ، 1421هـ - 2001م .
- الإعلال في كتاب سيبويه في هُدى الدراسات الصوتية الحديثة ، رسالة ماجستير ، تقّم بها: عبد الحق أحمد محمد ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1403هـ - 1983م .

- البحث الصرفي عند ابن هشام الأنصاري ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: فليح خضير شني ، الجامعة المستنصرية - كلية التربية ، 1427 هـ - 2006 م .
- التعليل الصرفي في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: إدريس حمد هادي الموسوي ، جامعة بابل - كلية التربية ، 1428 هـ - 2007 م .
- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري (دراسة صوتية ونحوية) ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: جواد كاظم عناد ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1415 هـ - 1994 م .
- جهود المؤدب في كتابه دقائق التصريف ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: إحسان فؤاد عباس ، جامعة القادسية - كلية التربية ، 1426 هـ - 2006 م .
- الخفة والنقل في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، تقدّمت بها: وسن عبد الستار مهدي السامرائي ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1422 هـ - 2001 م .
- الخلاص الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: كاطع جار الله سطم ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1420 هـ - 2000 م .
- الخلاص الصرفي في العربية ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: ناصر سعيد ناصر العيشي ، الجامعة المستنصرية - كلية الآداب ، 1419 هـ - 1998 م .
- الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: جواد كاظم عناد ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1410 هـ - 1989 م .
- الدرس الصرفي عند الكوفيين ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: برهان سلمان خلف ، الجامعة المستنصرية - كلية التربية ، 1418 هـ - 1998 م .
- الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنفره كار ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: عبد الرضا جواد حيال ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1417 هـ - 1997 م .
- الرد إلى الأصل في النحو والصرف ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: علي عبد الله حسين العنبيكي ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1412 هـ - 1992 م .
- الشاهد القرآني عند النحاة حتى نهاية القرن الرابع الهجري دراسة ومعجم ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: عبد الإله علي جويعد ، جامعة الكوفة - كلية القائد للتربية بنات ، 1420 هـ - 1999 م .
- علّة أمن اللبس في اللغة العربية ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: مجيد خير الله راهي الزامل ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1417 هـ - 1997 م .
- العلّة الصّرفيّة وموقعها من الدرس اللغوي الحديث ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: عبد الكريم محمود علي ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1422 هـ - 2001 م .
- العيني صرقي ، رسالة ماجستير ، تقدّم بها: كاطع جار الله سطم ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1417 هـ - 1996 م .
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، أطروحة دكتوراه ، تقدّم بها: سعيد جاسم الزبيدي ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1405 هـ - 1985 م .
- الكشاف للزمخشري دراسة صرفية ، رسالة ماجستير ، تقدّمت بها: مها إبراهيم عبيد ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1995 م .

- لهجة قبيلة أسد ، رسالة ماجستير ، تقّم بها: علي ناصر غالب ، جامعة البصرة - كلية الآداب ، 1405 هـ - 1985 م .
- المبرّر د صرّفيّ ، رسالة ماجستير ، تقّمّت بها: مائدة رحيمة غصيب ، جامعة بغداد - كلية التربية (ابن رشد) ، 1420 هـ - 1999 م .
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف ، رسالة ماجستير ، تقّم بها: سلام موجد خلخال الزبيدي ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1419 هـ - 1998 م .
- المفراح شرح مراح الأرواح ، حسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت827هـ) ، رسالة ماجستير (تحقيق) ، تقّم بها: حسين عبد إسماعيل ، جامعة تكريت - كلية التربية ، 1426 هـ - 2005 م .
- موارد السيوطي في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) ، رسالة ماجستير ، تقّم بها: موفق فتوح داود البناء ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1409 هـ - 1989 م .

ثالثاً : البحوث :

- إقامة الدليل على صحّة التمثيل وفساد التأويل لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: هاشم طه شلاش ، مجلة كلية الآداب ، العدد (16) ، سنة 1973 م .
- جهود الكوفيين في علم الأصوات ، د. خليل إبراهيم العطية ، مجلة كلية الآداب ، العدد (22) ، سنة 1411 هـ - 1991 م .
- ما قيل في كلمة أشياء ، د. هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، العدد (3) ، سنة 1998 م .
- مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر ، زكريا الأنصاري ، تحقيق: صالح مهدي العزاوي ، مجلة المورد ، العدد (3) ، 1398 هـ - 1978 م .

رابعاً: المخطوطات:

- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب ، زكريا بن محمد الأنصاري ، موقع مخطوطات الأزهر الشريف ، مصر .
- شرح لامية العجم ، زين العابدين بن محيي الدين بن ولي الدين بن يوسف بن زكريا الأنصاري (ت1068هـ) ، موقع مخطوطات الأزهر الشريف ، مصر ، رقم: 313545 أدب .
- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل ، زكريا بن محمد الأنصاري ، اقتناء خاص من المكتبة العربية للتراث والفنون لصاحبها: أحمد هندأوي ، سوريا - دمشق .
- ونسخة في المكتبة القادرية في بغداد برقم 76 تفسير .
- النكات الحسان على شرح شيخ الاسلام ، عبد الرحمن النحرأوي المقربي (ت 1210 هـ) ، اقتناء خاص من مكتبة الاسد ، سوريا ، رقم : 6495 .